جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية- المصرية(1945م-1970م)

إعداد الطالب

فيصل خليل عبد الهادي الغويين

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد سالم الطراونة

رسالة مقدمـة إلى عمادة الدراسات العليـا

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجـــة

الدكتوراه فـي التاريخ الحديث قسم التاريخ

جامعة مؤتة 2008

الإهداء

إلى الوالد والوالدة

الإخوة والأخوات

إلى أبنائي توجان، وصفي، سراج

إلى الزوجة الغالية

اهدي هذا الجهد العلمي المتواضع

فيصل خليل الغويين

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان إلى أستاذي الأستاذ الدكتور محمد سالم الطراونة على متابعته الحثيثة وتوجيهاته العلمية والمنهجية لي طيلة فترة إعداد هذه الرسالة، كما لا يفوتني أن أشكر الأساتذة في قسم التاريخ في جامعة مؤتة، والذين كان لي شرف التتلمذ عليهم، وأخص بالذكر الدكتور طه الطراونة، والدكتور تيسير الزواهرة، والدكتور تقي الدين الدوري، والدكتور أحمد الحسو.

فيصل خليل الغويين

فهرس المحتويات

الفصل الرابع: العلاقات الأردنية المصرية 1958 -1961

الفصل الخامس: العلاقات الأردنية المصرية 1962 – 1967

الفصل السادس: العلاقات الأردنية المصرية من حرب 1967 إلى مؤتمر القاهرة 1970

المختصرات المستخدمة في الرسالة

أولاً: المختصرات العربية

ج	الجزء
و	وثيقة
د .ن	دون ناشر
د .ت	دون تاريخ
ع	عدد الصحيفة او المجلة
ص	الصفحة
ط	الطبعة

ثانيا: المختصرات الأجنبية

Foreign Office	F.O
Record Of Jordan	R.J
OP . C IT	مرجع سابق
Abid	المرجع نفسه
Volume	
No	Vol
Number	
	Tel
Telegram	
Page	P

قائمة الملاحق

الملخص

التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية - المصرية 1945 - 1970

فيصل خليل الغويين

جامعة مؤتة،2008م

تبحث هذه الدراسة في العلاقات الأردنية المصرية فـي الفتـرة(1945- 1970)، من خلال دراسة مقارنة لمواقف الدولتين من الأحداث الإقليمية والدوليـة خلال هذه الفترة التي تميزت بعدم الاستقرار على مستوى الساحة السياسية العربية؛ بسبب تباين وجهات النظر بين الأنظمة السياسية القائمة آنذاك.

وجاءت الدراسة في مقدمة وستة فصول وخاتمة، واعتمدت على مجموعـة من المصادر العربية والأجنبية المتنوعة.

وخلصت الدراسة إلى أن العلاقات الأردنية المصرية مثّلت نموذجاً للعلاقات المتقلبة بين التقارب والاختلاف الشديد تبعاً للأحداث الـسياسية، وحـسب سياسـة وطبيعة النظام السياسي في كليهما.

Abstract

The political history for Jordanian-Egyptian relationship between 1945- 1970.

Faisal Khaleel Abed Alhady

Mu'tah University,2008

This research is seeking for Jordanian- Egyptian relationship during 1945 to 1970,through a comparison research for this countries attitude from regional causes during this period which it characterized by instability on the Arab political area because of difference of points of view between the political regime at that time.

This research content of introduction, six chapters and conclusion. The research depended on various collection of Arabic and foreign sources.

The research summarized that the relationship between Jordan and Egypt equivalent sample of changeable relationship between approximation and a strong difference pursuant to political occurs, and pursuant to policy and the nature of political system at both of him.

مقدمة

تبحث هذه الرسالة في التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية المصرية من عام 1945 – 1970، وهي فترة زاخرة بالأحداث الإقليمية والدولية التي أثرت بمجملها على سير العلاقات العربية – العربية بشكل عام، والعلاقات الأردنية المصرية بشكل خاص.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من تسليطها الضوء على ابرز التطورات والأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة، وموقف كل من مصر والأردن من هـذه الأحـداث. وقد ساهمت الحرب الباردة بين المعسكرين الاشـتراكي والرأسـمالي وحلفائهمـا، بالإضافة إلى الصراع العربي الصهيوني، وطبيعة الصراع بين الأقطـار العربيـة والقوى الاستعمارية، وتداخل السياسات بين الأقطار العربية وسياسة المحاور التـي حكمت هذه السياسات، ساهم كل ذلك في عدم ثبات العلاقات بين الأردن ومـصر؛ نتيجة لاختلاف الطبيعة الهيكلية لكل من النظـامين الـسياسيين، واخـتلاف واقـع وطموحات واستراتيجية كل منهما، والتي كانت تلتقي في جانب، وتختلف في جانب آخر.

تكونت الرسالة من مقدمة وستة فصول وخاتمة:

تناول الفصل الأول موقف مصر المناهض لمشروع سوريا الكبرى ودوافـع هـذا الموقف، وموقف مصر والأردن من تأسيس جامعة الدول العربية، وإبراز موقـف الملك عبد الله المتحفظ من الجامعة. كما تناول حرب عـام 1948 وأثرهـا علـى العلاقات الأردنية المصرية، والخلفيات السياسية التي حكمت وشكلت موقف الدولتين في الحرب. كما تناول موقف الأردن ومصر من حكومة عموم فلسطين، بالإضـافة إلى موقف مصر من وحدة الضفتين.

وناقش الفصل الثاني تطور العلاقات الأردنية المصرية من عام 1951 حتى عـام 1955، من خلال بيان دور مصر في اغتيال الملك عبـد الله، وطبيعـة العلاقـات الأردنية المصرية في عهد الملك طلال، وموقف الدولتين من مشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط، وخاصة مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسـط، وحلـف بغداد.

أما الفصل الثالث فتناول مدى الدور المصري وتأثيره على قرار تعريب قيادة الجيش العربي، وموقف الأردن من أزمة السويس والعدوان الثلاثي على مصر، حيث شهدت العلاقات بين الدولتين تحسنا كبيرا، إلا أن موقف الأردن المؤيد لمشروع ايزنهاور، وموقف مصر من الأزمة السياسية في الأردن عام 1957، أدى إلى توتر العلاقات بين الدولتين.

أما الفصل الرابع فقد تطرق إلى موقف الأردن من الوحدة المصرية – السورية عام 1958، وموقف مصر من الاتحاد العربي وثورة تموز في العراق، والعلاقات الأردنية مع الجمهورية العربية المتحدة في عهد حكومة هزاع المجالي، بالإضافة إلى بيان موقف الأردن ومصر من الأزمة الكويتية عام 1961، وموقف الأردن من الانفصال السوري.

وتضمن الفصل الخامس قيام الثورة اليمنية وموقف الأردن ومصر من هذه الثورة، ودور الدولتين في مؤتمرات القمة العربية الأول والثاني والثالث، وأثرها على تحسن العلاقات بينهما، كما تناول الفصل نشاط الدولتين وموقفهما من إنشاء الكيان الفلسطيني، ومقدمات حرب 1967.

أما الفصل السادس فتناول موقف الأردن ومصر في حرب 1967، واثر هذه الحرب على تحسن العلاقات بينهما، والتنسيق الأردني المصري في مؤتمر القمة العربي في الخرطوم، وانسجام موقف الدولتين من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، ومشروع روجرز، كما تناول هذا الفصل موقف مصر من الخلاف بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وموقف مصر من أحداث أيلول في الأردن، ودورها في إيقاف هذه الأحداث ومؤتمر القاهرة.

اعتمد الباحث على مجموعة من المصادر والمراجع المتنوعة أهمها:

1- الوثائق البريطانية المنشورة وهي:

1- Record Of Jordan
2- Record Of The Hashemite Trans Of Jordan

وهذه الوثائق عبارة عن تقارير ورسائل من السفارة البريطانية في عمان إلى وزارة الخارجية البريطانية، تضمنت نقل للأحداث ووجهة نظر السفارة البريطانية.

2- الوثائق العربية المنشورة، وأهمها مجموعة خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر، وخطب الملك حسين التي تعبـر عـن معتقـداتهما الـسياسية وموقفهما من الأحداث، بالإضافة إلى الوثائق الأردنية الصادرة عـن وزارة الإعلام للسنوات 1967، 1968، 1969، 1970، والتي تضمنت تصريحات ومقابلات ورسائل وبرقيات للملك حسين والرئيس جمـال عبـد الناصـر، والمسؤولين الأردنيين والمصريين. كما استندت الدراسـة إلـى مجموعـة الوثائق الهاشمية وهي أوراق الملك عبد الله الخاصة بمشروع سوريا الكبرى، والجامعة العربية، ووحدة الضفتين.

3- المذكرات العربية والمترجمة: اعتمدت الدراسة على مجموعة من المذكرات لعدد من الشخصيات الأردنية والمصرية والعربية والأجنبية التي عاصـرت الأحداث وشاركت في صنعها، وقد أفادت الدراسة بمعلومات يتعذر الحصول عليها من مصادر أخرى، مثل مذكرات الملك عبد الله، وعوني عبد الهادي، وهزاع المجالي، ووليد صلاح، ومحمود رياض، وأكرم الحـوراني، وخالـد العظم، وعلي أبو نوار، وايزنهاور، هنري كيسنجر، وانتوني إيدن.

4- الكتب العربية والأجنبية، اعتمد الباحث على مجموعة كبيـرة مـن الكتـب العربية والأجنبية التي تناولت هذه الفترة من زوايا مختلفة.

5- الصحف والدوريات العربية والأجنبية، اعتمدت الدراسة على مجموعة كبيرة من الصحف والدوريات الأردنية والفلسطينية والعربية والأجنبية المختلفـة، ومن أبرزها: صحف فلسطين، الدفاع، الجهاد، المنار، الهدى، ومن الدوريات الأردن الجديد، شؤون فلسطينية، المستقبل العربي، ومن الدوريات الأجنبيـة The Middle East Journal

وفي النهاية أرجو أن أكون قد وفقت في رفد الدراسات التاريخية التـي تتنـاول تاريخ الأردن المعاصر بأطروحة جديدة تسهم في تعميق الاهتمام والفهـم لهـذا التاريخ.

الفصل الأول

العلاقات الأردنية المصرية 1945- 1950

1.1 مشروع سوريا الكبرى- الخلفية السياسية والتاريخية:

كان قيام دولة عربية موحدة مستقلة تشمل المشرق العربـي، هـو الهـدف الوحدوي الذي تبنته الثورة العربية الكبرى، وقامت من اجل تحقيقه. ويعتبر تعهـد بريطانيا أثناء مراسلات الحسين- مكماهون[1]، بإن تعترف بوحدة العرب واستقلالهم هو الأساس الذي انطلقت منه المشاريع الوحدوية الهاشمية فيما بعد.

وقد حكمت رؤية الأمير عبدالله خلال حكمه في شرقي الأردن ثلاثة أهـداف استراتيجية وهي :

1- عرش سوريا الموحدة، وذلك لتنفيذ برنامج الأسرة الذي تم وضعه منذ بدايـة النهضة العربية الكبرى.

2- عرش العراق المتّحد مع شرقي الأردن، بشرط أن يتم هذا الاتحاد بعد انجاز الهدف الاول.

3- عرش الحجاز واستعادة مسقط رأسه "مكة المكرمة"[2].

ركّز الموقف السياسي الأردني الذي مثّله الأمير عبدالله على ضرورة إنكـار جميع ألإتفاقات والمشاريع الغربية التي كرست التجزئة، وخصوصاً تلك التي حاولت تقسيم البلاد الشامية إلى وحدات سياسية متعددة. وقد عبر عن ذلك بقوله :" سـوريا في اعتقادي هي سوريا الصحيحة - سوريا الكبرى- ديار الشّام المعروفة بالتاريخ، وليست سوريا التي يتعارف عليها اليوم بمثل ما خطط الاستعمار، وجعلها هـذا الجـزء مـن سوريا الشمالية فقط"[3].

---

(1) للإطلاع على النصوص الكاملة لمراسلات الحسين مكماهون، راجع، انطونيوس، جورج، يقظـة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد، إحسان عباس، دار العلـم للملايـين، بيـروت، ط7، 1982، ص543 – 577 .

(2) صالح، غانم محمد، العراق والوحدة العربية 1939- 1958 الفكر والممارسة، مطابع دار الحكمة، بغداد، 1990، ص223 . وسيشار إليه لاحقا، صالح، العراق والوحدة العربية.

(3) عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملـة، حقبـة من تـاريخ الأردن، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ط 3، 1985، ص80 . وسيشار إليه لاحقا، عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة.

ومع ذلك أدرك الأمير عبدالله أن تحقيق هذه الرؤية لا يتم إلا بالتعاون الوثيق مع بريطانيا، وأن معارضة السياسة البريطانية سوف تكون لها نتائج سلبية، إن لم تكن مدمرة، كما أدرك أن الوصول إلى هذه الأهداف أكبر من إمكانياته، ومع ذلك فقد سعى إلى تحقيقها مستعيناً بالزمن والصبر، فهو يرى أنّه :" إذا كان هناك هدف لا يمكن تحقيقه اليوم أو حتى غداً فإنه لا يوجد هناك سبب للتخلي عنه، وأن الزمن قادر على تغيير الأوضاع"[1] .

2.1 مساعي الأمير عبد الله العربية والدولية لتحقيق مشروع سوريا الكبرى

رأى الأمير عبد الله في الحرب العالمية الثانية فرصةً للضغط على بريطانيا من اجل تحقيق طموحاته في الوحدة, فبعث برسالة إلى المندوب السامي البريطاني (ميكمايكل) في 1940/7/1 شدد فيها على ضرورة إصدار بريطانيا تصريحاً يحقق أمل العرب في سوريا في الوحدة والاستقلال[2].

وجاء رد بريطانيا على هذه الرسالة بخلاف طموحات الأمير, حيث جاء فيه:" لن يسمح بقيام أي عمل متسرع يعرقل خطط الحكومة البريطانية, ويلحق الأذى بها"[3].

وفي 9 تموز 1940 وجه الأمير مذكرة إلى (لويد جورج) وزير المستعمرات البريطانية، لفت نظره فيها إلى وجوب مشاركة العرب من أبناء البلاد السورية في تحرير بلادهم[4].

وقد دفعت هذه الجهود وزير الخارجية البريطانية (انتوني إيدن) إلى إصدار تصريح في 24 اذار1941 ينص على عطف الحكومة البريطانية على استقلال سوريا، وتأييد مبدأ الوحدة السورية[5].

---

[1] Benjamin, Shwadran , Jordan Astate Of Tention , New York ,Council For Middle Eastern Affairs Press ,1959, P, 222-223

[2] الكتاب الأبيض الأردني، الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية، المطبعة الوطنية، عمان، 1947، وثيقة رقم 1، ص 19.وسيشار إليه لاحقا، الكتاب الأبيض الأردني.

[3] الكتاب الأبيض الأردني، وثيقة رقم 2، ص22.

[4] المرجع نفسه، وثيقة رقم 4، ص24.

[5] المرجع نفسه، وثيقة رقم 5، ص23.

وعلى إثر سقوط سوريا بيد قوات (فيشي) الموالية للمحور عام 1941، تحركت القوات الأردنية إلى جانب القوات البريطانية؛ بهدف المساهمة في تحرير سـوريا، وتهيئة الأجواء لإقامة تقارب واتحاد بين أجزاء سوريا[1].

وبعد أن تم تحرير دمشق من قوات(فيشي) أبرق الأميـر عبـد الله إلـى تشرتشل رئيس وزراء بريطانيا في 1941/6/22مذكراً إياه بالوعود التي قطعتهـا بريطانيا للعرب، قبل قيامهم بالثورة العربية الكبرى سنة1916، وتصريحات إيدن[2].

وفي 6 تموز1941 وجه الأمير عبد الله دعوة إلى (اوليفرلتلتـون) وزيـر بريطانيا لشؤون الشرق الأوسط في القاهرة لزيارة عمان؛ للتشاور في قضية وحـدة الأقاليم السورية[3]. ولكن نتيجة المباحثات لم تكن ايجابية؛ فقد أوضح (لتلتون) أن: "من المستحسن التريث في هذا الأمر إلى أن يصبح الموقف أكثر استقراراً, والخطوة الأولى في هذا السبيل يجب أن تقوم بها الدول العربية نفسها". ووعد بـأن يعـرض مطالب الأمير على الحكومة البريطانية[4].

لم تقنع هذه العبارات الأمير عبد الله، فكتب في 23 تشرين ثاني1941 رسالةً إلى المستر(لتلتون) انتقد فيها السياسة الفرنسية في سوريا، وأعرب عن خشيته من أن تؤدي هذه السياسة إلى الاستمرار في تمزيق وحدة سوريا الطبيعية[5].

جاء رد الوزير البريطاني في 5 كانون الاول 1941 بقوله :" ليطمئن سموكم إلى أن الأمور السياسية التي تشيرون إليها هي على الدوام موضوع دراسة جدية من قبل حكومة جلالته التي زودتها بآراء سموكم[6].

---

(1) محافظة، علي، تاريخ الأردن المعاصر في عهد الإمارة 1921- 1946, مركز الكتب الأردني، ط2، 1989، ص113.

(2) الكتاب الأبيض الأردني, وثيقة رقم 8, ص29.

(3) الوثائق الأردنية الهاشمية، أوراق الملك عبد الله بن الحسين، جامعة ال البيت والشركة العربيـة الأردنية للطباعة والنشر والتوزيع، 1994، ج3، سوريا الكبرى، وثيقـة رقـم 148، ص349. وسيشار إليه لاحقاً، الوثائق الهاشمية، ج3.

(4) الكتاب الأبيض الأردني، وثيقة رقم 14 ، ص41.

(5) المرجع نفسه، وثيقة رقم 16، ص45، 46.

(6) المرجع نفسه، و17ثيقة رقم ، ص47.

وفي 8 نيسان 1943 بعث الأمير عبد الله برسالة إلى فارس الخوري رئيس مجلس النواب السوري, أكّد فيها على ضرورة تحقيق الوحدة السورية، بغض النظر عن من يتولى زعامة هذه الدولة الموحدة, وما هو شكل الحكم الذي يجب أن تقـوم عليه[1]. وقد أعرب فارس الخوري في رده عن تأييده لجهود الأمير في هذا الصدد، وبين الخوري موقفه من الملكية والجمهورية قائلاً:" ويجدر بي أن أشير هنا إلـى أن وجود الانتداب كان من أهم العوامل لاختيار الشكل الجمهـوري، يـوم وضـع الدستور عام 1928...أما الآن وقد وضحت عزيمة أولي الأمر على إلغاء الانتداب، ومنح الاستقلال, فلم يعد مانع من إعادة النظر في الموضوع واختيار الحكم الملكي, الذي ارجو بماله من المزايا العالية في هذا القطر، وله بيننا كثير مـن المناصـرين والأوفياء"[2].

وبعد أن منحت الحكومة الفرنسية سوريا ولبنان الاستقلال عام 1943، أصدر الأمير عبد الله بياناً في 8 اذار1943 إلى أهل الشام كافةً يذكرهم بضرورة الإسراع في تحقيق الوحدة السورية، ودعوة أهل الحل والعقد منهم, إلى عقد مؤتمر في عمان لبحث هذا الأمر[3].

وبعد أن فازت الكتلة الوطنية في سوريا بالانتخابات العامة,أرسل الأمير عبد الله في 14 اب 1943 رسالةً إلى شكري القوتلي رئيس الجمهورية الـسورية أكـد فيها على ضرورة التعاون بين الطرفين من أجل تحقيق وحدة الديار الشامية، كمـا أرسل رسالةً أخرى إلى فارس الخوري رئيس المجلس النيابي السوري, أكّـد فيهـا على ضرورة عقد مؤتمر بخصوص الوحدة أو الاتحاد السوري[4]. إلاّ أن الاستجابة

(1) البخيت، الوثائق الهاشمية، ج3، و , ص 48 , 49.
(2) عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة، ص222.
(3) الكتاب الأبيض الأردني، وثيقة رقم20, ص 52, 53.
(4) المرجع نفسه، وثيقة رقم33, ص 88؛ الوثائق الهاشمية،ج3، وثيقة رقم 10, ص63.

من قبل الزعامات السورية كانت سلبية, وعمد هؤلاء في أيار من العام نفسه, إلـى فرض قيود شديدة على سفر الأردنيين إلى سوريا[1].

وبتاريخ 27 ايلول 1943 وجه الأمير عبد الله رسالةً إلى مصطفى النحاس، أكّد فيها على ضرورة البدء بوحدة سوريا الكبرى، قائلاً :"إنني أرى أن المسألة قبل أن تحاط من ناحية الوحدة العربية العامة يجب في سبيلها ومن اجل تحقيقها الـسعي أولاً في وحدة سوريا الكبرى بمجموعها، وفي أن لا تبقى هذه المجموعة التي هـي في الصف الأول من بلاد العرب ثقافةً واستعداداً وتهذيباً في شكلها الحاضر مشتته غير متحدة... وأرى من الواجب... طلب وحدة سوريا لأجل الوصول إلى الوحـدة العربية الكبرى...."[2].

تابع الأمير عبد الله جهوده مع الحكومة البريطانية, فعلى إثر التصريح الثاني الذي أصدره(انتوني إيدن) وزير الخارجية البريطانية بتاريخ24 شباط 1943 فـي مجلس العموم البريطاني – والذي نص على عطف بريطانيا على تحقيـق الأمـاني القومية للبلاد العربية، وحقّها في تعاون ثقافي في جميع المجـالات فيمـا إذا أتـت المبادرة والرغبة في ذلك من قبل الأقطار العربية نفسها-[3]. قام الأميـر عبـد الله بإرسال مذكرة إلى الحكومة البريطانية بواسطة مندوبها السامي في فلسطين, أشـار فيها إلى الوضع الراهن في البلاد السورية، بعد أن أصبحت تحت القيادة العـسكرية البريطانية العامة مذكراً إياها بالوعود التي قطعها الحلفاء للعرب، فـي مـساعدتهم على تحقيق وحدتهم الكاملة، وضرورة اتخاذ الخطوات الكفيلـة بتحقيـق الوحـدة السورية[4].

---

(1) الموسى, سليمان، إمارة شرق الأردن – نشأتها وتطورها في ربع قـرن1921- 1946، لجنـة تاريخ الأردن، عمان، ط1، 1990 ص 274.وسيشار إليه لاحقاً، الموسى، إمارة شرق الأردن.

(2) الوثائق الهاشمية، أوراق الملك عبدالله بن الحسين، منشورات جامعة ال البيت والشركة العربيـة الأردنية للطباعة والنشر والتوزيع ، 1994، ج4 ، الجامعة العربية، ص24, 25. وسيـشار إليـه لاحقاً، الوثائق الهاشمية، ج4.

(3) عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة، ص216، 221.

(4) الكتاب الأبيض الأردني، وثيقة رقم27، ص 18.

ونتيجة عدم رد الحكومة البريطانية على مذكرة الأمير عبد الله، أن ثار غضب الحكومة الأردنية، فبعثت بمذكرة إلى الحكومة البريطانية في 1943/11/4، أكّدت فيها على ضرورة اهتمام الحكومة البريطانية بمطالب الأردن، والتي لخّصتها بحصول شرقي الأردن على الاستقلال واتحاده مع أجزاء سوريا الكبرى[1]. وكان رد الحكومة البريطانية في برقية مؤرخة في 1944/6/16 تضمنت وعد الحكومة البريطانية باستقلال الأردن[2].

وعندما قام الأمير عبد الله بزيارة بريطانيا في اذار1946، للتباحث في أمر استقلال الأردن، أبدى اهتماماً كبيراً لدى المسؤولين البريطانيين في توحيد الأقطار الشامية[3]. وعلى الرغم من المعارضة التي وجدها الأمير عبد الله من الزعامات الحاكمة في سوريا, فقد واصل مساعيه على الساحة السورية بجدية أكبر، خاصةً بعد أن حصل الأردن على الاستقلال، ففي كلمته بمناسبة ذكرى مرور سنة على استقلال الأردن بتاريخ 1947/5/25، أكّد على ضرورة تحقيق الوحدة السورية، بعد أن حصلت الديار الشامية على استقلالها، والعمل على انجاز وحدتها بشكل يصون الحقوق الكاملة ويحقق أمل الأمة بمحض اختيارها ويصون مستقبلها[4].

وفي 4 آب 1947 أذاع الأمير عبد الله بياناً إلى الشعب السوري, دعا فيه زعماءه إلى عقد مؤتمر قومي في عمان لبحث وضع تصور لوحدة سوريا الطبيعية، واعتبار الوحدة السورية قضية خاصة بالدول السورية الإقليمية، وإردة الشعب السوري وحده[5]. ولكن هذه الدعوة لعقد المؤتمر لم تلق الاستجابة، حيث أن الزعامات التي كانت تتولى مقاليد الحكم في سوريا، كانت تسير في الاتجاه المعاكس

---

(1) الكتاب الأبيض الأردني، وثيقة رقم 38، ص 94- 96.

(2) الوثائق الهاشمية،ج4، و11، ص 64.

(3) الموسى، إمارة شرق الأردن، ص281.

(4) جريدة فلسطين،ع 284- 6539 ،شعبان1947.

(5) وثائق سوريا الكبرى، منشورات دار احياء الكتب العربية، (د.م)، (د.ن)، (د.ت)، ص22-24.

للملك عبد الله[1]. وفي 7 تشرين ثاني 1946 وجه الملك عبد الله رسالةً إلى وزير خارجيته محمد الشريق, أكّد فيها أن وحدة البلاد السورية بالنسبة للمخلصين من أبنائها كوحدة وادي النيل بالنسبة للمخلصين في مصر[2].

3.1 موقف مصر من مشروع سوريا الكبرى

كانت مصر متأخرة في إيمانها بقضية الوحدة العربية؛ فالأفكار القومية لم يصبح لها تأثير مهم في نهجها السياسي إلاّ في أواخر الثلاثينات، وبداية الأربعينات من القرن العشرين. وكان نتيجة لجهل مصر بالقضية وبالمشاكل القائمة في الولايات العربية في هذه الفترة أن اعتبرت الثورة العربية الكبرى وليدة مطامع شخصية[3].

وبعد عام 1940 بدأت مصر تدخل ميدان السياسة العربية, لا بدافع قناعتها بضرورة تحقيق الوحدة العربية، وإنّما بدافع العداء الشخصي المستحكم بين الملك فاروق ومصطفى النحاس زعيم حزب الوفد، الذي غمرته الصحافة المصرية بالمديح، ورفع المطلب الوفدي المتكرر بإن يكون النحاس الممثل الوحيد للأمة, وهو مطلب حمل تهديداً مبطناً لسلطة الملك فاروق، ثم وصل الخلاف إلى ذروته في شباط عام 1942، عندما أحاط الإنجليز قصر الملك فاروق بدباباتهم وفرضوا عليه بالقوة مصطفى النحاس رئيساً للوزراء. وقد بدا للنحاس في ذلك الوقت أن تأييده المطلق للقضية العربية من الوسائل التي تدعم مركزه في وجه الملك فاروق, فبدأ سلسلة من المحادثات حول الوحدة العربية- كما سنرى- في شهر تموز عام 1943، ونجم عنها توقيع ميثاق الجامعة العربية في آذار1945. ثم بدأ الملك فاروق

---

(1) الوحدة السورية الطبيعية، حقيقة قومية أزلية، المكتب الدائم للمؤتمر القومي الاردني، و8, ص20.

(2) الوثائق الهاشمية، ج4, ص91.

(3) سيل، باتريك، الصراع على سوريا، دراسة في السياسة العربية بعد الحرب 1945-1958 ، ترجمة سمير عبده، دار طلاس، دمشق، 1983، ص33. وسيشار إليه لاحقاً، سيل، الصراع على سوريا؛ الحصري، ساطع، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1959، ص256.

عن طريق الخطب والرحلات الخارجية والحملات الصحفية ليصبح بطلاً لمصر والوحدة العربية. وهذا ما أكده نجيب الارمنازي أحد أعضاء الوفد السوري في مشاورات الوحدة العربية حيث قال :" لقد لاحظنا باهتمام ودهشة الصراع ما بين فاروق والنحاس, وقد أدركنا أن همهما الوحيد من إنشاء الجامعة كان من اجل وضعهم داخل مصر وليس من أجل العرب, ولكننا أغمضنا عيوننا على مارأينا فقد كنّا سعداء بإن مصر تعتبر نفسها من العالم العربي"[1].

كما كانت سياسة مصر في المنطقة العربية تدور حول فكرة أنّها أكثر البلاد العربية تقدماً, وأوسعها ثروةً وحرصاً على مركزها المرموق بين البلاد العربية, عملت منذ البداية على معارضة مشروع سوريا الكبرى[2]. حيث كانت تعتقد أن تحقيق المشروع سيؤدي إلى إيجاد دولة قوية في المشرق العربي تحت زعامة الهاشميين مما سيؤدي إلى عزل مصر[3].

وخلال مشاورات الوحدة العربية وإنشاء الجامعة العربية, حاول الوفد الأردني الحصول على موافقة مصر على إنشاء سوريا الكبرى, وذلك بعد أن وصلت برقية الأمير عبد الله لرئيس الوفد توفيق أبو الهدى يأمره فيها بـ "السعي لتحقيق وحدة سوريا الكبرى أو اتحاد عربي آخر"[4].

إلاّ أن الملك فاروق كان يرى في تحقيق المشروع خطراً على طموحاته المتمثلة في زعامة مصر للوطن العربي[5]. وقد شهدت الفترة المحصورة بين توقيع بروتوكول الإسكندرية (7 تشرين أول 1944) وحتّى توقيع ميثاق الجامعة العربية في (24 آذار 1945) نشاطاً سياسياً ملحوظاً، تمثّل في عقد لقاءات ثنائية وثلاثية

---

(1) لنشوفسكي، جورج، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، مكتبة دار المثنى، بغداد ، 1965. ص 226. وسيشار إليه لاحقاً، لنشوفسكي، الشرق الأوسط. ص226.

(2) المرجع نفسه، 227.

(3) ابو ربيع، خالد سالم، موقف مصر من مشاريع الوحدة العربية 1945- 1958، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، 1999، ص100. وسيشار إليه لاحقاً، ابو ربيع، موقف مصر من مشاريع الوحدة العربية.

(4) عبد الله بن الحسين، مذكراتي، مطبعة بيت المقدس، القدس 1945.

(5) أبو ربيع، موقف مصر من مشاريع الوحدة العربية، ص101.

على صعيد محور القاهرة – الرياض- دمشق، أو محور عمان- بغداد, واستهدفت هذه اللقاءات تنسيق المواقف لإحباط المشاريع الهاشمية، فعقد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية لقاء مع الملك عبد العزيز في مكة في 9 شباط1945، ثم التقيا مع الملك فاروق بالفيوم بمصر في 12 شباط من العام نفسه أيضاً[1].

ولم يكن مستبعداً أن تنتهي مشاورات الوحدة إلى الاتفاق بين معظم الأطراف العربية على عدم الوحدة ما دامت مصر هي التي رعت المشاورات ووجهتها، وذلك لأنها في ذلك الوقت كانت مهتمة بوحدة وادي النيل، وجلاء القوات البريطانية عن أراضيها، فضلاً عن أن مصر لم تكن تسعى إلى إنجاح مشروع الوحدة السورية، خوفاً من إيجاد منافس قوي يتولى زعامة العالم العربي بدلاً منها[2].

وعلى إثر البيان الذي أذاعه الملك عبد الله في 14 اب1947, أصدر رئيس وزراء مصر في 14 ايلول1947 بياناً استنكر فيه مشروع سوريا الكبرى جاء فيه: "بمناسبة ما أثير أخيراً بشأن سوريا الكبرى. وما صدر من بيانات مختلفة في موضوعها، ترى حكومة جلالة الملك أن الخير كله في احترام عهد جامعة الدول العربية، وميثاقها الذي ارتضاه الجميع، والذي قام على أساس المحافظة على حقوق كل دولة منظمة إليه"[3].

كما راحت الدوائر السياسية المصرية تشيع أن هذا المشروع عمل من عوامل الضغط السياسي على مصر وله صلة بانقطاع المفاوضات بين مصر وبريطانيا، وأن الملك عبد الله يسعى للحصول على تأييد بريطانيا له من أجل اعتلاء عرش سوريا، حتى يقل عدد الأصوات المرتفعة بتأييد مصر ضد بريطانيا عندما تعرض القضية المصرية على الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية؛ وذلك لأن تمتع سوريا بمقعد في مجلس الأمن سيكون مربك للإنجليز[4].

---

(1) جريدة فلسطين، 11 ، 13، شباط 1945.

(2) الشقيري, احمد، الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية، دار بو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، ص74.وسيشار إليه لاحقا، الشقيري، الجامعة العربية.

(3) جريدة الهدى، ع 143، 15 أيلول 1947.الإصلاح، نيويورك، ع: 125، 7تشرين أول 1947.

(4) جريدة فلسطين، ع279- 3034، شباط 1947؛ الهدى، ع26، 31اذار 1947.

برز الموقف المصري المعادي للمشروع بشكل أكثر وضوحاً، على إثر الانقلاب الذي قام به حسني الزعيم في 30 اذار1949. وكان هذا الانقلاب محط أمل الملك عبد الله لتحقيق الوحدة السورية، خاصةً وأن الزعيم في البداية لم يكن من أعداء مشروع سوريا الكبرى، بل إنّه كان يرى أن السبب في فشل الحكومة السورية في حرب عام 1948، هو عدم قبولها بفكرة الوحدة السورية[1].

ولم تمض أيام على الانقلاب حتى أعرض الزعيم عن عمان ودار بوجهه إلى الرياض والقاهرة، وقام بزيارة إلى القاهرة بناء على دعوة من الملك فاروق في 21 نيسان1949. وحصل على اعتراف مصر بنظام حكمه, إضافةً إلى وعد بتقديم المساعدات العسكرية والمالية، مقابل استنكاره لمشروع سوريا الكبرى، ورفضه لأي تقارب مع الأردن والعراق[2] أكد حسني الزعيم على موقفه المعادي للمشروع في البيان الذي أدلى به في دمشق في 26 نيسان 1949 بعد عودته من القاهرة وجاء فيه :" كانت رحلتي إلى القاهرة مفاجأة غير سارة للأردن والعراق، فقد اعتقد سادة عمان وبغداد إنني أكاد أقدم إليهم تاج سوريا على طبق من فضة، ولكن خاب أملهم فالجمهورية السورية لا تريد سوريا الكبرى، ولا الهلال الخصيب، وسوف نوجه قوتنا ضد هذين المشروعين اللذين أوصى بهما الأجنبي"[3] لم يلبث ان أعلن أنه يستند إلى مثلث القاهرة – الرياض في معارضة جميع المساعي الهاشمية الوحدوية[4] وفي 4 آب1949 انتهى حكم حسني الزعيم بإنقلاب عسكري قام به العقيد سامي الحناوي, وبدأت الإتصالات من جديد بين دمشق وبغداد وعمان من أجل الوحدة. وقد عمل الحناوي على تغيير سياسة حسني الزعيم، خاصةً الودية إزاء مصر والسعودية، وأعاد فتح المفاوضات مع الأردن والعراق, لتأسيس تقارب سياسي أوثق. إلاّ ان مصر اعتبرته هديداً لاستقلال سوريا خاصةً وأن الرئيس

---

(1) لنشوفسكي، الشرق الأوسط، ص57.
(2) الدالي، وحيد، أسرار الجامعة العربية وعبد الحمن عزام, مكتبة روز اليوسف، القاهرة، 1982 ص170. وسيشار إليه لاحقاً، الدالي، أسرار الجامعة العربية.
(3) الفرحاني، محمد، فارس الخوري، د.ن، بيروت،1964، ص200.
(4) سيل، الصراع على سوريا، ص 84، 85.

السوري الأسبق شكري القوتلي لجأ إلى القاهرة وسعى بمساعدة مصر إلى الظهور كرمز لاستقلال سوريا، وفي وسط هذه الظروف قام أديب الشيشكلي بانقلاب عسكري بتاريخ19 كانون أول وأطاح بنظام سامي الحناوي، وأعلن الشيشكلي إن هدفه من وراء هذا الانقلاب هو إنقاذ النظام الجمهوري في سوريا، وحماية سوريا من أطماع الأردن والعراق(1).

وهكذا يمكن القول أن مصر كانت من أكثر الدول العربية عداء لمشروع الوحدة السورية، واستخدمت في ذلك مختلف الوسائل والإمكانات الرسمية وغير الرسمية لوقف تحقيق هذا المشروع. وذلك لأسباب سياسية واقتصادية نجملها فيما يلي:

1- خشية مصر من انتقال زعامة العرب إلى الهاشميين.
2- إن مشروع سوريا الكبرى سيعمل على زيادة سكان هذه المنطقة، بالإضافة إلى أنها تعد من أخصب المناطق الزراعية مما سيجعلها محط أنظار رؤوس الأموال والمستثمرين.
3- إن مصر تعتمد في مواردها على أسواق بلاد الشام, وإذا ما أنجز المشروع فإن هذه البلاد ستكتفي ذاتياً، وينعكس ذلك سلباً على مصر.

4.1 موقف الأردن ومصر من قيام الجامعة العربية

كان قيام الجامعة العربية نتاجاً طبيعياً لاختمار الفكرة العربية, وبلوغ التيار العربي ذراه ليس في مصر فحسب بل وفي الأقطار العربية الأخرى. وعلى الرغم من ذلك فإن المقدمات التي سبقت إعلان قيام الجامعة العربية والتمهيد لها قد جعلها تبدو وكأنها "**نبت بريطاني**"، والواقع أن تلك الدعوة من جانب بريطانيا لم تكن سوى محاولة منها لإمتصاص موجة الغضب العربي والعداء لها خلال أزمة الحرب العالمية الثانية، وتسليمها من جانبها بقوة الفكرة، يدفعها إلى ذلك السيطرة على تلك

(1) سيل، الصراع على سوريا، ص 166، 167.

المنطقة حفاظاً على مصالحها إذا ما اضطرتها الظروف إلى التخلي عن مصر وبقية مناطق النفوذ، وهو الاحتمال الذي كان قائماً خلال الحرب العالمية الثانية[1].

ويمكن القول أن الملامح الأساسية للبيئة العربية التي تأسست في ظلها الجامعة العربية تتمثل بما يلي :

1- وجود نفوذ استعماري قوي في المنطقة من جانب بريطانيا وفرنسا في شكل وجود قوات عسكرية، أو معاهدات غير متكافئة, وبإستثناء السعودية واليمن فإن الدول العربية الأخرى وهي مصر، سوريا، العراق، لبنان، شرقي الأردن كانت تتمتع بقدر محدود من الاستقلال.

2- سعي كثير من الحكومات العربية إلى تدعيم نفوذها ومكانتها في الداخل والعمل من أجل استكمال الإستقلال من جهة، مع الحفاظ على نموذج معين لتوازن القوى في المنطقة العربية من جهة أخرى، وذلك على المستوى العربي.

3- كانت المنطقة العربية في هذه الفترة تشهد نشاطاً جماهيرياً ملحوظاً يدعو للوحدة العربية.

4- مع نشوب الحرب العالمية الثانية زادت حاجة بريطانيا إلى تأمين المنطقة العربية لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية، خاصةً وأن بريطانيا واجهت أوضاعاً مقلقة في المنطقة تمثلت في ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق، وتأجج الأوضاع في فلسطين، واتجاه مصر إلى تدعيم علاقاتها العربية، والتعاطف الذي أظهرته ألمانيا وايطاليا مع الحركة العربية, بل إن ألمانيا قامت بالفعل بتحركات عملية لدعم ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق عن طريق سوريا[2].

---

(1) الدسوقي، عاصم، مصر والحرب العالمية الثانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،1976، ص270.

(2) البشري، طارق، الحركة السياسية في مصر (1945- 1952) دار الشروق، القاهرة، ط2، 1983. ص253- 255. وسيشار إليه لاحقاً، البشري، الحركة السياسية في مصر؛ الموافي, عبد

5.1 تصريح إيدن الأول:

كانت الأماني العربية في الوحدة والاستقلال ميداناً للدعاية والتنافس بين دول الحلفاء، ودول المحور في الحرب العالمية الثانية, من أجل كسب العرب إلى جانب أحد الحلفين المتحاربين، وفي ظل وجود مؤيدين لكل من دول المحور ودول الحلفاء على الساحة العربية، فقد أصدرت هذه الدول تصريحات وبيانات تعلن عن عطفهـا على الأماني العربية في الوحدة والاستقلال(1). إذ أعلنت الحكومة الألمانية أنّه فـي حالة كسبها للحرب فإنها تضمن سلامة الدول العربية وتؤيد استقلالها، وتعمل علـى إيجاد اتحاد فيما بينها. وكان التصريح الألماني قد صدر في وقت كانت فيه القـوات الألمانية تحاول احتلال جزيرة كريت تمهيداً لاحتلال سوريا والعراق، إذا ما نجحت ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق، الأمر الذي دعـا بريطانيـا إلـى إصـدار تصريحات لكي تهدئ من روع الدول العربية(2). أي أن السياسة البريطانية في تغير اتجاهاتها التقليدية من السعي بالتفرقة لدى دول الوطن العربي، بدأت تسعى إلـى أن تتكتل هذه الدول في هيئة تجمعها وذلك تحت ضغط الظروف الدولية، ومن منطلـق حماية مصالحها وليس من قبيل الحرص على دفع فكرة القومية العربية إلى الأمام. ويمكن القول بصفة أساسية أن هذا التغير إنما جاء كرد فعل لمنع دول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية من كسب تأييد العرب(3).

ومن ناحية أخرى كانت بريطانيا تدرك أن العرب لا يثقون بها, وكانت ثورة الكيلاني في العراق تعبيراً عملياً لأزمة الثقة والشك بين العرب والـدول الغربيـة، بالإضافة إلى علمها أن جميع عناصر الوحدة العربية مهيأة ومعبأة شعبياً وإنّهـا لا

الحميد، تأسيس جامعة الدول العربية، مجلة شـؤون عربيـة، العـدد1، آذار، 1981، ص 8، 9. وسيشار إليه لاحقاً، الموافي، تأسيس جامعة الدول العربية.

(1) الطراونة، احمد محمد، العلاقات الأردنية الـسعودية 1921- 1964، رسـالة دكتـوراه غيـر منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2004، ص102. وسيشار إليه لاحقاً، الطراونة، العلاقات الأردنية السعودية

(2) الدالي, أسرار الجامعة العربية, ص16.

(3) بلمونتريت، كونثر، أسرار الحرب العالمية الثانية، ترجمة محمود شيت خطاب، مكتبة النهـضة، بغداد، ط1، 1960 .

تستطيع التصدي لتيار الوحدة العربية فيما لو أسفرت الحرب العالمية الثانية عن عدم تحقيق وحدة العرب أو أي صورة من صورها، لذلك سارعت بريطانيا بانتزاع زمام المبادرة لفكرة الوحدة العربية، وهي الخبيرة بعمق الخلافات بين حكومات الدول العربية، فطرحت أفكار وحدوية في ظاهرها, إقليميةً في حقيقتها[1].

وفي نفس اليوم الذي قضت فيه بريطانيا على ثورة رشيد عالي الكيلاني في1941/5/9 أدلى"انتوني إيدن" وزير خارجية بريطانيا بتصريح يوضح سياسة حكومته الخارجية تجاه مستقبل البلاد العربية, وفيما يلي نص التصريح:" إن لهذه البلاد تقاليد طويلة من الصداقة مع العرب، وهي صداقة أثبتتها الأفعال لا مجرد الأقوال، ولنا بين العرب عدد لا يحصى ممن يتمنون الخير لنا، وكذلك الحال فلهم أصدقاء كثيرون هنا، ولقد ذكرت منذ أيام في مجلس العموم البريطاني أن حكومة جلالته تعطف كثيراً على أماني سوريا في الاستقلال، وأود أن أكرر ذلك الآن، ولكني سأذهب إلى أبعد من ذلك فأقول إن العالم العربي قد خطا خطوات عظيمة منذ التسوية التي تمت عقب الحرب الماضية، ويرجو كثيرون من مفكري العرب للشعوب العربية درجةً من الوحدة أكبر من تلك التي تتمتع بها الآن، وأن العرب ليتطلعون إلى الحصول على تأييدنا في مساعيهم للوصول إلى هذا الهدف، ولا ينبغي علينا إغفال الرد على هذا الطلب من جانب أصدقائنا، ويبدو لي أنّه من الطبيعي ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلدان العربية, وكذلك الروابط السياسية أيضاً، وحكومة جلالته من ناحيتها سوف تبذل تأييدها التام لأية خطة تلقى موافقة عامة"[2].

كان تصريح إيدن الأول أحد الأساليب البريطانية لتطويق الموقف في المنطقة العربية بمحاولة استيعاب تيارات الحركة العربية المنادية بالاستقلال والوحدة، والرد

---

(1) Hourani,Cecil, A"The Arab League In Perspective" Middle East Journal (Vol.1 ,no.2, Washington, 1947) P. 128.

(2) Kirk George," the middle east in the war (1939- 1945).Survey of international affairs oxford university press.London, 1935, p.162. macdonald, R...W, the league of Arab states, Princeton university press, newjersey, p24.

على دعاية المحور، بالإضافة إلى محاولة الحصول علـى تأييـد العـرب للحمايـة البريطانية على سوريا ولبنان. وقد علّقت بريطانيا من خلال هذا التصريح تأييـدها لأية خطوة عربية لتقوية الروابط، وليس لإقامة وحدة على شرط – تعلم بريطانيـة صعوبة تحقيقه في المنطقة العربية في تلك الفترة في ضوء صراعات النفـوذ بـين الحكومات العربية- وهو أن تحظى الخطوة بموافقة عامـة. وبالتـالي فـإن هـذا التصريح لم يكن تحولاً ايجابياً جديداً في السياسة البريطانية، وكان يستند إلى تصور سلبي لفكرة الوحدة العربية، واعتماد قوي بعدم إمكانية تنفيذ أي مشروع للوحـدة أو الاتحاد[1].

واكب تصريح إيدن الأول إنشاء مركز تموين الشرق الأوسط في القاهرة في نيسان1941, على أن تكون مهمته تخطيط اقتصاديات الحرب في المنطقة العربيـة، وأعقب ذلك إنشاء وزارة الشرق الأوسط البريطانية في القاهرة في حزيـران عـام 1941, لتنسيق الاتصال بالدول العربية[2].

6.1 موقف مصر من تصريح إيدن الأول

كانت مصر تمثل مركز الثقل البريطاني في الشرق الأوسـط؛ فقـد كانـت القاهرة مركز تموين الشرق الأوسـط، ومقـر وزارة شـؤون الـشرق الأوسـط البريطانية- كما أسلفنا- ومن خلال كل منهما كانت بريطانيا تشرف على أمور دول الشرق الأوسط وتسيرها أثناء الحرب، واستطاع مركز تموين الشرق الأوسـط أن يظهر مميزات التعاون بين البلاد العربية، ويساعدها على التغلـب علـى مـشاكل الحرب. وكانت بريطانيا مقتنعة بأن سياستها في المنطقة العربية ستنجح إذا نالـت موافقة حكومة أو حكومات عربية صديقة، ومن الأفضل أن تكون هـذه الـسياسة بموافقة مصر أكبر الدول العربية التي تتمتع بمكانة ونفوذ مؤثرين في المنطقة. إلاّ

---

(1) الموافي، عبد الحميد محمد، مصر في جامعة الدول العربية، دراسة في دور الدولة الأكبر فـي التنظيمات الإقليمية 1945- 1970، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983، ص72. وسيشار إليه لاحقاً، الموافي، مصر في جامعة الدول العربية؛ الموافي، تأسيس جامعة الدول العربية، ص9.

(2) مصطفى, أحمد عبد الرحيم، مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية، حوليـة كليـة الآداب، الكويت، 1984، ص16.

أن حكومة علي ماهر المصرية لم تهتم بتصريح إيدن؛ فقد كان اهتمام مصر منصباً بمحاولة تجنيبها ويلات الحرب والتطورات العسكرية على حدودها الغربية- خاصةً وأن بريطانيا كانت تواجه موقفاً متدهوراً- يطغى على اهتمامها بتـصريح إيـدن، بالإضافة إلى انشغال مصر بفكرة وحدة وادي النيل إلاّ أنّـه لـم يفـت الحكومـة المصرية أن تستنكر محاولات الأمير عبد الله مد قوة الهاشميين إلى سوريا الكبرى انطلاقاً من موقف مصر التقليدي من سيطرة الهاشميين على هذه المنطقة(1).

7.1 موقف الأردن من تصريح إيدن الأول

استقبلت الحكومة الأردنية هذا التصريح بالغبطة والسرور ورأى فيه الأميـر عبد الله فرصةً نادرةً لتحقيق مشروع سوريا الكبرى(2). ومما زاد فرص تحقيق هذا الأمل, دخول قوات فرنسا الحرة مع قوات الحلفاء سوريا ولبنان, وإذاعة تـصريح للجنرال (كاترو) في 1941/6/8 نيابة عن الجنرال(ديجـول) تعهـد فيـه بمـنح الاستقلال لسوريا ولبنان, وذلك بموجب معاهدة تعقد بينهما تحدد نـوع العلاقـات المتبادلة بينها وبين سوريا ولبنان من جهة، وتأييد بريطانيا وضمانها لهذا الاستقلال من جهة ثانية(3).

انتهز الأمير عبد الله استيلاء الحلفاء على دمشق في أوائـل حزيـران 1941 وبدأ يعمل من أجل تحقيق مشروعه في تكوين سوريا الكبرى تحت حكمه، فأرسـل برقيةً إلى(تشرشل) يذكّره فيها بحق العائلة الهاشمية في عرش سـوريا منـذ عـام 1916(4). واتّخذ مجلس الوزراء الأردني قراراً في أول تموز1941 رحـب فيـه

---

(1) الموافي، مصرفي جامعة الدول العربية، ص72؛ طربين، احمد، الوحدة العربيـة بـين 1916-1945، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1959، ص 248. وسيـشار إليـه لاحقـاً، طربين، الوحدة العربية؛ Kirk George, op. cit. p.365

(2) الكتاب الأبيض الأردني، و8، ص 28.

(3) الموافي، مصر في جامعة الدول العربية، ص73.

(4) الكتاب الأبيض الأردني، و11، ص 36.

بتصريح (إيـدن)، وتحدث عن الوحدة بين الـبلاد الـسورية، وضـمان الـولاء للحلفاء[1].

وإزاء الأوضاع غير المواتية لبريطانيا ومصر، وانـشغال نـوري الـسعيد بترتيب نفسه في العراق، طلبت بريطانيا من الأردن إرجاء أي اتصالات تريد القيام بها. وجاء في رد الحكومة البريطانية على مطالب الأردن في 14 تموز1941:" أن كل تقارب مع الحكومة السورية، أو أية حكومة أخرى من الحكومات التي تـضعها حكومة شرقي الأردن نصب عينيها ينبغي إرجاؤه، ريثمـا تكـون الحالـة أكثـر استقراراً"[2].

8.1 تصريح إيدن الثاني

ساعد طرح المشروعات الهاشمية ورفضها على إذكاء الدعوة للوحدة العربية ومع انتصار بريطانيا في معركة العلمين في أواخر عام1942، استعادت بريطانيـا مكانتها في المنطقة العربية, وابتعد خطر الحرب عن مصر. ورغبة من بريطانيـا في كسب البلاد العربية إلى جانبها في تخطيطها لما بعد الحرب صدر تصريح إيدن الثاني في 24 شباط 1943, ليحدد موقف بريطانيا مرةً أخرى من مـسالة الوحـدة العربية. وقد جاء فيه: "إن حكومة جلالة الملك سوف تنظر بكل عطف لأي حركـة بين العرب تؤدي إلى وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية. غير أنّـه يجـب أن تحدث المبادرة من جانب العرب أنفسهم, وعلى حد علمي فإنّـه لـم يطـرح بعـد مشروع في هذا الشأن يلقى الموافقة من جميع الأطراف"[3].

ويلاحظ أن التصريح اشتمل هذه المرة على لفظ "الوحدة الاقتصادية والثقافية" وليس لفظ "التقارب" كما كان في التصريح الأول، واحتوى التصريح الثـاني علـى نفس الشرط الذي جاء في التصريح الأول؛ وهو أنّه يجب أن يكون مشروع الوحدة

(1) الموافي، مصر في جامعة الدول العربية، ص73، 74.

(2) الكتاب الأبيض الأردني، و10، ص33؛ طربين، الوحدة العربية، ص248.

(3) رزق، يونان لبيب، موقف بريطانيا من الوحدة العربية1919-1945، دراسة وثائقيـة، مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص160. وسيشار إليـه لاحقـاً، رزق، موقـف بريطانيا من الوحدة العربية.

الذي تعطف عليه بريطانيا حائز على القبول العام من العـرب. وأرادت بريطانيـا بذلك أن تحمل العرب مسؤولية عدم التوصل إلى مشروع للوحدة العربية لإدراكهـا صعوبة ذلك[1].

9.1 موقف مصر من تصريح إيدن الثاني

نشط الموقف الرسمي المصري من منطلق مواجهة المشاريع الهاشمية, ومنها ذلك المشروع الذي قدمه نوري السعيد في الكتاب الأزرق في 1943/1/14، والذي يرمي إلى توحيد العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشـرقي الأردن, فيمـا يعـرف بمشروع الهلال الخصيب, مع الإعتراف بوضع خاص للبنان واليهود في فلسطين. وقد استبعد هذا المشروع دول الجزيرة العربية ومصر، وكان ذلك من الأسباب التي دفعت بريطانيا إلى عدم الترحيب به بشكل علني، فهو لا يؤدي إلى مد نفوذها إلـى سائر الوطن العربي.

ويندرج في إطار المشاريع الهاشمية ذلك المؤتمر الوطني الذي عقده الأميـر عبد الله في عمان في 5 آذار عام 1943, والذي طرح فيه مشروعين:

الأول: مشروع سوريا الكبرى كدولة ذات سيادة, ونظام الحكم فيه ملكي دسـتوري, وتضم سوريا وشرقي الأردن وفلسطين ولبنان برئاسته.

الثاني: ينادي بإقامة دولة اتحادية مركزية تشمل الدول الأربع عاصمتها دمشق. ثم اقترح المؤتمرون إقامة اتحاد عربي يتألف من سوريا الموحدة والعراق يكون نـواة لاتحاد عربي عام تتولى رئاسته أكثر الدول العربية نفوذاً أو ثـروةً، وأن تكـون رئاسته دورية بين الدول الأعضاء[2].

وعلى إثر تصريح (إيدن الثاني) اتّخذ الجانب المصري زمام المبادرة؛ فقـد وجه عضو مجلس الشيوخ المصري محمد حافظ رمضان سؤالاً إلى رئيس وزراء مصر عن موقف الحكومة المصرية من التصريح البريطاني، فجاء الرد على هـذا

---

(1) موافي, تأسيس جامعة الدول العربية, ص.10.

(2) محافظة، علي، أبحاث في تاريخ العرب المعاصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيـروت، ط1، 2000, ص168.وسيشار إليه لاحقاً، محافظة، أبحاث في تاريخ العرب المعاصر.

السؤال في الخطاب الذي ألقاه محمد صبري أبو علم وزير العدلية أمام مجلس الشيوخ في 1943/3/30 نيابةً عن رئيس الوزراء مصطفى النحاس وجاء فيه".... يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل, فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمي إليه من آمال، كل على حدة، ثم تبذل جهودها للتوفيق والتقريب بين آرائها ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، ثم تدعوهم بعد ذلك إلى مصر معاً في اجتماع ودي لهذا الغرض حتى يبدأ المسعى للوحدة العربية لوجهة متحدة بالفعل. فإذا ما تم التفاهم أو كاد وجب أن يعقد في مصر مؤتمر برئاسة رئيس الحكومة المصرية، لإكمال بحث الموضوع واتخاذ ما يراه من القرارات"(1).

ويمكن تفسير الموقف السريع والحاسم والذي بادر إلى اتخاذه مصطفى النحاس من تصريح (إيدن)، بأن مصر أرادات أن تدخل إلى الحركة العربية من بابها الواسع وأن يكون لها في هذه الحركة الدور الرئيسي الفعال, فلا تترك لا للأمير عبد الله ولا لنوري السعيد الاستقلال بأخذ المبادرة في توجيه النشاط العربي لاسيما من الناحية الرسمية. وهذا ما يعنيه بالفعل تركيز بيان النحاس على أن تتولى مصر بالذات الدعوى لعقد المؤتمر العربي في أراضيها وبرئاسة حكومتها دون سواها.

ويمكن القول أن الظروف المصرية الداخلية والعربية والدولية شكّلت دافعاً لحكومة مصطفى النحاس لأن تتحرك بصورة جدية من أجل محاولة التوصل إلى صيغة مناسبة للوحدة العربية ويتضح ذلك فيما يلي :

1- جاء التحرك المصري لمواجهة المشاريع الهاشمية وإحباطها؛ لأن هذه المشاريع كان هدفها وضع الأسرة الهاشمية في موقع الزعامة للأمة العربية وقيادتها، وهذا أمر لا ترضاه القيادة المصرية لأنّها تطمح في قيادة الأمة العربية.

---

(1) الجبوري, جميل، نشأة فكرة جامعة الدول العربية، شؤون عربية,ع: 254, آذار 1983, ص31, 32. طربين، إليه لاحقاً، الجبوري، نشأة فكرة جامعة الدول العربية؛ طربين، الوحدة العربية، ص279؛ رزق، موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ص161.

2- كانت بريطانيا تشجع مصر لما لها من وزن في المنطقـة العربيـة, ولـم تعارض في انتقال الزعامة العربية إلى مـصر، ويبـدو أن النحـاس بـدا للبريطانيين الزعيم الأكثر اعتدالاً، وأن جهوده ستكون أقل احتمالاً في تشابك القضية بالعداوات والمنافسات العميقة الجذور في المنطقة.

3- كانت التجربة البريطانية في العراق قد أظهرت مخاطر السماح لهذا القطـر بدور مركزي في المنطقة؛ وذلك للاتجاه الوحدوي القوي في العراق، وردود الفعل العنيفة لشعبه على التطورات في الدول العربية المجاورة، ولذلك فـإن مصر بابتعادها التقليدي عن القضايا العربية وانشغالها بالمـشاكل الداخليـة، كانت مؤهلة أكثر للعب هذا الدور[1].

وعلى مستوى القصر فقد وجد الملك فاروق أن بروزه من منطلـق عربـي يعوضه جزئياً عما فشل في تحقيقه عن طريق هيمنته على العالم الإسلامي. وكـان أن واكب اعتلاء فاروق العرش أكثر من حدث أثّر في رسم السياسة العربية للملـك فاروق:

1- الثورة الفلسطينية التي اندلعت في أواسط نيسان عـام 1936 ضـد اليهـود والبريطانيين.

2- إبرام معاهدة 1936 مع بريطانيا, التي أعطت لمـصر نوعـاً مـن حريـة الحركة، وبالتالي اتّسع فتح الأبواب على الساحة العربية[2].

3- معاهدة الصداقة مع المملكة العربية السعودية التي عقدت في 7 أيار من عام 1936، ونظّمت المسائل الخاصة بالمحمل والكسوة وأنهت الخلافـات بـين الدولتين.

---

(1) الحصري، خلدون ساطع، تأسيس جامعة الدول العربية، مجلة المستقبل العربـي، ع 4، مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت1978، ص178؛ العقاد، صلاح، العرب والحرب العالمية الثانية، القاهرة، 1966، ص178. وسيشار إليه لاحقا، العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية؛ Glubb, pritain And A rabs, Astudy of Fifty Years, 1908- 1958, London, 1989, p385.

(2) سالم، لطيفة محمد، فاروق وسقوط الملكية في مصر(1936-1952) مكتبة مد بـولي، القـاهرة، ط2، 1996، ص777، 778. وسيشار إليه لاحقاً، سالم، فاروق وسقوط الملكية.

4- تبني الملك فاروق الدعوة إلى عقد المؤتمر البرلماني العربي والإسلامي لنصرة قضية فلسطين بالقاهرة من7- 11 تشرين الاول 1938. ودعا الملك فاروق رؤساء وفود المؤتمروأعضائه لتناول الشاي بقصر رأس التين، وألقى كلمة هنّأهم فيها بنجاح المؤتمر متمنياً أن يراهم مرة اخرى داعياً لهم بالتوفيق، وبذلك اشعر العالم ان ملك مصر قد اتّجه وجهة عربية في سياسته[1].

5- ايفاد علي ماهر رئيس الديوان الملكي الى لندن عام 1939 لحضور مؤتمر الدائرة المستديرة والذي اشتركت فيه مصر والعراق والسعودية واليمن وشرقي الاردن[2]. وقبل انعقاد المؤتمر – الذي افتتح أعماله في 7شباط 1939- وصلت الوفود العربية إلى القاهرة واستضافها الملك فاروق أكثر من مرة, كما أقدم على خطوته المشهورة بإمامته لهم في الصلاة. وأعطى هذا الدلائل التي تشير إلى أن السياسة العربية تأخذ مجراها كما خطط لها. ونجحت الدعاية وتردد اسم فاروق حتّى إن إحدى الصحف الفرنسية استعرضت أسماء المرشحين لعرش سوريا، الأمير عبد الله، ابن سعود، ملك العراق, ثم انتقلت إلى فاروق وبينت أنّه عقد له لواء الخلافة، واستعرضت لياقته للمكان بأنه " سيكون أعظم شأناً من سواه؛ لأن ملك مصر الشاب يمتاز بالهمة والنشاط والذكاء والثقافة العربية، فهو أقدر المسلمين على تفهم العقلية السورية"[3].

6- وتقوى الموقف العربي للقصر بتولي على ماهر الوزارة، حيث دخلها محمد علي علوبة وزير دولة، وعبد الرحمن عزام وزير أوقاف، ومحمد صالح حرب وزير دفاع، كما أسندت رئاسة الأركان إلى عزيز المصري, وفي ذلك

(1) سالم، فاروق وسقوط الملكية، ص 778 .
(2) المرجع نفسه، ص 779، 780.
(3) المرجع نفسه، ص780، 781.

تأكيد للنهج، وواصل فاروق الدور المعد لـه فهـو يتوسـط لـدى رئـيس الجمهورية الفرنسية بشأن السوريين المحكوم عليهم(1).

7- كان الملك فاروق أول من اعترف بالحكومة اللبنانيـة، بعـد أن اسـفرت الانتخابات عن فوز بشارة الخوري برئاسة الجمهوريـة، وعنـدما اعتقلتـه السلطات الفرنسية وصحبه احتج على هذا التصرف(2). وبلغ الاهتمام به إلى أن يوفد طبيبه الخاص إلى شكري القوتلي للاستفسارعن صحته، ويـستقبل وزراء العرب في نهاية نيسان عام 1944 في انشاص، ويتحدث معهم فـي شؤون بلاد كل واحد منهم, فيبدو وكأنهم رعاياه وبلادهم تدخل فـي نطـاق حوزته(3).

10.1 موقف الأردن من تصريح إيدن الثاني

يمكن القول أنّه إذا كان تصريح (إيدن) الأول قد أعطى للهاشميين وبخاصـة الأمير عبد الله الأمل والتشجيع لتحقيق حلمه, فإن تصريح (إيدن) الثاني كان محبطاً جداً للهاشميين ومخيباً لآمالهم وتوقعاتهم؛ ففي هذا التصريح أوضح (إيدن) موقـف بريطانيا وردها على مساعي الأمير عبد الله ومـشروع نـوري الـسعيد الهـلال الخصيب, وذلك برفض بريطانيا لهذه المشاريع بدبلوماسية(4).

11.1 تأسيس جامعة الدول العربية

مر تأسيس جامعة الدول العربية بثلاث مراحل: الأولى مرحلة المـشاورات التمهيدية التي تولاها رئيس وزراء مصر على شكل لقاءات عقـدها مـع رؤسـاء الحكومات العربية في المشرق العربي. واستمرت هذه المشاورات من شهر تمـوز عام 1943 إلى شباط عام 1944. والثانية مرحلة اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي

---

(1) أبو النور، سامي، دور القصر في الحياة السياسية في مصر(1937- 1952) مكتبة مـدبـولي، القاهرة، 1988، ص289، 290، وسيشار إليه لاحقا، أبو النور، دور القـصر؛ سـالم، فـاروق وسقوط الملكية، ص780, 781.

(2) المرجع نفسه، ص782، 783.

(3) المرجع نفسه، ص784، 785.

(4) عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة، ص 198- 208، طربين، الوحدة العربية، ص267- 269.

العام التي بدأت اجتماعاتها في الإسكندرية في 25 أيلـول 1944 وانتهـت فـي 7 تشرين أول 1944. والثالثة مرحلة إعداد ميثاق الجامعـة, حيـث عقـدت اللجنـة التحضيرية اجتماعاتها في القاهرة يومي17 و19 آذار1945 لمناقشة مشروع الميثاق والذي تم إقراره في 22 آذار 1945[1].

وجد القصر في الدعوة للجامعة العربية محاولةً للخروج من الجمـود الـذي فرض عليه بعودة الوفد إلى الحكم في 4 شباط عام 1942. وكانت الساحة العربيـة هي المكان الذي اختاره القصر في مواجهة الحكومة الوفدية وبرلمانهـا. وينبغـي الإشارة إلى ان عدة عوامل قد تجمعت في الأفق كانت تشجع القصر على التحـرك بخطى واسعة نحو الاتجاه العربي وقتذاك:

1- إن فكرة توحيد الأقطار العربية كانت محور لتأييد ودعوة القوى الإيديولوجية المختلفة، ممثلةً في مصر الفتاة والأخوان المسلمين، دون إغفال لطبيعة علاقة تلك القوى بالقصر، فقد كان من المحقق أن تأييدها لتحركاته العربية سـوف يسهم في إنجاحها[2].

2- إن توجهات القصر العربية لم تكن لتلقى معارضة الجانب البريطاني أو تثير شكوكه, خاصةً وأن بريطانيا قد سبق لها أن أعلنت عن تعاطفها مع فكـرة الجامعة العربية، ولم تكن حركة القصر لتخرج بحال عن الإطار العام لتلـك الفكرة.

3- إن القصر كان يأمل أن يجد في ذلك المجال متسعاً كي ينتحل لنفسه سوابق دستورية يؤكد بها سلطاته في توجيه السياسة الخارجية، وذلك في مواجهـة عناد الحكومة الوفدية في الداخل بشكل أساسي[3].

4- تحسن العلاقات المصرية السعودية منذ آب 1942بعـد أن كانـت متـأثرة بمحاولات علي ماهر في أعوام 1938, 1939 إنشاء خلافة إسلامية يتولاها

(1) محاضر المشاورات الخاصة بالوحدة العربية، مجلة شؤون عربية، العدد47، ص236. وسيـشار إليه لاحقاً، محاضر المشاورات.

(2) أبو النور، دور القصر، ص 294.

(3) المرجع نفسه، ص295.

الملك فاروق، ففي آب 1942 أقام فؤاد أباظة باشا رئيس الاتحـاد العربـي الذي تأسس في القاهرة في نفس العام بمهمة بين الملك فاروق والملك عبـد العزيز ابن سعود، نقل فيها رسالةً شفوية تضمنت أن الملك فؤاد ترك مذكرة مكتوبة قبل وفاته ذكر فيها أنّه عدل عن التفكير في مسألة الخلافة، وأضاف أن مصر ليس لها مطامع في الحجاز. وقد كان لهذه الرسالة أثركبيـر فـي التفاهم المصري السعودي، وتحرك مـصر تؤيـدها الـسعودية لمواجهـة المشروعات الهاشمية[1].

بدأ القصر تحركاته فعهد الملك فاروق إلى علي ماهر، ومحمد علي علويـة, وفؤاد أباظة، وخليل ثابت بتكوين الاتحاد العربي في أوائل آذار عام1943، وأوفـد فؤاد إلى بعض الدول العربية لاستطلاع آرائها في إنشاء اتحاد أو تجمع عربي[2].

ومن جهة أخرى انتهزت حكومة النحاس الفرصة لكي تنتزع زمام المبـادرة من القصروالانتقال بفكرة تكوين الجامعة العربية إلى المـستوى الرسـمي. وكـان النحاس يرى بأن تبدأ المحادثات بشكل رسمي بين الحكومات, وصرح بهذا المعنى في البرلمان في 30 آذار عام 1943، إظهاراً لنوايـاه للاحتفـاظ بقيـادة الحركـة لنفسه[3].

كان علي كامل جبيشة سكرتير مجلس الوزراء المصري, وأحـد المقـربين لزعيم الوفد مصطفى النحاس، أول المبعوثين الذين أرسلتهم مصر إلى سائر الدول العربية للترتيب لعقد مؤتمر الوحدة العربية[4].

اتّخذت المشاورات التي تمت بين مصر وكل من الدول العربية التي دعتهـا, طابع المشاورات الاستطلاعية، تقوم فيها مصر بالتّعرف على وجهة نظر كل منهـا في مسألة الوحدة العربية، وإلى أي مدى تستطيع هذه الدول أن تسير فيه، وذلك دون

(1) الموافي، مصر في جامعة الدول العربية، ص79.

(2) أبو النور، دور القصر، ص295.

(3) العقاد، الفكرة العربية في مصر، مجلة الجمعية التاريخية المـصرية (1972- 1973) ص165. يوسف، حسن، مذكرات، القصر ودوره في السياسة المصرية، 1982، ص195, 1،.وسيشار إليه لاحقاً، يوسف، مذكرات.

(4) رزق، موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ص173.

أن يتم البت في شيء في هذه المرحلة، وقد أعرب مصطفى النحاس عن ذلك بقوله:" أنه سيواصل استطلاع آراء مندوبي الدول العربية، وذلك دون أن يبت في شيء لأن الأمر في طوره الحالي لا يعـدو أن يكـون مجـرد مـشاورات لتعـرف الآراء المختلفة"[1].

بعث الأمير عبد الله برئيس وزرائه توفيق أبو الهدى في 24 آب1943 إلـى مصر من أجل التشاور في قضية الوحدة، مزوداً إياه بمجموعة من التعليمات لكـي تكون أساساً في مباحثاته مع النحاس، وركّز الأمير على عدة نقاط كان أهمهـا: إن أي وحدة ستكون عديمة الجدوى وغير ممكنة قبل أن تتحـد الـبلاد الـشامية أو أن توحد، وتكون هذه الوحدة وحدة شاملة تتشكّل من الأقاليم السورية الأربعـة، وذات حكومـة واحـدة وذلـك وفقـاً لمـا جـاء فـي قرارالمـؤتمر الـسوري فـي 2تموز1919وآذار1920، أو تشكيل اتحاد تعاهدي بحيث تبقى الحكومات الإقليميـة كما هي[2].

استعرض أبو الهدى في الجلسة الأولى مـن المباحثـات فـي 28آب1943 الأوضاع السياسية في الدول العربية سواء المستقلة منها أو تلك التي ما زالت ترزح تحت الاحتلال، ثم قدم توضيحاً للأسباب الموجبة لمشروع سوريا الكبـرى فقـال:" الفلسطيني يرغب في هذه الوحدة ليتخلص من الخطر اليهودي, والـسوري لتتـسع مملكته ويقوى كيانه، والأردني حتى لا يبقى بلده كما هو صغيراً فقيراً يعتمـد فـي نفقاته على معونة الإنجليز, أما اللبناني فلا اعتقد أنّه يوافق لما للبنان مـن أوضـاع خاصة، وإن العوائق يمكن التغلب عليها ما دامت المـصلحة العامـة هـي غايتنـا المشتركة"[3].

أشار النحاس إلى صعوبات تحقيق سوريا الكبرى المتمثلة في اختلاف نظـام الحكم في سوريا وشرقي الأردن، والصعوبات المتمثلة في الأوضاع الـسائدة فـي لبنان وفلسطين وقال:" إذن يحسن استبعاد فكرة الوحدة" ولكن إصرارأبو الهدى جعل

(1) الموافي، مصر في جامعة الدول العربية، ص87.

(2) عبد الله بن الحسين، الأعمال الكاملة، ص، 207.

(3) محاضر المشاورات الخاصة، ص244.

النحاس يسأل عن نظام الحكم في الوحدة التي يراها أبوالهدى بين سوريا وشـرقي الأردن، فأجاب أبو الهدى إنّه يرى أن يكون نظام الحكم ملكياً. وكان هذا الموقـف وحده, كافياً لعدم تحقيق سوريا الكبرى[1].

استغرقت المشاورات بين مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر وتوفيق أبو الهدى ثلاث جلسات استمرت حتى الأول من ايلول1943، تناولا خلالها بالإضـافة إلى موضوع سوريا الكبرى أوجه التعاون بين الدول العربية، وقد حددها النحاس بما يلي:

1- التعاون السياسي ويشمل الدفاع والشؤون الخارجية، ويلحـق بـذلك حمايـة الأقليات.
2- التعاون الاقتصادي ويشمل: العملة والمواصلات والجمرك والتبادل التجاري بوجه عام.
3- التعاون الثقافي والاجتماعي بما في ذلك التعليم[2].

أظهرت المشاورات مع ممثل حكومة شرقي الأردن رغبة الحكومة الأردنية في التعاون مع الدول العربية في المجال الاقتصادي، والثقافي، والإجتماعي، بينمـا تحفظت بالنسبة للتعاون في الشؤون السياسية على أساس أن حكومة شـرقي الأردن كان لها كامل الحرية- حسب ظروفها السياسية حينئذ- في الاتفاق مع الدول العربية على التعاون في هذه المجالات[3].

بعد الانتهاء من المشاورات التمهيدية دعت مصر إلى عقد اللجنـة التحـضيرية للمؤتمرالعربي العام من ممثلي الدول التي اشتركت في المشاورات، وبدأت اللجنـة

(1) الموافي، مصر في جامعة الدول العربية، ص93.
(2) محاضر المشاورات الخاصة، ص237.
(3) رضوان، أروى طاهر، اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورهـا فـي العمـل الـسياسي المشترك، دار النهار للنشر، بيروت، ط1، 1973، ص18. وسيشار إليه لاحقاً، رضوان، اللجنـة السياسية لجامعة الدول العربية؛ موافي, تأسيس جامعة الدول العربية, ص13.

اجتماعاتها في 25 ايلول عام 1944 بالإسكندرية[1]. بحضور مندوبين عـن مـصر ولبنان والعراق وشرقي الأردن والسعودية واليمن ومن عرب فلـسطين، وعقـدت ثماني جلسات متوالية[2].

تم تشكيل الوفد الأردني إلى المؤتمر من رئيس الحكومة توفيق أبي الهـدى وسليمان السكر. وفي الجلسة السادسة مـن هـذه الاجتماعـات فـي 24 تـشرين اول1944 طرح موضوع سوريا الكبرى, وأكّد أبو الهدى على أن شـرقي الأردن يعتبر نفسه جزءاً من سوريا, ويسره أن يتمكن من الاندماج في سوريا لتكوين دولة موحدة من القطرين، على أن تنظم إليها فلسطين إذا أمكن ذلك[3].

انتهت محادثات اللجنة التحضيرية باتفاق المجتمعين على مجموعة من البنود عرفت باسم "بروتوكول الإسكندرية" وتناول أحد هذه البنود موضوع سوريا الكبرى، ونص على الاعتراف باستقلال وسيادة الدول الأعضاء بحـدودها القائمـة فعـلاً استجابة لتحفظات لبنان، ورغبات السعودية، وهذا يعني إلغاء المشاريع الهاشمية[4].

وتمثل مباحثات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام مرحلةً هامـةً مـن مراحل العمل من أجل إنشاء جامعة الدول العربية، نظراً لأنّـه فـي نهايـة تلـك الاجتماعات تم التوصل إلى بروتوكول الإسكندرية الذي يمثـل القاعـدة الأساسـية

---

(1) الجبوري، جميل مراحل تكوين جامعة الدول العربية، المرحلة الأولى، مجلة شؤون عربيـة، ع 31، ص 149- 151.وسيشار إليه لاحقاً، الجبوري، مراحل تكوين جامعة الدول العربية، المرحلة الأولى.

(2) محافظة، أبحاث في تاريخ العرب المعاصر، ص66؛ الجبوري، مراحل تكوين جامعـة الـدول العربية، المرحلة الثانية، شؤون عربية، ع 32، تشرين الأول، 1983، ص150.

(3) محاضر مناقشة وإقرار "بروتوكول الإسـكندرية، مجلـة شـؤون عربيـة العـدد43، تـونس، ايلول1985، ص 194-207؛ البخيت، الوثائق الهاشمية، سوريا الكبرى، م4 ، و6، ص33، 34.

(4) الروسان، ممدوح، العراق وقضايا الشرق العربي القومية 1941-1958، بيـروت، المؤسـسة العربية للدراسات والنشر1979، ص94 -96. وسيشار إليه لاحقا، الروسان، العـراق وقـضايا الشرق العربي؛ الولي، الشيخ طه، الصفحات الأولى من تاريخ جامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية،ع 25، ص73. وسيشار إليه لاحقاً، الولي، الصفحات الأولى؛ محافظة، النشأة التاريخيـة، ص66.

لميثاق الجامعة، بالإضافة إلى ذلك فإن المباحثات عكست الدور المصري البارز في التوصل إلى البروتوكول الذي جاء انعكاساً للموقف المصري[1].

وقّعت معظم الوفود العربية على البروتوكول في 7تشرين الأول 1944، أما السعودية واليمن فقد وقّعتا في 3 كانون الثاني, و5 شباط من عام 1945 على التوالي[2]. وفي اليوم التالي أقال الملك الحكومة الوفدية[3]. وعقب ستة أيام من التوقيع أبحرالملك فاروق على يخته إلى ينبع في أول زيارة له خارج مصر منذ توليه سلطاته الدستورية، وصحب معه عبد الرحمن عزام والعديد من كبار رجال القصر. وقد وطّدت هذه الزيارة العلاقة بين الملكين، وكان الهدف الأساسي مواجهة المشاريع الوحدوية الهاشمية[4].

ترّأس محمود فهمي النقراشي وزير خارجية مصر اجتماعات اللجنة الفرعية السياسية التي تشكلت من ممثلي الدول العربية الأعضاء في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام والتي بدأت في14 شباط1945 من أجل إعداد مشروع ميثاق لمجلس جامعة الدول العربية. وتمثّل الدورالمصري في هذه المرحلة في بلورة الأفكار التي تجد قبولاً عاماً من جانب أعضاء اللجنة الفرعية السياسية ووضعها في صيغة مواد محددة في شكل مشروع ميثاق[5].

في تلك الآونة وصلت برقية من الأمير عبد الله إلى محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء المصريي في 18 آذار 1945 يبلغه فيها باعتماده سمير الرفاعي، وسعيد المفتي وزير الداخلية، وسليمان النابلسي سكرتير الحكومة، في التوقيع على المقررات التي أتّفق عليها بخصوص"جامعة الأمم العربية"[6].

---

(1) الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي، ص98

(2) الشقيري، الجامعة العربية ، ص95- 99.

(3) كروم، حسنين، عروبة مصر قبل عبد الناصر، ط2، 1984، ج2، ص26- 28. وسيشار إليه لاحقاً، كروم عروبة مصر،ج2.

(4) سالم، فاروق وسقوط الملكية، ص786، 788.

(5) الموافي، مصر في جامعة الدول العربية ، ص115.

(6) البخيت، الوثائق الهاشمية، ج 4، الجامعة العربية، و50 (17- 581) ص 128، 129.

وقرب موعد توقيع الميثاق التقى الملك فاروق برؤساء الحكومـات العربيـة في2 آذار1945، وتحدث مع رئيس الوزراء اللبناني عن آماله الكبيـرة لمـستقبل الشرق العربي, وتوقعات الخير الذي ينتظره من الجامعة العربية، وبين أن مصر لا تبحث عن تحقيق أي مطمع عن طريقها. وتحدث مع رئيس الوزراء السوري عـن المصاعب التي تقوم في وجه مشروع الوحدة، وإن السياسة الحازمة هـي أفـضل ضمان لتذليلها, وتحقيق الرخاء الدائم للجامعة. وتحدث مع رئيس الوزراء الأردني عن المنافع التي سيجنيها العالم العربي من الجامعة.

ووجه رئيس الوزراء الأردني الدعوة لزيارة الملك فاروق لـشرقي الأردن، وأوضح أن فاروق شملت خيراته جميع الأقطار العربية. وبذلك تمكّن فاروق مـن رسم صورته كزعيم للعرب من منطلق الجامعة العربية[1].

اجتمعت اللجنة التحضيرية على هيئة مؤتمر عام في قصر الزعفران في 22 آذار1945 برئاسة محمود فهمي النقراشي، وتم التوقيع على ميثاق جامعـة الـدول العربية، وقد شارك سمير الرفاعي في التوقيع على الميثاق من الجانـب الأردنـي سعيد المفتي, وسليمان النابلسي[2].

جاء ميثاق الجامعة العربية متسقاً في غالبيته مع مساعي القصر نحو الزعامة العربية، وذلك من خلال ما أضفته نصوصه من مكانة خاصـة؛ فنـصت المـادة العاشرة منه على أن تكون القاهرة هي المقر الدائم لجامعة الدول العربية، فـضلاً عما قررته المادة الخامسة عشرة منه على أن ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام، مما كان يعنـي تأكيـداً على مكانة القاهرة كعاصمة للوطن العربي[3].

(1) سالم, فاروق وسقوط الملكية، ص791، 792.
(2) الموافي ، مصر في جامعة الدول العربية، ص126؛ موسى، إمارة شرقي الأردن، ص272.
(3) البخيت، الوثائق الهاشمية، ج 4 ، الجامعة العربية، و 16(27-581) ص 51- 56.

12.1 موقف الأمير عبد الله من الجامعة العربية

لم يرغب الأمير عبد الله أن تقوم هذه الوحدة بهذه الصورة، ولذلك عارض قيام الجامعة العربية. يقول في هذا الصدد :"الجامعة العربية صوت فاه فيه نوري السعيد, وتلقّفه مصطفى النحاس, وأيده (أنتوني إيدن)، فهي جراب أدخل فيه سبعة رؤوس: اليمن والعراق وسوريا ولبنان وشرقي الأردن ومصر بصورة عجيبة جداً... وفي هذا يتجلى للأمة العربية التسابق العجيب بين دولها السبع، تسابق مقيد ومطلق، إما قيد احتلال، وإما قيد عهد، وإما قيد جهالة، وفي نظر الدول نفسها نعم الحجاب الساتر لما يريدون كتمه, ونعم التمدح غير المجدي بما يريدون إذاعته، وظن الغريب الراضي عن هذه الجامعة أنّها ستكون خير أداة لدوام الانتدابات، ودوام الأحكام العهدية، وإني تارك لغيري تفسير الظنون"(1).

كما رأى الأمير عبد الله أن الجامعة بالشكل الذي قامت عليه ليست بالوسيلة التي تحقق أمل العرب, وقد عبر عن ذلك بقوله :" أما الجامعة العربية ومركزها بمصر فهو أمر خطير للغاية، اسم كبير ودعاية عريضة طويلة, واجتماع ممثلين ليس لهم من الاتصال بالرغائب القومية، ولا بوسيلة من الوسائل, وكل دولة من دول الجامعة مرتبطة بدول أجنبية كبيرة لا تمكنها من التصرف خارج الالتزامات المتعهدة بها، والأمم العربية وملوكها في منعزل عن ذلك"(2).

وكان اعتراض الأمير عبد الله يأتي بالدرجة الأولى من المصالح الذاتية لبعض الدول دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأمة العربية, وكذلك اعتراضه على أشخاص تولوا زعامتها, حيث كان البعض منهم قليل الخبرة في شؤون البلاد العربية, ومثال ذلك مصطفى النحاس الذي كان له الدور البارز في مشاورات الوحدة وتأسيس الجامعة، وقد بين الأمير عبد الله في مذكراته " أن النحاس باشا زعيم في مصر، قليل في معلوماته بالنسبة لدول العرب؛ لأن الجدال بين الوفد والأحزاب الأخرى صرفه عما سوى مصرأما عزام باشا الذي تولّى منصب أمين

(1) عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة، ص237- 238.

(2) المصدر نفسه، ص 207.

الجامعة، فهو مصري الجنسية، وهو من لا يتأخر في تحطيم أي شـيء يعترضـه لتحقيق مصلحة مصر"[1].

وكان للأمير موقف أيضاً من أن تكون القاهرة هي المقر الرئيسي للجامعة، وتساءل لماذا لا تكون دمشق أو بغداد أو بيروت مقراً لهذه الجامعة, وعندما سـمع الملك فاروق بموقف الملك عبد الله قال: أجد علي أن أجعل القاهرة مقراً للجامعـة العربية، وعاصمة للخلافة الإسلامية أيضاً[2].

ومن هنا نجد أن موقف الملك عبد الله كان متشائماً فـي نظرتـه لمـستقبل العلاقات العربية تحت هذا الإطار، وكان يدرك أن الجامعة ستشهد خلـق محـاور سياسية هدفها إحباط أي مشروع هاشمي وحدودي، وكان يرى أن قيام الجامعة مـا هو إلاّ فرصة للتقارب السوري السعودي المصري، وتوحيد مواقفهم ضد الأمـاني والرغبات التي كان يأمل في تحقيقها.

وفي حديث للوفد السوري الذي زار الأردن في 1950/11/28, برئاسة ناظم القدسي رئيس وزراء سوريا قال الملك عبد الله :" إن الجامعة يتزعمهـا رجـال لا يعرفون الحقائق, وعلى رأس الجامعة رجل يدير شؤونها لمصلحة وطنـه مـصر، ويوظّف أبناء قومه لتحقيق هذه الغاية وحدها, فحصر عنده كل شـيء, ويجـب أن تسخّر مصالح العرب، وأن تزداد التفرقة بينهم لمصلحة مصر"[3]. وفي تقرير بعثه (كيربرايد) – الوزير البريطاني المفوض في عمان- إلى المستر (بـيفن)- وزيـر الخارجية البريطاني- أوضح فيه معارضة الأردن لأي اقتـراح حـول اعتـراف الحكومة البريطانية بالجامعة العربية ككيان دبلوماسي, وأضاف بان الملك عبـد الله قد عبرفي أكثر من مناسبة بأن الأردن ألزمته الجامعة بما لا يتفق ومصالحه لـذلك هدد الملك بالانسحاب[4].

---

(1) عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة، ص 238، 239.

(2) المصدر نفسه, ص 238.

(3) الروسان, العراق وقضايا الشرق العربي القومية, ص 108.

(4) Fo.371- 622020, From Kirk bride Amman Too Bevin, F.o.Dated, 1947, 1-

13.1 حرب عام 1948 وأثرها على العلاقات الاردنية المصرية

ما إن صدر تقرير لجنة التحقيق الإنجليزية الأمريكية في الأول من أيار عام 1946، والذي أوصى بإدخال مائة ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين, حتّى احتجـت مصر والدول العربية على هذا التقرير. فبعث الملك فاروق برسالة خاصـة إلـى الملك عبد الله، وبشارة الخوري، وشكري القوتلي حول القضية, ولما لم تأت بنتيجة كانت خطوته بدعوة ملوك ورؤساء الدول العربية إلى عقد مؤتمر أنـشاص، وهـو المؤتمر الأول من نوعه الذي عقد على هذا المستوى(1).

عقد المؤتمر في 28 أيار 1946، وحضره الملك عبد الله، والوصـي علـى عرش العراق, وشكري القوتلي وبشارة خوري, وابن سعود الذي أناب عنـه ابنـه سعود، ووكّل فاروق ليتكلم باسمه، والإمام يحيى الذي أناب عنه ابنه سيف الإسلام عبد الله(2).

ألقى الملك فاروق كلمة الافتتاح محدداً أهداف الإجتماع في التعارف، وإثبات أنّه لا انقسام بين العرب، واستمر المؤتمر يومين, وصدرت عنه قرارات أذيعـت, من بينها قرار" بإنشاء قومية عربية" وفهم الناس يومئذ أن سياسـة الملـك فـاروق الشخصية ترمي إلى أن يتولى بنفسه الزعامة على الدول العربية(3).

تمخّضت اجتماعات الملوك والرؤساء العرب في أنشاص عن بيان ختـامي خلى من أي خطوات تنفيذية أو إجراءات محددة، وكان موقف مصرأحد العوامـل الرئيسية التي حالت دون اتخاذ الجامعة العربية لقرار حاسم إزاء تلك القـضية؛ إذ كانت مصر بصدد الدخول في مفاوضات مع بريطانيا لتسوية العلاقات معها، وكان من أثر ذلك اشتداد الخلاف بين المجتمعين فيما بين مؤيد ومعارض لاتخاذ موقـف حاسم من بريطانيا والحركة الصهيونية، حتّى أن الملك عبد الله قد أراد في اللحظـة الأخيرة أن يؤجل الموافقة على البيان الختامي للمؤتمروانسحب إلى جناحه الخاص،

(1) سالم, فاروق وسقوط الملكية، ص10.

(2) John mar Lowe, Anglo Egyptian Relations, 1900-1956, London, 1954, P32

(3) هيكل, محمد حسين، مذكرات فـي الـسياسة المـصرية, دار المعـارف، القـاهرة، د.ت، ج2، ص270- 271. وسيشار إليه لاحقاً، هيكل، مذكرات في السياسة المصرية.

فلحق به الملك فاروق وانتزع منه التوقيع على البيان على حد تعبير وكيل الـديوان الملكي حسن يوسف[1].

اعتبر الملك فاروق هذا الاجتماع توطيداً لمركزه بين البلاد العربية، وتأكيـداً لزعامته وأرسل رسائله إلى شكري القوتلي، وبشارة الخوري، والملك عبـد الله، وتضمنت الرسائل مجموعة الصورالتي سجلت ذكرى اجتماع أنشاص[2].

لم تخل الاجتماعات من روح المنافسة وعدم الثقـة بـين الأردن ومـصر، ويتّضح ذلك من رفض مصر تدخل الأردن في إنقاذ فلسطين بما لـديها مـن قـوة عسكرية، حيث اعتبرت مصر هذا التدخل خدمةً لمصالح الملك عبد الله قبـل كـل شيء[3].

كما دعت الجامعة العربية إلى عقد اجتماع فوق العادة في الفترة مـن 8-12 حزيران1946 بفندق بلودان بسوريا. وفي هذا المؤتمرإنقسم الزعماء العرب إلـى أنصار التدخل ومنهم الملك عبد الله, والمندوبون الـسوريون, والمفتـي والعـراق، والرافضين للتدخل وهم مصر والسعودية اللذين عارضوا كل خطوة من شـأنها أن تؤدي إلى تدخل الجيوش العربية بصفة رسمية في فلسطين[4].

شهد منتصف كانون الاول1947 اجتماع رؤساء الحكومات العربيـة بمقـر وزارة الخارجية بالقاهرة، وأذاعوا بعد ثلاثة أيام من اجتماعهم بياناً شديد الأهميـة

---

(1) يوسف ، مذكرات، ص، 201، 202.

(2) سالم، فاروق وسقوط الملكية، ص801.

(3) النشاشيبي, ناصر الدين، ماذا جرى في الشرق الأوسط, منشورات المكتب التجـاري, بيـروت, 1962, ص77. وسيشار إليه لاحقا، النشاشيبي، ماذا جرى في الشرق الأوسط؛ يوسف, حـسن، مذكرات القصر ودوره في السياسة المـصرية (1942- 1952), مركـز الدراسـات الـسياسية والإستراتيجية, القاهرة, 1982. ص92.

(4) ارشيدات, شفيق، فلسطين تاريخاً وعبرةً ومصيراً, بيروت, ط1, 1961، ص255. وسيشار إليه لاحقاً، ارشيدات، فلسطين؛ دروزة, محمد عزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلهـا, المكتبـة العصرية ,بيروت ، ط1, 1951, ص53. وسيشار إليه لاحقاً، دروزة، القـضية الفلـسطينية فـي مختلف مراحلها.

يستنكر قرار تقسيم فلسطين، ويؤكّد العزم على مقاومته بجميع الوسـائل، واتّخـذوا القرارات التالية :

1- توزيع عشرة آلاف بندقية على المقاومة الفلسطينية وإرسال المقاتلين إليها.
2- تقدم كل حكومة عربية للمقاتلين ما يتوفر لديها من السلاح والعتاد.
3- اعتماد الأموال اللازمة لإعاشتهم, وما يحتاجون إليه من وسائل دفاعية.
4- تعيين الفريق طه الهاشمي قائداًعاماً للقوات الوطنيـة المؤلفـة مـن عـرب فلسطين والبلاد العربية، واللواء اسماعيل صفوت رئيساً للأركان، وهما مـن قادة الجيش العراقي[1].

وفي أواخر عام 1947 لم تكن الأسلحة التي وعدت بها الدول العربيـة قـد وصلت إلى فلسطين باستثناء 500 بندقية من سوريا معظمها من صنف قديم، الأمر الذي دفع الدكتور حسين فخري الخالدي بأن يشكو إلى أحمد فراج طـايع، قنـصل مصر العام بالقدس، والذي أرسل إلى حكومته خطاباً جـاء فيـه "... بـدأ عـرب فلسطين يمجون التصريحات الرنانة المتوالية التي يفضي بهـا هـؤلاء الرؤسـاء، وأصبح كثير من أهل فلسطين يعتقدون أن رؤساء الحكومات المـصرية ورجـال الأحزاب فيها، اتّخذوا من مأساة فلسطين وسيلةً للدعاية والإعلان" ويمضي قـائلاً : "أنّه إذا لم تبادر الحكومة المصرية إلى مـساعدة المجاهـدين الفلـسطينيين فـإنّهم سيلجاؤن إلى الملك عبد الله يرجون منه التدخل للدفاع عنهم"[2].

وعلى أثر هذا الخطاب قامت مصر بتـسليم الحـاج أمـين الحـسيني فـي مصر1200 بندقية من أصل 2000 بندقية تعهدت بها وهي مستعملة[3].

وكان الملك فاروق قد منح الحسيني في حزيران عام 1946 اللجوء السياسي. وفي هذا الدليل على رغبته في احتضان المفتي وإحساسه بقوة تأثيره، فـي الوقـت

(1) شكيب, ابراهيم، حرب فلسطين, رؤية مصرية, الزهراء للإعلام العرب, القـاهرة, ط1, 1986, ص65. وسيشار إليه لاحقاً شكيب، حرب فلسطين.

(2) طايع, أحمد فراج، صفحات مطوية عن فلسطين, دار الشعب, القـاهرة, د.ت، ص68. وسيـشار إليه لاحقاً، طايع، صفحات مطوية.

(3) المرجع نفسه, ص 72, 73.

الذي أراد استغلال وكسب التيار الشعبي المؤيد للقضية الفلسطينية، ومناوأة الملك عبد الله حيث كانت مواقف المفتي تتعارض بشدة مع خطط الملك عبد الله[1]. والحقيقة أن الملك فاروق وجد في القضية الفلسطينية الفرصة المناسبة للإعلاء بنفسه والإعلان عنها، إذ أصبح لأي تصرف منه صداه الخارجي الذي يرفعه إلى المرتبة المطلوبة[2].

في أثناء اجتماع الجامعة العربية الذي عقد في 12نيسان 1948، وجد الملك فاروق أن من الأهمية بمكان أن يلقي خطاباً أمام المندوبين العرب؛ كي يحذرهم من أن عملية احتلال فلسطين من قبل أي جيش عربي تعتبر عملية مؤقتة، ولا يجوزاعتبارها تقسيم لفلسطين، وبعد تحريرها يجب أن تعود لأهلها الشرعيين الذين يحق لهم اختيار حكومة خاصة بهم. وقد قصد من هذا التصريح قطع الطريق على الأردن حتى لا تضم إليها أرض فلسطين التي يقوم فيها الجيش العربي بمحاربة اليهود[3].

ورداً على البيان الذي أدلى به الملك فاروق فقد أدلى الملك عبد الله بتصريح جاء فيه :" بأنّه ليس الوقت وقت فتح أو طمع لأية دولة من دول الجامعة، ولكن وقت جهاد وصبر وتنظيم" وأضاف قائلاً :" وبعد إنقاذ هذه البلاد, ففلسطين هي فلسطين، ولأهلها الكلمة الأخيرة فيما يعود عليها بلا إكراه أو إجبار"[4].

ومع اقتراب موعد الإنسحاب البريطاني، صادق البرلمان الأردني على قرار الحكومة الأردنية التي أعلنت بموجبه عن عزمها التدخل في فلسطين لإنقاذها من الاعتداء الصهيوني[5]. كما دعا أبو الهدى لعقد جلسة مشتركة لمجلس الأمة عرض خلالها الوضع في فلسطين، وأعلن أن عهد المقاومة قد انقضى وتحرجت الحالة

---

(1) Tomas Mayer. Middle Eastern Studies, vol .22 .no1.January, 1986, p30

(2) سالم, فاروق وسقوط الملكية، ص802- 804.

(3) جامعة الدول العربية, مجموعة قرارات المجموعة السياسية (1947- 1951) ص50
Tommas Mayer.OP. CIT p32.33

(4) التل, عبد الله، كارثة فلسطين, مذكرات عبد الله التل, دار القلم, القاهرة,1959 , ص113.
وسيشار إليه لاحقاً، التل، كارثة فلسطين.

(5) الجريدة الرسمية, ع27 آذار, 1948.

بحيث لا يمكن إنقاذ فلسطين إلاّ بجيوش نظامية، ثم عقدت جلسة سرية لمجلس الأمة انتهت بالموافقة على قرار الحكومة التدخل عسكرياً في فلسطين[1].

وفي 24 نيسان 1948عقد اجتماع سياسي في عمان حضره الملك عبـد الله، والأمير عبد الإله، وتوفيق أبو الهدى، ورياض الصلح رئيس وزراء لبنان، توصل المجتمعون خلاله إلى أن الأردن لا يملك القوة لمواجهة القوات اليهوديـة بـصورة فعالة، وأن أية عمليات قد يقوم بها يجب أن تدعمها جميع موارد الدول العربية[2].

وفي العاشر من أيار 1948 عقد اجتماع في دمشق لوضـع خطـة تحـرك الجيوش العربية بناء على قرارات الجامعة العربية. وبعد مداولات مستفيضة اتفـق الحضور على وضع خطة للتحرك اقتضى بموجبها تحرك الجيش المـصري مـن حدوده نحوالشمال باتجاه تل أبيب في 14 أيار، وتصفية جميع المـستعمرات فـي طريق تقدمه[3].

كما اتفقت مصروالأردن في هذا الاجتماع على إنشاء هيئة أركـان حـرب للقيادة العليا تعمل بالقيادة العامة للجيوش العربية بعمان, بغرض تنسيق التعاون بين القوات المصرية والأردنية[4].

وقد تقرر سفر هذه الهيئة إلى عمان في 11 أيار. وقابل الملك فاروق الهيئـة مقابلة قصيرة استهلها بكلمة عن اضطرار مصر لدخول الحرب مع باقي الجيـوش العربية, بالرغم من عدم الاستعداد الكافي, وأن الملك عبد الله وعـده علـى لـسان الأميرعبد الإله بأن الجيش العراقي والجـيش الأردنـي سـيقومان بكـل عـبء المعركة[5].

---

(1) الجريدة الرسمية, ع31 آذار، 1948.

(2) موسى، سليمان، أيام لا تنسى:الأردن في حرب 1948، مطابع القوات المسلحة الأردنيـة، ط2، 1997، ص53. وسيشار إليه لاحقاً، موسى، أيام لاتنسى.

(3) علي, فلاح خالد، الحرب العربية الإسرائيلية 1948- 1949، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1982، ص195. وسيشار إليه لاحقاً، علي، الحرب العربية الإسرائيلية.

(4) شكيب، حرب فلسطين، ص162.

(5) المرجع نفسه، ص161.

كان يوم الخميس 13 أيار1948 يوماً حافلاً اجتمعت فيه في قصر رغـدان وفود الدول العربية ومندوبو الجيوش العربية الخمسة المشاركة في الحرب لوضـع اللمسات الأخيرة على خطة الحرب ومسارها. وانضم إلى وفد مـصرعلاوة علـى هيئة المستشارين كمال الدين صلاح القائم بأعمال السفارة المصرية في عمان، كما حضر الاجتماع عبد الرحمن عزام أمين عام الجامعة العربيـة، وأعـضاء اللجنـة السياسية للجامعة[1].

وعلى أثر صدور قرار مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في عمان في 13 آذار 1948، والقاضي بدخول الجيوش العربية فلـسطين بعـد انتهـاء الإنتـداب البريطاني عليها – أعلن الملك عبد الله رسمياً استعداد بلاده لدخول الحرب، ودعـا جميع الجنود والضباط الاحتياط والمتقاعدين إلى الخدمة، وأكد أنه سيقود الجيوش العربية لإنقاذ فلسطين[2].

لم يكن الشعب الأردني بمعزل عن الأحداث قبيل قيام الحرب يـوم 15 آذار 1948، فقد اندلعت المظاهرات والإضرابات في جميع أنحاء البلاد، احتجاجاً على المخططات البريطانية في فلسطين. بعد يوم من قـرار التقـسيم. وإزاء اسـتمرار الاعتداءات الإسرائيلية على المدن الفلسطينية ، شهدت البلاد مظاهرات عديدة كـان أوسعها في عمان، حيث خرجت مظاهرة كبيرة اشترك فيها الآلاف، الذين طافوا في الشوارع وتوجهوا نحو البلاط الملكي[3].

دخلت القوات العربية إلى فلسطين بأمر من الجامعة العربيـة فـي الموعـد المحدد. ونلاحظ أن الدول العربية السبع المشتركة في الجامعة لـم تتخـذ خـلال المرحلة التمهيدية التي استمرت خمسة أشهر ونصف - من تاريخ صـدور قـرار التقسيم في 29 تشرين الثاني 1947 وحتى انسحاب بريطانيا في 15 ايـار1948 –

---

(1) شكيب، حرب فلسطين، ص163.

(2) جبار، عبد الأمير محسن، التطورات السياسية الداخلية في شرق الأردن، رسالة ماجستير غيـر منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1992، ص54. وسيشار إليـه لاحقـاً، جبـار، التطـورات السياسية.

(3) المرجع نفسه، ص50.

أي تدبير يدل على أنها مقدمة على حرب[1]. وكانت الجيوش العربية رمزية لم تهيأ لها مستلزمات القتال الكاملة من سلاح وعتاد ومواد تموين، وكان قادتها دائبين على أعمالهم الانفرادية دون اكتراث أو إذعان للأوامر[2].

لم تكن مشكلة فلسطين تشكل بالنسبة للزعماء العرب السبب الرئيس لـ دخول الحرب، فقد كانت العداوة عميقة بين الملك عبد الله والملك فاروق؛ بسبب التنـافس على زعامة الوطن العربي. الأول استناداً إلى مركزوثقل مصر، والثاني استناداً إلى النسب الشريف. فما يهم الملك فاروق هوإحباط تطلعات الملك عبد الله فـي ضـم الجزء الذي حدده قرار التقسيم للدولة العربية إلى مملكته، وتكوين سوريا الكبـرى، ثم تكوين اتحاد مع العراق، وبذلك يتم عزل مصر، بحيث قرر ملك مصر دخـول الحرب، ومنع الملك عبد الله من تحقيق مشروعه[3].

أما بالنسبة لمشاركة القوات السعودية، فقد رفض الملك عبـد الله تخـصيص منطقة ما في شرقي الأردن لحشد القوات السعودية، لما كان بين آل سعود والبيـت الهاشمي من عداوة. وقد ظن الملك عبد الله أن الغرض قد يكون احـتلال شـرقي الأردن تنفيذاً لمؤامرة بين شكري القوتلي والملك عبد العزيز لاقتسام مملكته[4].

وكان الجيش العربي يخضع عملياً لقيادة بريطانية علـى رأسـها الفريـق (غلوب), يعاونه 51 ضابطاً بريطانياً . ولم يكن في قيادة الجـيش إلا خمـسة مـن الضباط الأردنيين وهم صدقي الجندي قائد الكتيبة الخامسة، وحابس المجـالي قائـد

---

(1) الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي، ص 261، 262.

(2) الجبوري، صالح، محنة فلسطين وأسرارها العسكرية، مطابع دار الكتب، بيـروت، 1970، ص 112. وسيشار إليه لاحقا، الجبوري، محنة فلسطين.

(3) العقاد، صلاح، قضية فلسطين، المرحلة الحرجة (1945- 1956) معهـد الدراسـات العربيـة العالمية، جامعة الدول العربية، 1968، ص122. وسيشار إليه لاحقا، العقاد قضية فلسطين؛ هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، دار المعارف، القاهرة، 1977، ج3، ص 334، 335. وسيـشار إليه لاحقا، هيكل، مذكرات.

(4) قاسمية, خيرية، فلسطين في مذكرات القاوقجي (1936- 1948) مركـز الأبحـاث، منظمـة التحرير الفلسطينية, دار القدس, بيروت 1975, ص136.

الكتيبة الرابعة، وعبد الحليم الساكت قائد الكتيبة الخامسة، وعبد الله التل قائد الكتيبة السادسة، وعلى الحياري ضابط ركن في القيادة(1).

كان الاتجاه السائد لدى الحكومة المصرية في أيار 1948 هو عدم الـ دخول في حرب نظامية، وإنما يستحسن مساعدة المتطوعين الفلسطينيين بالمال والـ سلاح، مع إمكانية مؤازرتهم بمتطوعين من مختلف الدول العربية ومنها مصر. وقد أوضح النقراشي سياسة حكومته هذه أمام الوفود العربية فـي مؤتمرعاليـه فـي تـشرين أول1947 قائلاً :" إنني أريد أن يكون معلوماً للجميع أن مصر إذا كانت توافق على الاشتراك في هذه المظاهرة العسكرية أي الحشد على الحدود، فإنني غيـر مـستعد للمضي أكثر من ذلك"(2). كما كان النقراشي باشا مصراً على ألا يلجأ إلـى القـوة المسلحة حتى لا يدفع الجيش حيث تكون القوات البريطانية المرابطة في منطقة قناة السويس وراء ظهره(3).

وبين عشية وضحاها تغيرهذا الرأي فجأة ففي 12 أيار 1948 طلب النقراشي عقد جلسة سرية للبرلمان ليطلب دخول القوات المسلحة أرض فلسطين، وأضـاف النقراشي بأن جيش الأردن يستمد من بريطانيا مساعدته على حفظ الأمن، وفي هذا ضمان لتخفيف ضغط الصهيونيين على العرب، وأضاف بأنه عند سـؤاله رئـيس وزراء شرقي الأردن عما إذا كان جيشه يتصرف بحرية في مثـل هـذه الأمـور، فأجاب بالإيجاب قائلاً :"...إنه وإن كان رئيس الجيش بريطاني الأصل، غيـر أنـه موظف أردني"(4).

وعلم الناس بعد قليل أن وزير الدفاع محمد حيدر تلقّى أمـراً مـن الملـك فاروق مباشرةً، فأمر فرق الجيش المصري باجتياز الحدود إلى أرض فلسطين، دون

---

(1) العسلي, بسام، الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، قراءة جديدة, مجلة شؤون فلسطينية, العدد55, ايلول , 1988, ص133؛ التل , كارثة فلسطين, ص82.

(2) دروزة, محمد عزة، حول الحركة العربية الحديثة, المكتبة العـصرية , صـيدا ,1960, ص51. وسيشار إليه لاحقاً ، دروزة، حول الحركة العربية الحديثة.

(3) هيكل, مذكرات في السياسية المصرية,ج2, ص275.

(4) الدر, نقولا، هكذا ضاعت وهكذا تعود, دور النفط والمدفع في تحرير فلـسطين, بيـروت, د.ن, 1963. وسيشار إليه لاحقاً، الدر، هكذا ضاعت.

أن يعلم رئيس الوزراء ومن غير أن ينتظـر قـرار البرلمـان، أوقـرار مجلـس الوزراء[1].

تجاهل النقراشي ما حدث وتقدم إلى البرلمان وكأن الأمور تسير في مجراها الدستوري، وعرض عليه معلومات غير دقيقة أدت إلى موافقة كلاً من المجلـسين على إعلان الحرب على إسرائيل[2]. ويبدو أن هذه الموافقة قد تمت بعد أن أكـدت السلطات البريطانية حيادها، وربما شجعت الملك والحكومة على دخول الحرب[3].

وقد جاء في إعلان رئيس الحكومة المصري أن :" لقـد صـدرت الأوامـر الملكية إلى الجيش المصري بإجتياز حدود فلسطين, من أجل استتباب الأمن والنظام، والمحافظة على أرواح المدنيين العزل من السلاح، والضرب على أيـدي مثيـري القلاقل والإضطرابات من أفراد وجماعات العصابات الصهيونية"[4].

ولكن ما هي دوافع الملك فاروق الحقيقية لدخول حرب فلسطين؟

يمكن القول أن هذه العوامل تكمن فيما يلي:

1- التنافس على زعامة الوطن العربي، وقد ظهر من مباحثات الجامعة العربية أن هناك تنافساً قوياً بين الأسرة الهاشمية، والأسرة المالكة في مصر علـى هذه الزعامة، مما جعل الملك فاروق يقترب من آل سعود لمواجهة إحتمـال تزايد النفوذ الهاشمي لضم سوريا[5]. وقيل أن الملك فاروق كان يتسابق مـع الملك عبد الله في أيهما يصلي الجمعة أولاً في المسجد الأقصى[6].

(1) هيكل, مذكرات في السياسية المصرية ,ج2, 280.

(2) المرجع نفسه, ص280, 281.

(3) نافعة, حسن، مصر والصراع العربي الإسرائيلي. من الصراع المحتوم إلى التسوية المـستحيلة, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت، ط1، 1984 , ص18, 19.

(4) حسين، علي صافي, قضية فلسطين في الماضي والحاضر والمصير, الـدار القوميـة للطباعـة والنشر, القاهرة, ط1, 1966, ص53.وسيشار إليه لاحقاً، حسين، قضية فلسطين.

(5) هيكل، مذكرات في السياسة المصرية،ج2، ص 43.

(6) بغدادي, عبد اللطيف، مذكرات، المكتب المصري الحديث, القاهرة, د.ت ،ج1, ص27.وسيـشار إليه لاحقاً، بغدادي، مذكرات.

2- كان الملك فاروق يشعر بحرج مركزه لإعتماده فترةً طويلةً على أحزاب الأقلية, ولذلك رأى أن دخول مصر الحرب سيكسب له شعبية، مفترضاً أن الجيش المصري سيحرز انتصارات عسكرية في تلك الحرب(1).

3- إرضاء الرأي العام المصري، وتفويت أقدمية شرف الجهاد على الإخوان المسلمين ومصر الفتاه، والتخلص من ضباط الجيش الناقمين(2).

4- إن معارضته لدخول الجيش المصري إلى فلسطين يمكن أن تؤخذ عليه أنّها خيانة كبرى من قبل الرأي العام المصري، والذي كان متحمساً لدخول الحرب.

5- الخطاب الذي أرسله عبد الرحمن عزام يوم 1948/11/5 من دمشق إلى خشبة باشا وزير الخارجية المصري يخطره فيه بإجتماع اللجنة السياسية للجامعة في وقت تحرجت فيه الأمور في البلاد العربية، وأصبحت حكوماتها لا تستطيع التخاف عن التقدم بجيوشها مخافة الثورات الداخلية، في الوقت الذي أعلن فيه الملك عبد الله أنّه سيتحرك بجيشه يوم 1948/5/15 مهما يفعل الآخرون.

ومعنى ذلك أنه إذا لم يتقدم الآخرون فسيحتل هو القسم العربي، ويرجع مسؤولية الفشل على باقي الدول العربية، وهذا ما لا تستطيع العراق وسوريا ولبنان أن تقبله، لذا قررت الوصول يوم 15 أيار بجيوشها إلى فلسطين, ويضيف عزام قائلاً: "يجب التوكل على الله والعمل، لأن ما يحدث أقل ضرراً من التردد والإحجام"(3). وكان عبد الرحمن عزام قد أخبر شكري القوتلي في 1948/5/13 بعدم نية مصر المشاركة في حرب فلسطين. وقد علم عزام بمشاركة مصر بعد ذلك بيوم عندما أبلغه الملك عبد الله شخصياً"(4).

---

(1)Tomas Mayer. Op .cit. p 23.

(2) البشري, الحركة السياسية في مصر، ص286.

(3) العقاد، قضية فلسطين ، ص58-60.

(4) شكيب، حرب فلسطين ، ص123، 124.

6- كانت الأوضاع الداخلية تتطور في إتجاه يدعو إلى القلق، وقد بلغ من هذا التطور أن أضرب رجال البوليس، واضطر حيدر باشا إلى إنزال قوات الجيش لحفظ الأمن في القاهرة والإسكندرية، فكان الإلتجاء إلى الحرب لصرف الأنظار عن المشاكل الداخلية[1].

ورغم ذلك تمكنت القوات العربية التي لم تكن طرفاً في الحسابات السياسية للأنظمة العربية من تحقيق إنتصارات عسكرية على القوات الإسرائيلية. وخلال الأسبوعيين الأوليين من القتال تقدمت الجيوش العربية بهجومها وسيطرت على المناطق المخصصة للعرب في قرار التقسيم، حيث كان العرب أصحاب المبادرة في الحرب[2].

وعندما لاحت في الأفق بوادر تحقيق نصرعربي كبير تقدمت بريطانيا إلى مجلس الأمن بإقتراح بوقف القتال لمدة أربعة أسابيع. وقد صدر قرار المجلس في 1حزيران 1948، مما أدى إلى حدوث خلاف بين الدول العربية حول قبول الهدنة أو رفضها، فقد رفض الأردن والعراق الهدنة، أما مصر فقد قبلتها، وهددت بأنها سوف تعقدها منفردة مع إسرائيل إذا لم توافق عليها الأقطار العربية الأخرى. وتمت الموافقة العربية على الهدنة في 11 حزيران 1948[3].

وأثناء إجتماع الزعماء العرب في دمشق للبحث في موضوع وقف القتال إتصل الرئيس السوري شكري القوتلي بالملك عبد الله الذي أجاب :" إن تقبلوا أو لا تقبلوا أو تتجهوا في مباحثاتكم إلى قرار قبول الهدنة فهذه مسؤوليتكم، والتبعة تبعتكم أما أنا فبراء أمام الله والناس من هذا القرار الذي سيكون أول حجر في بناء الكبر كارثة تواجه العرب"[4].

---

(1) هيكل، مذكرات في السياسة المصرية ،ج2، ص281.

(2) العارف، عارف، النكبة، ص244 – 256؛ العقاد، قضية فلسطين، ص90- 95.

(3) هيكل، يوسف، جلسات في رغدان، دار الجليل للنشر والدراسات والابحاث الفلسطينية، عمان ،ص1، 1988، ص79.

(4) النشاشيبي، ناصر الدين، من قتل الملك عبد الله ، شركة دار الكويت للصحافة والطباعة والنشر، 1980، ص193. وسيشار إليه لاحقاً، النشاشيبي، من قتل الملك عبد الله.

وعندما ظهرت محاولات لتمديد فترة الهدنة وعدم استئناف القتال وافق الأردن والعراق على ذلك، أما مصر فقد أصرت على استئناف القتال يدفعها إلى ذلك وخلافاً لإصرارها على قبول الهدنة ضغط الرأي العام المصري ومطالبته باستئناف القتال[1].

وأثناء فترة الهدنة الأولى قام الملك عبد الله بزيارة القاهرة في 22 حزيران 1948 ليدعو إلى عدم استئناف القتال؛ لقلة عتاد الأسلحة لدى الجيش الأردني، لكن النقراشي أصر على الإستمرار في القتال. وفي أثناء وجوده في القاهرة طلب الملك عبد الله من الملك فاروق أن يصحبه في زيارة للجبهة، فاعتذر الملك فاروق خوفاً على حياة صاحبه، والراجح أنه كان يخشى أن يطّلع القائد العام للقوات العربية على أوضاع الجبهة المصرية، مما يدل على إنعدام الثقة والإخلاص[2].

يقول عبد الله التل :" حينما أوشكت الهدنة على الإنتهاء قام الملك عبد الله بجولة في البلاد العربية؛ لكي يدعو إلى عدم استئناف القتال، وبرر موقفه بأنه على علم بقوة اليهود العسكرية، كما أورد في مذكراته أن مصر كانت مقصرة في تقديم يد المساعدة له في قطاع القدس"[3].

وكان الملك عبد الله على علم بمشروع (برنادوت) والذي تضمن ضم القسم العربي إلى الأردن، فلم يكن من مصلحته المغامرة باستئناف القتال، إلا أن هذا المشروع زاد من خصوم الملك عبد الله تصميماً على القتال حتى ولو كانوا غير مقتنعين به[4].

إعتبرالقائد الأردني عبد الله التل موافقة العرب على الهدنة كارثة، كما إعتبر جميع الدول العربية مسؤولةً عن قرار الموافقة[5]. إذ رجحت كفة الحرب لصالح

---

(1) كبه، محمد مهدي، مذكراتي في صميم الإحداث، 1918- 1958، بيروت، 1965، ص262-263. وسيشار اليه لاحقاً، كبه، مذكراتي؛ طابع، صفحات مطوية، ص119.

(2) عبد الله بن الحسين، الآثار الكامل، ص261.

(3) التل، كارثة فلسطين، ص465.

(4) العقاد، قضية فلسطين، ص96.

(5) التل، كارثة فلسطين، ص191.

إسرائيل بعد أن استغلت الصهيونية أسابيع الهدنة الأولى، بينما إنشغل العـرب فـي تطريز التهاني فيما بينهم تمجيداً للنصر المؤقت الذي حققته الجيوش العربية. وخلال أسابيع الهدنة وصلت أعداد من المتطوعين اليهود إلى فلسطين، فضلاً عن كميـات كبيرة من الأسلحة والذخائر من أوروبا وأمريكا وحصل هذا على مرأى ومسمع من الجامعة العربية والأمم المتحدة[1].

وكان (الكونت برنادوت) قد قدم في 27 حزيران 1948 مـشروعاً ليكـون أساساً للتفاوض بين الأطراف المتنازعة، وينص على توحيد المناطق العربية مـن فلسطين مع الأردن وأن يتحد الأردن بعد ذلك مع إسرائيل، ولكن المشروع رفـض من قبل اليهود وكذلك القادة العرب بإستثناء الأردن، حيث مالت الحكومة الأردنيـة في البداية إلى الموافقة على المشروع؛ ليكون أساساً للتفاوض مع اليهود، وبدأ الملك عبد الله حملةً دبلوماسيةً لكسب تأييد الرؤساء والقادة العرب[2].

أصرت الدول العربية على رفضها للمشروع بعد إجتماع اللجنـة الـسياسية لجامعة الدول العربية في القاهرة في 29 حزيران1948. وعلى أثر ذلك تبدل موقف الحكومة الأردنية من المشروع بالرفض[3].

ومع اقتراب موعد إنتهاء الهدنة الأولى فـي 9 تمـوز، دعـا (برنـادوت) الأطراف المعنية إلى تمديد أجل الهدنة، ولهذه الغاية بدأت اللجنة السياسية لجامعـة الدول العربية في 3 تموز اجتماعات في القاهرة. وكان أبو الهدى قد غادر عمـان وهو يحمل تعليمات مشددة من الملك عبد الله بضرورة تمديد الهدنة[4]. وكان هنـاك إتفاق مسبق بين أبي الهدى ورئيس وزراء مصر محمود النقراشـي علـى تمديـد الهدنة[5].

---

(1) الشقيري، الجامعة العربية، ص263، 264.

(2) موسى، أيام لا تنسى، ص300.

(3) فلحوط، صابر، المسالة الفلسطينية والموقف العربي السوري، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، د.ت، ص71.

(4) دروزة، القضية الفلسطينية، ص179.

(5) عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة، ص261.

وفي القاهرة فوجئ أبو الهدى بتبدل موقف النقراشي، ومطالبته بـضرورة إنهاء الهدنة، وكان أبو الهدى قد تحدث فـي إجتمـاع اللجنـة الـسياسية فـي 9 تموز1948 فقال: "إن حالة الجيوش العربية من حيث الأسلحة والعتاد واحدة وكلهـا متقاربة" ثم قرأ تقريراً يفيد بأن الجيوش العربية تقف في حالة دفاعية، وقرأ تقرير اللجنة العسكرية في القاهرة عن نقص الأعتدة(1).

وبالرغم من الوضع السيئ للجيوش العربية قرر سياسـيو جامعـة الـدول العربية المجتمعين في القاهرة وبضغط من مصر إستئناف القتال، ووجد أبو الهدى نفسه المعارض الوحيد لهذا القرار، وخوفاً من الإتهام بالخيانة اضطر إلى الإنضمام للأغلبية(2).

أما السبب وراء إنهاء الهدنة من قبل الساسة العرب فيعـود لعجـز هـؤلاء الساسة عن مواجهة شعوبهم؛ فالحكومة المصرية في فترة القتال الأولى كانت تنشر الأخبار المثيرة عن إنتصارات الجيش المصري، والهزائم التـي ألحقهـا بـاليهود. وهكذا وجدت حكومة النقراشي نفسها أسيرةً لهذه الادعاءات، ووجـدت أن القبـول بتجديد الهدنة سوف يعرضها للنقد(3).

تجددت المعارك في 1تموز1948 واستمرت عشرة أيام، وخلالهـا تمكّنـت القوات الصهيونية من إحتلال المزيد من الأراضي والمـدن الفلـسطينية، وسـقوط مدينتي اللد والرملة بأيدي الصهاينة. وعندها تقدمت الولايات المتحدة بطلـب إلـى مجلس الأمن لوقف القتال، وأصدر المجلس في15 تموز1948 قراره القاضي بوقف القتال اعتباراً من 18 تموز، ونال القرار موافقة أغلبية الدول العربية ومـن بينهـا الأردن ومصر، في حين عارضته العراق وسوريا(4).

---

(1) موسى، أيام لا تنسى، ص322.

(2) Deadren Jordan Illustrations, London, Robert Hale, Limited, 1958. P 70.

(3) موسى، أعلام من الأردن، ج2، ص35.

(4) جبار، التطورات السياسية، ص57.

وكانت الأردن قد تعرضت إلى ضغط بريطاني لحملها على قبـول الهدنـة الثانية، وذلك بمنع إرسال السلاح إليها، وقطع المعونة المالية عنها[1]. كما تعرضت المملكة أيضاً إلى ضغط أمريكي لقبول الهدنة، حيث بعثت الولايات المتحدة ببرقيـة إلى الحكومة الأردنية جاء فيها :" إن حكومة الولايات المتحدة في غاية الإنزعـاج بسبب تطور الحوادث الجارية في فلسطين، وهي تأمل أن تجـد حكومـة المملكـة الأردنية الهاشمية أن من الممكن التعاون في تنفيذ أمر وقف النار المقتـرح لجميـع الجبهات في فلسطين، على أن يعمل به الساعة السادسة بعد الظهر حسب التوقيـت المحلي"[2].

وفي اليوم التالي أذاع الملك عبد الله بياناً يتعلق بالموافقة على الهدنة جاء فيه: " شعبنا العزيز لقد تقررت الهدنة مرة ثانية بضغط من مجلـس الأمـن، والـدعوة قائمة،والهدنة هدنة تنتهي إلى أحد وجهين، إما اسـتئناف القتـال أو الحـل الحـق المرضي، وليست الهدنة المقبولة جاءت عفواً، ولكن جاءت تحت الضغط الـدولي، إنني أقدم شكري لك في موقفك من هذه المحنة التي لست أنـت ولا حكومتـك ولا ملكك بالمسؤول عنها"[3].

وجاء هذا البيان على أثر رد الفعل الشعبي الأردني، الذي طالب باسـتمرار القتال وعبرعن ذلك بمظاهرات صاخبة سادت البلاد منذ صدور قرار مجلس الأمن في 15 تموز، ولم تجد الحكومة الأردنية بداً من إنزال قوات الأمن فـي الـشوارع للسيطرة على الموقف[4].

أخذ كل طرف من أطراف النزاع العربية يحمل الطرف الآخر مسؤولية مـا وقع من أحداث، وبدأ الرأي العام في كل من مصر وسوريا في تبريرهزيمتهم وألقوا التبعة على الملك عبد الله، وأن الجيش الأردني لم يتدخل لمساعدة القوات المصرية.

---

(1) الماضي، منيب و الموسى، سليمان، تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمـان، كـانون الأول، 1959. ص521. وسيشار إليه لاحقاً، الماضي والموسى، تاريخ الأردن.

(2) التل، كارثة فلسطين، ص291.

(3) الماضي والموسى، تاريخ الأردن ، ص522، 523.

(4) جبار، التطورات السياسية، ص 58.

كما تعرضت الأردن لحملات إعلامية مصرية تشكك بالموقف الأردني في تخليه عن واجبه القومي وخيانته لقضية فلسطين. لكن الملك عبد الله برر موقفه بأن المصريين قصروا في مده بالذخيرة ولم يقدموا له الأموال التي وعدوا بها[1].

كما اتهمت مصر الأردن بأن هناك مخططاً استعمارياً قامت بتنفيذه القوات الأردنية، وهو عدم إعطاء فلسطين كلها للملك عبد الله والوقوف عند الحدود التي وضعها التقسيم والإنسحاب من بعض المناطق، وعدم التحرك لمساندة الجيش المصري عند إندفاع اليهود إلى الجبهة المصرية، ومنع القوات العراقية من مساعدته، وكان المسؤول عن ذلك هو الجنرال(جلوب) قائد الجيش العربي الذي أشار على الملك عبد الله بأن يصدر أوامره إلى القوات الأردنية والعراقية في اللد والرملة لوقف تقدم الجيوش العربية الأخرى، وبذلك تحملت مصر العبء كله[2].

وكان أبو الهدى قد عقد اجتماعاً سرياً مع(بيفن) عندما زار بريطانيا في آذار 1948 لتعديل المعاهدة الأردنية البريطانية. وفيه أطلع أبو الهدى بيفن على قرارالأردن بالتدخل في فلسطين، واحتلال المناطق المقررة للعرب في قرار التقسيم، ووعد بعدم السماح بتخطي هذه الحدود[3].

ويذكر(كركبرايد) أن دعوة أبي الهدى إلى لندن كانت لهدف مزعوم يتعلق بتعديل المعاهدة الأردنية – البريطانية، بينما كان الهدف الحقيقي وغير المعلن هو مناقشة النوايا المستقبلية للحكومة الأردنية فيما يتعلق بفلسطين[4]. فمع إعلان الحكومة البريطانية إنهاء انتدابها على فلسطين اعتباراً من 15 أيار 1948، وجدت

---

(1) العقاد، قضية فلسطين، ص98؛ التل، كارثة فلسطين، ص373.

(2) عبد الله، بنيه بيومي، تطور الفكرة القومية العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص195.

(3) الموسى، أضواء على الوثائق البريطانية، عمان1991، ص61، المجالي، هزاع، مذكراتي، عمان، 1960، ص64. وسيشار له لاحقاً، المجالي، مذكراتي. قاسمية، خيرية، عوني عبد الهادي، أوراق خاصة، إعداد خيرية قاسمية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت,197، ص145. وسيشار إليه لاحقاً، قاسمية، عوني عبد الهادي.

(4) التل، كارثة فلسطين، ص 46.

بريطانيا أن الحل الأفضل هو أن يضم الأردن عرب فلسطين إليه، لذا اعتبر(بيفن) هذه القضية حيوية وفضل بحثها في لقاء خاص مع أبي الهدى[1].

طرح أبو الهدى وجه نظر الملك عبد الله، وأنه يتوقع صعوبات ستظهر بعـد 15 أيار، وشرقي الأردن لا يرغب في تشجيع الاضطراب والفوضى في فلـسطين، الأمر الذي سينعكس سلباً على عرب فلسطين، وسيصل أثره إلى شـرقي الأردن[2]. وأكد أبو الهدى أن شرقي الأردن لن ينشط من أجل مصلحته ولكن لأنه مقتنع بـأن العرب في فلسطين لن يكونوا قادرين على إنشاء حكومة لهم ، بينما شـرقي الأردن لديه القدرة على ذلك[3]. وأشار إلى أنه إذا ما بقي الوضع على ما هو عليـه فـأن هناك احتمالاً لأن يتجاهل اليهود خطة التقسيم ويسيطروا على كامل فلسطين، أو أن يعود المفتي ويحاول أن يجعل من نفسه حاكماً لعرب فلسطين، الأمر الذي لا يناسب بريطانيا وشرقي الأردن، فالمفتي عدو بريطانيا اللدود، وهو أيضا عـدو لـلأردن، ويعتبر نفسه منافساً شخصياً للملك عبد الله[4].

وصل إلى عمان رئيس الحكومة المصرية في الثالث والعشرين من تـشرين أول 1948، وحلّ في قصر البلبيسي في عمان، كما حضر عدد من الساسة العرب وقادتهم للتشاور، وتقرير ما يرونه مناسباً نتيجة هجوم القوات اليهودية على الجيش المصري في النقب[5].

وتم الاجتماع في قصر رغدان وكان الجميع في انتظار سماع رأي النقراشي باشا وما سيدلي به عن موقف الجيش المصري. ولما سأله الملك عبد الله عن حقيقة أخبار ما حدث للجيش في الجبهة الجنوبية أجاب النقراشي :" أن الجيش المـصري

---

(1) Lains,w.m. The British Empire in The Middle East, Olerndcn Press, Oxford, 1980, p369.

(2) Jordan Brime Minister,Futur Of The Arab Legion In Palestine,7/2/1984. Conversation With The Trans- From E.Bevin to A.Kirk Bride. R.J vol. 6.p9.F.O 371/683.

(3) Ibid

(4) Glubb, A soldier With The Abs, P, 63.

(5) شكيب، حرب فلسطين، 326.

يحتفظ بجميع مواقعه، وأن موقفه حسن ولا داعي للدعايات والبلاغات الـصهيونية عن اختراق جبهته وفك الحصار عن النقب"[1].

تأجل الإجتماع حتى يكتمل عدد الرؤساء وأعضاء اللجنة الـسياسية لجامعـة الدول العربي،, وبعد اكتمال الإجتماع طلب الملك عبد الله من النقراشـي الحـديث، حيث أجاب :" إنني لم آت لأتكلم بل أتيت لأسمع وأعرف قراركم" فرد عليه الملك :" لقد اجتمعنا لمعرفة الوضع الصحيح للجيش المصري، ونحن هنا لإيجاد حل لمعاونة الجيش المصري بالنظر إلى شدة القتال بينه وبين اليهود في منطقة النقب"، فأجـاب رئيس الوزراء المصري :" إن الحكومة المصرية لا تطلب معونة أحد، لقـد جئـت لمعرفة لماذا لم تبادر الجيوش العربية لمساعدة الجيش المصري حتـى الآن؟ أيـن الجيش العراقي؟ وأين الجيش العربي؟" وهنا غادر الملك عبد الله الاجتماع، وعقـد اجتماع آخر في المساء في قصر البلبيسي استمر حتى منتصف الليل، وتم الإتفـاق على القيام بحركات هجومية لتخفيف الضغط على الجيش المصري من قبل الجيوش السورية والعراقية والأردنية، على أن يضع العسكريون الترتيبات اللازمـة لهـذه العمليات[2].

وفي صبيحة اليوم التالي جرت مناقشة بين نائب رئيس أركان الجيش العربي وبين الباقين أبدى فيها اقتراحه بعدم استطاعت الجـيش الأردنـي تـرك مواقعـه ومساعدة الجيش المصري إلا إذا حل محله الجيش العراقي، ولكن رئيس الـوزراء العراقي والوصي عبد الإله رفضا الاقتراح، وانتهى الإجتمـاع بالفـشل، وغـادر النقراشي عمان ولم ينجح في الحصول على معاونـة أي مـن الجيـوش العربيـة الأخرى. وتابع المؤتمرون اجتماعاتهم في دمشق بعد ذلك بيـومين، دون حـضور الملك عبد الله والنقراشي اللذين لم يكونا على وفاق في مؤتمر عمان[3].

---

(1) شكيب، حرب فلسطين، 328، 329.

(2) المرجع نفسه، ص327.

(3) علي، الحرب العربية الإسرائيلية، ص 284.

ترتب على فشل مؤتمري عمان ودمشق ازدياد سوء الأوضاع على الجبهة المصرية. وتم عزل قوات الفالوجا المصرية ومحاصرتها[1]. وبعد اتصال متكرر بين القيادتين المصرية والأردنية تم وضع خطة لفك الحصار عن الفالوجا بتاريخ 1948/11/19 أطلق عليها عملية دمشق، وكانت تتضمن استخدام فوج مشاه من كل من الجيش الأردني والعراقي والسوري تحت قيادة ضابط مصري لنجدة الجبهة المصرية، إلا أن الخطة لم تنفذ بسبب الخلافات بين الدول العربية، وعدم صدق الرغبة في تقديم المعونة المنشودة[2].

كما أن اللواء أحمد فؤاد صادق قائد القوات المصرية في فلسطين والعميد السيد طه قائد القوات المحاصرة رفضا تنفيذ هذه العملية لما فيها من مخاطر جسيمة, خاصة وأن الخطة أشرف عليها جلوب باشا[3].

والواقع أن عدم الوفاق بين القاهرة وعمان وسوء التفاهم بدأ قبل ذلك, فعلاوة على الصراع الخفي الذي كان يدور بين الملك فاروق والملك عبد الله ، بدأ الطرفان الأردني والمصري يتلاومان على أثر انسحاب الجيش العربي من اللد والرملة وسقوط المدينتين بأيدي اليهود, حيث أصبح الجناح الأيمن للجيش المصري معرضاً للهجوم. كما أنحى الملك عبد الله باللائمة على الجيش المصري لسقوط المدينتين[4]. وعبر عن قلقه بخصوص الوضع الحرج الذي نتج على إثر انهزام القوات المصرية في الجنوب؛ حيث كشفت الهزيمة الجناح الأيسر للجيش العربي وتعرضه للهجوم من قبل اليهود, ونتيجة لذلك أرسل الملك عبد الله أحد وزرائه إلى لندن ليعبر عن

(1) علي، الحرب العربية الإسرائيلية، ص 245؛ عبد المنعم، محمد فيصل، أسرار حرب 1948، مكتبة القاهرة الحديثة، 1968, ص504. وسيشار إليه لاحقاً، عبد المنعم، أسرار حرب 1948؛ العارف، النكبة، ج3، ص713.

(2) عبدالمنعم، أسرار حرب 1948 ، ص686؛ عبد الله بن الحسين، الآثار الكاملة، ص264.

(3) شكيب، حرب فلسطين، ص326.

(4) المرجع نفسه، ص276.

قلقه تجاه الأوضاع الحرجة, ويلتمس إجراء بعض التعديل على حظـر الإعـدادات العسكرية التي فرضتها بريطانيا عل حلفائها بالمنطقة[1].

وفي الثامن والعشرين من تشرين أول 1948, صدر أمر بإيقاف إطلاق النار بناء على طلب من مجلس الأمن إيذاناً ببدء هدنة ثالثة[2].

وتحقيقاً لهدنة دائمة بين العرب واليهود استهدفها قرار مجلس الأمـن فـي 16تشرين الثاني 1948، قررت الحكومة الأردنية الدخول في مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي. وتشكّل الوفد الأردني من العميد أحمد صدقي الجندي رئيساً، وعضوية كل من المقدم محمد المعايطة القائد الأردني في القدس، والرائد راضي الهنـداوي، والنقيب علي أبو نوار، والملازم أول فتحي ياسين، يـرافقهم بعـض المستـشارين القانونيين[3].

أما الجانب الإسرائيلي الذي وصل إلى رودس في الأول من آذار1949، فقد كان برئاسة العقيد(روبين شيلوح) مساعد المدير العام لوزارة الخارجية، وعضوية (موشيه دايان) القائد العسكري في القدس، ومساعده (إسـرائيل لنـر) و(شـبتاي روزين) المستشار القانوني لوزارة الخارجية[4].

وفي الأول من آذار1949 بدأت المفاوضات الرسمية بين الوفدين الأردنـي والإسرائيلي في جزيرة رودس. وفي 3 نيسان 1949 تم التوقيع على اتفاقية الهدنـة في رودس[5]. أما مصر فكانت أول دولة عربية توقّع اتفاقية الهدنة وكان ذلك فـي 1949/2/24[6].

(1) F.O 8001/ 487. pa 48/ 92- Tel .No. 24 Diplomatic Secret united nations Assembly Paris (United King Dom Delegation) To F.o. Repeated to Amman. 27/10/1948

(2) شكيب، حرب فلسطين، ص325.

(3) جبار، التطورات السياسية، ص 58، 59.

(4) المرجع نفسه، ص 59.

(5) التل، كارثة فلسطين، 475؛ الماضي وموسى، تاريخ الأردن، ص702 – 710.

(6) الايوبي، هيثم، الحرب النظامية والهدنة، بحث في كتاب القضية الفلسطينية والـصراع العربـي الصهيوني، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، 1989، ج2، ص140 -143.

14.1 حكومة عموم فلسطين

تقدمت الهيئة العربية العليا إلى مجلس الجامعة العربية المنعقد في تشرين الأول عام 1947 في عاليه بلبنان، وذلك عبر رئيس الهيئة أمين الحسيني، الذي طالب بتأليف حكومة عربية في فلسطين وحاول جهده إقناع الحاضرين بأهمية هذه الخطوة قبل مغادرة حكومة الانتداب، إلا أن مندوبي شرقي الأردن والعراق عارضا بشدة، بإعتبار أن ذلك العمل من شأنه استفزاز الرأي العالمي في هيئة الأمم المتحدة، ولا سيما في ضوء المعارضة الدولية لزعامة المفتي(1).

لم يكن السبب المعلن للمعارضة الأردنية دقيقاً، فعقب اجتماع عاليه ذهبت الوفود المجتمعة إلى عمان بدعوة من الملك عبد الله لمناقشة الموقف الأردني، وهناك رفض الملك الحديث عن أية حكومة فلسطينية - سواء بزعامة المفتي أم بدونه - ولعل هاجس الأردن بضم شرقي الأردن والأقسام العربية المنتظرة من فلسطين هو الذي كان يلح على عقل الملك عبد الله(2).

كان إعلان الهدنة الأولى في 11 حزيران 1948 مناسبة تم فيها بحث هذا الموضوع في اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لدى اجتماعها في 8 تموز عام 1948. وقد حاولت الهيئة العربية العليا استغلال الأجواء العربية التي باتت أكثر استعداداً لتنظيم الحياة المدنية الفلسطينية، فطالبت مجدداً بإنشاء حكومة مسؤولة أمام مجلس وطني يمثل البلاد على قدر المستطاع, بالنسبة للظروف السائدة. وكادت الجامعة العربية تستجيب لهذا المطلب، ولا سيما في ضوء المقترحات الأولى للوسيط الدولي(برنادوت) التي نشرها في 27 حزيران عام 1948، وتضمنت إلحاق المناطق العربية من فلسطين بشرقي الأردن(3).

---

(1) الحوت، بيان نويهض، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917- 1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،1981، ص217. وسيشار إليه لاحقاً، الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين.

(2) المرجع نفسه، ص579، 580.

(3) دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج2، ص38- 40.

على أنه إثر رد فعل أردني غاضب عبر عنه الملك عبد الله، وبهدف تفـادي انشقاق عربي حول إعلان الحكومة، عدلت الجامعة إلـى مطالـب الإدارة المدنيـة وعلّقت هدف الحكومة[1]. دون أن تغلق الباب تماماً أمامه، فقد أعلـن أمـين عـام الجامعة فور تشكيل الإدارة المدنية :" أريد أن يكون مفهوماً أن حكومة فلسطين تنشأ فقط بإرادة شعب فلسطين... لقد أنشأت الجامعة العربية إدارة مؤقتة، يمكن لأبنـاء فلسطين تحويلها إذا رغبوا في ذلك إلى حكومة دائمة"[2].

لم تشعر الهيئة العربية بالإرتياح من جراء عدول الجامعة العربية عن مطلبها في حكومة فلسطينية إلى مشروع الإدارة المدنية نزولاً عند سخط الملك عبد الله[3].

وفور إعلان المشروع الأخير عقدت الهيئة اجتماعاً لإتخاذ موقف بشأنه، وقد انتهت إلى موقف اللا معارضة واللاتعاون، وبدأت تسعى إلى تثبيت وجهة نظرهـا في دوائر الجامعة، ومفادها: أن مشروع الإدارة هذا يضر بالهيئة بل كان فـي رأي بعض الأعضاء محاولة للتخلص منها وإبعادها عن متابعـة الحركـة الفلـسطينية، والإعتراف بالإدارة وتأييدها سيكون بمثابة قرار من الهيئة بحل نفسها[4].

انتهزت الهيئة العربية العليا فرصة التئام اللجنة السياسية للجامعة في 6كانون أول عام 1948؛ لتجديد مشاوراتها العربية بالخصوص، في ضوء الوجوم العربـي إزاء الإدارة المدنية والتثبت من عدم جدوى تلك الخطوة، وحـين ظهـرت جديـة المناقشات حول مقترحها قام جمال الحسيني نائب رئيس الهيئة بجولة في عدد مـن العواصم العربية، بما فيها عمان لتحريك المساندة اللازمة. وقـد أظهـرت الـدول العربية موافقتها ما عدا الأردن[5].

---

(1) دروزة، حول الحركة العربية الحديث ،ج4، ص73.

(2)Amin Abdullah Mahmoud, King Abdullah And Palestine 1921- 1950. Adesser tation For The Degree Of Doctor Philosophy. George Town University Washington D.C.1942 p152.

(3) دروزة، حول الحركة العربية ، ص193، 194.

(4) سخنيني، عصام، فلسطين الدولة، جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني، مركز أبحـاث منظمـة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا،1985، ص193. وسيشار إليه لاحقاً، سخنيني، فلسطين الدولة.

(5) Avi Shlaim, The Rise And Fall Of The All- Palestine government In Gaza ,Journal Of Palestine Studies.Volxx, No.1.Autum 1990, P40.

ومن جهة ثانية فقد كان الوسيط الدولي (برنادوت) قد إلتقى برؤساء الوفـود العربية أثناء اجتماع الجنة السياسية المذكور في الإسكندرية، وأشار بعد ذلـك فـي تقرير له إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، إلى عنـاد العـرب ومكـابرتهم فـي الإعتراف بالدولة اليهودية، كما غمز إلى أن العرب لم تبدر منهم أية بادرة لإنـشاء حكومة عربية في فلسطين، وتذرع بذلك وبالعلاقات الوثيقة بين المنطقة العربية في فلسطين وشرقي الأردن، لإقتراح ضمها إليه[1].

وقد نشر تقرير(برنادوت) بعد اغتياله في 17 كانون الأول بثلاثـة أيـام. وكانت اللجنة السياسية للجامعة ما تزال قيد الإنعقاد، مما عجل ببحث موضوع إقامة الحكومة الفلسطينية. وفي الوقت نفسه كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة على وشك عقد دورتها التالية في باريس، مما حثّ على ضـرورة تقـديم ممثلـين رسـميين فلسطينيين عن حكومة فلسطينية عربية أمامهـا، علـى نحومـا اعتـزم الجانـب اليهودي[2]. ولقد لفتت الوفود العربية في الأمم المتحدة الأذهان إلى هـذه الناحيـة وأرسل مندوب مصر برقية إلى وزارة الخارجية المصرية يقترح عليهـا التعجيـل بتأليف الحكومة الفلسطينية[3].

ومن جهة ثالثة أظهرت الدبلوماسية المصرية ميلاً واضحاً لخيار الحكومـة الفلسطينية. ويروي طايع أن وزير خارجية مصر أحمد خـشبة كـان مـن أكثـر المتحمسين لقيام حكومة عموم فلسطين[4].

وقد كان رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي من الـذين أيـدوا وجهة النظر القائلة بضرورة هذه الحكومة؛ لمساعدة القضية في الجمعيـة العامـة للأمم المتحدة وخارجها، وشاركه هذه الرؤيا حكومتا سوريا والسعودية[5].

---

(1) دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها. ص 207.

(2) المرجع نفسه، ص 211.

(3) طايع، صفحات مطوية، 158.

(4) المرجع نفسه، ص 160.

(5) طنوس، عزت، الفلسطينيون، ماض مجيد ومستقبل بـاهر، مركـز أبحـاث منظمـة التحريـر الفلسطينية، بيروت، 1982، ج1، ص517. وسيشار إليه لاحقاً ، طنوس، الفلـسطينيون؛ وحـدة

تم إعلان حكومة عموم فلسطين بتاريخ1948/9/23 في غزة، حيث ذهب أحمد حلمي مع بعض اللذين سموا أعضاء في الحكومة، والذين كانوا موجودين في مصر ليكون العمل واقعاً على أرض فلسطين[1]. وعقدت تلك الحكومة مؤتمراً لها في غزة في 1تشرين الأول 1948، أطلقت عليه اسم المجلس الوطني[2].

وأبلغ رئيس الحكومة الحكومات العربيـة وأمـين عـام الجامعـة العربيـة بخبرإنشاء حكومة عموم فلسطين بالبيان التالي :" أتشرف بإحاطة معاليكم على انـه بالنظر لما لأهل فلسطين من حق طبيعي في تقرير مصيرهم ، واستناداً إلى مقررات اللجنة السياسية ومباحثاتها، تقرر إعلان فلسطين بإجماعها وحدودها المعروفة مـن قبل إنتهاء الانتداب البريطاني عليها، دولة مستقلة وإقامة حكومة فيها تعرف بحكومة عموم فلسطين على أسس ديمقراطية، وإنني انتهز هذه الفرصة للإعراب لمعـاليكم عن رغبة حكومتي الأكيدة في توطيد علاقات الصداقة والتعاون بين بلادينا"[3].

وبعد أن أظهرت مصر دعمها وتأييدها لحكومة عموم فلـسطين، اقترحـت الحكومة البريطانية على الملك عبد الله أن يتصل بالملك فاروق ويتفق معه لتـسوية الأمر، ولكن كان رأي الملك عبد الله أن لا فائدة ترجى من ذلك الاتصال، إذ علـى الأرجح سوف تعمد مصر إلى الإعلان عنه لكي توجه مزيداً من الاتهامـات إلـى الملك عبد الله. وقد شارك أبو الهدى الملك عبد الله الرأي بأن لا فائدة ترجـى مـن الاتصال بمصر[4].

ضفتي الأردن، وقائع ووثائق، إدارة الصحافة والنشر، عمان، حزيران 1950، ص 8. وسيـشار إليه لاحقاً، وحدة ضفتي الأردن.

(1) دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ص 211.

(2) وحدة ضفتي الأردن، ص 8.

(3) وثائق جامعة الدول العربية, الوثائق الرئيسة في قضية فلسطين، المجموعة الثانية، و43، إعلان حكومة عموم فلسطين في 23أيلول 1948 في غزة، ص454.

(4) وحدة ضفتي الأردن، ص8، 9، موسى، سليمان، صفحات من تاريخ الأردن الحـديث، أضـواء على الوثائق الربيطانية 1946- 1952، المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان، ط1، 1992. ص92. وسيشار إليه لاحقاً، موسى، صفحات من تاريخ الأردن.

15.1 موقف الأردن من حكومة عموم فلسطين

منذ دخول الجيش الأردني فلسطين في أيار 1948 أعلن الملك عبـد الله أن الهيئة العربية العليا لم تعد تمثل فلسطين[1]. وكان الملك عبد الله قد أظهر قناعاتـه حول مستقبل الكيان اليهودي والأردني ومصير الكيان الفلسطيني على نحـو غيـر مباشر في حديث أسر به إلى كمال الدين صلاح القائم بأعمال المفوضية المـصرية في عمان في 5 شباط 1948 حيث قال :" إن تقسيم فلسطين قد تم فعلاً بحكم الأمر الواقع, ففي المناطق اليهودية توجد قوات يهودية مسلحة، وتهيأت بلدية تباشر فعـلاً سلطات الحكم، بينما يقوم في الجزء العربي حكم شبه عرفي، تتولاه هيئات المقاومة العربية الموجودة ... سوف تنسحب بريطانيا من فلسطين فـي الموعـد المحـدد، وسيكون اليهود أحراراً في أماكنهم، والدول العربية لا تكاد تـشعر بهـذه الحقيقـة المؤلمة... إن على كل رجل عربي حماية الأماكن المقدسة في فلسطين، ولن أتركها بعون الله تقع في يد اليهود...ومن واجبي أن أنظر إلى مستقبل هذه البلاد - يقـصد شرقي الأردن- فنحن لا موانئ لنا إلا العقبة على البحـر الأحمـر, فـإذا سـقطت فلسطين في يد اليهود, فكيف يمكن ان نعيش؟ هل نشق سرداباً تحت الأرض لنصل إلى البحر؟ إن المسألة بالنسبة لنا حيوية جداً أكثر من باقي الدول العربية..."[2].

اعتبر الملك عبد الله إعلان تشكيل حكومة عموم فلسطين إعلانـاً رمزيـاً لا قدرة فعلية لها. ونفهم ذلك في حديثه مع الأمير فيصل بن عبد العزيز بقوله :" لـو قبلت دولة فلسطينية في عموم فلسطين قبل الإنتصار لسخر مني الناس، وإنني مـع ذلك أخشى أن ترى دول المنظمة بمدعيات اليهود، فيقع التقسيم، أنا مع العـرب إن استمروا في الحرب، وإن أبقوا الحالة الراهنة، ثم تأتي المرحلة الأخرى وهي قبول

---

(1) سخنيني، عصام، ضم فلسطين الوسطى إلـى شـرقي الأردن 1948- 1950، مجلـة شـؤون فلسطينية، بيروت،ع40:، كانون أول،1974، ص65. وسيشار إليه لاحقاً، سخنيني، ضم فلسطين الوسطى.

(2) شكيب، حرب فلسطين، ص86،85.

قرار المنظمة لامقترحات(برنادوت)، فإذا قالت المنظمة كلمتها, فعلى الجامعة أن تجتمع، ثم تقرر عملها فعلاً لا قولاً"[1].

وكان رأي الملك عبد الله أن الخوف على فلسطين يأتي من الخطر الصهيوني إذ أنه واثق من أن هذه الحكومة لا تقدر على حمايتها، وبالتالي قد يمتد هذا الخطر إلى شرقي الأردن[2].

وكتب الملك عبد الله إلى محمود فهمي النقراشي رئيس الحكومة المصرية وإلى أعضاء الجامعة كتاباً يقول فيه :" إن دولتكم على علم من أن دول الجامعة العربية تدخّلت لإنقاذ فلسطين منكرة للتقسيم والتجزئة، عاملةً على حفظ شرف العرب والإسلام التاريخي، وتعلمون أيضاً إننا نخشى سلامة بلادنا ومركزها من أي دولة ضعيفة قد تتكون في فلسطين تنسب إلى العرب، فتضعف عن البقاء أو يستحوذ عليها اليهود، أو بمجرد تكيفها تعترف بها منظمة الأمم التي اعترفت باليهود فيكون التقسيم أمراً واقعاً الأمر الذي حاربنا ضده"[3].

كما رأى الملك عبد الله أن هذه الحكومة ليست حلاً عملياً لقضية فلسطين, وأنها مجرد عملية التفاف، الغاية منه إلقاء العبء على الفلسطينيين وحدهم في تحمل قضيتهم التي عجزت الدول العربية عن حلها[4]. وأن قيام هذه الحكومة كان سبب التنافس بين الدول العربية كما أنه محصلة للخلافات بين الدول العربية[5].

ويؤكد توفيق أبو الهدى أن النقراشي قد صارحه أن الغرض من إقامة حكومة في فلسطين هو تحميلها عبء المسؤوليات التي لم تنجح الحكومات العربية في

(1) الوثائق الهاشمية، وحدة الضفتين، ص108.

(2) المصدر نفسه، ص108.

(3) العارف، نكبة فلسطين، ج3، ص708.

(4) جريدة ألف باء، دمشق،ع: 8273، 29 آذار ،1950، ص1.

(5) Avi Shlaim, Collusion Across The Jordan. King Abdullah, The Zionist Movement And the partition of Palestine, New York, Columbia University Press, 1988.p330, The Middle East Journal, Washington, Vol, 3, No1. Summer1949. P.82.

تحملها، وترك أمر المفاوضات مع الهيئات الدولية لها وحدها على أن تكتفي الـدول العربية بمساعدتها مادياً وأدبياً[(1)].

على أثر اعتراف دول الجامعة العربية بحكومـة عمـوم فلـسطين طلبـت الحكومة الأردنية من جامعة الدول العربية سحب اعترافهـا هـذا, إلا أن الجامعـة رفضت الطلب الأردني. ورداً على هذا الرفض فكر أبو الهـدى بـسحب الجـيش العربي من الأراضي التي يسيطر عليها الأردن في فلسطين, والإنسحاب من جامعة الدول العربية[(2)]. لكن أبا الهدى تراجع عن اتخاذ مثل هذه الخطوة إثر البرقية التي بعثت بها وزارة الخارجية البريطانية في 12تشرين أول 1948، تبلغه فيهـا عـدم موافقتها على سحب الأردن جيشه من فلسطين, أو خروجـه مـن جامعـة الـدول العربية[(3)].

ومن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية, رداً على تـشكيل حكومـة عموم فلسطين رفضها السماح للمندوبين الفلسطينيين في الضفة الغربيـة حـضور مؤتمر عموم فلسطين في غزة، واعتقالها لأغلبهم ومنهم جمال الحسيني الذي كان قد حضر إلى عمان في19 أيلـول 1948 لإقنـاع الحكومـة الأردنيـة بـالإعتراف بالحكومة. كما أصدرت الحكومة الأردنية بياناً رسمياً أكدت فيه على أن كل شخص يذهب لإجتماع غزة سيودع عند عودته السجن, ولن يسمح له بالعودة إلى بلدته[(4)].

لقد وقر في ذهن الملك عبد الله أن السياسة المصرية هي صاحبة اليد الطولى في تشكيل حكومة عموم فلسطين والإعداد للموتمر الوطني في غزة, أي في رحاب منطقة سيطرة القوات المصرية ، وبناء على هذه القناعة خص السياسة المـصرية بالإحتجاج، كونها أذنت بإعلان الحكومة وعقد مؤتمر غزة بين يديها[(5)].

---

(1) سخنيني، ضم فلسطين الوسطى، ص65؛ وحدة ضفتي الأردن، ص9.

(2) الموسى، صفحات من تاريخ الأردن، ص92.

(3) المرجع نفسه،ص96.

(4) جبار، التطورات السياسية الداخلية في الأردن، ص73.

(5) طنوس، الفلسطينيون، ج1, ص517.

أوضح الملك عبد الله في خطاب العرش أمام مجلس النواب عـام 1948, أن عدم موافقته على الحكومة الفلسطينية بغزة لم يكن بسبب خلاف جـوهري. وإنمـا بسبب الوقت الذي قامت فيه(1). وأوضح في مناسبات أخرى بأنه لن يوافـق علـى قيامها قبل أن تعود فلسطين لأهلها(2).

كان أحمد حلمي باشا من الذين عملوا مطولاً في رحاب الأسرة الهاشـمية، ونظراً لعكوفه المطول في القدس أثناء حرب فلسطين، فقد نشأت مودة بينـه وبـين الملك عبد الله الذي عينه حاكماً عسكرياً على القدس تقديراً لدوره الجهادي في الدفاع عنها. إلا أن الملك عبد الله شعر بخيبة أمل شديدة إزاء قبول أحمد حلمـي رئاسـة الإدارة المدنية، الأمر الذي تحول إلى غضب عارم منه فور الإعلان عن رئاسـته لحكومة عموم فلسطين(3).

ويتبدى ذلك الموقف من الرسائل التي بعث بها الملك عبـد الله إلـى احمـد حلمي, ففي1948/9/16 كتب الملك إلى أحمد حلمي ما نصه :" ما هذه التـشكيلات والنيات التي تعلن الهيئة العربية في الإذاعات والصحف بتشكيل إدارة فلسطينية في مجال حكومتكم العسكرية التي تقلدتموها عنا, والتي لم تتكون إلا لـصيانة الـشرف العربي منذ التاريخ إلى اليوم . إن الحكومة الهاشمية الأردنية لا تسمح لأي تـشكيل يقطع على أهل فلسطين حريتهم في إقرارهم ما يـشاءون بعـد إنتهـاء المعـضلة الحاضرة, وسوف لا تسمح في مجالها العسكري وفي مناطق أمانهـا مـن الحـدود المصرية إلى الحدود اللبنانية والسورية لأي تشكيل يرمي لمنافع أشـخاص، غيـر

(1) خير، خطب العرش، ص119 .

(2) جريدة النسر، 5/10/ 1948.

(3) عبد الهادي، مهدي، المسالة الفلسطينية ومشاريع الحلول الـسياسية 1934- 1974، منـشورات المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ط1، 1975. ص177. وسيشار إليه لاحقاً، عبد الهادي، المسالة الفلسطينية؛ صايغ، أنيس، الهاشميون وقضية فلسطين، جريدة المحرر والمكتبة العصرية، بيروت- صيدا، 1966، ص259، وسيشار إليه لاحقاً، صايغ، الهاشميون وقضية فلسطين؛ الحوت، عجـاج نويهض، ستون عاماً، ص217.

المسؤوليات التي تتحملها كل دولة عربية في مجالها العسكري, وعلى يـد قواتهـا وقوادها أنفسهم لا غير"[1].

وقد رد أحمد حلمي على رسالة الملك بما يفيد أن الأمرلا يعود إليه، وإنمـا إلى إدارة الجامعة العربية، قائلا :"... هذه التشكيلات نتيجـة لقـرارات الجامعـة العربية، فإذا كان فيها ما يتعارض مع مصلحة البلاد، فالرجاء إصدار الإرادة إلـى الجامعة المشار إليها لتعديلها، وعلى كل حال فإنني كنت ولم أزل المخاص لجلالتكم وللوطن"[2].

ولم يكن ذلك هو الرد الذي ينتظره الملك عبد الله, مما جعله يصعد من لهجته في رسالته الثانية إلى إحمد حلمي المؤرخة في 1948/9/20 ونصها :" إن ما يراد تشكيله بإسم حكومة عموم في فلسطين، سواء كان ذلك بقرار من الجامعة العربيـة، أم برغبة من الحريصين على الحكم، فإن في ذلك الرجوع إلى الحالة التي كانت قبل 15 مايو، وفيه أيضاً إمكان إعتراف دول المنظمة (الأمم المتحدة) بهذا التشكيل كما إعترف الأكثرمنهم بمدعيات اليهود, فيقع التقسيم الذي حاربتموه. على كـل حـال فالشهداء الذين وقعوا في الجيش العربي في أشهر الجدال تـأبى أرواحهـم العبـث بمصير البلاد. وكذلك الحكومة الأردنية الهاشمية حريصة على أماكن أمانهـا مـن الحدود المصرية إلى الحدود اللبنانية والسورية، وأما جهادك الشخصي فلا نكـران له، وودنا أن لو كان غيرك كبش النطاح في هذه البادرة..."[3].

أرسل احمد حلمي إلى الملك عبد الله بأنه لا مانع من مبايعـة الملـك علـى الوحدة معه ولكن مع كل فلسطين وبشكل رسمي إن مضى الملك إلـى تحريرهـا. فكان رد الملك :"..... انه ما زال في صدرنا مكان للود القديم، فإن أراد الرجـوع فعلى الرحب والسعة، وليس على الملوك من شرط..."[4].

---

(1) الهواري، محمد عز، سر النكبة، مطبعة الحكيم، الناصرة، 1955، ص277. وسيشار إليه لاحقاً، الهواري، سر النكبة.

(2) المرجع نفسه، ص 278.

(3) طابع, صفحات مطوية، ص150, 151.

(4) الهواري، سر النكبة، ص 278، 279.

وحين عرض طايع قنصل مصر في القدس على إحمد حلمي أثناء وجوده في غزة, أن يتصل بالملك مباشرة، ويحاول إقناعه بالإعتراف بحكومة عموم فلـسطين, باعتباره من الذين يحوزون على رضاء الملك، كان رد أحمد حلمي بأنه لا يستطيع إن يذهب إليه، ولو فعل لما استطاع ان يغادر عمان وسوف يبقى كالأسير(1).

تصور بعض القياديين الفلسطينيين والمصريين والعربن أنـه يمكـنهم رأب الصدع بين الملك عبد الله واحمد حلمي, بما ييسر سبل الإعتراف الأردني بحكومـة عموم فلسطين. وفي هذا الإطار يروي محمد علي الطاهرأنه إتصل بهذا الخصوص بكل من أحمد حسين رئيس مصر الفتاه، ومحمد صالح حرب باشا, والشيخ حـسن المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر، وتم الإتفاق على تشكيل وفد من هـؤلاء برئاسة الأمير عبد الكريم الخطابي للسفر إلى عمان والحديث مع الملك عبد الله. لكن النقراشي باشا أمر إدارة الجوازات بعدم السماح للوفد بالسفر مما عطّـل المـسعى. وعندئذ أستعيض عن الإتصال المباشر بتوجيه برقية من الخطابي إلى الملك عبد الله لتسكين ثائرته، وقد كتبها الطاهر وحملها بعد أن راجعها الأميـر الخطـابي إلـى المفوضية الأردنية لتبرقها إلى عمان، وكان مضمونها " حضرة صـاحب الجلالـة الهاشمية المعظم ... علمت بما كان بين جلالتكم وبين أحمد حلمـي باشـا رئـيس حكومة فلسطين، فراعني تفاقم الحال، في حين أن تأييدكم له فيه ضـمان لنـاحيتكم وكل المصلحة, بالنظر إلى إخلاصه لجلالتكم، فأرجو من إبن بنت الرسـول وإبـن المنقذ الأول الحسين أن تقروا خطوة توحيد الكلمة، وسيكون بعد إنقاذ فلسطين كمـا ترغبون ونحن جميعا معكم وفي جانبكم ولا تحوجني للسفر إلـى رحـابكم لتأكيـد نظريتي وأنا منحرف الصحة, فزيارتكم واجبة وسأقوم بها في مناسبة سارة ولكـن المهم الآن هو الموافقة على ما اجتمعت عليه حكومات جامعة الدول العربية، التـي قامت بتأييدكم فأرجو إنقاذ الموقف بحكمتكم وبعد نظركم، وان تعضدوا القوم إرضاء

(1) طايع، صفحات مطوية، ص 154.

لجدكم، فهذه نصيحة من أخ لكم مخاص والحاضر يـرى مـا لا يـراه الغائـب... والسلام عليكم... عبد الكريم الخطابي"[1].

اتجهت السياسة الأردنية إلى الأوساط العربية بحملة سياسية مكثفـة, بهـدف توضيح الموقف الأردني الرافض لخطوة الحكومة, وحجب التأييد العربي عنها. وبدأ الملك عبد الله أولى خطوات حملتـه الـسياسية - الإعلاميـة العربيـة بالاتـصال بالجامعة. ومن ذلك رسالته إلى عبد الرحمن عزام أمينها العـام فـي 1948/9/20 التي ذكر فيها :" يقول احمد حلمي باشا في برقيته الجوابية لنا, إن الرغبة في تشكيل حكومة فلسطينية في فلسطين, وقع بقرار من الجامعة العربية، الوفد الأردني أنكـر ذلك, وعلى كل حال فإن الجيش الأردني يقاتل اليوم في القدس الـشرقية مـستمراً وحده برغم الهدنة وبما أن الجبهة الوسطى إلى رام الله في عهدة الجيش الأردنـي، ولا تزال الأمور معقدة, فأنا لا أستطيع إدخال أيد ثانية ضمن مـسئوليات حكومتنـا العسكرية، بالأخص الأشخاص الذين يرغبون الحكم ويسعون إليه. ولحفظ الإخـاء ولصيانة عصبة الجامعة العربية, نصرح بأننا سـوف لا نتـساهل لأي تكييـف أو تشكيل في أماكن أمانة الحكومة الأردنية من حدود المملكة المـصرية إلـى حـدود سوريا ولبنان، عدا أن تشكيل حكومة كهذه، هو أمر يفرض على أهل فلسطين دون اختيارهم, وهذا لا نوافق عليه وسنحاول منعه، وغير هذا إذا تشكلت هذه الحكومـة واعترفت بها منظمة الأمم ، كما إعترفت بمدعيات اليهود فمعناه أن الجامعة سـعت إلى التقسيم الذي حاربته"[2].

إنتصرت الخيارات الأردنية نسبياً وراحت قيادات الحكومة الفلسطينية تتجـه تباعاً إلى دوائر الحكومة الأردنية، فمن الملاحظ أن أربعـة وزراء فـي التـشكيلة الأولى للحكومة قد شغلوا بعد تركهم إياها, مناصب في الحكومة الأردنيـة، كـان أولهم علي حسنا الذي عين نائباً لوزير الداخلية في الأردن بعد إستقالته من حكومة عموم فلسطين, ثم أصبح وزيراً عام 1952، وتلاه الدكتور حسين الخالـدي الـذي

---

(1) الطاهر، محمد علي، معتقل هاكستيب، مذكرات ومفكرات، المطبعة العالمية بمـصر، القـاهرة، 1950، ص 499.

(2) فراج ، صفحات مطوية، ص152 .

مارس الطب فترة ثم شغل منصب وزير خارجية الأردن في حزيران1953، وأكرم زعيتر الذي إلتحق بخدمة الحكومة الأردنية ثم صار وزيراً للخارجية عام 1966[1].

وكان بعض أعضاء الحكومة أميل إلى عدم القطيعة مع الحكم الأردني, حتى في الفترة التي لم يكن مستقبل الحكومة قد حسم بعد، فقد إستقال عوني عبد الهـادي وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة، وقدم أوراق اعتماده إلى الملك فاروق فـي تشرين الاول عام 1951 كسفير للملكة الأردنية الهاشمية. وفور تعيينه بـادر إلـى لقاء النحاس باشا رئيس وزراء مصر وأبلغه :" ان هدفي هو إزالة أي سوء للتفاهم قد يقوم في الأذهان فيما يتصل بالعلاقات بين مصر والأردن، وسأعمل بكـل مـا أوتيت من قوة لتعزيز العلاقات بين البلدين"[2].

في عام 1952 طلبت الحكومة رسمياً من الجامعة العربية سحب إعترافهـا بحكومة عموم فلسطين، ولكن الجامعة رفضت هذا الطلب وقررت الإبقـاء عليهـا على أن تقتصر تشكيلاتها على رئيس الحكومة أحمد حلمي، وسكرتيرها العام جميل السراج، وأربعة موظفين[3].

وقد أصدرت حكومة عموم فلسطين منذ بـدء تكوينهـا إلـى عـام 1954 (110410) جوازاً إعترفت بها جميع الحكومات العربية عدا الأردن[4].

16.1 موقف مصر من حكومة عموم فلسطين

كانت السياسة المصرية تفتقد الرؤية الطويلة الأجل أوالخط الإستراتيجي إزاء الحكم والسياسة في فلسطين، ولا سيما ما يخص مستقبل الأجزاء التـي سـيطرت عليها القوات العربية، بما في ذلك القوات المصرية في حرب عام 1948. ومع أنّه من الجائز إحالة غموض السياسة المصرية إزاء حكومة عموم فلسطين إلى ضبابية

(1) طايع، صفحات مطوية، ص 154.
(2) سخنيني، فلسطين الدولة, ص232.
(3) قاسمية، عوني عبد الهادي، ص169.
(4) العارف، النكبة، ص710.

أكبر في هذه السياسة قبيل إندلاع الحرب العربية الـصهيونية عـام 1948 إتجـاه القضية الفلسطينية.

وكانت السياسة المصرية في الوقت الذي جرى فيه بحـث إعـلان حكومـة عموم فلسطين في رحاب الجامعة العربية من القوى الداعمة لمثل هذه الخطـوة - حتى أنها وصفت من جانب الحكم الأردني- بالمحرض الأساسي عليها، بـل رأى البعض أن تشكيل هذه الحكومة جاء بتوجيه من الديوان الملكي المصري إلى عزام باشا أمين عام الجامعة العربية الذي سخّرها لهذا الغرض، وأن السبب الحقيقي لذلك هو إستخدام الحكومة في إطار التنازع بين المحور الهاشمي في الأردن والعـراق، والمحور العلوي - السعودي في مصر والسعودية, مع إنحيـاز سـوري واضـح للمحور الأخير. كذلك شجعت السياسة المصرية عقد المؤتمر الوطني في غزة على رغم غضبها من سلوك المفتي أمين الحسيني، الذي كانت تؤثر بقاءه على مسافة من الحكومة والمؤتمر لعدم إثارة بعض الأطراف العربية والدولية غير ذات الود تجـاه المفتي. وقد تعهدت بمساعدة الحكومة عند قيامها وتأييدها فـي المجـالين العربـي والدولي. وكانت ترى في الحكومة مبعث إستقطاب للتأييد الـدولي فـي مواجهـة المحاولات الإسرائيلية الرامية لطمس الوجـود الفلـسطيني, والمحاولـة الأردنيـة للاستئثار بحكم ما تبقّى من فلسطين، فضلاً عن ما رأته في الحكومة مـن فرصـة لتغلغل نفوذها في فلسطين أسوةً بما يفعل الحكم الأردني من مداخل مغايرة(1).

إتصل عبد الرحمن عزام بعدد من أبناء فلسطين ونظّم معهم قوائم بأهل البلاد الذين يمكن الإعتماد عليهم لتشكيل مجلس يمثل أهلها، ويدعم في الوقت نفسه سياسة مصر تجاهها. وقد إجتهدت في هذا الأمر مع عزام باشا عناصر مسئولة مـصرية وسورية، وعرضت في هذا السياق عدة قوائم, منها قائمة تضم شـباباً فلـسطينيين بهدف التخلص من القيادة التقليدية للمفتي وجماعته وطموح الحكم الأردنـي معـا. وعلى الرغم من رغبة الجامعة العربية في تنحية الهيئة العربية والمفتي جانباً لعـدم إثارة الملك عبد الله، إلا أنهما كانا أصحاب دور كبير في إختيار أعضاء المجلـس. وبعد إختيار الأعضاء تم وضع صيغة الدعوة، وختمـت بخـاتم حكومـة عمـوم

(1) سخنيني، فلسطين الدولة، ص232.

فلسطين، وتشجيعاً لحضور المدعوين، خصصت الهيئة العربية العليا لهـم نفقـات السفر من القاهرة إلى غزة، وحصلت لهم على تأشيرات سـفر مـن المفوضـيات والقنصليات المصرية في الخارج، ونقلوا إلى القاهرة بالطائرات(1).

قابل البعض فكرة تشكيل الحكومة بنفور، فقد كتب القنصل المـصري فـي القدس ما نصه :" يقول بعض الفلسطينيين, خير لفلسطين أن يصرف المال في شراء الأسلحة من أن ينفق في إنشاء الحكومة الجديدة، ويقولـون: يبعـد توافـق الأردن والعراق على تكوين حكومة مع وجود فتور شديد بينها وبين سماحة المفتي" وقـد سجل القنصل انطباعه الشخصي قائلا :" ان ضرر إنشاء الحكومة سيكون أكبر من نفعها لأنها ستصرف الناس عن الجهاد إلى شـؤون الإنتخـاب وكراسـي الحكـم الوهمية"(2).

ويصف شاهد عيان رد فعل الرأي العام الفلسطيني السلبي تجـاه الحكومـة: "... وجدت الرأي العام الأردني والفلسطيني ساخطاً على فكـرة حكومـة عمـوم فلسطين، وقد إجتمع نفر غير قليل مـن رجـالات فلـسطين والأردن، ومـن ذوي المراكز الكبيرة في المملكة الهاشمية، وكانوا ينظمون حملة إستنكار علـى وجـود حكومة غزة والخروج عليها، والإعلان بأنها لا تمثل أحداً إلا المفتي والهيئة العربية العليا، وأنه لا يجوز لها التكلم باسم أهل فلسطين"(3).

ومن الدلائل ذات المغزى تلك الرسالة التي بعث بها أكـرم زعيتـر وزيـر المعارف بالحكومة من القاهرة في 30 ايلول 1948 إلى عوني عبد الهادي وزيـر الشؤون الاجتماعية بالحكومة، والتي يضمنها ملخصاً لمباحثات أجراها مع النقراشي قبل السفر إلى غزة لحضور المجلس الوطني, مشيراً فيها بوضوح إلى مخاوفه مـن "مشروع إقامة حكومة صورية لشيء لا وجود له إسمه عموم فلـسطين" ويقـول زعيتر أنه تحادث مع النقراشي عن الحالة الراهنة وخطورة الموقف فـي فلـسطين "... وأعربت له عما يخالجنا من خوف شديد على مـستقبلها، فيمـا إذا إنـسحبت

---

(1) الهواري، سر النكبة، ص 261- ص267.

(2) المرجع نفسه، ص 268- 277.

(3) الهواري، سر النكبة، ص 278.

الجيوش العربية منها... وقلت له إني أرجو بقاء الجيوش العربية بصفة دائمة في الأماكن التي هم فيها. وعنيت بها إلحاق ما يمكن إنقاذه من فلسطين بالدول العربية مجتمعة أو منفردة بحسب الحالة، ولفتّ نظره إلى أنه مهما إنكمشت حدود الدولة المزعومة (إسرائيل) ومهما إتسعت رقعة الأرض التي ستبقى بيد العرب، فليس من الممكن أن تقوم في هذه الرقعة العربية دولة تكفي نفسها بنفسها". ويلخص هدف حديثه إلى النقراشي بما يلي :" إقناعه بالرجوع عن مشروع حكومة عموم فلسطين، لأن هذا غير ممكن عملياً ولا يتفق مع الأحوال والإمكانات في فلسطين.. وإقناعه بعدم سحب الجيش المصري من فلسطين، وإستثارة الأماني القومية الشريفة في نفس مصر، بإلحاق الأقسام العربية من فلسطين فيها"[1].

وبالرغم من ذلك تعهدت الحكومة المصرية على لسان رئيس وزرائها لتعزيز حكومة عموم فلسطين بما يلي:

1- تزويدها بالمال الكافي لتأسيس الإدارة والدواوين وتنظيم جيش البلاد مع وعد بتقديم خمسة ملايين جنيه مصري بهذا الخصوص.
2- تشكيل الجيش الفلسطيني الذي تدربه مصر لاستئناف الجهاد وإنقاذ فلسطين.
3- تسليم حكومة عموم فلسطين الأجزاء العربية من فلسطين للسيطرة عليها وحكمها وإنسحاب الدول العربية منها، وبقاء الجيوش الحربية الحليفة لنصرتها ضد الصهيونية.
4- الإعتراف بالحكومة في الجامعة العربية، وتمثيلها سياسياً في جميع الأقطار العربية، والسعي للإعتراف بها في العالم الخارجي وهيئة الأمم المتحدة.
5- تسهيل جميع مهامها ونقل رجالها والتعهد بنفقاتها الإبتدائية حتى تظهر لعالم الوجود[2].

تاسيساً على هذه الوعود والإعتراف المصري بالحكومة في 12 تشرين الاول 1948، وعلى الجدل السياسي الذي خاضته مصر بخصوصها مع الأردن. كان مستغرباً أن تشيح السياسة المصرية بوجهها عن حكومة عموم فلسطين بعد وقت

(1) قاسمية، عوني عبد الهادي، ص 147، 148.
(2) الهواري، سر النكبة، ص 273، 274.

قصير من التئام المجلس الوطني في غزة. ومن ذلك منعها من ممارسة مهام حقيقية من غزة أو من القاهرة بعد سحبها إليها، وحجب الأموال والمساعدات عنها بما في ذلك عدم الإستجابة لطلبات القروض من مصر التي تقدمت بها الحكومة طبقاً لما وعدت به، وعدم الحرص المصري على دعوة الحكومة لحضور دورة مجلس الجامعة العربية في خريف عام 1949، أي بعد عام واحد من تشكيلها نزولاً عند رغبة الأردن[1]، ولعدم رضا الحكومة البريطانية عن زعامة المفتي، والتي ضغطت بدورها على مصر لنقل المفتي من غزة إلى القاهرة، وبذلك لم تتمكن الحكومة من ممارسة أي عمل سياسي.[2]

ويبدو أن تلك الحكومة ولدت ميتة؛ إذ أن الحكومات العربية لم تكن جادةً في تمويل هذه الحكومة، وفي هذا المجال يذكر أكرم زعيتر بأن أعضاء الحكومة إتفقوا في أحد إجتماعاتهم على إرسال مذكرة إلى الحكومات العربية لإقراض حكومتهم مبلغاً من المال، ولكن هذه المذكرة لم تطرح على بساط البحث، ويعزى السبب إلى الرغبة في عدم إستثارة الملك عبد الله في وقت تعد فيه العدة لهجوم يشترك فيه الجيش الأردني لإنقاذ حامية الفالوجا[3]. كما قامت الحكومة في ظل ظروف صعبة جعلت من الصعب استمراريتها، فالخطر اليهودي يلازمها، وكذلك الهزائم العسكرية وما رافقتها من خلافات بين الدول العربية، كما أن الأرض الفلسطينية التي من المفروض أن تمارس الحكومة السيادة عليها، كانت إما خاضعة لقوات صهيونية، أو تحل فيها الجيوش العربية، وتفرض عليها القوانين العسكرية[4].

ولم تدخل هذه الحكومة عضواً رسمياً في جامعة الدول العربية، وظلّ تمثيل فلسطين في مجلس الجامعة مقصوراً على مندوب من عرب فلسطين. كما أن هذه الحكومة إقتصرت في نهاية المطاف على رئيس وسكرتير وأربعة موظفين لا

---

(1) دروزة، حول الحركة العربية الحديثة،ج4، ص97.

(2) العارف، نكبة فلسطين،ج3، ص703.

(3) قاسمية، عوني عبد الهادي، أوراق، ص 147- ص149.

(4) أبراش، ابراهيم، البعد القومي للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1987، ص81، وسيشار إليه لاحقاً، أبراش، البعد القومي للقضية الفلسطينية.

يجتمعون، ولا يدعون لجلسات الجامعة العربية[1]. كما رفضت هيئة الأمم المتحـدة إعتبارا الحكومة حكومةً رسمية، إذ أهملت دعوتها في دورة خريف 1949 ونتيجـةً لذلك إستقال أعضاؤها فيما بعد[2].

17.1 وحدة الضفتين

نجم عن الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، وما آلت إليه الأوضاع فـي فلسطين، تشرد مئات الآلآف من أبنائها، والتجاء معظمهم إلى شرقي الأردن، وإلى المناطق الفلسطينية الواقعة تحت إشراف الجيش العربي الأردني، والجيش العراقي. وقد أدرك هؤلاء أن حكومة عموم فلسطين لن تتمكن مـن تـوفير الحمايـة لهـم، وخاصةً أنها لا تملك في ظل الظروف المحيطة مقومات الدولة، وتوجسوا خيفةً من أن يجدوا أنفسهم رعايا أجانب، غير مرغوب فيهم في كنف الدولة اليهوديـة علـى الرغم من أنهم يقيمون على ترابهم الوطني. وأخذ هؤلاء يبحثون عن مخرج فتنادوا إلى عقد مؤتمر شعبي في عمان في الأول من تشرين أول عام 1948، وتم تحديـد الهدف من هذا المؤتمر، بدراسة الوضع الحالي في فلسطين، وتنظـيم المعارضـة لحكومة عموم فلسطين[3].

عقد هذا المؤتمر في سينما البتراء في عمان في اليوم نفسه الذي عقـد فيـه مؤتمر غزة في 1تشرين الأول عام 1948، وقد حضر هذا المؤتمر زهـاء ألـف شخص[4]. وتشكلت اللجنة التحضيرية من سليمان التاجي الفاروقي رئيساً، وسـعد الدين العلمي، وعجاج نويهض، وحكمت التاجي الفاروقي، ومصطفى الأنـصاري، وعزت الكرزون. أما هيئة المؤتمر فشكلت من سليمان التاجي الفـاروقي رئيـساً،

(1) محافظة، محمد احمد، العلاقات الأردنية الفلسطينية ، السياسية ،الاقتصادية، الاجتماعية، 1939-1951، دار الفرقان، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ط1، 1983، ص 196. وسيشار إليه لاحقاً، محافظة، العلاقات الأردنية الفلسطينية.

(2) دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ج4، ص 218 .

(3) الحوت، مذكرات عجاج نويهض، ص 319، 320؛ محافظة، العلاقات الأردنية البريطانيـة، ص 188، 189.

(4) Faddah,Mohammad:TheMiddle,EastIn,Transition,London,Asia Publishing House. P. 192

وسعد الدين العلمي نائباً للرئيس، وعجاج نويهض سكرتيراً، وهاشم الجاعوني ونور الدين الغصين كاتبي المؤتمر(1).

إتخذ المؤتمر قرارات مهمة لعلّ أبرزها:

1- إعتبار تشكيل حكومة فلسطينية في غزة عملاً مؤذياً بل ضاراً.

2- إعطاء الملك عبد الله بن الحسين ثقة مطلقة وتخويله صلاحيات غير محدودة في مجال التحدث باسم عرب فلسطين, وعمل أي شيء نيابة عنهم في سبيل قضيتهم.

وقد أرسل المؤتمرين قراراتهم إلى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، وإلى المعتمدين العرب والأجانب في عمان ليسلموها لحكوماتهم(2).

يمكن القول أن مؤتمر عمان كان بمثابة أول إشارة جماهيرية، وخطوة تمهيدية خطاها الملك عبد الله نحو تفويض شعبي لتمثيل الشعب الفلسطيني(3).

18.1 مؤتمر أريحا

دعت الهيئة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني الأول إلى عقد هذا المؤتمر. وكان اختيار أريحا مكاناً لانعقاده يستهدف إضفاء أهمية على الانطباع الخاص بأن الفلسطينيين يتصرفون عن قناعتهم بهذا الخصوص. وقد حضر المؤتمر حوالي ثلاثة آلاف مندوب(4).

عقد المؤتمر في فندق نزال ببلدة أريحا برئاسة الشيخ محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل في 1 كانون أول 1948(5). وتم تشكيل اللجنة العليا للمؤتمر من

---

(1) شبيب، سميح، المنظمة الفلسطينية، التطور وصراع الإرادات، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، ع 125، تشرين ثاني، 1985، ص 47؛ الحوت، مذكرات عجاج نويهض، ص 319.

(2) محافظة، العلاقات الأردنية الفلسطينية، ص 197- ص200.

(3) خير، هاني، الحياة النيابية في الأردن 1920- 1993، عمان، منشورات لجنة تاريخ الأردن، 1993، ص 63. وسيشار إليه لاحقاً، خير، الحياة النيابية في الأردن.

(4) مصطفى، احمد عبد الرحيم، بريطانيا وفلسطين 1945- 1949، دراسة وثائقية، دار الشروق، القاهرة، 1986, ص157.وسيشار إليه لاحقاً، مصطفى، بريطانيا وفلسطين.

(5) دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ص214.

فؤاد عطا الله المحامي نائباً للرئيس، وعجاج نويهض أميناً للسر، وسليم كمال، وابراهيم نجم، وفخري الشامي، ومصطفى الدباغ[1].

إتخذ المؤتمر عدة قرارات نصت على ما يلي :

1- لما كانت فلسطين جزءاً من سوريا الطبيعيةن وكان الإنتداب الذي فرض عليها بغير رضى من أهلها، واستمر حتى 15 ايار 1948 حائلاً دون وصولها إلى الاستقلال، أو إنضمامها إلى أحد الأقطار الشقيقة المستقلة، ولما كان أهل فلسطين اليوم يرون على ضوء الواقع من الأوضاع السياسية والعسكرية في فلسطين، أن الوقت قد حان للعمل الحاسم لصيانة مستقبلهم، وتقرير مصيرهم النهائي، والإشتراك مع البلاد العربية المجاورة في حياة مستقلة حرة، فان هذا المؤتمر يقرر أن تتألف من فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية مملكةً واحدة، وأن يبايع جلالة الملك عبد الله بن الحسين ملكاً دستورياً على فلسطين.
2- يطلب المؤتمر من دول الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة المبادرة إلى إتخاذ الوسائل الفعالة لإعادة النازحين من عرب فلسطين إلى بلادهم بأقرب وقت ممكن، وإعطائهم التعويض المالي الكافي عما أصابهم من خسائر.
3- يشكر المؤتمر الدول العربية على ما بذلته من جهود عسكرية وسياسية لحفظ عروبة فلسطين ومقدساتها, ويحيي جيوشها العربية المرابطة في مختلف أنحاء البلاد، ويطلب من الدول العربية أن تتم مهمة التحرير التي أعلنتها عند دخول فلسطين.
4- يقرر المؤتمر أن يرفع قرار المبايعة الذي أعلن بالإجماع في هذا المؤتمر، وقرار طلب توحيد البلدين الشقيقين إلى صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين، وبعد إنفضاض المؤتمر أن يتم تبليغ المقررات بجملتها إلى دول الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة والممثلين السياسيين في عمان[2].

قام رئيس المؤتمر بإرسال برقية للملك عبد الله يحدد فيها أهداف المؤتمر: "بان خطورة الأوضاع السياسية والعسكرية في فلسطين قد بلغت حدا كبيرا يستوجب

(1) الحوت، مذكرات عجاج نويهض، ص321- ص 323.
(2) عبد الله بن الحسين، المذكرات، ص 245- ص 249.

العقل الحاسم لصيانة مستقبل البلاد وتقرير مصيرها النهائي، طبق إرادة الأمة، فقرر المؤتمر وهو يشعر كل الشعور بقدسية الأمانة التي فـي عنقـه، ومعظـم التبعـة التاريخية التي يسال عنها أمام الله والأجيال، ان تتألف من فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية مملكة واحدة، وان يبايع المؤتمر باسم عرب فلسطين جلالة الملك عبـد الله بن الحسين ملكا دستوريا على بلادهم..."[1].

أصدر مجلس الوزراء الأردني بلاغاً بهذه المناسبة، وتجول الملك عبـد الله في فلسطين يتقبل من أهلها البيعة والتهنئة[2].

وفي 26 كانون أول 1948 عقد مؤتمر جديد في قاعة سينما دنيا بـرام الله, دعا إليه الحاكم العسكري عمر باشا مطر. وقد حضره الملك عبد الله والكثير مـن الشخصيات الفلسطينية البارزة[3]. وأيد المؤتمرون قرارات مؤتمر أريحا على أساس أنها الحل المعقول للوضع الحالي في فلسطين[4].

وبعد يومين من مؤتمر رام الله، عقد في مدينة نابلس مؤتمر في دار البلدية دعا إليه رؤساء بلديات قضاء نابلس ووجهاء وشخصيات المنطقة، وترأس الاجتماع رئيس البلدية سليمان عبد الرزاق طوقان، وزير المواصلات فـي حكومـة عمـوم فلسطين، وتم فيه بحث مؤتمرات عمان وأريحا ورام الله والموافقة عليها[5].

عقد مجلس الأمة الأردني جلسةً مشتركةً تقرر فيها الموافقـة علـى توحيـد فلسطين وشرقي الأردن وإعلان الملك عبد الله ملكاً عليها, والطلب إلـى الحكومـة الأردنية إتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ ذلك، وإنهاء قضية فلـسطين بـالطرق السلمية,، أو السلاح، وبذل كل ما يستطاع في إعادة اللاجئين إلى بلادهم[6].

---

(1) الوثائق الهاشمية، وحدة الضفتين، ص133, 134.

(2) دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ص 214.

(3) F.O371/ 75272, 12 Jan1948, From Kirk bride Too Bevin (R.J, Vol 6, P

(4) جريدة الهدى، نيويورك ،ع 218، 3 كانون ثاني 1949 ؛ ص1، نجيب الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً، دار الجليل، عمان، 1985، ص540.وسيشار إليه لاحقاً، الأحمد، فلسطين.

(5) دروزة، قضية فلسطين، ص245 .

(6) المرجع نفسه، ص 246.

وخلال المناقشات التي جرت بهذا الخصوص شن أعضاء البرلمان الأردني هجوماً عنيفاً على أحقاد الزعماء وآثارها بالقضية الفلسطينية[1].

أعلن الملك عبد الله في خطاب العرش: " ان الأردن طائر جناحاه الضفة الغربية والضفة الشرقية" وأشار الخطاب إلى قرار اللجنة السياسية في12 نيسان1948 بأنه لم يعد قائما لقبول الدول العربية الهدنة الدائمة وقرار التقسيم[2].

وقد صرح الملك عبد الله على إثر القرار الرسمي بتوحيد الضفتين أن حكومته ستشرع في إتخاذ الإجراءات اللازمة لإبلاغ هذا القرار التاريخي إلى الدول العربية وسائر الدول الصديقة بالوسائل الدبلوماسية المعتادة، وعندما وقّع القرار أطلقت المدافع إيذاناً بالاتحاد[3].

وكان من الإجراءات التي أتخذت لتنفيذ هذه الخطوة، أن ألغيت في كانون أول 1949 الجمارك والجوازات بين الضفتين, ومنح الفلسطينيون جوازات سفر أردنية, كما ألغيت إدارة فلسطين الخاصة بذلك، وأعلن حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة، وخصص عشرون مقعداً في المجلس النيابي للضفة الغربية[4].

وفي 11 نيسان1950 تم إجراء انتخابات إشترك فيها سكان الضفة الغربية، حسب التعبير الجديد " الأصليون واللاجئون"، وتم تعيين ستة أعضاء من الفلسطينيين في مجلس الأعيان[5].

19.1 موقف مصر من المؤتمرات الشعبية وقرار الوحدة

أثارت مقررات مؤتمر أريحا هجوماً مصرياً عنيفاً, وأخذت مصر تهاجم هذا المؤتمر وقراراته وتهاجم بلاغ الحكومة الأردنية بخصوصه, واستدعى رئيس

---

(1) مصطفى، بريطانيا وفلسطين، 158.

(2) وثائق جامعة الدول العربية، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الثانية، و52، ص 584.

(3) زعيتر، اكرم، القضية الفلسطينية، دار الجليل ، عمان، ط2، 1988، ص276. وسيشار إليه لاحقا، زعيتر، القضية الفلسطينية.

(4) دروزة، قضية الفلسطسنية في مختاف مراحلها، ص310.

(5) المرجع نفسه، ص310.

الديوان المصري ابراهيم عبد الهادي ممثلي الحكومات العربية وأبلغهم رسالةً شفويةً من الملك فاروق جاء فيها :" إن كلمة الدول العربية مجمعة على تحريـر فلـسطين لأهلها، وأن الجيوش العربية قد نهضت بهذه الرسالة السابقة في ظل عهـد واضـح الملامح والحدود قطعته على نفسها " وأضاف رئيس الديوان قائلاً :" إن الملك تلقى أنباء تفيد أن مؤتمراً قد عقد في أريحا وشهده اللاجئون، وقد إتخذ هؤلاء المجتمعون قرارات طالبوا فيها بضم فلسطين إلى مملكة الأردن, ومطالبة الدول العربية بإتمـام هذه المهمة التي دخلت جيوشها من اجلها، وأن الذين شهدوا المؤتمر هم قلة بالنسبة لمجموع عرب فلسطين الموزعين بين الأقطار العربية والباقين في فلسطين، وأنهم ليسوا في وضع وظروف تمكنهم من إبداء رأيهم بحرية واختيـار كـاملين" ونـدد بالمؤتمر والمؤتمرين قائلا :" إن عملهم يعتبر استبداداً بالأكثرية، وقد أهملـوا رأي الدول العربية, في حين يطالبونها بمواصلة مهمتها في تحرير فلسطين، وإن مـصر لم تضح بدماء أبنائها ليلقى بمصير فلسطين بين أيدي المجتمعين في أريحا" وطلب رئـيس الديوأن تبليغ هذه الرسالة لحكوماتهم, لعلّ التعاون بين الحكومات العربية يؤدي إلى عدول الملك عبد الله عن الموقف الذي إتخذه والذي من شأنه تمزيق وحدة العرب[1].
كذلك ندد عبد الرحمن عزام - أمين عام الجامعة العربية - بمؤتمر أريحا ورأى أن من شأن الإجراءات التي إنبثقت عنه أن تشغل أذهان العرب بغير الحرب، مما يفت في عضد الجامعة العربية التي تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى تضافر الجهـود لتحقيق النصر وإنهاء الحرب إلى نتيجة يرضاها العرب. وأعلن رفـض قـرارات المؤتمر, وأنكر على الملك عبد الله حقه بالتحدث باسم الشعب الفلـسطيني, واتهمـه بالتشجيع على هذا العمل الذي لن يؤدي إلا إلى التفريق بينه وبين الدول العربية[2].

أما رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي، فقد وصف المؤتمر بأنه عمل غير ملائم في هذه الظروف، وأن مصر ستواصل إعترافها بحكومـة عمـوم فلسطين. كما وجه رسالةً إلى رئيس وزراء الأردن توفيق أبو الهـدى،إحتج فيهـا على إتباع بعض الدول العربية سياسات إنفرادية ومستقلة، وأكد على أهمية ظهـور

---

(1) دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ج 4، ص 214؛ سخنيني، ضم فلسطين الوسطى، ص64.

(2) Benjamin, Shwadran, Jordan, op. cit, P.282

الدول العربية متحدة، وأن هذه القرارات لا تعبر عن الأغلبية، وستؤدي إلى نتـائج خطيرة إذا لم تتم معالجة الموقف على الوجه الصحيح[1].

وقد رد الملك عبد الله في 8 كانون الأول قائلاً أن هناك الدليل الكافي على أن الفلسطينيين معه، ثم أرسل الوزير الأردني المفوض إلى القاهرة لمقابلة النقراشي في 12 كانون الأول ومعه رسالة يقول فيها : أنه سـيتقيد بـسلوك دسـتوري جديـد بخصوص فلسطين، وأنه سيطلع الدول العربية على ذلـك مـن خـلال القنـوات الدبلوماسية، وأنه لن يعمل شيئا مخالفاً لرغبة العرب في فلسطين[2].

وفي 15 كانون الثاني 1949، أخبر كريم ثابت رئيس الديوان الملكـي فـي مصر القنصل الأردني في القاهرة، بأنه إذا قبل الملك عبد الله العرش على فلسطين، فإن الجامعة العربية سوف تعمل على فصل الأردن من عضويتها. وقد رأى ثابـت أنه توجد فرصة واحدة للمحافظة على الوحدة العربية، وهي أن يعلن الملك عبد الله الرغبة في مناقشة قرارات مؤتمر أريحا مع اللجنة السياسية للجامعة العربية، وهـو متأكد بأن رؤساء الحكومات العربية سيعارضون المشروع[3].

وأضاف أن على الملك عبد الله أن يتباحث مع الملك فاروق بشأن ترتيبـات بقاء الجيش المصري في النقب، وإضافة بعض الأراضي من النقـب - بمـا فيهـا غزة- إلى الأراضي المصرية كمكافأة ومبرر للشعب المصري وتـضحياتهم فـي القتال، وسوف تبقى القوات المصرية في النقب لإبعاد اليهود عن الخطوط المصرية الأمامية، وفي الوقت المناسب سوف تقبل الإقامة الدائمة لهذا الجـيش كنـوع مـن الاحتلال، وشدد كريم ثابت على أن هذا الترتيب يجب أن يقدم مباشرة من قبل الملك عبد الله[4]. وبالرغم من ذلك لم يوافق الملك عبد الله على اقتراح مـصر بوجـوب تقسيم فلسطين لسببين:

---

(1) عبيدات، اسما، الأردن في الفترة ما بين 1939- 1951، دراسة سياسية، اقتصادية، اجتماعيـة، رسالة ماجستير غير منشورة، ص 96، 97.

(2) المرجع نفسه، ص 97.

(3) F.0 371/68864, 16 Dec 1948, Tel, No 342, From Amman Embassy To FO

(4) وحدة ضفتي الأردن، ص 9- ص13.

أولهما: ان مصر ستستخدم ذلك ضده من خلال ترويج الاتهامات المعهـودة بـأن الملك عبد الله يقبل التقسيم، ويخون القضية العربية، ويساوم علـى حقـوق عـرب فلسطين بتقرير مصيرهم.

ثانيهما: أن مصر قد رعت حكومة عموم فلسطين حتى تتمكن مـن الـتحكم غيـر المباشر بفلسطين، معلنةً في الوقت نفسه، بأن مصر ليست لها أية مطامع إقليميـة، وأنها لم تكن تعمل إلا لصالح عرب فلسطين[1].

أخذت الحكومة المصرية تبث التهم المختلفة ضد الملك عبد الله، فقد أصـدر القصر الملكي تعليماته للأجهزة الإعلامية المختلفة لكي تقوم بالهجوم علـى الملـك عبد الله باعتباره خائناً للقضية العربية[2]. وتبع هذا موجة شـديدة مـن الحمـلات والبيانات والبرقيات من هيئات مصر وشخصياتها وصحافتها ضد الأردن ومـؤتمر أريحا.[3] وقد وصفت التقارير البريطانية تلك الحملة بأنها وحشية[4].

وأدلى توفيق أبو الهدى ببيان أشار فيه إلى أن حملات الصحف المصرية إما ناشئة عن عدم فهم للحقائق، وإما عن سياسة وغرض معلوم، وأكد بان حكومته مـا كانت تعلم بقرارات أريحا من قبل إتخاذها، وإنها أصبحت تحت أمر واقـع عنـدما أحيلت اليها تلك المقررات؛ فقد جاءت رغبة أهل فلسطين بالإنضمام إلـى شـرقي الأردن متفقة مع سياسة حكومته[5].

طالب رئيس الوزراء المصري بضرورة دعوة اللجنـة الـسياسية للجامعـة العربية للإنعقاد من أجل بحث القرار[6]. وفي 13 نيسان1950 نوقشت قضية وحدة

---

(1) Avi Shlaim , op . cit .P.325-326

(2) كروم، عروبة مصر قبل عبد الناصر، ج1، ص 164 – 165 .

(3) جريدة الميثاق، عمان، ع 7، 27 آب 1949، ص10؛ الطراونة، احمـد، رحلتـي مـع الأردن، مطابع الدستور التجارية، عمان، 1997، ص34. وسيشار إليه لاحقاً، الطراونـة، رحلتـي مـع الأردن.

(4) جريدة فلسطين، القدس، ع 52- 7557، 28 نيسان 1950، ص1؛ جريدة ألف باء، دمـشق، ع 8312، 13ايار 1950، ص1.

(5) وحدة ضفتي الأردن، ص9.

(6) جامعة الدول العربية، مجموعة قرارات اللجنة السياسية، ص51.

الضفتين من قبل مجلس الجامعة العربية، وفيها إلتزم الأعضاء بالقرار الذي سـبق وأن اتخذوه في 12 نيسان 1948 والذي ينص على :" أن دخول الجيوش العربيـة إلى فلسطين لإنقاذها هو تدبير مؤقت، خال من كل صفات الإحتلال والتجزئة، وأنه بعد إتمام تحريرها تسلم إلى أهلها، ولذلك فان أي دولة لم تلتزم بهذا القرار تعتبـر ناقضة لأحكام ميثاق جامعة الدول العربية"[(1)]. وطالب الوفد المصري فـي اجتمـاع اللجنة السياسية في11 ايار 1950 بضرورة تطبيق الفقرة الثانية من المادة الثامنـة عشرة من الميثاق، وفصل الأردن من عضوية الجامعة العربية، وقد ابدي منـدوبو كل من السعودية وسوريا ولبنان موافقتهم على القرار المصري، أما مندوبا العراق واليمن فقد طلبا تأجيل البت في هذا الموضوع ريثما يتمكنـا مـن الرجـوع إلـى حكومتيهما[(2)].

اجتمعت اللجنة السياسية في 15 ايار، وأرسل الأردن وفده برئاسـة محمـد الشريقي ومعه توجيهات للإقناع والتبرير والتهدئة ، وقد ساعد في ذلك وفد العراق برئاسة توفيق السويدي. وأرسل الملك عبد الله برقيةً جاء فيها : إن الضم لا يـؤثر على التسوية النهائية لقضية فلسطين، وإنه حريص على بقاء الأردن عـضواً فـي الجامعة، وإنه مستعد لدخول حرب مع إسرائيل مرةً أخرى إذا رأت الجامعة ذلك[(3)].

غير أن النجاس ظل صلباً ومتشدداً وتبعته أكثرية اللجنة فقررت في 15 ايار 1950 القرار التالي :" بناء على القرار الذي أصدره مجلس الجامعة في 13 نيسان 1950، وبناء على طلب الحكومة المصرية، إجتمعت اللجنة السياسية للنظـر فـي الموقف المترتب على ما أقدمت عليه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية مـن ضـم شرق فلسطين إلى أراضيها، وبعد مناقشة الموضوع من مختلف جوانبـه سـجلت اللجنة بإجماع الآراء عدا المندوب الأردني محمد الشريقي، أن ما وقع من حكومـة المملكة الأردنية الهاشمية، هو إخلال بقرار مجلس الجامعة المؤرخ في 13نيـسان

(1) جامعة الدول العربية، دور الانعقاد العادي الثاني عشر لمجلس الجامعة، الجلـسة الـسابعة، 12 يونية سنة 1950، ص 278.

(2) اجتماعات اللجنة السياسية، جلسة 15 مايو 1950، ص113.

(3) دروزة، حول الحركة العربية الحديثة، ص312.

1948، فوافق مندوبو سوريا والسعودية ولبنان ومصر على توصية المجلس بفصل المملكة الأردنية الهاشمية من عضوية الجامعة العربية، تطبيقاً للفقرة الثانيـة مـن المادة18 من ميثاق الجامعة. أما مندوبو العراق واليمن فقد طلبا تأجيـل الاجتمـاع حتى يتمكنا من الرجوع إلى حكومتيهما بهذا الشأن، وبناء عليه تقررت دعوة مجلس الجامعة إلى الإجتماع في أجل أقصاه الاثنين 12 حزيـران 1950 لعـرض الـرد عليه"[1].

أذاع الشريقي مندوب الأردن بياناً صحفياً عقب قرار اللجنة جاء فيـه :" إن الأردن لم يوافق على قرار اللجنة السياسية في 13 نيسان 1948، وهو غير متقيد به حتى تعد مخالفة له، وطلب إحالة الأمر إلى محكمة عدل عربية حتى تبت فيه"[2].

وفي جلسة 12 حزيران 1950 وردت برقية من محمد الشريقي، أكـد فيهـا تمسك بلاده بتنفيذ الوحدة الشاملة لضفتي الأردن، وأشار إلى إمتنـاع الأردن عـن الاشتراك في هذا الاجتماع، مع التأكيد على أن بلاده مستعدة فيما يقـره المجلـس. وانتهت الجلسة بقرار إحالة القضية على اللجنة السياسية مرة أخرى دون أن يتخـذ قرار بشأنها، وفي تلك الجلسة ظلت مصر والسعودية وسوريا ولبنان متمسكة بقرار الفصل، بينما رأت العراق واليمن أن تقوما بوساطة بين الطرفين[3].

عقد مجلس الأمة الأردني جلسة إستمع فيها إلى ما دارفي اللجنة السياسية في القاهرة، وقرارها بفصل الأردن من عضوية الجامعة. وتجسد رد الفعل الأردني بأن أعلن تمسكه المطلق بقرار الوحدة الصادر عن مجلس الأمة فـي 24نيـسان1950، وأكد حرصه التام على إستمرار التعاون العربي ضمن نطاق ميثاق جامعـة الـدول العربية[4]. وصدر بيان عن رئاسة الوزراء بتاريخ31 ايار 1950، أعلن أن وجهـة

(1) عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومـشاريع الحلـول ، ص 194؛ جريـدة الهـدى، ع: 78، 13 حزيران، 1950، ص1.

(2) دروزة، لقضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ص313

(3) جامعة الدول العربية، دور الانعقاد العادي الثاني عشر لمجلـس الجامعـة، الجلـسة الـسابعة، 12يونية، 1950، ص284، 285.

(4) وحدة ضفتي الأردن، ص 28. طاهر، اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، ص13.

نظر حكومة المملكة الأردنية الهاشمية إنتهت إلى اعتبار قضية الوحدة أمراً منتهياً لا مجال للبحث فيه.[1].

وفي هذه الأثناء تقدمت العراق واليمن بصيغتين للوساطة وتقريب وجهات النظر، وجاء في الصيغة العراقية أن ما قامت به الحكومة الأردنية من توحيد ضفتي الأردن كان لضرورة الدفاع عن المنطقة بأجمعها لأسباب اقتصادية وسياسية وقومية تتصل به مباشرة، ومع ذلك فالحكومة الأردنية تعلن بأن هذا التوحيد سوف لا يؤثر بوجه من الوجوه في التّسوية النّهائية للقضية الفلسطينية. وتشير الصيغة اليمنية إلى أن الضفة الغربية رغم توحيدها مع شرقي الأردن، إلا أنّها تبقى خاضعة لأي تسوية في المستقبل يمكن التوصل إليها لحل القضية الفلسطينية، وبذلك فإن اليمن تعترف بتوحيد الضفتين مؤقتاً وليس بصفة نهائية[2].

ابدت الحكومة الاردنية موافقتها على هاتين الصيغتين في حين رفضتهما مصر ورأت أنهما غير كافيتين، وتقدم وزير الخارجية المصري بصيغة قريبة من الإقتراح اليمني جاء فيها :" لما كانت الدول العربية قد أعلنت استمساكها بعروبة فلسطين وسلامة إقليمها تحقيقا لرغبات سكانها الشرعيين، رفضت كل حل يقوم على أساس تجزئتها، فإن المملكة الأردنية الهاشمية تعلن أن ضم الجزء الفلسطيني اليها إنما هو إجراء اقتضته الضرورات العملية، وأنها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها على أن يكون تابعاً للتسوية النهائية لقضية فلسطين عند تحرير أجزائها الأخرى بكيانها الذي كانت عليه قبل العدوان، على أن تقبل في شأنه ما تقرره بالإجماع دول الجامعة الأخرى، وبذلك تكون قد تحققت الأهداف التي سعت اليها الدول العربية في قراراتها السابقة الرامية إلى حفظ كيان فلسطين قبل العدوان"[3].

---

(1) F.o 371/ 82710, 13 Apr 1950, Tel, From P.E To Fo, R.j. Vol 6.P.598

(2) جامعة الدول العربية، دور الانعقاد العادي الثاني عشر لمجلس الجامعة، الجلسة الثامنة، تاريخ 17 يوليو 1950م، ص294-296.

(3) المرجع نفسه، ص 297، 298.

ويلاحظ ان الصيغة المصرية جاءت في صالح الحكومـة الأردنيـة، وأنهـا تخلّت عن دورها المتشدد إزاء فصل الأردن. وقد بقيت هذه المسالة معلقـة، ومـع مضي الوقت تم تجاهلها، نتيجة للتطورات المتلاحقة التي مرت بها منطقة المـشرق العربي في فترة الخمسينات من القرن العشرين.

الفصل الثاني

العلاقات الأردنية المصرية (1951-1955)

في أوائل شهر تموز 1951 إتصلت السفارة الأمريكية في القاهرة مع رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي ، ولفتت النظر أن لديها معلومات تفيد أن هناك محاولة لإغتيال الملك عبد الله وحذّرت من تلك المحاولة. وفي يوم الخميس 19 تموز 1951 أعلن الملك عبد الله أنه سيؤدي صلاة الجمعة في المسجد الأقصى. ورغم تحذير سمير الرفاعي للملك من وصول إشارة لاسلكية من السفير الأمريكي في القاهرة تؤكد أن محاولة الإغتيال ربما تنفذ في القدس إلا أنه أصر على المضي إلى القدس[1].

وكان يقف في ساحة المسجد الأقصى أربعون جندياً أردنياً أمر بوضعهم الفريق غلوب لحراسة الملك، لكنه تبين أن أياً منهم لا يحمل ذخيرة لبندقيته، ولما سأل الجنود عن ذلك قيل على لسان (غلوب): إن حرمة المسجد الأقصى تحتم إدخال سلاح دون ذخيرة[2].

وما إن وطئت قدم الملك عبد الله بوابة المسجد الأقصى لأداء صلاة الجمعة، حتى وقف أحد المصلين من خلف الباب من داخل المسجد وأطلق النار من مسدسه على رأس الملك عبد الله. أما القاتل ويدعى مصطفى شكري العشو فقتل، فوراً على يد الضابط الخاص للملك عبد الله محمد السعدي[3].

وجه الاتهام إلى عبد الله التل، وموسى الأيوبي ، وموسى الحسيني، وعبد عكو، وزكريا عكو، وعبد القادر السدمير وولده، والأب عياد، وداوود الحسيني، ومحمد عكو وتوفيق صالح الحسيني. وبعد مرافعات ومداولات إستمرت أربعة أسابيع قررت المحكمة تبرئة كل من : داود الحسيني وقريبه توفيق الحسيني والأب

(1) الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً ، ص614؛ النشاشيبي، من قتل الملك عبد الله، ص41- 50

(2) الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص614.

(3) المرجع نفسه، ص615.

عياد ومحمود عكو والد عبد عكو. وأدانت الباقين وحكمت بإعدامهم[1]، وقـد نفـذ الحكم فيهم باستثناء عبد الله التل وموسى الأيوبي اللذين كانا فارين[2].

1.2 دور مصر في اغتيال الملك عبد الله

تعددت الإجتهادات في قضية إغتيال الملك عبد الله. وقد تبين أثناء المحاكمة أن خيوط العملية حيكت في القاهرة عندما كان عبد الله التل لاجئـاً سياسـياً يعمـل ضمن جماعة المفتي أمين الحسيني الموجود في القاهرة. وكانت الهيئة العربية العليا تعارض ضم الضفة الغربية إلى الأردن، وتسعى إلى تأسيس حكومة مستقلة على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية، ولكن ذلك السعي رفض من قبل المـلـك عبـد الله؛ الأمر الذي أدى إلى تشكيل معارضة قوية ضد الملك عبد الله حظيت بـدعم مـصر وسوريا والسعودية[3].

وتقول بعض المصادر: "أن اغتيال الملك عبد الله كان بتخطيط من عبـد الله التل وجماعة المفتي في مصر، وتنفيذ بعض الفلسطينيين الناقمين بينهم ثلاثـة مـن أقرباء المفتي[4]. وهناك من ذهب إلى إلقاء التهمة على بريطانيا، وذلك بالإستناد إلى واقعة سياسية، وهي ثبوت التهمة على موسى الحسيني الذي كان على علاقة وثيقـة ب (غلوب باشا) و(لاش بك) قائد الفرقة الأردنية في فلسطين، وكانت هذه العلاقـة تتخذ طابع التكتم والسرية[5]. وكان موسى الحسيني بعيداً فكراً وسياسةً عن الحـاج أمين الحسيني؛ لذلك فإن الإنجليز إستعملوه ليسهل ربط الجريمة بالحاج أمين وعبد الله التل[6].

---

(1) صلاح، وليد، من رحلة العمر مذكرات ، عمان، د. ن، 1992، ص50 . وسيشار إليـه لاحقـاً، صلاح، مذكرات.

(2) المرجع نفسه ، ص54.

(3) جريدة فلسطين ،1951/8/26.

(4) صلاح، مذكرات، ص 57.

(5) أبو نوار، علي، حين تلاشت العرب مذكرات في السياسة العربية 1948- 1964، دار الـساقي، لندن، ط1، 1990، ص123-125.وسيشار إليه لاحقا، أبو نوار، حين تلاشت العرب.

(6) المرجع نفسه، ص 128-130.

ويرى وليد صلاح " أن الحقيقة التي لاشك فيها، ولا ريب أنه لا يد للأجانب أو الصهاينة في مقتل الملك عبد الله، وإنما هي مؤامرة عربية"[1]. ويؤكـد ناصـر الدين النشاشيبي أنه كان في وزارة الخارجية البريطانية ملفان يتعلق أحدها بموسـى الحسيني والآخر بعبد الله التل، وكان من المفروض أن يسمح بالإطلاع عليها بعـد مرور ثلاثين سنة على الحادثة، ولما ذهب النشاشيبي بقصد الإطلاع عليها، فـوجئ بأن أمراً قد صدر من الخارجية البريطانية بإبقاء الملفين مغلقـين لمـدة 75 سـنة أخرى[2]. ويستنتج وليد صلاح من ذلك أمرين:

الأول: ضلوع عبد الله التل في مؤامرة قتل الملك عبد الله.

الثاني: التستر على جهة أخرى قد يكون نظاماً عربياً آخر لم يكشف النقاب عنـه، وكان مشتركاً ومحرضاً على هذه المؤامرة ، وترى الحكومة البريطانية التستر عليه حفاظاً على العلاقات القائمة بين الأردن والدول التـي يـرتبط بهـا المتهمـون[3]. ويخلص إلى القول: " لم يكن لدى البريطانيين أي دافع أو سبب لمقتل الملك عبـد الله، فلو كان البريطانيون يرغبون فعلاً في التخلص من الملك عبـد الله لاسـتعملوا وسائل تنفيذ تختلف كلياً عن الوسيلة التي اتبعت[4].

أما علي أبو نوار فيقول: " إلتقيت بعبد الله التل سنة 1957 في القاهرة عندما لجأت إليها، وتباحثت معه في التهمة التي وجهت إليه، وأقسم لي أنـه بـريء ولا علاقة له باغتيال الملك عبد الله"[5].

ويقول الملك حسين معلقاً على هذه المسألة :" فكّرت دوماً بأن مصر كان لها نصيب من المسؤولية في الاغتيال، إلا أن جدي كان له فيها كثير من الأعداء، ولقد كانت مؤامرة ترمي إلى تفكيك أجزاء الأردن"[6].

---

(1) صلاح، مذكرات، ص54.

(2) النشاشيبي ، من قتل الملك عبد الله ، ص 199-200.

(3) صلاح، مذكرات، ص 57.

(4) المرجع نفسه، ص57.

(5) أبو نوار ، حين تلاشت العرب، ص124.

(6) الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ترجمة غازي غزيل، مؤسسة مصر للتوزيع ، ط1، 1987، ص 32. وسيشار إليه لاحقا ،الحسين ، مهنتي كملك.

أما الملك فاروق فقد بعث ببرقية تعزية جاء فيها:" تلقيت ببالغ الأسى نبأ إغتيال المغفور له والدكم العظيم الملك عبد الله، وإنني بإسمي وإسم الشعب المصري أقدم لسموكم وللأسرة الهاشمية والشعب الأردني الشقيق أصدق عبارات التعزية"(1). وبعث محمد صلاح الدين باشا وزير الخارجية المصرية ببرقية تعزية أخرى معزياً الأردن والشعب الأردني، ومستنكراً الجريمة التي راح ضحيتها الملك عبد الله. كما بعث عبد الرحمن عزام ببرقية تعزية أخرى إلى الأسرة الهاشمية في الأردن، وإلى الوصي على عرش العراق والملك فيصل(2).

وقد صدرت الأوامر من الحكومة المصرية بإعلان الحداد، ولمدة سبعة أيام، وأمر مصطفى النحاس بإيقاف البرامج الموسيقية في الإذاعة، وتلاوة آيات من الذكر الحكيم، وتنكيس الأعلام على الدوائر والهيئات والمفوضيات والسفارات جميعها. وتوافدت الوفود من الدول العربية والأجنبية؛ للمشاركة في تشييع جثمان الملك عبد الله. وتشكّل الوفد المصري من محمود سليمان غنام وزير التجارة المصري، وأحمد بك فراج وزير مصر المفوض في الأردن، وعثمان بك عبيد القائم بأعمال المفوضية المصرية في الأردن؛ لتقديم تعازي الحكومة المصرية للحكومة الأردنية(3).

2.2 العلاقات الأردنية المصرية في عهد الملك طلال

بعد اغتيال الملك عبد الله احتدم الصراع بين ولديه : طلال ونايف. وكان الأمير طلال يتلقّى العلاج في الخارج، ولذلك أعلن مجلس الوزراء الأردني الأمير نايف وصياً على العرش دون إعلان الأمير طلال ملكاً على البلاد(4).

كان الأمير نايف يمثل التيار الهاشمي المدعوم من العراق ومن ورائهما بريطانيا، أما الأمير طلال صاحب الحق الدستوري بالعرش، فقد كان يمثل التيار

(1) جريدة الدفاع ،ع 4679، 23 تموز 1951؛ جريدة فلسطين ،ع 403 – 7908،23 تموز 1951.
(2) جريدة الجزيرة ،ع 1628 ،23 تموز 1951.
(3) جريدة الأردن ،1951/7/21 ؛ جريدة الجزيرة 1951/7/30.
(4) F.O.371/ 91839, From Glub.Amman To Morrison,30 /7/1951

المتعاطف مع مصر وسوريا والسعودية، ويعد رمـزاً للمقاومـة البريطانيـة فـي الأردن(1).

ركزت مصر والسعودية وسوريا على تبني فكرة ضم الأردن إلى سـوريا ، وقد تباحث الرئيس السوري أديب الشيشكلي مع الـسعودية بهـذا الخـصوص(2)، وخرج الملك عبد العزيز بإقتناع تام بأن مستقبل الأردن يجب أن يتقرر باستفتاء عام تحت إشراف الجامعة العربية، على إعتبار أن هذا الإجراء سيبعد النفوذ البريطـاني عن الأردن من ناحية، ويجعل لمصر تأثيراً كبيراً في تقرير مصير الأردن نظـراً لسيطرة مصر على الجامعة العربية(3).

وفي الخامس من أيلول 1951 عقد مجلس الأمة الأردني جلسةً قـرر فيهـا المناداة بالأمير طلال ملكاً دستورياً على الأردن. وشاركت الحكومة المصرية فـي احتفالات التتويج بوفد رسمي كبير(4).

إستهل الملك طلال حكمه بمجموعة من الخطوات على الصعيد الخـارجي؛ فأعلن عن إلغاء مشروع سوريا الكبرى من البرنامج السياسي لحكومتـه، وخـول رئيس وزرائه بأن يصرح بأن الأردن لا يرغب في الوحدة مع العراق، وفي المقابل عمل على تحسين علاقاته مع إبن سعود الخصم التقليدي للهاشميين، كما عمل علـى التقارب مع الدول العربية من خلال توقيعه إتفاقية التضامن العربـي فـي 24 آذار 1952(5).

بادر عوني عبد الهادي فور تقديم أوراق اعتماده سفيراً للأردن في القـاهرة إلى مقابلة مصطفى النحاس رئيس الوزراء المصري، ونقلت الـصحف المـصرية

---

(1)Shwadram ,Jordan Astate Of Tension, p. 310

(2) الروسان، ممدوح، العراق وقضايا الشرق العربي القومية 1941- 1958، المؤسـسة العربيـة للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص 141، 142. وسيشار إليه لاحقـا، الروسـان، العـراق وقضايا الشرق العربي.

(3)Agil-Abidi,Jordan Apolitical Study1948 -1952 ,Publishing House ,Bombay .1965,P.89

(4) جريدة فلسطين،9/6/ 1951 ؛ جريدة الجزيرة،1951/9/6 .

(5) جبار، التطورات الداخلية، ص96، 97؛ قاسمية، عوني عبد الهادي، ص197- ص 203..

خبر هذه المقابلة والتي قال فيها عوني :" ... إن هدفي هو إزالة أي سوء تفاهم قد يقوم في الأذهان فيما يتصل بالعلاقات بين مصر والأردن، وسأعمل بكل ما أوتيت من قوة لتعزيز العلاقات بين البلدين" وقد رد النحاس قائلا :" أؤكد لك كل التأكيد أن كل جزء من البلاد العربية هي جزء من مصر"[1].

وكانت مهمة عوني عبد الهادي كوزير مفوض للأردن في مصر أن يوضح أوضاع الأردن في العهد الجديد. وقد تحدث إلى محرري جريدة الجمهورية المصرية في 1951/11/26 بشأن ما نشرته الجريدة عن مؤامرة بريطانية على عرش الأردن، وأن الإنجليز يسيطرون عليه، وكان رده بالنفي قائلا :"... والدليل عل ذلك أنني وأنا من ألد أعداء الإنجليز أتولى منصبي هذا في مصر" وأضاف :" لو ولي عرش الأردن أي ملك وطني وعرض عليه الإنجليز أن يتركوا بلاده لرفض؛ لأننا في حاجة إلى جيش يحفظ للدولة نظامها وهيبتها، وهذا الجيش في حاجة إلى ستة ملايين ونصف مليون من الجنيهات تمدنا بها بريطانية سنوياً"[2].

وفي رده على سؤال محرر الجريدة حول الملك طلال وهل يتمتع بحريته الكاملة؟ كان جوابه:" إنه يتصرف كما يتصرف ملك أي دولة مستقلة ويعمل بما تمليه عليه مصلحة شعبه وحدها... إنكم تظنون أننا إنجليز أو أننا خاضعون للإنجليز والواقع غير هذا؛ فنحن عرب يقتلنا الحنين إليكم ... وإذا كنّا قد رفضنا مشروع الضمان الجماعي، فما رفضناه؛ لأننا إنجليز كما يقال، بل رفضناه لأننا أردنا ضماناً جدياً يربط الدول العربية برباط وثيق لا ضماناً تقطعه أوهى الأحداث"[3].

وفي 8 تشرين ثاني 1951 أعلن رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس عن إلغاء معاهدة 1936 من جانب واحد، وكانت الحكومتان المصرية والبريطانية

---

(1) عبد الهادي ، عوني، مذكرات، تقديم وتحقيق خيرية قاسمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1، 2002، ص380. وسيشار إليه لاحقا، مذكرات عبد الهادي، مذكرات.

(2) المرجع نفسه، ص380.

(3) المرجع نفسه، ص381.

قد دخلتا مفاوضات من أجل إلغاء المعاهدة التي تربط البلدين في آذار 1950، إلاّ أن المفاوضات باءت بالفشل(1).

أيد مجلس النواب الأردني موقف مصر ورغبتها في التخلص من المعاهـدة البريطانية، وأرسل النواب برقيات التهنئة والتأييد إلى الحكومة المـصرية(2). أمـا الحكومة الأردنية فقد التزمت الصمت حيال إلغاء المعاهدة، وذلك لتوتر العلاقات بين البلدين في أعقاب اغتيال الملك عبد الله(3).

وفي 28 تشرين أول 1951صدرت الإرادة الملكية بحل مجلـس الأعيـان، وجاء الحل لرغبة أبو الهدى في إخراج المعارضين له في مجلس الأعيـان وهـم: سليمان التاجي الفاروقي، ومحمد الشريقي، ومحمد علي العجلوني، وعبـد اللطيـف صلاح بسبب تأييدهم مصر في إلغائها معاهدة 1936مع بريطانيا في الوقت الذي لم تكن الحكومة قد أعلنت موقفها(4).

وفي 15 أيار 1952ساءت صحة الملك طلال، ورأى الأطباء ضرورة سفره إلى الخارج للعلاج، فسافر إلى باريس في 18 أيار، وقبيل مغادرته وقّع على إرادة ملكية بتشكيل هيئة نيابة على العرش من رئيس الوزراء، ورئيسي مجلسي: الأعيان والنواب(5).

وفي 3 حزيران 1952 دعت الحكومة مجلس الأمة إلى عقد جلـسة سـرية لبحث موضوع مرض الملك طلال، خاصة بعد أن عدت حكومة أبو الهدى أنه غير قادر على تولي سلطاته الدستورية، وفيها قرر تعيين هيئة نيابة على العرش برئاسة

(1) إيدن، أنتوني، مذكرات انتوني إيدن، ترجمة خيري حماد، بيروت، دار مكتبـة الحيـاة للطباعـة والنشر، جـ1، ص324. وسيشار إليه لاحقاً، إيدن، مذكرات.
(2) جريدة الدفاع،1951/10/28.
(3) الشلبي، سهيلا سليمان، العلاقات الأردنية البريطانية 1951-1967، مركـز دراسـات الوحـدة العربية ، بيروت، ط1، 2006، ص333. وسيشار إليـه لاحقـا، الـشلبي، العلاقـات الأردنيـة البريطانية.
(4) محسن، التطورات الداخلية، ص95، 96.
(5) الحسين، مهنتي كملك، ص44،43.

إبراهيم هاشم ورئيس مجلس الأعيان وعضوية عبد الـرحمن إرشـيدات وسـليمان طوقان[1].

وفي تموز جمع رئيس الوزراء التقارير الطبيـة، وطلـب بعـض الأطبـاء المصريين والأردنيين، وعرض الأمر عليهم ليبتوا في هذا الموضوع. وكان إنتداب الأطباء المصريين لكي يطلعوا على حالة الملك طلال؛ لأن بعض الصحف العربية، وفي مقدمتها صحف القاهرة قالت: إن هناك مؤامرة لإنهاء عهد الملك طلال[2].

وفي 11 آب 1952 إجتمع مجلس الأمة وتمت قراءة الوثائق والتقارير الطبية في جلسة سرية، وكان بعض النواب يشك في الأمر، فقرر المجلس تـشكيل لجنـة مؤلفة من ثلاثة أعيان وستة نواب، واستمعت اللجنة إلى أقـوال رئـيس الـوزراء، وناقشت بعض الأطباء، وخرجت بقرار جماعي أن الملك مـريض، ولا يـستطيع ممارسة شؤون الحكم، وتلي تقرير اللجنة. وبعد المداولة إتخذ مجلس الأمة قـراراً بالإجماع بإنهاء ولاية الملك طلال[3].

كان الرأي العام الأردني غير مقتنع بمرض الملك طلال، وكان متأثراً بمـا تنشره الصحف المصرية واللبنانية والسورية من أن مرض الملك طلال ما هـو إلا مكيدة بريطانية[4].

وكانت الصحف المصرية والسورية تروج إلى أن رئيس الحكومـة وقائـد الجيش (غلوب) دبرا مؤامرة ضد الملك طلال، وبأن أبا الهدى والوزير البريطـاني قد مارسا ضغطاً على الملك طلال لكي يغادر البلاد[5].

ونشرت الصحف المصرية خبراً مفاده أن وزير بريطانيا المفوض في (برن) ورئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى قد إلتقيا بالملك طلال هناك في 1تمـوز 1952وضغطا عليه لحمله على التنازل عن العرش، ولكنه رفض ذلك[6].

---

(1) جريدة الأردن ، 1952/6/5؛الهدى1952/6/5.
(2) الطراونة ، رحلتي مع الأردن، ص41.
(3) المرجع نفسه، ص41، 42.
(4) الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية ، ص345.
(5) المرجع نفسه، ص346.
(6) المرجع نفسه، ص346.

وفي تموز 1952تلقى عوني عبد الهادي سفير الأردن في القاهرة برقيةً من الحكومة الأردنية لتقديم الشكر للملك فاروق بدعوة الملك طلال للمعالجة في مصر، لكن الملك لم يحضر إلى القاهرة للمعالجـة إلا بعـد تنازلـه عـن العـرش فـي آب1952[1].

وقد حرصت الحكومة المصرية على الوقوف من مرض الملك طلال، ومـا يجري في عمان من ترتيبات وإجراءات موقف المحايد، ومنعت الرقابة الصحف من التعليق على الأخبار التي تنشرها، كما تحاشى المـسؤولون مـن التعليـق عليهـا، وأرسلت وزارة الخارجية المصرية مذكرة إلى وزارة الداخلية تطلب منها إصـدار تعليمات إلى الرقابة العامة بمنع نشر ما يسيء إلى سمعة الملك طلال وعائلته[2].

وكانت الأزمة الصحية التي مر بها الملك طلال خلال فترة حكمه القـصيرة موضوع مراسلات عديدة بين عوني عبد الهادي، وكل من وزارة الخارجية والقصر الملكي، ففي رسالة إلى وزير الخارجية في 16حزيران1952، أشار عوني إلى لقاء مع عبد الخالق حسونة وزير الخارجية المصري لشرح بداية الأزمة الصحية التـي تعرض لها الملك طلال رداً على تردد الشائعات في الصحف المصرية عن بواعث تلك الأزمة. وقد بين عبد الهادي كيفية معالجة الحكومة الأمـر منـذ البـدء، وأن الحكومة لم تقدم على إسداء النصح للملك بالسفر إلى أوروبة للمعالجة إلا بناء على طلب الاختصاصيين ذلك، وأن الملك قد قبل النصيحة وغادر باختياره[3].

وأضاف عوني في رسالته إلى وزير الخارجية الأردني بأنه قد أكـد لعبـد الخالق حسونة أن الحكومة الأردنية لم تدخر وسعا ليقبل الملك أن يعنـى بـصحته، وأنها بعثت له الوزير سعيد المفتي وسليمان طوقان إلى بـاريس بمهمـة خاصـة ليرجواه أن يدخل إحدى مستشفيات أوروبة، ولكـن الملـك " آثـر عـدم دخـول المستشفيات؛ مما دعا الحكومة الأردنية إلى أن تكتفي بوضع نفسها تحت تـصرف جلالته في حالة إختياره البقاء في أوروبة للاستجمام والراحة، أو في حالة إختيـاره

(1) قاسمية، عوني عبد الهادي، ص188.
(2) جريدة الهدى، ع 81، 16 حزيران، 1952.
(3) عبد الهادي، مذكرات ص402، 403.

العودة إلى الوطن". وقد عبر عوني عن أمله بأن تعمل الصحف المـصرية علـى " وضع حد لهذه الروايات السينمائية التي تمثل في صحف مصر حول موقف الأردن الحاضر". وقد وعده الوزير أن يكتب إلى وزير الداخلية في هذا الشأن[1].

إلا أن الصحافة المصرية لم تلتزم بذلك، فقد نشرت جريدة الأهرام في الأول من تموز 1952رسالةً من لوزان تحت عنوان "طلال يرفض النزول عن العـرش، مشادة بين أبو الهدى ونوري السعيد على الوصاية". وورد في هـذه الرسـالة :" إن جلالة الملك طلال إجتمع قبل مغادرته سويسرا بوزير بريطانيا المفوض في بـرن ونوري السعيد رئيس الوزارة العراقية وتوفيق أبو الهدى رئيس الحكومة الأردنيـة، وإن ضغطاً وقع على الملك أثناء هذا الاجتماع لحمله على النزول عـن العـرش، ولكنّه رفض ذلك رفضاً باتاً " وعمد عوني عبد الهادي إلى تكذيب هذه الأخبار فـي 3تموز1952 قائلا:" أستطيع أن أؤكد رسمياً بأنه لم يبحث أحد في برن في تنـازل جلالة الملك طلال عن العرش، ولم يعقد أي اجتماع كالذي أشير إليه...وأن القـائم بالأعمال البريطاني هناك لم يقابل الملك إطلاقاً"[2].

وجه الملك فاروق دعوة للملك طلال للقدوم إلى مـصر للمعالجـة. وكانـت تعليمات الحكومة الأردنية لوزيرها المفوض في مصر:" أن يتبع فـي هـذا الأمـر خطوتين الأولى: يأتي طبيب اختصاص لدرس الوضع والإطـلاع علـى التقـارير وإبداء الرأي وفي الثانية يأتي على ضوء هذا الرأي طبيب أو أكثر للمعالجة"[3].

وحدث بعد ذلك أن تقدم الطبيب يوسف برادة أسـتاذ الأمـراض العـصبية بجامعة فؤاد، وكامل الخولي مدير عام مصلحة الأمراض العقلية بوزارة الـصحة، بتقريرهما إلى عوني عبد الهادي لرفعه إلى رئيس مجلس الوزراء الأردني. ورفـع عوني التقرير إلى توفيق أبو الهدى في 28تمـوز 1952، ويحمـل التقريـر رأي الطبيبين بضرورة معالجة الملك في بيئة بعيدة عن الأردن. وكان رأيهمـا أن بيئـة مصر من حيث الإقامة والمعالجة أصلح البيئات لهذا الغرض. ويعلّق عوني علـى

---

(1) عبد الهادي، مذكرات، ص403.

(2) المرجع نفسه، ص403.

(3) المرجع نفسه، ص403.

هذا الرأي بقوله :" كنت إتفقت معهما على السعي معـاً عقـب إنجـاز تقريرهمـا للحصول على موافقة السلطات المختصة في ذلك، ولكن جد بعد ذلك ما لم يكن في الحسبان، وأصبح من غير اليسير الآن الإتصال بالحكومة، ورأيي أن بيئة مصر لم تعد اليوم البيئة الصالحة، وبخاصة من حيث الإقامة، كما كانت قبل أيام معدودات(1)، ولربما كانت بيئة لبنان أصلح منها في الوقت الحاضر"(2).

أدى تدهور صحة الملك طلال إلى تنازله عن العرش في آب1952، وحضر إلى القاهرة للمعالجة ، وأقام في مستشفى الدكتور(بهمن) فـي لـوان وبإشـراف الطبيبين برادة والخولي. وبقي الملك طلال قيد المعالجة، ثم إنتقل في آب 1953إلى استانبول(3).

في 12ايار 1953تولى الملك حسين سلطاته الدستورية، واحتفلت الأردن بهذه المناسبة، وشاركت الحكومة المصرية نظيرتها الحكومة الأردنية هـذه الاحتفـالات بوفد رسمي قدم إلى عمان؛ لتقديم التهاني للملك حسين بمناسبة إعـتلاء العـرش(4). إنتهج الملك حسين في سياسته الخارجية سياسةً تقوم على تجنب الانحياز إلى أي من الدول العربية(5).

ونلمس ذلك من الرسالة التي بعث بها إلى فوزي الملقي رئيس الوزراء فـي 25آب1953حيث يقول:" أن علاقة الأردن بالدول العربية جميعها يجـب أن تظـل دائماً على أحسن ما تكون العلاقة بين أجزاء الوطن الواحد، وسياسة الأردن التي لا تتغير هي اعتبار مصالح البلدان العربية وحدةً واحدةً لا تتجزأ، وعلى ضوء المبـدأ ينبغي أن نعمل"(6).

---

(1) إشارة إلى قيام الثورة المصرية.

(2) عبد الهادي، مذكرات، ص403، 404.

(3) المرجع نفسه، ص411.

(4) جريدة فلسطين، ع، 949- 8453، 2ايار 1953؛ جريدة الدفاع، 1953/5/13.

(5) F.O.371/115635, From Duke Amman To F.O.5/5/1953.

(6) الحسين بن طلال، مجموعة وثائق رسمية للفترة (1953 – 1957) د. ن، عمـان، 1957، ص 17. وسيشار إليه لاحقاً، الحسين، مجموعة وثائق رسمية.

3.2 موقف الأردن ومصر من مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط 1951

أجمع معظم الكتّاب والباحثين على أن هدف الغرب من تكوين الأحلاف، هو العمل على تطويق الإتحاد السوفيتي ومجموعة الدول الاشتراكية، ووضع الخطـط العسكرية لمواجهة إحتمال قيام حرب بين المعسكرين المتنافسين، بالإضـافة إلـى إعادة سيطرة الدول الغربية والولايات المتحدة بوجه خاص على الدول التي تـدخل معها في أحلاف عن طريق العون المادي والعسكري[(1)].

كان محور السياسة الغربية في تكوين مشروع منظمة الدفاع عـن الـشرق الأوسط، هو الحفاظ على قاعدة قناة السويس في يد بريطانيا، وكانـت تلـك أيـضا وجهة نظر الولايات المتحدة ؛ إذ رأت أن قاعدة السويس هامـة وحيويـة بالنـسبة للغرب في حالة قيام حرب عامة[(2)].

أما عن بداية التفكير في مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسـط عـام1951، فظهرت عقب جولة مساعد وزير الخارجية الأمريكي جورج مـاكجي (George McGee) في الشرق الأوسط بين شباط وآذار 1951[(3)].

وفي 13تشرين الأول1951 قدم سفراء دول الولايـات المتحـدة وبريطانيـا وفرنسا وتركيا إلى محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصرية، مقترحات بـشأن الدفاع عن الشرق الأوسط سميت بالمقترحات الرباعية، وتضمنت أن الـدفاع عـن مصر والشرق الأوسط يقتضي التعاون ليس بين بلدان المنطقة فقط، بل تنسيق هـذه الجهود مع البلدان الصديقة الأخرى أيضا، لذلك فمن المرغوب فيـه إنـشاء قيـادة متحالفة للشرق الأوسط تضم البلدان الأربعة صاحبة المقترحات، وكـذلك اسـتراليا ونيوزيلندا واتحاد جنوب أفريقيا، وأن الدعوة تقدم إلى مصر للمشاركة فـي القيـادة

---

(1) كامل، ميشيل، أمريكا والشرق العربي، دار الكاتب العربي للطباعـة والنـشر، القـاهرة، د.ت، ص287. وسيشار إليه لاحقاً، كامل، أمريكا والشرق العربي.

(2) شلبي، عبد الحميد عبد الجليل، العلاقات السياسية بين مصر والعراق، 1951 – 1963، الهيئـة المصرية العامة للكتاب، 2000، ص107.وسيشار إليه لاحقاً، شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق.

(3) المرجع نفسه، ص108.

المتحالفة للشرق الأوسط كعضو مؤسس على أساس المساواة مع بقية الأعضاء الآخرين[1]. ولإغراء مصر بالقبول تضمنت الإقتراحات ما يلي:

1- إستعداد بريطانيا لاستبدال معاهدة 1936باتفاق آخر تكون القيادة المتحالفة أساسه.

2- تتحول القاعدة البريطانية في السويس إلى قاعدة للقيادة المتحالفة، ويكون على مصر تزويد هذه القيادة بالتسهيلات العسكرية اللازمة، وتعيين ضباط في هيئة أركان الحرب التابعة للقيادة[2].

أما عن إختيار مصر لتكون من الدول الرئيسة في المشروع دون غيرها من دول المنطقة فيرجع ذلك إلى :

1- إعتقاد الغرب أن قبول مصر لهذه المقترحات يكفل حل النزاع المصري- البريطاني ويهيئ للوصول إلى تسوية مع مصر تكفل بقاء قاعدة السويس تحت تصرفهم.

2- كان من المعتقد لدى الدول الأربع أن مصر بيدها مفتاح الموقف بسبب زعامتها للجامعة العربية، وأن موافقتها على المشروع تعني إنضمام الدول العربية الأخرى[3].

ظهر الموقف الرسمي لمصر تجاه هذا المشروع عقب إجتماع مجلس الوزراء المصري مساء يوم الرابع عشر من تشرين أول 1951، للنظر في دعوة مصر للإشتراك في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وقرر مجلس الوزراء رفض

---

(1) هلال، علي الدين، أمريكا والوحدة العربية، 1945- 1982، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1989، ص 108. وسيشار إليه لاحقاً، هلال، أمريكا والوحدة العربية.

(2) المرجع نفسه، ص108.

(3) مصطفى، احمد عبد الرحيم، الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، رقم44، ابريل1978،ص12. وسيشار إليه لاحقاً، مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي. بيريسون، توماس .أ. العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من 1784- 1975، ترجمة دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1985،ص442. وسيشار إليه لاحقاً، بيريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط .

هذه الدعوة ورفض المقترحات الرباعية؛ لأنها غير صالحة لأن تكون تمهيداً لإجراء مباحثات جديدة للوصول إلى اتفاق جديد[1]. كما تسلّم سفراء بريطانيا وتركيا وفرنسا والولايات المتحدة في القاهرة مذكرةً من وزارة الخارجية المصرية تضمنت رفض قبول هذه المقترحات ما دامت القوات البريطانية تحتل أراضي وادي النيل[2].

وأدركت مصر أن بريطانيا تعمل للوصول إلى هدفها المتمثل في إستمرار نفوذها وهيمنتها على مصر عن طريق آخر؛ باستبدال مشروع المعاهدة المصرية البريطانية بحلف دفاعي من عدة دول تدخل فيه مصر، مما يجعلها تنضم للمعسكر الغربي ويجعل قاعدة السويس قاعدةً للحلفاء[3].

زار الوزراء المفوضون لكل من بريطانيا وأمريكا وتركيا والقائم بالأعمال الفرنسي رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى، وقدموا له المقترحات الرباعية الخاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط، وطلبوا بيان رأي الحكومة فيها[4].

وتتجلى أهمية دعوة الأردن إلى مثل هذه القيادة في أن الدول الأربع عند بحثها الفكرة وجدت من الصعوبة بمكان أن تمدها الدول العربية باستثناء الجيش العربي الأردني بقوات فعالة، وبالرغم من ذلك وجدت هذه الدول نفسها مضطرة إلى دعوة الدول العربية الأخرى من اجل المحافظة على المصالح النفطية[5].

ويبدو أن الرد الأردني لم يكن فورياً على هذه المقترحات، إذ أكد أبو الهدى على أن حكومته جادة في دراستها، وأنها وباقي حكومات البلاد العربية باستثناء مصر ستعمل على التباحث بشأنها وبتها[6].

---

(1) شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق. ص118، يريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ص 442، 443، طربين، الوحدة العربية، ص565.

(2) شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق، ص119.

(3) طربين، الوحدة العربية، ص565.

(4) الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية، ص205.

(5) المرجع نفسه، ص 205.

(6) البشايرة، علي، الأردن ومشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط، 1950 – 1957، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، اربد، 1994، ص 54. وسيشار إليه لاحقاً، البشايرة، الأردن ومشاريع الدفاع. محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص 217.

وكان أبو الهدى قد زار سوريا والسعودية ولبنان، للوقوف على وجهة نظر حكوماتها في مشروع القيادة العليا، وقد صرح عند عودته قائلا:" إن المحادثات أسفرت عن وجوب الروية والحذر، ودراسة الموضوع دراسةً وافية من قبل الدول العربية، ولاسيما أن الدول الأربع عندما قدمت هذا المشروع إلى الدول العربية لم تطلب الرد الفوري، وأضاف انه من الأفضل أن تتخذ الدول العربية قراراً جماعياً في هذا الموضوع الخطير[1]. وسرعان ما رفضت مصر الإنضمام إلى القيادة العليا للشرق الأوسط وتبعتها الدول العربية في هذا الرفض.

وفي 8 تشرين الثاني 1951أعلن عبد الرحمن عزام بأن العالم العربي كان ضد الدفاع الشرق أوسطي الذي إقترحته القوى الغربية، وكانت الدول العربية مهتمة بالعدوان الإسرائيلي أكثر من اهتمامها بالعدوان السوفيتي[2].

عرض المشروع على الأردن والعراق والسعودية واليمن ولبنان وإسرائيل للعلم فقط، وتسلّمت الدول العربية مذكرةً رسميةً حول مشروع الدفاع من ممثلي الدول الأربع[3].

وقد أبدت الأحزاب السياسية والمنظمات القومية معارضتها لمشروع الدفاع الغربي، وعمت المظاهرات خلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني من عام1951جميع العواصم العربية، وكانت تؤيد مصر وترفض المساهمة مع الغرب في الدفاع عن الشرق الأوسط[4].

وفي أعقاب فشل المحاولة البريطانية - الأمريكية في ضم الدول العربية إلى مشروع القيادة العليا للدفاع عن الشرق الأوسط، قام رئيس الوزراء البريطاني (ونستون تشرشل) بزيارة إلى واشنطن في كانون الثاني 1952، للتباحث مع المسؤولين هناك حول الوضع في الشرق الأوسط بشكل خاص، وأسفرت المباحثات بين الجانبين عن إصدار بيان مشترك ينص على إنشاء منظمة للدفاع عن دول

(1) جريدة الجزيرة،1951/11/5، 1951/11/6.

(2) يريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، ص 444.

(3) محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص 214.

(4) المرجع نفسه، ص217.

الشرق الأوسط (Middle East Defense Organization) يعرض علـى دول المنطقة. ولا يختلف هذا المشروع كثيراً عن مشروع القيادة العليا للدفاع عن الشرق الأوسط(1).

وقد قام مبعوث وزير الخارجية الأمريكي بزيارة إلى الأردن والعراق ولبنان للحصول على موافقة هذه الدول على الإنضمام للمنظمة، مبدياً اسـتعداد حكومتـه لتقديم مساعدات عسكرية مباشرة، وبشكل مشابه لتلك التي تقدم لدول حلف شـمال الأطلسي واليونان وتركيا في حال موافقتها عليها(2).

وبالرغم من المغريات التي قدمتها الحكومة الأمريكية إلا أن الدول العربيـة بما فيها مصر والأردن رفضت المشاركة في تشكيل حلف عسكري ذي قيادة شرق أوسطية مشتركة(3).

4.2 الثورة المصرية وأثرها على العلاقات الأردنية المصرية

بقيام ثورة تموز 1952 دخل متغير جديد في علاقات مصر بالبيئتين العربية والدولية معاً، وبدت أهمية هذا المتغير فيما حملته القيـادة الجديـدة مـن مفـاهيم وسياسات مثلت قطيعةً كليةً مع النظام السابق، وتمحورت هذه المفاهيم والـسياسات حول مفهوم مركزي وهو إسـتقلال الإرادة الوطنيـة علـى المـستويين الـداخلي والخارجي معا؛ فعلى المستوى الداخلي تمثل هذا المفهوم في سيطرة الدولـة علـى الموارد الاقتصادية وتوظيفها لأغراض التنمية المستقلة، وعربياً تمثل في الربط بين الأمن المصري والأمن العربي(4).

---

(1) محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص 218 .

(2) الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية، ص207.

(3) مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص120.

(4) أبو طالب، حسن، عروبة مصر بين التاريخ والسياسة، مركز المحروسـة للبحـوث والتـدريب والنشر، القاهرة ، ط1، 1997، ص80، 81.

أما وقع الإنقلاب المصري في الأردن فقد بينه سعيد المفتـي رئـيس وزراء الأردن بقوله:" كان للثورة المصرية صداً كبيراً في نفوس الشعب الأردني، وبخاصة تلك الإصلاحات العديدة التي قامت بها الحكومة والتي قاربت بين طبقات الشعب[1].

وتبلور بعد الثورة المصرية شعور السخط بين ضباط الجيش الأردني الـذين شعروا بعد حرب فلسطين أنهم كانوا خلال الحرب أداة الاستعمار لتحقيق مشاريعه، وظهرت على نطاق ضيق تكتلات الضباط الأحرار، وبرزت بوادر مؤازرة الجيش للشعب في كفاحه ضد الاستعمار[2].

كان إنطباع الملك حسين عن الثورة المصرية ورجالاتها ايجابياً، ووصـفهم بأنهم:" رجال أنقياء ومخلصون"[3]. وفي نهاية عام 1954 أوفد الملك حسين علي أبو نوار الملحق العسكري الأردني في باريس إلى مصر للبحث مع عبد الناصـر فـي موضوعين:

الأول: الإستفسار عن اتجاه الحكومة المصرية بالنسبة لعودة شكري القـوتلي إلـى سوريا.

الثاني: مدى إستعداد مصر لمساندة الأردن عند القيام بتحرير الجيش من الـسيطرة البريطانية[4].

أبلغ عبد الناصر أبو نوار بأنه يرى في عودة القـوتلي ضـماناً لاسـتقرار سوريا.أما موضوع تحرير الجيش فقد بين أن الوقت الآن غير مناسب لهذه الخطوة، وأنه حرصاً على الأردن وسلامته لا يؤيد المصادمة مع بريطانيا قبل جلاء قواتهـا عن قناة السويس وهي قوات لابد من إدخالها في الحساب الأردني والمصري[5].

---

(1) رياض، محمود، مذكرات محمود رياض، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ج2، ص124 ، وسيشار إليه لاحقاً، رياض، مذكرات محمود رياض، ج2؛ الهدى، ع 101، 27 تموز 1952.

(2) حمروش، احمد، قصة ثورة 23 يوليو، عبد الناصر والعرب، مكتبة مدبولي، القـاهرة، ط2،ج3 ص 21. وسيشار إليه لاحقاً، حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، عبد الناصر والعرب.

(3) أبو نوار، حين تلاشت العرب1990، ص148.

(4) المرجع نفسه، ص 148.

(5) المرجع نفسه، ص149، 150.

حاول عبد الناصر ربط الدول العربية جميعاً لمواجهة الأخطار الخارجية، وبهذا يكون قد عبر بمصر إلى مرحلة جديدة من علاقاتها بالأمة العربية. وقد أوضح في خطابه الذي ألقاه في الذكرى الثانية للثورة "إن هدف حكومة الثورة أن يصبح العرب أمةً واحدةً يعمل كل أبنائها بتعاون وتضافر للمصلحة العامة، وأن الثورة تعتقد أن مسؤولية الدفاع عن الدول العربية أولاً وقبل كل شيء تقع على عاتق العرب أنفسهم، وهم جديرون بتحمل مثل هذه المسؤوليات" وأضاف قائلا:" مشاكل العرب هي مشاكل المصريين فإنها لم تصرفهم أبداً عن المشاركة في كل جهد عربي يبذل من أجل تحرير العرب"[1].

وبدأت علاقات مصر بالعرب تزداد وثوقاً ووضوحاً مع التقاء الثورة المصرية بالعالم العربي عن طريق بعض ضباطها، أمثال: محمود رياض، وصلاح سالم وغيرهم من الذين تولوا مسؤولية الإتصالات العربية لشرح أهداف الثورة في المجال العربي[2].

وفي منتصف عام 1954أرسل وفد مصري لزيارة الدول العربية للتعرف إلى مواقف قادة الدول العربية، وتصوراتهم لمستقبل المنطقة، ومستقبل العلاقات العربية ومحاولة التفاهم حول العمل العربي الموحد. وكان هذا أول إتصال مباشر بين الثورة المصرية والقادة العرب[3].

وفي تشرين الأول وكانون الأول 1954 وجه عبد الناصر الدعوة لوزراء الخارجية العرب لحضور اجتماع معه ليشرح أفكاره عن جبهة الحياد الإيجابي، ولكن الإجتماع عجز عن إحراز أي تقدم؛ لذلك أراد عبد الناصر إعداد برامج دعائية عن طريق الإذاعة لشرح وجهة نظره للعالم العربي، وذلك في محاولة

(1) حمروش، قصة ثورة 23 يوليو ،عبد الناصر والعرب، ص22، 23.

(2) المرجع نفسه، ص19.

(3) رياض مذكرات،ج2، ص52.

لإقناعهم بالأمر، وبهذه الطريقة يكون عبد الناصر قد نبه الوعي القومي العربي لدى الحكومات والشعوب العربية عن طريق وسائل الإعلام،خصوصا الإذاعة[1].

قرر عبد الناصر إنشاء إدارة خاصة للشؤون العربية في المخابرات العامة؛ لجمع المعلومات، ومعاونة حركات التحرر بالمال والسلاح، فأصبحت هناك ثلاثـة أجهزة تعمل في المجال العربي تحت إشراف عبد الناصر؛ وهـي الإدارة العربيـة بوزارة الخارجية، والمخابرات العامة، وإذاعة صوت العرب[2].

واكب هذه المرحلة الإنتشار الواسع للراديو(الترانزستور) وقد أصـبح مـن المتعارف عليه أن أصدق تعبير عما صار يعرف " بثورة الترانزستور" هو ما حدث خلال هذه المرحلة بالذات من مراحل تطور النظام العربي، وقـد برعـت القيـادة المصرية في إستخدام أداة الإذاعة، وجعلتها سلاحاً أساسياً فـي توجيـه مـسارات تطورات النظام العربي، ورصدت لها الإمكانات اللازمة؛ لكي يتأكد صوت العرب كصوت أوحد للعرب، لا ينافسه أو يعلو عليه صوت آخر[3].

وكانت إذاعة صوت العرب قد افتتحت في 4تموز1953على مـدى نـصف ساعة في اليوم، زادت حتى أصبحت 22 ساعة إرسال في اليوم[4]. ويـرى أنـيس صايغ أن: "لإذاعة صوت العرب فائدة مزدوجة للقضية العربية فهي تؤلـف حلقـة متينة بين مصر العربية وبين المناطق العربية، فتبعث في الشعوب الحماس لقضيتهم

---

(1) مايلز، كوبلاند، لعبة الأمم، ترجمة، مروان خير، مكتبة الزيتونـة، بيـروت، 1970، ص223. وسيشار إليه لاحقاً، مايلز، لعبة الأمم.

(2) فتحي، ممدوح أنيس، مصر من الثورة إلى النكسة، مقدمات حرب حزيران/يونيو 1967، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط1 ، 2003، ص82. وسيشار إليه لاحقـاً، فتحـي، مصر من الثورة إلى النكسة.

(3) مطر، جميل، هلال، علي الدين، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربيـة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 1983، ص 71. وسيشار إليه لاحقاً، مطر، هلال، النظام الإقليمي العربي.

(4) حمروش، أحمد، فكرة القومية العربية في ثورة يوليو، بحث ضمن كتاب، مصر والعروبة وثورة يوليو، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1982، ص87.

وتعطيهم أخبار تلك القضية من الزاوية العربية. وكل عربي يقطن خارج مصر يعرف أثر إذاعات صوت العرب في نشر الفكرة العربية(1).

5.2 موقف الأردن من إلغاء المعاهدة المصرية - البريطانية لعام 1936

بعد قيام مصر بإلغاء معاهدة 1936من طرف واحد، استمرت الجهود لإرغام بريطانيا بإبرام معاهدة تضمن جلاء قواتها عن مصر، وكانت هذه النقطة من أهم شواغل حكومة الثورة(2).

ونتيجة ذلك توصل الجانبان إلى الخطوط الرئيسة لاتفاقية الجلاء في 27تموز 1954، ووقعت رسمياً في 19تشرين الأول من العام نفسه(3).

وعند التوقيع على هذه الاتفاقية وجه معلق إذاعة صوت العرب نداء إلى "الأخوة العرب " أن يرفعوا برؤوسهم إلى السماء؛ لأن عهد الطغيان قد ولّى، وحطّمت مصر قيود العبودية والاستعمار"(4).

رحبت الأردن باتفاقية الجلاء، وأرسل الملك حسين برقية تهنئة للرئيس عبد الناصر مهنئاً فيها جلاء القوات البريطانية عن مصر، وشارك الأردن مصر فرحتها بجلاء المستعمرين الإنجليز عن أراضيها، وغادر الأردن إلى القاهرة وفد برئاسة بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي؛ لتقديم التهاني إلى الرئيس عبد الناصر(5).

6.2 موقف الأردن من صفقة الأسلحة التشيكية

كانت صفقة الأسلحة التشيكية أكبر تحدٍ عربي للولايات المتحدة، وبقية دول المعسكر الغربي؛ فمنذ ثورة 1952 والحكومة المصرية تحاول تسليح الجيش

---

(1) صايغ، أنيس، الفكرة العربية في مصر، مطبعة هيكل الغريب ، بيروت، ط1، 1959.ص 306، 307. وسيشار إليه لاحقً، صايغ، الفكرة العربية.

(2) يحيى، جلال، العالم العربي الحديث، القاهرة، 1966، ص550، 551.وسيشار إليه لاحقاً، يحيى، العالم العربي الحديث.

(3) تشيلدرز، ارسكين، الطريق إلى السويس، ترجمة خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت، ص115. وسيشار إليه لاحقاً، تشيلدرز، الطريق إلى السويس.

(4) حمروش، قصة ثورة23 يوليو، عبد الناصر والعرب، ص25.

(5) جريدة فلسطين،1956/7/7؛ جريدة الدفاع،1956/7/7.

المصري بأسلحة أمريكية، أو بريطانية، أو فرنسية.وظلت المفاوضات بين مصر وتلك الدول طوال العامين 1954/1953 للحصول على أسلحة من المصانع الغربية، حتى إذا حدثت إعتداءات إسرائيلية على قبية الفلسطينية عام 1953، وهجوم الجيش الإسرائيلي المفاجئ على موقع حربي مصري في قطاع غزة عام 1953، شددت مصر من مطالبها للأسلحة من الدول الثلاث؛ فأرسلت بريطانيا إلى مصر 40 دبابة دون ذخيرة حربية كافية، واشترطت فرنسا أن توقف مصر مساعداتها للثوار الجزائريين قبل الإستجابة للمطالب المصرية بالأسلحة. أما الولايات المتحدة فقد علّقت إمداد مصر بالأسلحة بانضمامها لاتفاق دفاعي مع المعسكر الغربي الذي تتزعمه[1].

ولم يكن أمام مصر سوى الإتجاه لشراء الأسلحة من دول الكتلة الشرقية، وانتهز الرئيس عبد الناصر فرصة حضوره مؤتمر باندونغ في نيسان 1955 واستمع إلى نصيحة "شواين لاي" رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية آنذاك بالتفاهم مع الاتحاد السوفييتي لإمداد مصر بالأسلحة اللازمة للجيش المصري[2]. وأوصى رئيس الوزراء الصيني في تقريره إلى الرئيس(ماوتسي تونغ) بضرورة استجابة الكتلة السوفيتية لحاجة عبد الناصر العسكرية، وأرسل نسخة من التقرير إلى السفارة السوفييتية في بكين[3].

وبالفعل بدأت الأسلحة السوفيتية تتدفق على مصر. واتسعت شعبية عبد الناصر في الوطن العربي بشكل لم يبلغه أحد من قبل، وعده الشعب العربي رمزاً

---

(1) حمروش، احمد، قصة ثورة يوليو، مجتمع جمال عبد الناصر ج2، ص60، مكتبة مدبولي، القاهرة؛ رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر ، ط1، 2002، ص255.وسيشار إليه لاحقا؛ الشيخ، تاريخ العرب المعاصر.

(2) حمروش، قصة ثورة يوليو،ج2، ص60، الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، ص253- 522؛ عبد الله إمام، حكايات عن عبد الناصر، مؤسسة الوطن العربي، د.ت، ط2، ص67.

(3) هيكل، محمد حسنين، عبد الناصر والعالم، دار النهار للنشر، بيروت، 1973، ص77. وسيشار إليه لاحقاً، هيكل، عبد الناصر والعالم.

للقومية العربية، وراحت أجهزة الإعلام المصرية تعزو هزيمة العرب في حرب فلسطين إلى النقص في سلاحهم[1].

وفي خطاب له يوم27 أيلول1955 تحدث عبد الناصر عن صفقة الأسلحة التشيكية قائلاً:" وقّعت مصر في الأسبوع الماضي اتفاقية تجارية مع تشيكوسلوفاكيا من أجل تموييننا بالسلاح... وهذه الإتفاقية تسمح لمصر بأن تدفع الثمن منتجات مصرية، مثل:القطن، ومثل: الأرز. وقبلنا هذا العرض شاكرين ... وإننا بهذا يا إخواني نحقق هدفاً من أهداف هذه الثورة، وهو إقامة جيش وطني قوي"[2].

وفي الأردن أفضى رئيس الوزراء ووزير الخارجية هزاع المجالي بحديث جاء فيه :" إن إقدام مصر على شراء الأسلحة من دول الستار الحديدي إجراء طبيعي أملته سلامة مصر وسلامة الوطن العربي تجاه خطر إسرائيل واعتداءاتها المتكررة على الحدود، وعدم احترامها لمقررات الهيئات الدولية، ولاسيما بعد أن رفضت الدول الغربية تزويدها بالسلاح" وأضاف قائلا :" إنني لا أرى سبباً موجباً يستدعي كل هذه الضجة حول هذه العملية التجارية، بعد أن أعلن المسؤولون في مصر أن هذا الإجراء استدعته مقتضيات السلامة المصرية، وحق الدفاع عن النفس، وإن عمل مصر هذا لا يتعارض مع أي التزام دولي"[3].

أما عوني عبد الهادي سفير الأردن بمصر فقد صرح بأن قرار الحكومة المصرية هو أعظم عمل قامت به حكومة عربية من عشرات السنين، وأن العرب جميعاً يؤيدون موقف الرئيس المصري تجاه إصرار الدول الغربية على منع الأسلحة عن الجيش المصري والجيوش العربية الأخرى[4].

---

(1) الرافعي، عبد الرحمن، ثورة 23يوليو 1952 تاريخها القومي في سبع سنوات، القاهرة، 1959. ص202، 203. وسيشار إليه لاحقاً، الرافعي، ثورة 23يوليو 1952.

(2) المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، ج2، 1955- 1957، سنوات التحرر العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1996، ص195.وسيشار إليه لاحقا، المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات عبد الناصر، ج2.

(3) جريدة فلسطين،1955/10/4؛ جريدة الدفاع،ع597، 1955/10/4.

(4) جريدة الأردن، 1955/10/4.

7.2 الأردن ومصر ومعركة حلف بغداد

1- فكرة الحلف

في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية انتقلت قيادة المعسكر الغربي من لندن إلى واشنطن، وانشغلت الولايات المتحدة بقضية " الدفاع عن الشرق الأوسط" وتأكيد النفوذ الغربي في المنطقة كجزء من الحرب الباردة التي كانت قد نشأت بين الدولتين العظميين. وانطلق مفهوم الدفاع عن الشرق الأوسط في التفكير الأمريكي من منظور استراتيجي يقوم على أساس وجود صراع عالمي بين قوى الخير(العالم الحر) وقوى الشر(الدول الشيوعية)، وأن ساحة هذا الصراع هو العالم بأسره، وأن وظيفة الولايات المتحدة في مواجهة هذا الخطر هي إقامة سلسلة من التحالفات الإقليمية بهدف حصار

الاتحاد السوفيتي، ووضعه في موضع الدفاع، وأن تطبيق هذا المفهوم في الشرق الأوسط يتطلب إقامة حلف جماعي تشترك فيه بلدان عربية وغير عربية، وهو ما أسفر في النهاية عن إقامة حلف بغداد في شباط 1955[1].

برزت فكرة حلف بغداد في أعقاب الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دلاس (John Foster Dulles) في 9 أيار 1953الى الشرق الأوسط لدراسة التطورات السياسية في المنطقة[2]. وبالرغم من أن فكرة حلف بغداد ولدت أمريكية، لكن الحكومة البريطانية كانت أكثر حماساً لها، وحرصت على تنفيذها، وإشراك أكبر عدد من الدول العربية فيها؛ لذا سارعت عام 1954الى إعادة النظر في معاهدات التحالف جميعها التي تربطها بدول الشرق الأوسط، وذلك بإنشاء حلف دفاعي تتبناه الجامعة العربية، وفي حال رفضت الأقطار العربية، أو بعضها

---

(1) هلال، أمريكا والوحدة العربية، ص103 – 108.

(2) محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص219؛ مصطفى ، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص117،118 شلبي؛ العلاقات السياسية بين مصر والعراق، ص224.

الإنضمام إلى الحلف المقترح، ستقتصر بريطانيا حينئذٍ عملها على الدول التي ستقبل الإنضمام إليه[1].

وقد رأت بريطانيا في إقامة الحلف وسيلةً للتوفيق بين إجراءاتها العسكرية في الشرق الأوسط، والإتجاه القومي السائد في المنطقة، أضف إلى ذلك أنها وجدت فيه سلاحاً عسكرياً ضد السوفييت، كما سيكون بمنزلة أداة للسيطرة البريطانية في العالم العربي[2].

إن الاهتمام بالحزام الشمالي في نظام الدفاع الغربي أوضح بكل جلاء أهمية دور مصر في المنطقة. وفي بادئ الأمر كانت أمريكا تخطط على أساس أن تكـون مصر هي محور هذا النظام الدفاعي؛ وذلك نظراً لوجـود قاعـدة قنـاة الـسويس الضخمة، إلا أن هذا النظام تغير بعد انسحاب القوات البريطانية منها. وعقب الزيارة التي قام بها دلاس إلى دول المنطقة فإن أعضاء مجلس قيادة الثورة أرادوا لفت نظر أمريكا إلى نظام الدفاع الغربي في المنطقة. وفي 3 أيار 1953أكد اللـواء محمـد نجيب أن نظام تطويق العالم العربي بالأحلاف الغربية أمر لا جدوى منه، وأن نظام الدفاع عن الشرق الأوسط يجب أن يشمل دول المنطقة أولاً دفاعاً عن مـصالحهم، ومهمة دول الشرق الأوسط هي الدفاع عن حدودها[3].

2- موقف الأردن من فكرة حلف بغداد

عندما أعلن في بغداد في13كانون الثاني1955أن العراق وتركيـا تعتزمـان التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك، تحركت الحكومة المصرية بسرعة ودعت إلى اجتماع لرؤساء الوزراء العرب يعقد في القاهرة في22كانون الثاني[4].

---

(1) Satloff , Robert B. From Abdullah To Hussein: Jordan In Transition. New York: Oxford University Press, 1994. Studies In Middle East History. P.106.

(2) مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص119.

(3) ماير، جايل، الولايات المتحدة وثورة يوليو 1952(1952- 1958) ترجمة عبد الرؤوف أحمـد عمرو، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1999، ص163- 166. وسيشار إليه لاحقاً، ماير، الولايات المتحدة وثورة يوليو.

(4) رياض، مذكرات، ج1، ص 65.

لبت الحكومة الأردنية الدعوة، ومثل الأردن رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى. وقد نهج الوفد الأردني خلال جلسات الاجتماع نهجاً معتدلاً محاولاً إرضاء الجميع؛ بسبب حاجة الأردن إلى مساعدة الدول العربية جميعها[1].

ووصف عوني عبد الهادي سفير الأردن في القاهرة أجواء الاجتماع بقوله:" قضينا ثلاثاً وستين ساعةً في مناقشات بيزنطية"[2].

وفي 9 شباط1955 صرح أبو الهدى " بأن حكومته لا ترغب في الخـروج عن خطة الجامعة العربية، وإنه ليس لديها النية للإنضمام إلـى الحلـف العراقـي التركي"[3].

تم التوقيع على الحلف العراقي - التركي في بغداد بتاريخ24شباط1955مـن قبل نوري السعيد رئيس الوزراء، وبرهان الدين باش أعيان وزير الخارجيـة عـن الجانب العراقي، وعدنان مندريس رئيس الوزراء وفؤاد كوبرلو وزير الخارجية عن الجانب التركي[4].

انضمت إلى الميثاق فيما بعد كل من بريطانيا في 4 نيسان 1955، وباكستان 23 أيلول 1955، وإيران في3 تشرين الثاني 1955، وأصبح هذا الحلـف يعـرف بحلف بغداد[5].

بعد الإنتهاء من تنفيذ خطة الحزام الشمالي الذي أصبح معروفاً بحلف بغداد، كان لابد من تنفيذ المرحلة الثانية من هذا المخطط الاستراتيجي، والتي تتمثـل فـي الخطوات الآتية :

---

(1) المجالي، مذكراتي، ص154.

(2) قاسمية،عوني عبد الهادي، ص204.

(3) جريدة فلسطين،1955/2/10؛ جريدة ألف باء،1955/2/10.

(4) المجالي، هزاع، هذا بيان للناس : قصة محادثات تمبلـر، عمـان، د . ن، 1956، ص24-26. وسيشار إليه لاحقا، المجالي، هذا بيان للناس.

(5) الحسني، عبد الرزاق، حلف بغداد 1955 لماذا؟ مجلة آفاق عربية، ع 6 ، حزيران 1987، ص 42، 43.

1- العمل على ضم الأردن إلى حلف بغداد، وقد ظن صانعو هذا الحلف أن هذا أمر ميسور بالنسبة لظروف الأردن الإقتصادية التي تعيش على المعونـات الاقتصادية، وسيترتب على ذلك ما يلي :

أ- تصبح سوريا المتحالفة مع مصر معزولةً بـين تركيـا والأردن وإسـرائيل والعراق، وبذا يمكن خضوع كل من مصر وسـوريا ولبنـان إلـى رغبـة الولايات المتحدة ومخططاتها الإستراتيجية في المنطقة، فضلاً عـن تفكـك الجبهة العربية.

ب- تصبح إسرائيل في موقع أفضل؛ إذ تحيط بها دول متحالفة مـع الغـرب، فضلاً عن إمكان فرض مصالحة بين العرب وإسرائيل، وإنهاء حالة الهدنـة والحرب القائمة منذ عام 1949[1].

ج- بانضمام الأردن إلى حلف بغداد يمكن عزل مصر عن العالم العربـي، ولا يبقى أمامها إلا الاتجاه ناحية المغرب العربي، الذي تأمل أمريكا فـي تنفيـذ خطتها في رفد الحزام الإفريقي الذي يمتد من القاهرة غرباً حتـى شـاطئ المحيط الأطلسي، وجنوباً ليشمل السودان والحبـشة حيـث توجـد قواعـد عسكرية أمريكية. ويمتد جناح آخر من القاهرة شرقا ليشمل السعودية حيث قاعدة الظهران العسكرية، ثم إيران عبر الخليج العربي[2].

وفي هذه الأثناء تعرضت بعض الدول العربية لضغط شديد بقـصد دفعهـا للانضمام إلى حلف بغداد، ومن هذه الدول الأردن والذي كان موقفه صعباً إذ يعتمد بالدرجة الأولى على المعونات الاقتصادية الغربية[3].

---

(1) عمرو، عبد الرؤوف أحمد، تاريخ العلاقات المـصرية الأمريكيـة، 1939- 1957، المؤسـسة المصرية العامة للكتاب، 1991، ص249. وسيشار إليه لاحقـا، عمـرو، العلاقـات المـصرية الأمريكية.

(2) المرجع نفسه، ص250.

(3) المرجع نفسه، ص250.

وبذا انتقلت الحرب الباردة إلى هذه المنطقة، والتي كانت تعيش بين تيـارين متناهضين هما: جبهة المعارضة تتزعمهـا مـصر، وجبهـة محافظـة يتزعمهـا العراق[1].

كان الموقف الأردني من حلف بغداد مبنياً على ماذا سـيحقق لـلأردن مـن أهداف، منطلقاً لتحقيق المصالح الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وتنطلق المصلحة الأردنية في دخول الحلف من خلال ما ذكره هزاع المجالي قائلاً:" لو كنت مصريا لكان بوسعي أن أرفض دخول الميثاق إن شئت، واقتضت ذلك مصلحتي ولو كنـت سورياً لكان بوسعي كذلك أن أرفض الدخول ما دمت أرى أن مصلحة بلادي تقتضي عدم الدخول، ولو كنت سعودياً أيضاً لكان الرفض ممكناً وقـد يكـون صـحيحاً... ولكني أردني أعي موقفي وعياً تاماً، وأرى أن إمكانيات بلادي تختلف اختلافاً كبيـراً عن إمكانيات مصر وسوريا والسعودية"[2].

3- **محاولات ضم الأردن إلى حلف بغداد**

كان أمر تعديل المعاهدة الأردنية - البريطانية لعام 1948 بمنزلـة بـالون الإختبار الذي استخدمته الحكومة الأردنية؛ لمعرفة مدى التنازلات التـي سـتقدمها الحكومة البريطانية من أجل انضمام الأردن إلى حلف بغداد، حيث أجـرى رئـيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى، وبحضور الملك حسين مفاوضات في لندن مـع الحكومة البريطانية في كانون الأول 1954 بهذا الشأن. وقد انتهت بتأجيل لندن البت في الموضوع إلى أن تنتهي المفاوضات الجارية لإنشاء حلف دفـاعي جديـد فـي الشرق الأوسط ؛ مما حدا برئيس الوزراء الأردني أن يدلي بتصريح بعد أن عاد إلى عمان في 2كانون الثاني 1955، أعرب فيه عن معارضة حكومته الحلف الـدفاعي الذي يتبناه الإنجليز، واشترط للإنضمام إليه موافقة الدول العربية جميعها[3].

وفي 1955/2/3 أرسل رئيس الوزراء الأردني برقيةً إلى السفارة الأردنيـة في القاهرة، وتعطي البرقية تعليماتها إلى السفير الأردني حول موقف الحكومـة :"

---

(1) عمرو، العلاقات المصرية الأمريكية. ص251.

(2) المجالي، هذا بيان للناس، ص 15.

(3) الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية، ص 209.

فإننا نسير مع أكثرية الدول العربية على أن يكون مفهوماً أن أي قرار يتخذ يحتـاج إلى تأييد من مجلس الوزراء، أو مجلس الأمـة حـسب مـا تقتـضيه الأوضـاع الدستورية، استمروا بالسعي لأن تؤجل مصر قرارها إلى حين توقيع الاتفاق التركي - العراقي وإعلانه، إذا اقترح إخراج العراق من جامعة الدول العربيـة فعلينـا أن نعارض في ذلك ولا نقبله"[1].

وحول الموقف الواجب اتخاذه من قبل الأردن اتجاه العراق، وبناء على طلب مصري تبلغ السفير الأردني في القاهرة نسخةً عن برقية رئيس الوزراء الأردني في 1955/2/6 الموجهة إلى وزير الخارجية الأردني نصها :" رأى مجلس الوزراء أن المادة العاشرة من معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية تقـضي بـأن تتعهد كل من الدول المتعاقدة بأن لا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة، ومـا لم تنشر المعاهدة التركية - العرقية بنصها الأخير فإن الجواب على سـؤال مـصر يكون مستحيلاً... لقد أظهرت الحكومة الأردنية حسن نيتها بسعيها لإزالة الخـلاف بين الآراء المتضاربة، وحرصت من جانبها بأنها لا تنوي الاشتراك فـي الاتفـاق العراقي التركي... يأمل المجلس من معاليكم الجنوح إلى الحكمة، وعدم التأثر بـأي عاطفة أو حماس، أكرر اللجوء بالسعي لأن تؤجل مصر إعلان موقفها إلى أن يوقع الاتفاق ويذاع"[2].

وفي 9شباط 1955 أدلى أبو الهدى بتصريح أكّد فيه:" أن الحكومة لا ترغب في الخروج عن خطة الجامعة العربية. وليس لديها النية للإنـضمام إلـى الحلـف العراقي التركي، وإن موضوع الدفاع المشترك في الشرق الأوسط يجـب أن يـتم بالتفاهم مع الدول العربية"[3]. وقد تزامن تصريح أبي الهـدى مـع عـودة وزيـر الإقتصاد الأردني خلوصي الخيري حاملاً رسالةً من الرئيس المـصري وصـفتها الصحف بأنها مهمة[4].

---

(1) عبد الهادي، مذكرات ص 445.

(2) المرجع نفسه، ص 445، 446.

(3) جريدة فلسطين، 1955/2/10.

(4) الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية، ص 212.

وفي 14 شباط 1955 قام الملك حسين بزيارة إلى بغـداد أجـرى خلالهـا مباحثات مطولة بهدف تأجيل توقيـع الاتفـاق العراقـي - التركـي، إلاّ أن هـذه المفاوضات لم تُجدِ نفعاً. وبهذا يكون العراق قد وصل إلـى نقطـة اللاعـودة مـع مصر[1]. ثم توجه الملك حسين إلى مصر حيث أعلن انضمام الأردن إلـى مـصر والسعودية في موقفهما من حلف بغداد، لكنه عارض في الوقت ذاته محاولة القاهرة الرد على العراقيين بتشكيل اتحاد عسكري عربي مع سوريا والسعودية؛ لأن هـذا الأمر يزيد حدة التوتر العربي[2].

وفي 21 شباط 1955 قام الملك حسين بزيارة إلى القاهرة استمرت حتى 27 شباط، حاول خلالها المصريون كسب الملك حسين إلى جانبهم، ويبدو أنهم لم يجدوا التجاوب المشجع، وهو ما أكّده الملك حسين للسفير البريطاني في القاهرة، بأنّه جمد أي محاولة للمصريين في هذا المجال، وللغاية ذاتها لم يصطحب المـلك أيـاً مـن أعضاء حكومته إلى مصر[3].

ولكي يتنصل من مسؤولية الرفض المباشر لانضمام الأردن إلى حلف بغداد قال أبو الهدى للسفيرين: الأمريكي والبريطاني في عمـان:" بأنـه شخـصياً يؤيـد الإنضمام إلى الحلف، لكنّه يواجه مشكلة مع الرأي العام الأردني، وما لم يكن هناك فائدة واضحة نقدية وعينية يظهرها إلى الشعب، فإن الأردن لن ينضم إلى الحلف"[4].

ويذكر محمود رياض أنّه في أعقاب جولة قام بها وزير الإرشـاد القـومي المصري صلاح سالم؛ للإطلاع على مواقف الدول العربية حيـال حلـف بغـداد، أوضح أبو الهدى لهما بأن موقفه لا يسمح له بإعلان رفـضه للحلـف؛ إذ يـرتبط الأردن مع بريطانيا باتفاقية عسكرية، واكتفى بالمطالبة بضرورة تقويـة الـضمان الجماعي العربي[5].

(1) الروسان، علاقة العراق السياسية، ص262.

(2) Satloof, OP.CIT, P70

(3) الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية، ص212.

(4) Satloof, OP. CIT, P 106.

(5) رياض، مذكرات، ج2 ، ص53.

وفي أعقاب توقيع العراق للميثاق في 24 شباط 1955، اجتمع نوري السعيد وعدنان مندريس رئيس الوزراء التركي بالوزير الأردني المفـوض فـي العـراق فرحان شبيلات من أجل ضم الأردن إلى الحلف، وحملاه رسالةً إلى الملك حـسين أوضحا فيها أنه في حالة اشتراك الأردن في الحلف فإن تركيا والعراق سيـساعدانه في الأسلحة والمعونة الإقتصادية بالإضافة إلى المساعدات البريطانية[1]. وكان القائم بالأعمال العراقي في عمان قد تحدث مع أبي الهدى في السياق ذاته، فأبـدى أبـو الهدى استعداد الأردن للإنضمام إلى الحلف، إذا ما أكدت له بريطانيا أنهـا سـتعدل معاهدتها مع الأردن[2]. ولكن حكومة أبو الهدى قدمت استقالتها في 28 أيار 1955 بعد أن أظهر الملك حسين عدم رضاه عن بعض أعضائها[3].

جرت عدة محاولات لإدخال الأردن إلى منظومة حلف بغداد، عبر أكثر من حكومة:

أولا: في عهد حكومة سعيد المفتي: تشكّلت وزارة جديدة برئاسة سعيد المفتي فـي 30 أيار 1955، وقد صرح المفتي :" بأن حكومته لم تفكر في الإنضمام إلى الحلف العراقي التركي؛ نظرا للمعارضة الشديدة التي أثارها في مختلف البلاد العربيـة... وأن الأردن اتخذ هذا الموقف حرصاً على العلاقات الودية التـي تربطـه بـالبلاد العربية جميعها بعامةً وبمصر على وجه الخصوص"[4].

وعلى إثر تشكيل الحكومة قام الملك حسين بزيارة إلى بريطانيا رافقه رئيس الوزراء ورئيس أركان الجيش غلوب وطالب الأردن في مباحثاتـه مـع الحكومـة البريطانية بزيادة المعونة المالية، وتسليح الجيش، وتزويده بسرب مـن الطـائرات الحديثة، وأبدى استعداده للدخول في حلف بغداد إذا ما تحققت هذه المطالـب. وقـد

---

(1) F.O.371/115638, From Duke, Amman To Macmillan F.O, Dated, 3/6/1955.

(2) الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية، ص213.

(3) الشلبي، دور توفيق أبو الهدى في السياسة الأردنية 1938- 1955، ص 95 .

(4) جريدة الدفاع، ع 5276، 3حزيران، 1955

وعدت الحكومة البريطانية بالنظر في تعديل المعاهدة الأردنية - البريطانية في ضوء ما يستجد من أحداث في منطقة الشرق الأوسط[1].

وفي مطلع حزيران 1955 حمل عوني عبد الهادي رسالةً من الملك حسين لدعوة جمال عبد الناصر لزيارة الأردن، وفي رسالته إلى رئيس الوزراء سعيد المفتي في 1955/6/4 يعلل عوني سبب اعتذار عبد الناصر عن عدم قبول الدعوة في ذلك الوقت، ليس لأنّه قد اعتزم الحج هذا العام، ولأنّه سيستقبل عدداً كبيراً من الشخصيات الدولية التي ستزور القاهرة خلال الأشهر الباقية لهذا العام، ولكن لأنه سيكون مشغولاً أيضاً في مسائل البرلمان الذي سيجتمع. وتوقع السفير الأردني أن يجتمع البرلمان المصري، وأن جمال عبد الناصر سينتخب رئيساً لجمهورية رئاسية[2].

جاءت أولى المحاولات الرامية إلى ضم الأردن لحلف بغداد من تركيا، ففي الثاني من تشرين الثاني 1955 وصل الرئيس التركي جلال بايار في زيارة رسمية للأردن، وأجرى مباحثات مع الملك حسين ومع رئيس الوزراء سعيد المفتي حول انضمام الأردن إلى الحلف. وأوضح بايار أن أعضاء حلف بغداد سيقدمون للأردن الأسلحة والدعم المالي اللازمين؛ لزيادة عدد قواته المسلحة. وفي أثناء الاجتماع تحدث الملك حسين قائلاً :" لقد استمعنا إلى وجهة نظركم في ضرورة انضمامنا إلى حلف بغداد وتأثرنا بها... ولكننا فقراء، ونحتاج إلى المال" فأجابه بايار:" ما دمت بحاجة إلى المال فإن تركيا لا تستطيع أن تفعل من أجلكم شيئاً، وإننا نعيش في وسط أزمة اقتصادية خانقة، ونحن نعلم أن بريطانيا ما زالت تساعدكم... وهي صديقتنا كذلك، وأنا أقترح أن يقوم الأردن بالكتابة إلى بريطانيا يطلب منها مضاعفة مساعدتها المالية لكم، ونحن في الوقت نفسه نكتب إلى الإنجليز، ونؤيد طلبكم"[3].

---

(1) الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية، ص217، 218.

(2) عبد الهادي، مذكرات، ص 448، 449.

(3) F.O 371/115653, From Duke Amman To Shuckbura, F.O.Dated 10/11/1955

اختتمت هذه المحادثات في السابع من تشرين الثاني 1955 دون التوقيع على أي اتفاق، بالرغم من موافقة الأردن المبدأية على الانضمام إلى الحلف[(1)].

بادرت الحكومة الأردنية في 16 تشرين الثاني بتقديم مـذكرة إلـى الـسفير البريطاني في عمان حددت فيها شروطها للانضمام للحلف، ومن أهم ما ورد فيهـا المحافظة على معاهدة الضمان الجماعي العربي، وتأييد الأردن تأييداً مطلقـاً فـي مطالبته بالحقوق العربية في فلسطين، وتقديم المساعدات العسكرية له[(2)].

وفي أعقاب زيارة بايار بعث "غلوب" مذكّرة إلى الخارجية البريطانيـة فـي تشرين الثاني طالب فيها حكومته بالاستجابة إلى المطالب الأردنية، وحذّر مـن أن عدم انضمام الأردن إلى الحلف، أو انحيازها للجانب المصري سيؤدي إلـى عـزل العراق وإيجاد كتلة عربية صلبة تحت الزعامة المصرية[(3)].

وفي 6كانون الأول 1955ورداً على الضغط البريطاني قدمت دول الحلـف الثلاثي العربي: مصر، وسوريا، والسعودية عرضاً للأردن يتمثل في تقديم معونـة تحل محل المعونة البريطانية، وقد وافق الأردن على العرض العربي مـن حيـث المبدأ، وإن كانت الشكوك تراوده بخصوص استمرارية التزام دفع المعونة من قبـل هذه الدول[(4)].

بعث الملك حسين رسالةً شخصيةً إلى الرئيس جمال عبد الناصر أعرب فيها عن رغبة حكومته في الانضمام إلى حلف بغداد، كما ضمنها نسخة مـن المـذكرة الرسمية التي سلّمتها الحكومة الأردنية للسفير البريطاني في عمان؛ وذلك لاطّلاعـه

---

(1) نامق، فكرت عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقـة العربيـة 1953- 1958 ، دار الرشيد، بغداد، 1981، ص360، وسيشار إليه لاحقا، نامق، سياسة العراق الخارجية؛ الحـسني، عبد الرزاق تاريخ الوزارات العراقية، مطبعة العرفان، صيدا، 1960، ج9، ص 284. وسيشار إليه لاحقا، الحسني؛ تاريخ الوزارات العراقية.

(2) المجالي، هذا بيان للناس، ص4، 5؛ الحسين بن طلال، مجموعة وثائق رسمية، ص 43- 45.

(3) الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية، ص 219، 220.

(4) المرجع نفسه، ص 220، 221.

عليها. وقد تسلّم هذه الرسالة الفريق عبد الحكيم عامر القائد العام للجيش المصري الذي كان في زيارة رسمية للأردن[1].

ويبدو أن تفاقم القلق والعداء الداخلي لسياسة ربط الأردن بحلف بغداد، ثم الزيارة التي قام بها عبد الحكيم عامر لعمان في أواخر تشرين الثاني 1955 أجبرت الحكومة البريطانية على تسريع خطواتها لاجتذاب الأردن إلى الحلف. ففي رسالة داخلية وجهها مساعد وكيل وزارة الخارجية البريطانية " ايفلين شكبره" إلى السكرتير الخاص لوزير الخارجية " ماكميلان" في 1955/11/30 جاء فيها :"بالنظر إلى الزيارة الحالية التي يقوم بها قائد القوات المصرية المسلحة إلى عمان، فإن من الضروري أن نتخذ خطوتنا المضادة على جناح السرعة، وأود أن أكون قادراً على إبلاغ ملك الأردن في غضون الثمان والأربعين ساعة القادمة بأن رئيس الأركان سيصل عما قريب حاملاً مقترحات حكومة صاحبة الجلالة"[2].

ومن ناحية أخرى سعت الحكومة البريطانية عبر سفيرها في القاهرة إلى تجنب رد فعل عنيف ضد مهمة تمبلر"Templer" في الأردن، عن طريق إبلاغ الحكومة المصرية بأن هدف الزيارة ليس الضغط على الأردن للانضمام إلى الحلف، وإنما بحث تزويده بالأسلحة، وإعادة النظر في المعاهدة الأردنية - البريطانية[3].

استجابت الحكومة البريطانية لرغبة الحكومة الأردنية في إجراء مفاوضات، واختارت رئيس أركان جيشها الجنرال " تمبلر" على رأس الوفد البريطاني. وجاء هذا الاختيار نظراً للأهمية التي تعلقها الحكومة البريطانية على انضمام الأردن للحلف[4].

وفي 6 كانون الأول 1955 وصل" تمبلر" إلى عمان ومعه تعليمات من حكومته تقضي بضرورة إقناع الأردن بالانضمام إلى الحلف. واجتمع مع سعيد

---

(1) المجالي، مذكراتي، ص 169، 170.

(2) الحوراني، هاني، سليم الطراونة، هكذا سقط حلف بغداد في عمان، مجلة الأردن الجديد، عمان، السنة الثالثة، ع 7، نيسان، 1986، ص 133. وسيشار إليه لاحقا، الحوراني، الطراونة، هكذا سقط حلف بغداد.

(3) المرجع نفسه، ص134.

(4) المجالي، هذا بيان للناس، ص 4، 5.

المفتي موضحاً الفوائد السياسية والاقتصادية التي سوف يحصل عليها الأردن جراء انضمامه للحلف[1]. وفي 11 كانون الثاني قدمت الحكومة البريطانية مسودة الاتفاقية الخاصة المقترح توقيعها، والتي تضمنت تعهد الحكومة البريطانية بزيادة عدد القوات المسلحة، وتزويدها بالأسلحة المختلفة، والدخول في محادثات مع الحكومة الأردنية لتعديل المعاهدة الأردنية البريطانية لعام 1948[2].

ويصف علي أبو نوار ما دار خلال مباحثات " تمبلر" مع الملك حسين بقوله: "لجأ تمبلر للتأثير على الملك بطريقة همجية في جلسة القصر، وبحضور رئيس الوزراء وبعض الوزراء ورئيس الديوان الملكي ووزير البلاط، وفي أثناء النقاش هدد تمبلر الملك قائلاً: إما أن توقّع حكومتك اتفاقية الحلف وإلاّ فإنك تخاطر بأمنك الداخلي والخارجي، وبمستقبل عائلتك"[3].

اجتمع مجلس الوزراء الأردني برئاسة سعيد المفتي في 11كانون الأول1955 وبحث المذكرة البريطانية، ورد عليها بمذكرة تضمنت الحد الأدنى من المطالب الأردنية التي ستكون شرطاً للدخول في الحلف، إلا أن خلافاً نشب في مجلس الوزراء حول المذكرة البريطانية؛ إذ اقترح عدد من الوزراء الفلسطينيين استشارة الرئيس جمال عبد الناصر بشأنها قبل تسليمها رسمياً إلى الحكومة البريطانية، في حين ارتأى بقية الوزراء أن ترسل المذكرة إلى كل من الرئيس المصري والحكومة البريطانية في وقت واحد[4].

ونتيجةً لهذا الخلاف قدم أربعة وزراء استقالاتهم من الحكومة في 13 كانون الأول1955 وهم: سمعان داوود، وعلي حسنا،و نعيم عبد الهادي، وعزمي

---

(1) F.O. 371/115655 From Duke, Amman To F.O, 17/12/1955

(2) F.O.371/115656, From Duke Amman To F.O. 11/12/1955. ؛ إيدن، مذكرات، ج2، ص 124؛ المجالي، هذا بيان للناس، ص7، 8.

(3) أبو نوار، حين تلاشت العرب، ص 261.

(4) هياجنة، رائد احمد، سمير الرفاعي ودوره في السياسة الأردنية 1924- 1965، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، 2002، ص195، 196.وسيشار إليه لاحقا، هياجنة، سمير الرفاعي؛ محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص 237؛ المجالي، مذكراتي، ص170.

النشاشيبي بعد اجتماع عقد في بيت السفير المصري في عمان[1]. وفي اليوم نفسه قدم رئيس الوزراء استقالة حكومته[2].

وكانت مصر قد شرعت في شن حملة على مهمة " تمبلر"؛ مما أدى إلى تفجر ثورة غاضبة من الاحتجاجات، وكان صوت العرب من القاهرة نشيطاً وفعالاً في الدعوة إلى مناهضة سياسة الغرب، وحلف بغداد الذي وصفته بالخيانة[3].

وعند عودته إلى لندن رفع الجنرال (تمبلر) تقريراً عن محادثاته في عمان وأسباب فشله في حمل حكومة سعيد المفتي على الانضمام إلى الحلف. وقد نسب (تمبلر) الفشل إلى العوامل الآتية:

1- ضعف رئيس الوزراء.
2- عناد وزراء الضفة الغربية وجرأتهم وخوفهم من أن تصبح حياتهم في خطر إذا ما قبلوا بانضمام الأردن إلى الحلف دون أن يكون بيدهم مكاسب توازي هذه المخاطرة.
3- التخوف من إثارة عداء مصر.
4- انشغال السياسيين في الأردن بالمشكلة الفلسطينية.
5- موقف الصحافة التي لم يكن خطها مؤيداً للحلف[4].

يضاف إلى ذلك أن الوزير المصري أنور السادات كان يزور الأردن خلال فترة وجود" تمبلر" ، والذي كان يمثل وجهة النظر المعاكسة، فقد طاف في جولته عمان والقدس، واستطاع أن يستقطب الجماهير الأردنية ضد مشروع " تمبلر". كما لعبت الأموال السعودية دوراً كبيراً في إضعاف الحكومة الأردنية، مما حال دون التوقيع على الميثاق[5].

---

(1) الطراونة، رحلتي مع الأردن، ص 59 .

(2) المجالي، هذا بيان للناس، ص 11، 12؛ الحسين بن طلال، مجموعة وثائق رسمية، ص 45.

(3) عمرو، العلاقات المصرية الأمريكية، ص253؛ الطراونة، رحلتي مع الأردن، ص 58.
Sparrow,Tade Gerald, modern Jordan,Londanm, George Allec L.T.D.1961. p.26.

(4) حوراني، الطراونة، هكذا سقط حلف بغداد، ص140.

(5) نامق، سياسة العراق الخارجية، ص 362، 363.

وقد وجه السفير البريطاني أصابع الاتهام إلى أنور السادات، والذي أكـد أن وجوده في عمان قد أضفى جواً من الكآبة على الجنرال" تمبلر". وكان سعيد المفتي قد أكد للسفير البريطاني بأن حكومته لن تولي زيارة السادات أهمية وستقصرها على الشؤون الدينية، لكن هذا التأكيد لم يمنع السفير البريطاني من القول بـأن الـسادات كان بمنزلة النزعة الشريرة التي حركت الوزراء الأربعة، ودفعتهم للاستقالة وإفشال المفاوضات، إذ كان الهدف من زيارة السادات تشجيع الـضباط الأردنيـين علـى معارضة رغبة الملك حسين في الانضمام إلى الحلف. ويشير السفير البريطاني إلى أن عزمي النشاشيبي قد تلقّى مع نعيم عبد الهادي وعلي حسنا رشوة من الـسادات بقيمة تسعة وعشرين ألف دينار لكل واحد منهم(1).

وكان وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد (Sluyn Lioyed) قد وجه رسـالة شديدة اللهجة إلى الرئيس جمال عبد الناصر، عن طريق الـسفير البريطـاني فـي القاهرة، بين فيها أن مستقبل العلاقات المصرية - البريطانية يتوقف علـى إنهـاء مصر لعدائها الشديد لبريطانيا، خاصة وأن أجهزة الإعلام المصرية ما انفكت تدعو الشعب الأردني إلى الثورة على حليفته بريطانيا، فرد عبد الناصر بوساطة الـسفير البريطاني في القاهرة أن الدعاية ضد بريطانيا والأردن سوف تتوقف(2).

ثانيا : في عهد حكومة هزاع المجالي:

عهد الملك حسين إلى هزاع المجالي بتشكيل الحكومة الجديدة في 14كانون الأول 1955. وبذل المجالي جهوداً كبيرة لضم الأردن لحلف بغداد يدعمه في ذلـك القصر الملكي والحكومة البريطانية(3).

وتحدثت برقيات السفير البريطاني بعمان عن الخطوات التي اتخذها هـزاع المجالي؛ لضمان تمرير خطوة انضمام الأردن إلى حلف بغداد. وجـاءت البرقيـة الأولى بعد لقاء السفير برئيس الحكومة الجديد صباح 16كانون الأول 1955، ويقول فيها :" أبلغني هزاع المجالي صباح اليوم أنه سعيد؛ لأنه كلّف بتشكيل الحكومة، وأنه

---

(1) إيدن، مذكرات ج2، ص 128؛ الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية، ص 223، 224.

(2) إيدن، مذكرات، ج2، ص 129.

(3) F.O. 371/115640 From Duke Amman To F.O. 19/12/1955.

أسرع في تشكيل مجلس وزرائه ليقطع الطريق على الدعاية المصرية، وجهود ثلاثة من الوزراء الفلسطينيين السابقين لمنع أي فلسطيني من التعاون معه. وقال هـزاع: إن هؤلاء كونوا انطباعاً للناس بأن رئيس هيئة الأركان البريطاني الجنرال (تمبلـر) جاء للأردن؛ ليرغمه على دخول حلف بغداد. ويضيف أنه أطلع وزراءه الجدد على الأوراق جميعها المتعلقة بالمفاوضات الخاصة بانضمام الأردن إلى الحلف، وأخـذ منهم تعهداً مكتوباً بأنهم يتفقون مع سياسته لإدخال الأردن إلى الحلف. أما بالنـسبة إلى الصحافة التي اتخذت موقفاً عدائياً تجاه سياسة الانضمام إلى حلف بغداد، فقـد أبلغ هزاع السفير البريطاني أنه التقى بالصحفيين الأردنيين وأحاطهم علماً بملابسات استقالة الوزراء الأربعة من حكومة المفتي، وأنه ينوي الاجتماع برؤسـاء تحريـر الصحف، وسيستخدم خليطاً من عناصر الترغيب والترهيب لتامين تأييدهم"[1].

شرع عبد الناصر بشن هجوم عنيف ضد ما أسماهم عملاء بريطانيـا فـي الأردن، وتمكّن من أن يثير حملة عنيفة من الكراهية الشعبية لحلف بغداد[2]، أثرت في حماس الملك حسين تجاه الحلف، إذ أبدى شكوكه للـسفير البريطـاني فـي 17 كانون الأول 1955 حول حكمة الانضمام إلى حلف بغداد، وأعرب عن قلقـه مـن احتمال حدوث فتنة داخلية[3].

وتفادياً لتفاقم الأوضاع اقترح المجالي على الملـك حـسين حـلّ مجلـس النواب، فصدرت الإرادة الملكية بذلك في 19 كانون الأول 1955، وبالرغم من ذلك استمر الإضراب الشامل والمظاهرات، ووقعت صدامات بين المتظاهرين ورجـال الأمن والجيش، تسببت في وقوع ضحايا بيـن المواطنين، وشـملت الاضـطرابات

(1) الحوراني، الطراونة، هذا سقط حلف بغداد، ص141، 142.
(2) ناتنج، ناصر، ص 156.
(3) الحوراني، الطراونه، هكذا سقط حلف بغداد، ص 143.

المملكة بضفتيها[1]. وتجمهـر الطلبـة الأردنيـون فـي القـاهرة أمـام الـسفارة الأردنيـة[2].

علم المجالي بالدور الذي تمارسه سـفارتا الـسعودية ومـصر فـي دفـع الشخصيات السياسية لمواجهة دخول الأردن الحلف[3]. إضافة إلـى نـشاط أنـور السادات سكرتير المؤتمر الإسلامي أثناء وجوده في عمان[4]. كما أن إذاعة صـوت العرب كانت قد بدأت بهجوم شديد على المجالي والذين يدفعون الأردن للحلـف[5]. وقد وصف هزاع المجالي قوة تأثير الإعلام المصري في الشعب الأردني حينـذاك بقوله:" إيذان صوت العرب علامة لبدء التنفيذ، وأن المظاهرات كانت تحـدث بعـد سماع صوت العرب[6]. ويعترف (هنري تريفليان) سفير بريطانيا في القاهرة بأنه قد طلب منه آنئذ التدخل لدى عبد الناصر؛ لتخفيف الحملة الإعلامية على الأردن، بيـد أن عبد الناصر فسر سر حملته تلك بأنها عمل دفاعي لمنع الأردن من الانضمام إلى الحلف وعزل مصر[7].

أما الملك حسين فقد وصف تأثر الأردن بالإعلام المصري بقوله:" كنا تحت رحمة دعاية خارجية ترمي إلى التخريب، وأن الدعاية كانت تتسلل إلى أقصى أنحاء البلاد، وأن القاهرة كانت تملك أجهزة للبث عصرية وقوية"[8].

---

(1) العكور، إيمان ناصر، هزاع المجالي ودوره في السياسة الأردنية 1948- 1960، رسـالة مـاجستير، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم التاريخ ، 2000، ص 98- 116. وسيشار إليه لاحقا، العكور، هزاع المجالي.

(2) التنداوي، سمير، إلى أين يتجه الأردن، الدار المصرية للكتب، القاهرة، د . ت، ص 56 . وسيشار إليه لاحقا، التنداوي، إلى أين يتجه الأردن.

(3) F.o.371/115657, Telegram From Duke To F.O.16/12/1955

(4) F.O.371/121491, Telgram From Duke To F.O. 16/1/1956

(5) F.O.371/115658, Telgram From Duke To F.O. 17/12/1955.

(6) المجالي ، مذكراتي، ص 166، 173، 174.

(7) أبو دية، سعد، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربيـة، بيروت، ط1، 1990، ص162.وسيشار إليه لاحقا، أبو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن.

(8) الحسين، مهنتي كملك، ص166.

إن استخدام البث الإذاعي القوي لراديو القاهرة "صوت العرب" وهي واحدة من الموجات الإخبارية التي كان يرعاها عبد الناصر، والموجه إلى العرب في كافة أنحاء الشرق الأوسط، قد قاد إلى إنهاء احتكار البريطانيين للإعلام في الشرق الأوسط. وكانت إذاعة صوت العرب تقدم تغطية في أرجاء الوطن العربي جميعها بشكل أضخم بكثير من تلك التي تقدمها الإذاعة البريطانية المنافسة" إذاعة الشرق الأدنى"، وخصوصاً أن عبد الناصر كان معروفاً أكثر في وسط قطاعات واسعة من المثقفين العرب، بما في ذلك العراقيون. ولم يكن راديو عبد الناصر أكثر من كونه جهازاً إقليمياً متخصصاً في تزويد العرب بالأخبار باللغة العربية، ولكن بنبرة قومية عربية. وقد أصبح الإذاعي أحمد سعيد، المحرر والمعلق الرئيس في صوت العرب، من أكثر الرموز الشعبية شهرة في منطقة الشرق الأوسط، وكانت الرسالة الخاصة بحلف بغداد أقوى من العادة، فقد كانت تدعو الشعب العربي إلى الثورة ضد الحلف، ووفقاً لإذاعة صوت العرب، لم يكن حلف بغداد أكثر من مجرد استعمار متنكر، وهي رسالة سهلة الفهم، وحازت على قدر كبير من الإعجاب[(1)].

أما على الصعيد العربي فقد حظيت انتفاضة جماهير الأردن ضد حلف بغداد بتغطية واسعة من الصحافة وأجهزة الإعلام المصرية والسورية واللبنانية[(2)]. ويذكر (إيدن) أن الجماهير الأردنية كانت تهتف للملك حسين وعبد الناصر، وأصبحت صور الأخير مع الباعة، وملصقة على واجهات المحال في الشوارع[(3)]. وعندما حاول وزير الخارجية البريطاني الإيحاء بوجود بعض التأييد للحلف في الأردن، حذّره عبد الناصر من أن لندن يجب أن لا تصدق (غلوب) وقال له :" إنني أعرف الناس هناك، وهم ضد الحلف، أما من كان على شاكلة (غلوب) فلا يستطيعون أن يلمسوا الأمور، وأيامهم هناك معدودة"[(4)].

---

(1) أبو الريش، سعيد، جمال عبد الناصر آخر العرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، ص 111. وسيشار إليه لاحقا، أبو الريش، جمال عبد الناصر.

(2) الحوراني، الطراونة، هكذا سقط حلف بغداد، ص146.

(3) إيدن مذكرات، ج2، ص131.

(4) سالم، لطيفة محمد، أزمة السويس، جذور. أحداث. نتائج . 1954- 1957، الإسكندرية، 1996، ص31. وسيشار إليه لاحقا، سالم، أزمة السويس.

وجه المجالي تحذيراً شديد اللهجة لسفير القاهرة في عمان على ما دأبت عليه إذاعة صوت العرب من حديث حول الأردن، وعده تدخلاً في الشؤون الأردنية، ثم عاد ووجه تحذيراً لسفارة السعودية، والملحق العسكري المصري عن طريق وكيل الخارجية الأردني، وطالبهما بوقف نشاطهما المناوئ للحكومة[1]. كما لفت نظر السفير المصري عن وجود ثلاثة ضباط مصريين في عمان، جاءوا بحجة مراقبة الإخوان المسلمين المصريين في الأردن، ولكنّهم تدخّلوا في شؤون الأردن الداخلية، ولذا طلب رئيس الوزراء مغادرتهم البلاد حالاً[2].

كما قام بمنع دخول الصحف والمجلات المصرية والسورية، ووضع قيوداً استثنائية على دخول المواطنين من مصر وسوريا والسعودية داخل الأردن[3].

وفي 19 كانون الأول ونتيجة استمرار المظاهرات اضطر المجالي إلى تقديم استقالة حكومته[4]. وهكذا سقطت حكومة المجالي بعد أن فشلت في الصمود أمام الضغط الشعبي والخارجي.

ثالثا: حكومة إبراهيم هاشم

وفي 21كانون 1955شكّل إبراهيم هاشم حكومة جديدة[5]. حددت مهامها بإجراء الانتخابات وتنظيم جهاز الدولة، وأعلن إبراهيم هاشم أن هذه الحكومة حكومة انتقالية، وليس من شأنها أن تعالج أي قضية سياسية، أو أن ترتبط بأي أحلاف أو مواثيق جديدة[6].

إلا أن أعضاء المجلس المنحل قدموا عريضة إلى الملك حسين يوضحون فيها أن حل المجلس لم يكن دستورياً، وأن الإرادة لم تكن موقّعة من قبل وزير الداخلية.

---

(1) F.O.271/115658, Telgram From Duke To F.O. 17/12/1955.

(2) البشايرة، الأردن ومشاريع الدفاع، ص 100.

(3) F.O. 371/115658, Telgram From Duke To F.O. 17/12/195

(4) جريدة الدفاع،1955/12/21؛ الحسين ، مجموعة وثائق رسمية، ص 51.

(5) الجريدة الرسمية،ع 1252،21/12/1955.

(6) محسن، محمد علي سمارة، دور إبراهيم هاشم في السياسة الأردنية 1933- 1958، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2002، ص30. وسيشار إليه لاحقا، محسن، دور إبراهيم هاشم في السياسة الأردنية.

وقد أيد المجلس العالي لتفسير القوانين ذلك، واعتبر أن حل المجلس لـم يـستوف الشروط الدستورية[1]، لذلك قدم إبراهيم هاشم استقالته في 8 كانون الثاني 1956[2].

رابعا: حكومة سمير الرفاعي:

رأى الملك حسين أنه من الحكمة أن يعين رئيساً للحكومة أكثر حذراً؛ لـذلك عهد إلى سمير الرفاعي بتشكيل الحكومة في 8 كانون الثاني 1956[3].

أعلن الرفاعي في10كانون الثاني 1956أن الحملات الكبيرة والنشرات التـي كانت تطلقها مصر والسعودية، كان لها الدور الأكبر في إثارة الجماهير؛ لذلك طلب من السفير المصري والسفير السعودي أن لا يتدخلا، وأن يطلبـا مـن حكومتيهمـا إيقاف الدعاية المعادية التي تزيد من حدة التوتر الداخلي فـي الأردن، فاسـتجابت الدولتان للطلب الأردني[4].

وفي البيان الذي ألقاه أمام مجلس النواب في 26كانون الثـاني1955، أعلـن الرفاعي " أنه ليس من سياستنا أن ندخل أو نرتبط بأية أحلاف جديدة، وأن المملكـة مرتبطة بمواثيق دفاعية ومعاهدات صداقة ومودة مع بعض الدول العربية المستقلة، وتأتلف مع تلك الدول الشقيقة جميعها في تعاون عربي مشترك ضمن نظام جامعـة الدول العربية وميثاق الضمان الجماعي"[5] .

فرض سمير الرفاعي رقابة شديدة على الصحافة، وكافة أنواع المطبوعـات في الأردن كما قام بإنشاء محطة إذاعة جديدة في عمان؛ لتنـافس إذاعـة صـوت العرب القاهرية[6].

قام سمير الرفاعي بزيارة إلى مصر، واستطاع أن يقنع عبد الناصر بـأن لا حاجة للأردن لعرض العرب بالمساعدة؛ لأن بريطانيا لم تـربط مـسألة المـساعدة

---

(1) جريدة الدفاع،ع 1955/12/6039،25، ص1.
(2) محسن، دور إبراهيم هاشم في السياسة الأردنية، ص 34.
(3) ناتنج، انتوني، ناصر، ترجمة شاكر سعيد، دار الهلال، بيروت، 1985، ص157.وسيشار إليـه لاحقا، ناتنج، ناصر.
(4) هياجنة، سمير الرفاعي، ص202.
(5) الحسين ، مجموعة وثائق رسمية، ص58.
(6) هياجنة، سمير الرفاعي، ص204، 205.

بمسألة انضمام الأردن لحلف بغداد، ورفض الرفاعي عرضاً مصرياً لاتفاقية دفاع ثنائي، إلا أنه حاز على موافقة عبد الناصر على هدنة للحرب الإعلامية المتأججـة بين الأردن ومصر[1]. كما تناولت المحادثات دعوة الملك حسين إلى اجتماع الملوك والرؤساء العرب في عمان بغية جمع الشمل، وقد اشترطت مصر لتلبية دعوة الملك تجميد حلف بغداد، وإعلان كل ما يبحث في الاجتماع علـى الـرأي العـام، دون الاكتفاء ببيان مشترك يغطي اختلاف وجهات النظر[2].

وما إن عاد الرفاعي إلى البلاد حتى عمل على إبعاد وصفي التـل المنـاوئ لعبد الناصر من إدارة مكتب المطبوعات، وذلك كبادرة منه على المصالحة الأردنية المصرية[3]. وهكذا تم إفشال المحاولات جميعها لإدخال الأردن إلى حلـف بغـداد، ويعود ذلك إلى الأسباب الآتية:

1- المعارضة الشعبية لحلف بغداد في الأردن، ويتضح ذلك من خلال ما شهدته المدن الأردنية من تظاهرات وإضرابات، إضافة إلى أن مؤيدي الحلـف لـم يستندوا إلى أحزاب منظمة، أو قاعدة شعبية تؤيدهم[4].
2- خشية الساسة الأردنيين من تأثير حلف بغداد على القضية الفلـسطينية مـن خلال إيجاد تسوية غير مرضية لها، والخشية أيضا من أن تتسرب الأسـرار العسكرية العربية إلى إسرائيل عن طريق أعضاء الحلف وخاصة بريطانيـا، وقد عززت الدعاية المصرية هذا الاعتقاد[5].
3- النشاط الذي مارسته الدول العربية المعارضة لحلف بغداد، والدور الذي لعبه الإعلام المصري في استثارة المعارضة الأردنية، وهو ما أكّده(إيدن) فـي مذكراته :"من أن صوت العرب في القاهرة كان نشيطاً وفعالاً في التحريض على العنف"[6]. وقد عدت الدول العربية المعارضة حلف بغداد شـكلاً مـن

---

(1) ناتنج، ناصر، ص157، هياجنة، سمير الرفاعي، ص206.
(2) هياحنة، سمير الرفاعي، ص206
(3) المرجع نفسه، ص207.
(4) الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية، ص229.
(5) إيدن، مذكرات، ج1، ص 126.
(6) المصدر نفسه،ج2، ص 128، 129.

أشكال الاستعمار، كما عدت مصر من ينضم إلى الحلف خائناً، وقامت بشن حملات إعلامية كبيرة على الحلف[1].

4- النشاط الكبير الذي بذله موظفو السفارة المصرية في عمان في تحريض الشعب على القيام بالمظاهرات ضد الحكومة وحلف بغداد، وذلك عن طريق بذل الأموال الطائلة على تلك المظاهرات، وقد ذكر الملك حسين للسفير البريطاني أن الحكومة المصرية أنفقت على المظاهرات ضد حلف بغداد 60 ,000 جنيه[2].

5- قيام موظفو السفارة المصرية في عمان بتشجيع الأردنيين على التسلل إلى إسرائيل، وشن هجمات عبر الحدود مسببين بذلك المتاعب للحكومة الأردنية[3].

6- كان للعرض الذي قدمته الدول العربية المعارضة لحلف بغداد إلى الأردن في كانون الثاني 1956،الأثر الأكبر في التأثير على بعض الساسة الأردنيين وفي المعارضة الأردنية التي وجدت فيه الرد الأمثل على الضغوط الاقتصادية التي تمارسها بريطانيا على الحكومة الأردنية؛ لإجبارها على الدخول إلى حلف بغداد[4].

4- موقف مصر من حلف بغداد

قام (جون فوستر دلاس) وزير الخارجية المعين حديثاً في حكومة الرئيس ايزنهاور بزيارة إلى القاهرة في أيار عام1953،وأوضح بجلاء أثناء سلسلة المحادثات التي أجراها مع محمد نجيب وعبد الناصر وغيرهما من الزعماء المصريين أنه يريد من مصر أن تنضم إلى تحالف الغرب المعادي لروسيا. ورد

---

(1) العظم، خالد، مذكرات خالد العظم، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1973، ج3، ص 329، وسيشار إليه لاحقا، العظم، مذكرات ؛ مهنا، أمين عواد، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، دار الجليل، بيروت، 1989، ص100. مهنا، التحديث والاستقرار السياسي.

(2) F.O.371/121461,From Duke, Amman To Lioyd.F.O.27-7-1956.

(3) مهنا، التحديث والاستقرار السياسي، ص100.

(4) الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية، ص231.

عبد الناصر بأن مصر لا تريد أن تتورط في الحرب الباردة، وأنها تفضل أن تقـيم نظامها الدفاعي على معاهدة الأمن الجماعي المبرمة في نطاق الجامعـة العربيـة، وأنها لن تنضم إلى أي تكتلات، أو أحلاف أخرى(1).

وعقب توقيع اتفاقية الجلاء بدأت مفاوضات بين مصر والولايات المتحـدة، بهدف إقناع عبد الناصر بالاشتراك في حلف دفاعي عسكري ضد الاتحاد السوفيتي. وفي ذات الوقت كانت ثمة مشاورات واتصالات تجري بين الدول التي تقـع علـى حدود الاتحاد السوفيتي الجنوبية وهي : تركيا، وإيران، وباكستان، والعراق لإنشاء ما يسمى بالحزام الشمالي. وفي شهر يوليو1954نشرت مجلة نيوزويك الأمريكيـة حديثاً لعبد الناصر معلناً أن مصر ستعمل على توحيد العالم العربي دون التورط في تحالف مع الغرب(2).

وفي العيد الثاني للثورة المصرية في1954/7/23 أعلن عبـد الناصـر أن مصر جزء من الأمة العربية، وأنها بدأت مرحلة جديدة من علاقاتها مـع الـدول العربية تعتمد على الأخوة الصحيحة الصريحة، وأن هدف حكومة الثورة أن يصبح العرب أمة واحدة، يعمل كل أبنائها بتعاون وتضافر للمصلحة العامة، وأن الثـورة تعتقد أن مسؤولية الدفاع عن الدول العربية تقع أولاً وقبل كل شيء علـى عـاتق العرب أنفسهم، وهم جديرون بتحمل مثل هذه المسؤوليات(3).

وفي مقابلة له مع جريدة " اطلاعات الإيرانية" في13شباط1955 رفض عبد الناصر حجج (دلاس) التي قدمها لتسويغ انضواء العرب تحت لـواء الأحـلاف، بدعوى أن الدول الشيوعية هي عنصر عدم استقرار في النظام الدولي. وسوغ عبد

(1) ناتنج، ناصر، ص76، 77.

(2) عمرو، تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية، ص313، 314.

(3) الروسان، ممدوح، علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق العربي، مؤسسة حمادة للدراسـات الجامعية والنشر والتوزيع، اربد، ط1، 2000، ص255.وسيشار إليه لاحقا، الروسـان، علاقـة العراق السياسية.

الناصر رفضه لمنطق (دلاس) باستقرار النظام الدولي، وانعدام احتمال الحرب العالمية[1].

نظر عبد الناصر إلى الوطن العربي لا باعتباره مجرد امتداد جغرافي- كما كان نظيره (دلاس) ينظر إليه - ولكن باعتباره متضمناً أمة ذات مقومات قومية ومصالح محددة مشتركة والخطر الرئيس الذي يحدق بهذه الأمة في نظره هو الخطر الإسرائيلي، وليس الخطر التوسعي السوفيتي، كما حاول (دلاس) أن يقنع عبد الناصر. من هنا يتعين إيجاد كيان عربي مستقل تكون له السيطرة الكاملة على سياسته الداخلية والخارجية، لا الانضمام إلى نظام الشرق الأوسط الذي يتجاهل الخطر الإسرائيلي المحدق، ويوجه أنظار العرب إلى خطر بعيد الاحتمال[2].

حاولت مصر حمل العراق على التراجع عن الارتباط بسياسة الأحلاف الغربية، بعد أن أذيع خبر قرب توقيع ميثاق عراقي تركي، فأوفدت صلاح سالم وزير الإرشاد القومي إلى بغداد في النصف الثاني من أغسطس 1954 لمقابلة نوري السعيد ومناقشته، ومحاولة إثنائه عن الانضمام للحلف، كذلك فعل عبد الناصر عند لقائه به في 15 أيلول من العام نفسه. ونتيجة فشل هذه المحاولات تزعمت مصر بقيادة عبد الناصر الاتجاه المعارض لسياسة الارتباط بالغرب، وذلك ببعث فكرة الضمان العربي الجماعي من خلال الجامعة العربية ، في مواجهة تيار يتزعمه العراق بقيادة نورس السعيد . وبناء على اقتراح مصر دعيت اللجنة السياسية إلى اجتماع طارئ على مستوى رؤساء الوزراء. وقبل يومين من انعقاد جلسات اللجنة السياسية بعث عوني عبد الهادي في3كانون الثاني 1955برقية إلى رئيس الوزراء الأردني يقول فيها :" إن ما تريده مصر من وراء حربها الحاضرة هو جر الدول العربية للسير وراءها وأن الاتفاقية التركية- العراقية ستوقّع حتماً شاءت مصر أم أبت". وطلب السفير التركي من عوني عبد الهادي أن ينقل إلى رئيس الوزراء الأردني عتبه على موقف الأردن من هذه الاتفاقية. وتلقّى عوني رد

---

(1) سليم، محمد السيد، التحليل الناصري للسياسة الخارجية، بحث ضمن كتاب مصر والعروبة وثورة يوليو، ص183. وسيشار إليه لاحقا، سليم، التحليل الناصري.

(2) المرجع نفسه، ص190.

رئيس الوزراء القائل:" ليس لسفير تركية في مصر حق توجيه العتب، إذ لا علاقة رسمية له بالأردن، وكنت أتمنى أن تتنبهوا إلى هذه الحقيقة، فلا تقبلوا منه عتباً، ولا تبلغه لي"[(1)].

وفي تقرير السفير الأردني في القاهرة 6كانون الثاني 1955عن وقائع جلسات اللجنة السياسية، أورد ما قاله محمود فوزي وزير خارجية مصر:"... إني لا أدري الضرورة التي تدفعنا لأن نتعاون مع الغرب، فنحن لسنا شيوعيين وجميعنا مستعد لمكافحة الشيوعية ... سمعت أن العائق الذي كان يحول دون هذا التعاون هو مسألة القنال، وأن هذا العائق قد زال بعد عقد اتفاقية الجلاء، ولكن ما شأن فلسطين، هل حلّت قضيتها؟ سمعت أن لا حل لها إلا بالتعاون مع الغرب. هل هذا صحيح؟ وهل يتعاون الغرب معنا على إزالة إسرائيل ؟ ومن جهة أخرى فإنه لا يحسن أن نسلّم أنفسنا بسهولة. الغرب يعرف أننا لسنا شيوعيين، وهذا على ما أرى ضمان قوي له، والضمان في نظري هو بالنيات وليس على الورق. إن التحالف في أوضاع العرب الحاضرة ليس من شأنه أن يدعم هذه ولكن يصعد منها، وهو لذلك عمل غير حكيم، ولا ترضى عنه الشعوب العربية"[(2)].

أما رأي وزير خارجية الأردن فهو كما ورد في التقرير:"عدم أخذ العرب بسياسة التعاون وقال:" إن الأتراك قبلوا سياسة التعاون مع الغرب على قدم المساواة. وأن المستر شكبرا مساعد وكيل الخارجية سأله حينما زاره في عمان فيما إذا كان لا يرى التعاون مع الغرب ضماناً قوياً ضد اعتداء إسرائيل على العرب فأجابه بالنفي"[(3)].

وعندما اختلفت وجهات النظر كانت الدعوة لمؤتمر القاهرة لوزراء خارجية الدول العربية الأعضاء في ميثاق الضمان الجماعي العربي في22يناير 1955لبحث الأمر مع رئيس وزراء العراق،على أساس أن انفراد العراق بالدخول في حلف عسكري خارج إطار الدول العربية يهدد كيان الجامعة العربية. وأعلنت الحكومة

---

(1) عبد الهادي، مذكرات، ص436، 437.

(2) المرجع نفسه، ص437.

(3) المرجع نفسه، ص 438.

المصرية في بيان الدعوة للإجتماع أنّها لا تزال تؤمن بالتعاون مع العرب جميعـاً، وبعيداً عن النفوذ الأجنبي المتمثل في سياسـة الأحـلاف. وقـاطع العـراق هـذا الاجتماع[1]. وقد اتخذ المؤتمر قراراً ينص على أن الأحلاف العسكرية التي يعقدها أعضاء الجامعة العربية خارجة عنها ومنافية لميثاقها[2].

وعقب توقيع الميثاق التركي - العراقي، أصدرت اللجنة السياسية للجامعـة العربية بناء على رغبة مصر بياناً مشتركاً ذكرت فيه :" أن كل أعـضاء الجامعـة أعلنوا أن حكوماتهم لم تدعُ إلى الإنضمام للحلف التركي - العراقي، وأنها لم تفكر في الإنضمام إليه، وأعلنوا أن حكوماتهم تحترم الالتزامات التي يلزمها بها ميثـاق الجامعة العربية، ومعاهـدة الـدفاع المـشترك والتعـاون الاقتـصادي بـين دول الجامعة"[3].

وعلى إثر إذاعة البيان المشترك التركي- العراقي بعثت الحكومة المـصرية بدعوة عاجلة لرؤساء وزراء الدول العربية الموقعة على ميثاق الضمان الجمـاعي، وإزاء إصرار العراق على المضي قدماً في هذا الاتفاق،أعلنت الحكومة المـصرية أنّه بدخول العراق حلفاً أجنبياً دون موافقة دول معاهدة الضمان الجماعي العربـي يعد ميثاق الضمان الجماعي منتهياً. وفي نهاية اجتماعات مجلس رؤساء الوزارات العربية لم يستطع المجلس اتخاذ أي قرار بشأن استنكار الموقف العراقي[4].

اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية على مـستوى رؤسـاء الـوزراء باستثناء العراق، وكان هذا الإجتماع هو المحاولة الأخيرة لوضع حد لتوجه العراق نحو سياسة الأحلاف. وحضر عوني عبد الهادي الاجتماع . وحول مسألة التعـاون مع الغرب تحدث الرئيس المصري عبد الناصر قائلا:" إننا لن نرض إلا بالزمالـة الكريمة، ولن نقبل أن يكون دورنـا دور الخـدم، وأن الـدمار خيـر مـن هـذا

---

(1) شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق، ص 251،252؛ بغدادي، عبد اللطيف، مـذكرات عبد اللطيف بغدادي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، د. ت. ج1، ص 199، 100. وسيـشار إليه لاحقاً، بغدادي، مذكرات.

(2) عمرو، تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية، ص243.

(3) المرجع نفسه، ص251.

(4) نامق، سياسة العراق الخارجية، ص334، 335.

الوضع...إن هناك فرقاً بين أن يأتي إلى وطننا من يريد رغم أنفنا، ويستعمل البطش والقوة للحصول على ما يريد من مساحتنا واستغلال مواردنا، فيفرض نفسه بذلك لما لا داعي إلى تفصيله، وبين من يأتي إلينا برغبتنا كزميل نتبادل معه ما يتبادل الزملاء من معونة، وتساند على دفع العدوان. إن هذه الزمالة تستوجب أن نكون أقوياء وأساس القوة دعم اقتصادنا. يجب أن يكف من يدعون صداقتنا عن الحرب الاقتصادية التي يشنونها علينا، وأن يقدموا لنا كل المعونة التي تدعم اقتصادنا وتزيد قوتنا لدعم السلام . ونحن على أي حال واضعون نصب أعيننا فتح أبواب مغلقة، وتوسيع أبواب مفتوحة في جنوب آسيا، وفي افريقية، وفي أمريكا الجنوبية. إن أمامنا سبيل التعاون مع الغرب كزملاء أنداد نبني اقتصادنا، وندعم قوتنا التي تمكننا عند الضرورة الدفاع عن السلام من بذل التضحيات من دم وموارد[1].

وعقب توقيع الإتفاق الباكستاني - التركي أعلن عبد الناصر:"أن أي دولة عربية تفكر في الإنضمام إلى حاف تركيا - باكستان لن يؤثر في الوحدة العربية، إنّما تلقي بنفسها في براثن الإستعمار الأمريكي الانجليزي"[2].

وفي 20 شباط 1955وصل (أنتوني إيدن) إلى القاهرة، واجتمع مع عبد الناصر، وكان يلح عليه لكي لا يعارض اتجاه العراق إلى سياسة رآها في صالحه. وحاول عبد الناصر أن يشرح وجهة نظره، وهي تتلخص في نقطتين:

الأولى: أنه ليس من حق بلد عربي أن ينفرد وحده بسياسة طالما هو عضو في الجامعة العربية.

الثانية: أنّه لا يحق للعراق، أو غيره من الدول العربية أن يضغطوا على دولة عربية أخرى لكي تتبعه في السياسة نفسها، وأن الأمر سيتحول إلى معركة إذا ما حاولت العراق ضم آخرين إليها. وقال عبد الناصر:" إن لديه معلومات قاطعة بأن الحكومة العراقية تمارس ضغوطاً على لبنان وسوريا والأردن، ولا تستطيع مصر أن تقف ساكنة خصوصاً وان تحول كل الدول العربية في المشرق إلى مخاطر

(1) عبد الهادي، مذكرات ص 441.

(2) جايل الولايات المتحدة وثورة يوليو 1952، 1952- 1958 ص170.

غير مؤكدة في الشمال يترك مصر وحيدةً أمام إسرائيل. وهذه قضية تخص الكـل، ولا تخص مصر بمفردها"[1].

وأعلن المتحدث الرسمي لمجلس الثورة صلاح سالم :" إن مصر تعارض قيام حلف بغداد؛ لأنه يقضي على الناحية العسكرية في العالم العربـي، ويعمـل علـى تمزيق حكومات الدول العربية، وتبديد القوى العربيـة مـن الاهتمـام بمـستقبلهم ومصالحهم، خاصة منذ أن أدركت دول هذه المنطقة أن هدفها وأمنها وحريتها أمر غير حقيقي"[2].

وقد شكّك عبد الناصر في فعالية الحلف نفسه في الدفاع عن الشرق الأوسـط قائلا:" قالوا: لو أن مصر كانت في نطاق حلف عسكري، لكانـت حـصلت علـى السلاح من أقوياء هذا الحلف، أو لكان هؤلاء الأقوياء قد تولوا مهمة الدفاع عنهـا، ونسي هؤلاء عبرة ما جرى في فلسطين، وكانت فلسطين بالنسبة إلى هؤلاء الأقوياء أكثر من زميل في حلف... كانت تحت انتدابهم... كانت تحت وصايتهم"[3].

وفي خطابه بمناسبة العيد الثالث لثورة يوليو قال عبد الناصر:" لم نتردد فـي أن نصارح إخواننا بأن هذا الحلف يتعارض مع السياسة التـي تبنيناهـا، ورسـمنا خطوطها، وأنّه هادم للآمال التي أجمعنا على تنميتها وتغـذيتها ورعايتهـا، وأنّـه يتعارض مع روح الضمان الجماعي ومناقض لميثاق جامعـــة الـدول العربيـة وأهدافه، فإن الغاية من هـذه الأنظمـة والمواثيـق أن نتحرر، وأن نكون قادرين على رسم سياستنـا لا أن نرتبط بغيرنا، ولا أن نتبع سوانا، وأن نجـــري خلـف مركبة الأقوياء فـي العالـم، ولـم نتردد في أن ندعـو رؤساء الدول العربيـــة لنقول لهم هذا القـول في غير مواربـة ولا خفـاء، وإنّي أعلن أن مصر متمسكة

(1) هيكل، محمد حسنين، ملفات السويس، مركز الأهرام للترجمة والنـشر، القـاهرة، ط1، 1986، ص330-337.وسيشار إليه لاحقاً، هيكل، ملفات السويس.

(2) ماير، الولايات المتحدة وثورة يوليو، ص226.

(3) بيانات الرئيس جمال عبد الناصر والوزراء في مجلس الأمة سـنة1957، المطبعـة الأميريـة، القاهرة،ج1، ص 46، 47.

بهذه السياسة"[1].

والواقع أن المخاوف قد ساورت عبد الناصر حول الحلف، فبالإضـافة إلـى رفض مصر لهذا المنهج قبل ثورة تموز، فإن الحلف يربط العراق بحلـف شـمال الأطلسي والعراق عضو في الجامعة العربية، وبالتالي يعـرض حيـاده للخطـر، ويورط الدول العربية في نزاعات الناتو إذا ما تورط العراق نفـسه ، كـذلك فـإن انضمام العراق للحلف يعد ضربةً عنيفةً موجهةً إلى الأساس الذي تقوم عليه سياسة عبد الناصر الرامية إلى تحقيق الاستقلال والوحدة العربية، بالإضافة إلى إدراكه أن البريطانيين يحاولون العودة إلى المنطقة بعد اتفاقية الجلاء[2].

توتّرت العلاقات الأردنية المصرية على إثر ما أشيع مـن احتمـال دخـول الأردن الحلف التركي – العراقي، وهذا ما دفع السفير الأردني في القـاهرة إلـى توجيه بيان إلى الصحف بعنوان " لا يوجد عربي يقبل صلحاً مع إسرائيل- بيان من السيد عوني عبد الهادي سفير الأردن" يقول البيان:" ما زالـت بعـض الـصحف المصرية تذيع من وقت لآخر أنباء عن ميل بعض الدول العربية إلى الكتلة الغربية، واتجاهها إلى تأييد سياسة الغرب، وقد طلعت علينا أخيراً بعض الصحف تشير إلى ضغط قد وقع على الحكومة الأردنية، وكان سبباً لاستقالة الوزارة السابقة، مـؤداه عزل الأردن عن الحكومات العربية، وعقد صلح مع اليهود، والّنفراد بخطة غيـر متفقة مع سياسة الدول العربية في مجلس الأمن. وإنّي آسف كثيراً أن تذهب بعض الصحف المصرية إلى التشكيك في وطنية بعض الحكومـات العربيـة، وإظهـار رجالات العرب بين حين وآخر بمظهر لا يتفق مع الحقيقة، ولا يتناسب مع القومية العربية، خصوصاً وأن من شأن هذا التشكيك أن يجعل الرأي العام في حيـرة مـن أمره في الداخل، ويسيء إلى سمعة العروبة في الخارج، في الوقت الذي كان على الصحافة خاصةً أن تتحرى الحقيقة في مثل هذه الأمور الخطرة، وتدعم وحدة الأمة

(1) المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات عبد الناصر، ج2، ص 162 .

(2) ناتنج، ناصر، ص 108، 109؛ سالم، أزمة السويس، ص 21.

العربية بدلاً عن إشاعة الفرقة بين أبنائها"[1].

ويمضي بيان السفير الأردني قائلاً :"... وقد تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك حسين المعظم في تكليف السيد توفيق أبو الهدى تأليف الوزارة، فأكّد تمكين السيادة القومية، ورفض الحكومة الأردنية أي تدخل أجنبي يمس هذه السيادة، والسير حسب ما تقتضيه مصلحة البلاد بالتآزر التام مع الدول العربية" وينتهي بيان السفير إلى القول:" هذه هي حقيقة الموقف في الأردن، وإني أستطيع أن أؤكد أنّه لا يوجد شخص واحد أياً كانت مكانته يقبل أو يستطيع أن يتجه اتجاهاً مخالفاً لإرادة الأمة العربية التي لا تقبل أي تفرقة بين الحكومات العربية، ولا صلحاً مع إسرائيل"[2].

وفي محاولة من الحكومة المصرية لتطويق حلف بغداد، زار وزير الإرشاد القومي المصري صلاح سالم دمشق في 26 شباط 1955، وأجرى مباحثات مع الحكومة السورية حول إقامة حلف دفاعي عربي جديد يستثنى منه العراق. وقد تم التوقيع في 2 آذار 1955 على اتفاقية بين البلدين نصت على :

1- إنشاء اتّحاد فدرالي بين الدول العربية التي ترفض الحلف العراقي - التركي.
2- إقامة قيادة موحدة لجيوش هذه الدول.
3- توحيد سياساتها الخارجية والمالية والثقافية.
4- إنشاء مجلس مؤلف من ممثلين للدول الأعضاء[3].

وفي 3 آذار 1955 وصل إلى الأردن وفد سوري- مصري يضم وزير الإرشاد المصري صلاح سالم، ووزير الداخلية السوري خالد العظم، ومحمود رياض مدير الشؤون العربية بوزارة الخارجية المصرية[4].

اجتمع أعضاء الوفد مع توفيق أبو الهدى ووزير الخارجية وليد صلاح، وقدموا له صورةً عن الاتفاق، فوعد أبو الهدى بدراسة الأسس الواردة فيه، ثم

---

(1) عبد الهادي، مذكرات ص، 453.
(2) المرجع نفسه، ص، 453، 454.
(3) رياض، مذكرات، ج2، ص 83، 84 ؛ العظم، مذكرات، ج2، ص 390.
(4) رياض، مذكرات، ج2، ص 83.

تحدث أبوالهدى، وأوضح أن الارتباطات العسكرية بين الأردن وبريطانيـا تلزمـه التشاور مع بريطانيا. كما التقى الوفد بوزير الخارجية وليد صلاح الذي قدم عرضاً يتمثل في تقديم مصر وسوريا معونة مالية للأردن بديلة عن المعونـة البريطانيـة بحيث يتمكن الأردن من إلغاء معاهدته مع بريطانيا، فيصبح حراً في التعاقـد مـع مصر[1].

وفي آذار 1955 بعث عبد الناصر برسالة إلى الملك حـسين يـدعوه فيهـا للإنضمام إلى الدول العربية المناهضة للحلف. وجاء الرد الأردني على لسان رئيس الوزراء في 29 آذار 1955 بقوله :" إن موقف الأردن تجاه الميثـاق العراقـي – التركي والحلف الثلاثي موقف حيادي، ولا يمكن الميل لأحدهما دون الآخر"[2].

وفي 4 نيسان 1955 صادق مجلس العموم البريطاني على انضمام بريطانيا إلى الاتفاق العراقي – التركي. حيث أصبح الأردن بعد التوقيع البريطـاني الدولـة التالية المرشّحة للإنضمام إلى الحلف[3].

ويصف (غلوب) وضع الأردن في أعقاب انضمام بريطانيا إلى حلف بغـداد بقوله:" وجد الأردن نفسه في وسط عاصفة؛ بريطانيا حليفته عضو في حلف بغـداد وتشجعه على الانضمام إليه، ولكن اتهامات عبد الناصـر، وقولـه :" إن الحلـف مؤامرة لدعم إسرائيل أوجد لدى الأردنيين الريبة في الحلف"، فعمـت المظـاهرات شوارع عمان والمدن الأردنية الأخرى، يدفعها صدى انفعالات صوت عبد الناصر عبر إذاعة صوت العرب "[4].

شن عبد الناصر حملات عنيفة على الحلف، وأعلن أن سياسة مـصر ضـد سياسة الأحلاف العسكرية في المنطقة العربية، وأنّه سوف يلتـزم الحيـاد كمـنهج لسياسته الخارجية، وأنّه يرى أنه إذا كانت العراق قد ارتضت لنفسها الارتباط بمـا

(1) رياض، مذكرات، ج2، ص 83 ؛ العظم، مذكرات، ج2، ص 391.

(2) جريدة فلسطين، 1955/3/30

(3) الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية، ص 216.

(4) المرجع نفسه، ص 216.

عرف بحلف بغداد فإنّه يناشد العرب جميعاً بأن يكونوا بمنأى عن هذا الحلف الاستعماري[1].

وحيال ذلك لم تجد حكومة أبو الهدى أمامها من خيار سوى إعلان الحياد تجاه الحرب الإعلامية بين القاهرة وبغداد. وفي 28 أيار قدم أبو الهدى استقالة حكومته لتكون أول حكومة يطاح بها على خلفية محاولات ضم الأردن إلى حلف بغداد[2].

ورغم الاختلاف الأيديولوجي بين عبد الناصر وملك السعودية، فقد استطاعت السياسة المصرية أن تحقق تحالفاً مصرياً سعودياً عميقاً في رفض مبدأ الأحلاف الأجنبية. وقد وجد عبد الناصر في السعودية حليفاً مؤثراً وقوياً للأسباب الآتية:

1- امتلاك السعودية لأغنى المصادر البترولية في العالم.
2- صراعها مع بريطانيا حول ملكية واحة البريمي على حدود الإمارات المتهادنة التي تخضع للحماية البريطانية.
3- العداء التقليدي بين العائلة السعودية والهاشمية، فمنذ أن قام عبد العزيز بن سعود والد الملك سعود ومؤسس المملكة بإخراج الشريف حسين من الحجاز عام 1924، وضم هذه الأراضي إلى الأراضي السعودية، اتّخذ هو وأسرته من الأسرة الهاشمية موقف العداء الشديد. وبعد مضي ثلاثين عاماً كان خليفته يواصل الصراع مع حفيدي الشريف حسين، فيصل في العراق، والحسين في الأردن، وذلك بناء على مشورة يوسف ياسين الدبلوماسي السوري الذي كان شغله الشاغل تغذية العداء بين مليكه والملكين الشابين الهاشميين[3].

تبنّت مصر بقوة فكرة أن الدفاع عن المنطقة يجب أن يأتي من داخلها، وأن يتم بوساطة أبنائها، استناداً إلى اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي. وعملت

(1) عمرو، تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية، ص، 245، 246.
(2) محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص 255.
(3) هيكل، ملفات السويس، ص 316، 317؛ نتنج، ناصر، ص 112، 113؛ مهنا، التحديث والاستقرار السياسي، ص100.

مصر على مقاومة حلف بغداد بأكثر من أسلوب، فبعد أن عزلت مصر العراق داخل الجامعة العربية، لجأت إلى الجماهير العربية لإشراكها. واستخدمت كل إمكانياتها الإعلامية الضخمة في إيضاح موقفها للرأي العام العربي، من خلال عدة إذاعات، أهمها: إذاعة صوت العرب، وإذاعة صوت العراق بجانب إذاعة كردية. وكانت إذاعة صوت العرب هي أقوى وأكثر الإذاعات تأثيراً في الشارع العربي؛ مما جعل الموقف يتخذ صورة حرب باردة، حتّى أن النساء العراقيات أرسلن ببرقية إلى السفارة المصرية في بغداد يؤيدن فيها الحملة على الأردن حتى لا ينضم إلى حلف بغداد[1].

وقد كان للمكانة الجديدة التي بدأ عبد الناصر يتمتع بها لدى الشعوب العربية وقدرته على توجيهها من وراء ظهر حكوماتها تطوراً جديداً في العلاقات العربية؛ مما أسهم في إحساس الحكومات العربية بالقلق لما يحظى به عبد الناصر من تأييد من جانب شعوبها[2].

ولم تكتفِ مصر بالوسائل الدعائية التقليدية، فاستخدمت العامل الديني كسلاح؛ ففي أثناء زيارة الملك حسين لمصر في شباط 1955، تقرر إذاعة خطبة الجمعة في يوم الثامن عشر من شباط من مسجد الحسين، وقد تضمنت الخطبة تحذيراً للعرب والدول الإسلامية من الأحلاف الأجنبية الاستعمارية[3].

ويمكن القول: إن مصر استطاعت تحقيق نصر في معركة الأحلاف بوجه عام، وحلف بغداد بوجه خاص، ولم يستطع العراق، وباقي دول الحلف ضم أي دولة عربية أخرى إلى الحلف وخاصةً الأردن، واستطاعت مصر بدعايتها تحجيم الحلف، وقصره على الدول المؤسسة له.

تعززت علاقات الأردن مع القاهرة ودمشق مؤقتاً بعد رفض الأردن حلف بغداد، وآثر الملك حسين مهادنة الرياض ودمشق والقاهرة، وفي سبيل ذلك أعلن في

---

(1) حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، ج3، ص 22؛ شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق، ص 261، 262.

(2) الموافي، مصر في جامعة الدول العربية، ص 159- 166.

(3) شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق، ص 262، 263.

9اذار 1956 رفض الأحلاف، وأكّد في الوقت نفسه – رداً على رسالة مـن عبـد الناصر في 19 آذار- أن الأردن سيلجأ إلى الحياد بالنسبة إلى المحاور العربية، ولن يكون مع العراق، ولا مع السعودية ومصر وسوريا، وإنه يشجع التعاون العربي(1).

قامت مصر بعقد محالفات ثنائية مع بعض الدول العربية، وذلك لعمل حاجز عربي قوي يستطيع الصمود أمام المحاولات الغربية لجر الـدول العربيـة لحلـف بغداد، وكان أول تلك الاتفاقات هو الاتفاق المصري السوري، الذي بدأ بعقد اتفاقيـة لإنشاء قيادة مشتركة بين البلدين في1955/10/20، وفي 1955/11/7 تـم توقيـع ميثاق الدفاع المشترك بين البلدين(2). وقد أحدث ذلك الاتفاق سـخطاً فـي الـدوائر السياسية العراقية والتركية ودول حلف بغداد، إذ عدوه موجهاً ضد الحلف(3). وبعـد الاتفاق المصري السوري عقدت مصر اتفاقاً آخر مع السعودية في1955/10/27(4).

وقد انضمت اليمن إلى الاتفاق الثلاثي في الحادي عشر من نيـسان 1956؛ ليصبح الاتفاق رباعياً. وفي أيار وقعت مصر مع الأردن اتفاقاً عسكرياً(5).

وفي 6آذار دعا الرئيس جمال عبد الناصر كلاً من الملك سـعود وشـكري القوتلي لاجتماع في القاهرة أعقبه بيان جاء فيه : "إن الدفاع عن العالم العربي يجب أن ينشأ من داخل الأمة العربية وخارج نطاق الأحلاف الأجنبية التي تحاول استخدام

---

(1) أبو دية، سعد، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربيـة، بيروت، ص 168. وسيشار إليه لاحقاً، أبو دية، عملية اتخاذ القرار.

(2) سعيد، أمين، الجمهورية العربية المتحدة ، دار إحياء الكتاب العربي، القـاهرة، 1959، ج1، ص 16، وسيشار إليه لاحقاً، سعيد، الجمهورية العربية المتحدة؛ رياض، مذكرات، ج2، ص 102- 105؛ الموافي، مصر في جامعة الدول العربية، ص167.

(3) نامق، سياسة العراق الخارجية، ص340؛ سيل، الصراع على سوريا، ص292، 293؛ العقـاد، صلاح، المشرق العربي المعاصر، القاهرة، ص 294. وسيشار إليه لاحقـاً، العقـاد، المـشرق العربي.

(4) خوري، يوسف، المشاريع الوحدوية العربية، 1913- 1987، دراسة توثيقية، مركـز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1988، ص301، 302. وسيشار إليه لاحقاً؛ خـوري، المـشاريع الوحدوية؛ الموافي، مصر في جامعة الدول العربية ، ص 168.

(5) عمرو ، تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية، ص 224.

التنظيمات الدفاعية لخدمة المصالح الذاتية لأي دولة من الدول الكبـرى"[1]. وفـي 5حزيران 1956 أعلن في القاهرة بيان مصري أردني لتوحيـد جهـود الجيـشين المصري والأردني وتنسيقهما بما يضمن الدفاع عن مصالح الأمة العربية، وتبع هذا الاتفاق اتفاق عسكري مصري، سوري، أردني ، تولّى بموجبه اللواء عبد الحكـيم عامر قيادة جيوش البلاد الثلاثة[2].

(1) الموافي، مصر في جامعة الدول العربية، ص 168 .

(2) المرجع نفسه، ص 168.

الفصل الثالث

العلاقات الأردنية المصرية 1956- 1957

1.3 تعريب قيادة الجيش العربي

في صباح يوم 1آذار 1956 دقّ الهاتف في مكتب سمير الرفـاعي رئـيس الوزراء، وقال له متحدث من القصر الملكي :" سيدنا في طريقه الآن إلـى مكتـب رئيس الوزراء" وصل الملك وتوجه مع رئيس وزرائه إلى مكتبه، وهناك اخرج من جيبه ورقةً سلّمها إلى الرفاعي قائلا :"هذا أمر ملكي وأريد تنفيذه على الفور". وقرأ الرفاعي الأمر الملكي :" قررنا إنهاء خدمة الفريق السير"جون باجوت غلوب" (باشا) ابتداء من هذه اللحظة وعليه أن يغادر البلاد فوراً". وغـادر الملـك مقـر رئاسـة الوزراء[1].

وطلب سمير الرفاعي استدعاء وزير الدفاع فلاح المدادحة وأخطـره بـأمر الملك ثم طلب دعوة غلوب لمقابلته. ووصل غلوب إلى مكتب رئيس الوزراء الـذي أبلغه بالأمر الملكي، وخرج غلوب من مكتب رئيس الوزراء متوجهاً إلى الـسفارة البريطانية ليقابل السفير ويخبره بما جرى، وبعد استعراض لكل التطورات طـرح السفير تساؤلاً ألح عليه :"من تظنه وراء هذا الأمر أو علـى علـم مـسبق بـه : المصريون أو غيرهم"، ثم أردف على الفور:"هل تظن أن أصدقائنا الأمريكان على علم بهذا الموضوع؟ "[2].

وجلس السفير البريطاني يكتب برقيةً إلى وزارة الخارجية في لندن التي وقع عليها النبأ وقع الصاعقة. وأسرع السفير البريطاني في عمان عند منتـصف الليـل برسالة من إيدن إلى الملك يقول له فيها مهددا :" إن العواقب سوف تكـون وخيمـةً جداً عليك شخصياً وعلى الملكية، وعلى مستقبل الأردن كله"[3].

وقد نص قرار مجلس الوزراء رقم 698على ما يلي :

---

(1) هيكل، ملفات السويس، ص 408.

(2) المرجع نفسه، ص 408، 409.

(3) المرجع نفسه، ص410.

1- إنهاء خدمات الفريق(غلوب) من منصب رئيس أركـان الجـيش العربـي الأردني.

2- ترقية العقيد راضي عناب لرتبة لواء، وتعيينه بمنصب رئيس أركان الجيش العربي الأردني.

3- إنهاء خدمة العقيد (وليم هاتون) مدير دائرة الخدمات.

4- إنهاء خدمة العقيد (باتريك كوجهل) رئيس دائرة الاستخبارات العسكرية[1].

وكانت حركة التنظيم السري للضباط الوطنيين في الجـيش العربـي التـي تأسست عام 1950لطرد القيادة الأجنبية من الجيش العربي، وتضاعفت جهودها هذه بعد ثورة الضباط الأحرار في مصر عام1952، وتم تغيير إسم الحركة من التنظـيم السري للضباط الوطنيين إلى حركة الضباط الأحرار الأردنيين، وذلك تيمناً بالحركة المصرية. وكان للمد القومي الذي شهدته الدول العربية بعد الثورة المصرية الأثـر الأكبر في إصرار أعضاء حركة الضباط الأحرار على السير على خطى مصر في التحرر من الهيمنة البريطانية على الأردن[2].

وذلك من خلال إنجاز نفس المهمة الثورية التي نفّذها الضباط الأحرار فـي مصر غير أن هدفهم لم يكن الملك حسين بل غلوب، الذي كان يمثل رمزاً للسيطرة الأجنبية على الجيش والحياة السياسية والاقتصادية في الأردن[3].

وصلت أنباء إقالة غلوب إلى لندن بعد ظهر أول آذار، لتفجر عاصـفةً مـن اجتماعات الأزمة والرسائل المسعورة، فقد أبرق (إيدن) ل (سلوين لويد) في القاهرة يطلب منه أن يستقل الطائرة إلى عمان للتباحث مع الملـك حـسين، إلاّ أن وزيـر الخارجية أدرك أن نجاحه في هذه المهمة بعيد الاحتمال وأن الفشل سيلحق به اهانةً أخرى، وأرسل إيدن برقيةً أخرى إلى السفير البريطاني في عمان (ديوك) يطلب منه

---

(1) مراد، الدور السياسي للجيش العربي، ص81، 82.

(2) أبو شحوت، شاهر، قصة حركة الضباط الأردنيين الأحرار،1952- 1957، ص59.

(3) Benjamin,Shwadran,O P- Cit. 318.

فيها مقابلة الملك، وأعقبها برسالة أخرى في مساء نفس اليوم إلى عمان موجهةً هذه المرة إلى الملك حسين شخصياً، يحثه فيها على إعادة النظر في قراره[1].

أكّد الملك حسين في التصريح الذي أدلى به في 1956/3/4إرتبـاط الأردن بالتزاماته التي نصت عليها المعاهدة الأردنية البريطانية قائلاً:" إن إنهـاء خـدمات (غلوب) لن يؤثّر على العلاقات التقليدية بين البلدين؛ لان هذه العلاقـات لا تـرتبط بإنهاء خدمات شخص معين في الأردن. إن الظروف التي أحاطت بإنهاء خـدمات (غلوب) لم تكن مفاجئة كما تصور البعض، وإنما هي قضية مزمنة، وإنـه حـاول مراراً إصلاح الطريق التي يسلكها غلوب فلم يتمكن، فوجد بالتالي انّه لا مناص من إنهاء خدماته على الشكل الذي عرفه الناس"[2].

وقد أثار عزل غلوب دهشةً عظيمةً في بريطانيا، حيث أطلقت عليه جريـدة التايمز اللندنية في مقال افتتاحي أنّه أنحس حدث وقع في الشرق الأوسـط منـذ أن تمت صفقة الأسلحة بين مصر وتشيكوسلوفاكيا[3]. وكتبـت صـحيفة " النيويـورك تايمز" في التعليق على عزل غلوب تقول:" إن شعبية الملك حسين زادت، وأصبحت تنافس شعبية جمال عبد الناصر بعد صفقة الأسلحة مع الروس[4].

وأثار هذا القرار ردود فعل ايجابية على الصعيد المحلي، فقد شـهدت علـى أثرها مظاهرات طلابية سلمية، اشتركت فيها الأحزاب السياسية في الأردن، وأخذت تهتف ضد حلف بغداد والاستعمار، كما هتفت بحياة جمال عبد الناصر[5].

أما الصحف الأردنية فقد تصدر صفحاتها في الأيام الثلاثة التالية ليوم الإعفاء وبعناوين بارزة أخبار إعفاء غلوب، وقيام المظاهرات، ثم تعليقات وافتتاحيات تشيد بمواقف الملك وتهنئه وتشكره على قراره التاريخي، ومـن الجـدير بالإشـارة أن

---

(1) نيف، حرب السويس، ص245

(2) الحوراني، مذكرات، جـ3، ص1954.

(3) فكرت، سياسة العراق الخارجية، ص362.

(4) هيكل، ملفات السويس، ص411.

(5) جبار، التطورات السياسية الداخلية، ص188.

الصحف قد نشرت صوراً للمظاهرات وهي تحمل العلمين المصري والسعودي وصور جمال عبد الناصر[1].

ولكن ما هي الدوافع وراء هذا القرار التاريخي؟

في 3آذار 1956 أصدر سمير الرفاعي بياناً رسمياً تضمن الأسباب التي دفعت بالملك إلى عزل (غلوب) وهي :

1- تجاهل (غلوب) القوانين والأنظمة المرعية.
2- عدم الارتياح من غلوب من قبل الشباب في صفوف الجيش.
3- الخلاف بين (غلوب) والملك حول الإصلاحات والإستراتيجية العسكرية.
4- المعلومات غير الدقيقة التي كان ينقلها غلوب إلى الملك فيما يتعلق بكمية الذخائر لدى الجيش.
5- تحميل (غلوب) مسؤولية السرقات التي كانت تحدث في مخازن الجيش .
6- الجولات المشكوك فيها التي كان غلوب يقوم بها بين قطعات الجيش.
7- الخلاف مع الملك حول تواجد القوات العسكرية وتحركاتها وانسحابها من الضفة الغربية.
8- دور (غلوب) في هزيمة 1948 في فلسطين.
9- الخطر المتمثل في وجوده بالنسبة للجيش والوطن على حد سواء[2].

أما الملك حسين فيعلق على هذه المسألة قائلاً:" لقد كان السبب الرئيسي في عزل (غلوب) يقوم على عدم التفاهم بيننا وعلى خلافنا حول مسألتين جوهريتين هما: دور الضباط العرب في جيشنا، وإستراتيجيته الدفاعية، فأحد واجباتي كملك هو تحقيق الأمن لشعبي وبلادي، ولو لم أقم باستبداله لما كنت قد مارست أعباء مسؤولياتي، إن ما تم كان من الواجب أن يتم .... لقد كنت و(غلوب) مختلفين تمام الاختلاف حول موضوع أساسي؛ فقد كنت أرغب في ترفيع الضباط الأردنيين إلى المناصب العليا في الجيش، وفي أن يتولى قيادته طبقاً لخطة واقعية... وقد كان علي

(1) جريدة فلسطين، ع: 1522- 9521، 16 آذار 1956.

(2) هياجنة، سمير الرفاعي، ص 139،140.

أن أعطي الأردنيين مزيداً من المسؤوليات، وكان وجود (غلوب) يقف عائقاً أمـامي دون تحقيق ذلك... وقد أصبح (غلوب) أحد الرجال الأوسع سلطةً في البلاد"(1).

وفي رده على استيضاح السفير البريطاني في عمان حول الأسـباب التـي حملت الملك على اتخاذ مثل هذا القرار، أكّد الملك حسين أن قـراره هـذا يعـود لمسؤولية (غلوب) عن النقص الخطير في المعدات والعتاد، وعدم رضـا الـضباط الأردنيين عن الأوضاع السائدة في الجيش، وأشار إلى الجهود التي بذلها للدفاع عن (غلوب) ضد الدعاية المصرية، ولكنه لم يظهر أي تعاون معه لتفـادي مثـل هـذه الدعاية، لذا كان لابد من القيام بما هو ضروري لشرف الأردن وسلامته(2). وفـي حديث آخر عبرعن شعوره بقوله :" طالما بقي (غلوب) في القيادة بالإردن فان كـل حكومة أردنية سوف تستشيره أو تستشير السفارة البريطانية قبل ملكها عندما تواجه بقرار سياسي هام(3).

وكان الملك حسين يشعر بالحرج لكون رئيس أركان جيشه اجنبياً، ويزعجـه أن تذكر الدعايات في الخارج والداخل أن (غلوب) هو السيد المطلق في الأردن، أو الحاكم الفعلي والدكتاتور المطلق في الأردن(4).

ويذكر هزاع المجالي أن أقوى العوامل التي أدت بالملك حسين لأن يقـصي (غلوب) هو تجاهل الأخير لتوجيهات الملك في ضرورة إعداد جيل مـن الـضباط الأردنيين قادر على إملاء المراكز التي كان يشغلها الضباط البريطانيون(5).

كما كان (غلوب) يتدخل في الشؤون الداخلية للـبلاد وخاصـةً الانتخابـات النيابية. وكان قانون الإنتخابات النيابية يسمح للجيش بالإقتراع في ثكناته، مما جعل مصير المرشحين للإنتخابات بين يدي (غلوب)، فكان يوعز إلى الضباط بـالإقتراع

---

(1) الحسين، مهنتي كملك، ص97، 98؛ الحسين، مجموعة وثائق رسمية، ص 77، 88؛ الـشرع ، مذكرات جندي، ص81.

(2) إيدن، مذكرات جـ2، ص130.

(3) ناتينج، ناصر، ص 156.

(4) المجالي، مذكراتي، ص 184.

(5) المرجع نفسه، ص 184.

لمصلحة النواب الذين يختارهم، وكانت نتائج الاقتراع تصل إليه فيبلغها بدوره إلى الحكومة[1].

ولكن هل كان لمصر دور مباشر في هذا القرار، وماهوحجم التأثير المصري؟

شنّت إذاعة القاهرة هجوماً مستمراً على (غلوب) متهمةً إياه بالتآمر لضم الأردن إلى حلف بغداد، وبأنّه عون للإسرائيليين، وذلك لإصداره أوامر بإطلاق النار على العرب الذين يتسللون عبر الحدود إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة[2].

وكان جمال عبد الناصر قد كلّف إثنين من أقرب الضباط الأحرار إليه وهما: كمال رفعت واحمد لطفي بالتوجه إلى الأردن للاتصال بالقوى الوطنية هناك، والعمل معاً على مناهضة السيطرة البريطانية في الأردن. وقد تزامن وصول الضابطين المصريين مع تفجر الأوضاع في الشارع الأردني احتجاجاً على محاولات ضم الأردن إلى حلف بغداد[3].

كما أسهمت زيارة الوزير المصري صلاح سالم في أيلول 1955، وزيارة عبد الحكيم عامر في كانون الأول 1955 إلى الأردن ولقاء الضباط الأردنيين في تعاظم عداء هؤلاء الضباط لغلوب وللسيطرة البريطانية[4]. ويذكر (غلوب) أن مصر كانت تعمل بقوة لطرده من قيادة الجيش العربي، حيث نشرت إحدى الصحف المصرية مقالةً تحدثت فيها عن انعدام الولاء للوطن أو الأمة العربية في الجيش العربي، كما نشرت عدداً من المنشورات بهذا المضمون وزعمت أن الضباط الأحرار في الأردن هم الذين أصدروها. وقد أشار (غلوب) إلى أن هذه المناشير كانت تكتب بإيعاز من الحكومة المصرية، مدللاً على صحة قوله هذا بنشر صحيفة مصرية إحدى هذه المناشير قبل أن يتم توزيعها في الأردن[5].

---

(1) محافظة، العلاقات الأردنية – البريطانية، ص244.

(2) ناتنج، ناصر، ص156، 157.

(3) حمروش، قصة ثورة يوليو، ج 3 عبد الناصر والعرب، ص409، 410.

(4) P.J.Vatikiotis,Polities and Military in Jordan. Astudy Of The Arab Legion,1921 – 1957.Londan: Cass, 1967.P122

(5) Glubb, John Bagot ,Asoldier With The Arabs, Londan: Hodder And Stoughton, 1957.P.412.

ويؤكد (غلوب) أن البعثة العسكرية المصرية التي كانت فـي عمـان أثنـاء المظاهرات التي رافقت محاولات ضم الأردن إلى حلف بغداد، كانت تحذّر رجـال الشرطة من قمع التظاهرات وفي حال فقدوا وظائفهم فستتكفل الحكومـة المـصرية بإعالة عائلاتهم. ويضيف (غلوب) بان رجال المخابرات المصرية قاموا بتوزيع ستة آلاف جنيه في شوارع عمان في ليلة واحدة لتشجيع المظـاهرات(1). وقـد بلغـت الحملة المصرية ضد (غلوب) أوجها في الخامس من شباط 1956(2).

وقد اتّهمت بريطانيا عبد الناصر انّه وراء هذه العملية، ويقول (سلوين لويد) وزير الخارجية البريطانية :" إن الحملة ضد (غلوب) في الأردن كـان يقـوم بهـا عملاء ناصر والسعوديين، وإنذ إخراج (غلوب) قد تم بالدعاية المصرية ومال الملك سعود"(3). بينما نرى أبو نوار يقول:" لم يكن عبد الناصر يعلم بالقرار الأردنـي؛ إذ انقطع الإتصال معه في هذا الموضوع بعد مقابلتي له سنة 1954، إلاّ أن بريطانيـا تصورت أنّه وراء الحدث الذي هزها"(4).

وكان (سلوين لويد) قد وصل في آذار إلى القاهرة، ولم يكن لدى احد علم بما كان يجري في نفس الوقت في عمان، وأثناء لقاءه مع عبد الناصر علـى العـشاء وصل إلى قصر القاهرة السكرتير الخاص للسفير البريطاني السير(هنري تريفليان) وطلب مقابلة سفيره لأمر عاجل وملح... فغادر ليجد سكرتيره يحمـل لـه برقيـةً موجهةً إليه من رئيس الوزراء (أنتوني إيدن)، وقرأ السفير نص البرقية وصدمه ما فيها، إلاّ انّه قرر أن لا يتحدث في موضوعها. وعند عودة (لويد) و(تريفليان) إلـى السفارة البريطانية علم (لويد) من السفير البريطاني بأمر برقية (إيدن)، ثـم سـأل (تريفليان):" هل تظنّه كان يعرف بطرد (غلوب)، وهل كان يلعب معنا لعبـة القـط والفأر؟ " وأضاف " إن جمال عبد الناصر رتّب مؤامرة طرد (غلوب) بحيث تتوافق

---

(1) Lunt, glubb Pasha, Abiography, Lieutenant general, Sir John Bagot Glubb,Commander Of The Arab Legion, 1939-1956,P191.

(2) إيدن ، مذكرات، جـ2، ص 129.

(3) هيكل، قصة السويس، ص30، إيدن، مذكرات، جـ 2 ، ص 135, Shwadean, 0P. CIT, P317.

(4) أبو نوار، حين تلاشت العرب، ص139.

مع يوم وجوده في القاهرة ... إمعاناً في إهانته وإهانة الحكومـة البريطانيـة "[1].

ويعلق هيكل قائلاً :" لم يكن جمال عبد الناصر في حقيقة الأمر يعرف شـيئاً عمـا جرى في عمان ذلك اليوم، ولم يعرف بما جرى حتى الصباح... اتـصلت تليفونيـاً بالرئيس جمال عبد الناصر في غرفة نومه، دهش بما قلته له وحاول أن يتساءل عن معانيه، وبمعرفته بحقائق الأمور في الأردن فقد تصور (وكان على خطأ) أن قـرار الإستغناء عن خدمات (غلوب) جرى بموافقة الحكومة البريطانية ورغبةً منها فـي امتصاص المشاعر المعادية في الرأي العام العربي، وظلّ على هذا الإعتقاد حتـى قابل (سلوين لويد")[2].

ويصف هيكل هذا اللقاء قائلاً :" كان اللقاء غريباً فجمال عبد الناصـر كـان على تصوره لما حدث في عمان و(سلوين لويد) كان أسير هواجسه عما حدث فيها، وكان أول ما قاله (لويد) لعبد الناصر سيدي الرئيس هل عرفت بما حدث في عمان؟ وأجاب عبد الناصر:" أنّه سمع عما جرى وهو يعتقد أنها خطوة طيبة " فرد (لويد): "أية خطوة طيبة، هذا نذير سوء وبداية كارثة". وهنا بدأ عبد الناصر يراجع انطباعه الأول وقال لـ (سلوين لويد) أنّه عندما سـمع بمـا حـدث تـصور أن الحكومـة البريطانية شاءت أن تبدي دليلاً على حسن نيتها تجاه العرب، وأن تشير إليهم بمـا يعني بدء مرحلة جديدة وأنها لهذا تخلّصت من رموز الماضي"[3].

وكان عبد الناصر قد أخبر الوزير البريطاني في أول اجتماع لهما بأن أيـام (غلوب) في الأردن باتت معدودة، الأمر الذي رجح قناعته بأن عبد الناصر رتّـب موعد الإستغناء عن (غلوب) في الأردن بحيث يتوافق مع موعد زيارتـه للقـاهرة إمعاناً في إهانته وإهانة الحكومة البريطانية[4]. ولم يقتصر هذا الإعتقاد على وزيـر الخارجية البريطاني بل تعداه إلى رئـيس الـوزراء (إيـدن) وبقيـة المـسوؤلين البريطانيين، فقد شن (إيدن) غداة الإستغناء عن (غلوب) حملةً إعلاميةً عنيفةً علـى

---

(1) هيكل، ملفات السويس، ص411-413.

(2) المرجع نفسه، ص414 ، 415.

(3) نيف، حرب السويس، ص244.

(4) ناتنج، ناصر، ص 156.

عبد الناصر[1]. ويفنّد (ناتنج) اعتقاد (إيدن) هذا بقوله :" إن عبد الناصر عندما أبلـغ لأول مرة نبأ عزل (غلوب) من قيادة الجيش الأردني ظن أن الحكومة البريطانيـة هي التي قررت استدعاءه، ومن ثم هنّأ (لويد) على حكمة القرار، ولكن (إيدن) أصر على اعتقاده بان (غلوب) كان ضحية المؤامرات المصرية وحدها[2]. وقد حولت هذه التجربة(لويد) إلى عدو لدود لعبد الناصر، وهو ما تأكّد منه الزعيم المصري، إذ انّه قال بعد ذلك :" لقد اعتقد أنني ظللته وهذا غير صحيح بالمرة، ولذا أصـبح معاديـاً تماماً لنا"[3].

أما (إيدن) فقد آمن أن عبد الناصر هو المحرك وإنـه أصـبح العـدو الأول لبريطانيا، ولن يستريح حتى يقضي على كل أصدقائها وكل جزء مـن نفوذهـا[4]. وكان (غلوب) يمثّل الرمز للوجود البريطاني فـي المنطقـة. وعقـدت الحكومـة البريطانية اجتماعها وأعلنت قلقها من تطورات أحداث الأردن، كما اجتمع مجلـس العموم البريطاني في 17 آذار 1956 وتكلّم فيه (إيدن) وهاجم مصر، وصرح بـان الإذاعة المصرية قد وجهت عاصفة من الإساءة ضد غلوب. وفـي 15 آذار 1956 اجتمع مجلس اللوردات البريطاني، ودار الحديث حول إقالة (غلوب)، وكيف أن ذلك ترك انطباعاً عميقاً وأليماً في الرأي العام البريطاني. وبذلك يمكن القول بأن نتـائج هذه الأزمة أسفرت عن تحد كبير، وأصبحت الفترة اللاحقـة تحمـل الكثيـر مـن الصعوبات والصراعات. وهاجمت الصحافة البريطانية عبد الناصر بشدة وصاف، وقام (غلوب) بدور في ذلك. وبينما شنت الصحافة المصرية حملتها على بريطانيا، مدحت الملك حسين لعزله (غلوب)[5].

ترب على قرار تعريب الجيش العربي نتائج داخلية وخارجية، فعلى المستوى الداخلي بدأ دور القوى والأحزاب الوطنية يتعاظم في الأردن بعد إقصاء غلوب. وقد

---

(1) جونستون، الأردن على الحافة، ص37 .

(2) ناتنج، ناصر، ص157.

(3) نيف، حرب السويس، ص245.

(4) Suwwan Mousa,The Suez Crisis,1956, Amman, AL-Karmel,1980.P14.

(5) سالم، أزمة السويس، ص32-34 .

قدمت هذه الأحزاب وعلى رأسها الحزب الوطني الاشتراكي وحـزب البعـث فـي 1956/3/10 مذكرةً للملك حسين حددت فيها مطالب الشعب الأردنـي فـي تلـك الحقبة. وتضمنت التعاون الوثيق عسكرياً وسياسياً واقتصادياً مـع الـدول العربيـة المتحررة[1]. والمناوئة للإستعمار وأحلافه، وقبول المساعدات العربية المعروضـة من مصر وسوريا والسعودية. ومن ناحية أخرى تمت إعادة القيادات العسكرية التي كانت مبعدة إثر أحداث كانون الثاني 1956[2]. كما تـم الإفـراج عـن المعتقلـين السياسيين[3]. وإيقاف محطة التشويش على إذاعة صوت العرب[4]. وإلغـاء قـانون الإشراف على البدو، لان (غلوب) كان هو المشرف الحقيقي على قوات البادية[5].

وعلى المستوى العربي كانت ردود الفعل ايجابية وفورية، وخاصةً في مصر وسوريا والسعودية، وزادت هذه الخطوة من توجه الأردن نحـو الـدول العربيـة التقدمية، وزادت من التقارب العربي . فعلى إثر تحرير الجيش العربي من القيـادة البريطانية عقد عبد الناصر والقوتلي والملك سعود مؤتمراً في القاهرة في الفترة من 1956/3/6إلى 1956/3/11. وصدر عن هذا اللقاء بيان تضمن مقررات المـؤتمر ومبادئه وجاء فيه :" تم الإتفاق على التأييد الكامل للأردن ومساندته ضد أي ضـغط أجنبي أو أي عدوان صهيوني، بما يكفل للشعب الأردني الباسل تحقيق غايته، وقـد اتصل المؤتمر بحضرة صاحب الجلالة الملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

---

(1) الحوراني، مذكرات، جـ3، ص 1959.

(2) القضاة، احمد، الأزمة السياسية الأردنية 1957- 1958، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعـة اليرموك، كلية الآداب، قسم التاريخ، 1999، ص25. وسيشار إليه لاحقاً، القضاة، الأزمة السياسية الأردنية.

(3) زيادين، يعقوب، البدايات: سيرة ذاتية، أربعون سنة في الحركـة الوطنيـة الأردنيـة، دار ابـن خلدون، بيروت، 1981، ص 71.

(4) محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص250.

(5) المرجع نفسه، ص250.

لإبلاغه ذلك، وتأييد ما سبق الإعراب عنه من الإستعداد التام الأكيد لمعاونة الأردن والوقوف بجانبه "[1].

قدمت الدول العربية الثلاث عرضاً لمعونة عربيـة، وأرادت إلحـاق الأردن بالمحور السوري السعودي المصري، مشترطةً قطع المعونة التي يتلقاها الأردن من بريطانيا، على أن تدفع الدول العربية الثلاث هذه المعونة لمدة عشر سنوات[2].

وقد رد الملك حسين على ذلك برسالة حملها بهجت التلهوني إلى القادة الثلاث شكرهم فيها على العرض الذي قدموه للأردن، وأوضح الملك حسين أن المعونة التي تقدمها بريطانيا للأردن هي التزام يجب على بريطانيا دفعه ما دامت المعاهدة قائمة بين الجانبين، كما أعرب لهم عن استعداده للتنسيق مع الدول العربية والتعاون معها دون استثناء. وفي تصريح للملك حسين أكّد أن الأردن لن ينضم إلـى أي أحـلاف وسوف ينتهج سياسة حيادية[3]. وكان وراء هذا الموقف دوافع عديدة منهـا رغبـة الملك في تهدئة خواطر البريطانيين بعد عزل (غلـوب)، ولعـدم قناعتـه بـصدق العرض الذي تقدمت به الدول العربية خاصةً وأن رؤساء هذه الدول لم ينفكّوا عـن إظهار عدائهم لنظام الحكم في الأردن[4].

وعلى صعيد آخر وجه رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي دعوةً للملك حسين لزيارة دمشق، فسافر إليها في 10 نيسان 1956 واجتمع بالرئيس الـسوري واتفقا على ما يلي :

1- تنسيق خطط الدفاع والتعاون العسكري بين الجيشين الأردني والسوري.

---

(1) الحوراني، مذكرات، جـ3، ص1955-1957؛ الحسين ، مجموعة وثـائق رسـمية، ص124-127؛ الماضي والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص63؛ الروسان، علاقـة العـراق السياسية مع أقطار المشرق العربي، ص148.

(2) محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص251؛ الماضي والموسى، تاريخ الأردن فـي القـرن العـشرين، ص640 ، 641 Rapbael Patai, The Kingdom Of Jordan,The Kingdom Of Jordan Prindetion, UNiversity Press, Princetion, 1958 P.61

(3) محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص251.

(4) المرجع نفسه، ص251.

2- اعتبار الدول العربية وحدها صاحبة الحق في الدفاع عن نفسها وصد العدوان عن أراضيها.

3- تأكيد الطرفان على عدم الانضمام إلى أية أحلاف أجنبية[1].

وتلى ذلك اتصالات ثنائية بين البلدين انتهت بإنشاء قيادة عسكرية مشتركة في 12 آب .1956 وفي 14 آذار 1956 عقد الملك حسين مؤتمراً آخر على الحدود العراقية الأردنية مع الملك فيصل الثاني والأمير عبد الإله ونوري السعيد، وأعلن على أثره أن الاجتماع جرى في جو ودي واخوي، ثم كشف بهجت التلهوني عن هدف الاجتماع وهو جعل الأردن جسراً بين العراق من جهة وسورية ومصر والسعودية من جهة أخرى لإيجاد تعايش بين الكتلتين[2].

ورغم هذا نجد أن الأردن لا يريد أن يلتزم جانب واحد من المعسكرين ولذا عاد إلى مغازلة القاهرة. وقد علّق علي أبو نوار على ذلك بقوله :" كان الملك حسين في تلك الأيام يريد أن يلعب بين سوريا ومصر من ناحية والعراق من ناحية؛ فكان يحب أن يظهر بان العراق موجود في الميدان، وأن الأسرة الهاشمية موجودة في القضايا العربية، وهي مستعدة لحمايته ودعمه في حال تعرضه لأي شيء داخل الأردن، لكن في تلك الأثناء لم يكن الملك حسين مرغوباً فيه عند العائلة الهاشمية في بغداد[3].

والواقع أن الملك حسين كان قد حدد موقفه وهو عدم الخضوع للسعوديين والمصريين، كما أوضح ذلك السفير البريطاني في عمان في 6 آذار1956(أي قبل أسبوع من عرض عبد الناصر مساعدته)، فقد قال للسفير البريطاني :" أننا لا نريد أن نترك فريسة للسعوديين أو لمصر والروس،لا سيما وأن بعضهم كثير التوق للمجيء والانتفاع من الوضع، إننا نريد أن نحتفظ بأصدقائنا القدامى"[4].

---

(1) نامق، سياسة العراق الخارجية، 363، 364.

(2) الحوراني، مذكرات ، جـ3، ص 1958؛ الروسان، علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق العربي، ص149.

(3) الروسان، علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق العربي، ص150.

(4) المرجع نفسه، ص 148.

2.3 أزمة السويس

رغبة من الحكومة المصرية بتحسين أوضاعها الاقتصادية بزيادة رقعة مساحة أراضيها الصالحة للزراعة والاستفادة القصوى من مياه النيل وتوليد طاقة كهربائية ضخمة من مياهه، وجدت بأنّه من المناسب بناء سد في أسوان لتحقيق ذلك، آملةً الحصول على دعم الدول العربية. في 19تموز 1956 صدر بيان عن الخارجية الأمريكية برفض المساهمة في بناء السد العالي. وفي اليوم التالي قامت بريطانيا بدورها بسحب عرضها، وأعقبها البنك الدولي أيضاً بسحب العرض في21تموز 1956. وهناك العديد من الأسباب التي أدت في مجملها إلى سحب أمريكا وبريطانيا لعروضها ومن ضمنها:

1- انتهاج عبد الناصر لسياسة تبتعد عن توجهات السياسة الغربية في المنطقة؛ بدأت بالرفض المصري للإشتراك في أي أحلاف في المنطقة، ثم صفقة السلاح التشيكية السوفيتية، وعدم موافقة مصر على التسوية مع إسرائيل، والتقارب المصري السوفيتي، واعتراف مصر بالصين الشعبية، ودورها المباشر وغير المباشر في إقصاء الفريق (غلوب) من منصبه رئيساً لأركان الجيش العربي[1].

2- إحساس (دلاس) وزير الخارجية الأمريكي بأن عبد الناصر يضرب الشرق بالغرب لتحقيق مصالحه وزعامته في المنطقة، وهي تهدد المصالح الغربية في المنطقة والحكومات التابعة لها، ومن ثم يلزم تلقين درس للدول التي تحاول أن تلعب على الصراع بين العملاقين.

3- التأكيد العملي أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لا تسمحان بقبول تصرفات من أي دول ترفض دخول الأحلاف الغربية على نحو ما فعل عبد الناصر.

(1) جبار، التطورات السياسية الداخلية ، ص196، 197.

4- ضغط اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة سواء بصورة مباشرة، أو من خلال أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي لمعارضة تقديم أي مساعدات من شأنها تعزيز موقف مصر اقتصاديا[1].

ومن المؤكد أن العرض الأمريكي لمساعدة مصر كان بدافع كبح جماح الكتلة الشيوعية وتأثيرها في المنطقة، فهذا جزء من إستراتيجية الحرب الباردة. والنتيجة الحتمية لمثل هذا التفكير أن هذه المساعدات الواسعة النطاق كان من المفروض أن تغري عبد الناصر بان يتعاون مع أمريكا، أو على أقل تقدير ألاّ يتدخل في سياستها. وبناء على تقرير (يوجين بلاك) مدير البنك الدولي فان وزير الخارجية الأمريكية كان يأمل أن تقدم المساعدات الأمريكية لمصر لبناء السد العالي، فربما أن مثل هذا العمل يحث عبد الناصر على أن يستخدم نفوذه لحل المشكلة العربية – الإسرائيلية[2].

وفي أوائل شباط 1956أبدت أمريكا رغبتها بتقديم المساعدات المطلوبة لمصر. وفي نهاية شهر أيار وافقت الحكومة الأمريكية على برنامج المساعدات المقدمة لمصر، إلاّ أن قيام مصر بإعلان اعترافها بالصين الشيوعية أدى إلى تأزم العلاقات بين مصر وأمريكا[3].

وفي منتصف شهر تموز 1956أرسل عبد الناصر احمد حسين سفير مصر في واشنطن حاملاً تعليمات تقتضي بقبول مصر العرض الأمريكي. وفي أثناء مقابلته وزير الخارجية الأمريكي في 19تموز تحدث السفير المصري أن لديه عرضاً سوفيتياً، ثم وضع يده في جيبه وقال :" لقد حصلنا بالفعل على عرض الاتحاد السوفيتي وهو في جيبي الآن..."[4]. وهنا وجد (دلاس) الفرصة سانحةً له، وأعلن للسفير المصري قائلاً: " فما عليك الآن إلاّ أن تذهب إلى موسكو بما تحمله

(1) فتحي، مصر من الثورة إلى النكسة، ص112، 113.

(2) ماير، الولايات المتحدة وثورة يوليو، ص273.

(3) المرجع نفسه، ص279.

(4) المرجع نفسه، ص 281.

في جيبك"[1]. وأضاف (دلاس) بأسلوب حازم :" إنني أعلم بأن الولايـات المتحـدة تعتبر المشروع هام جداً، ولكن برغم أهميته فان الوضع الاقتصادي لأمريكا لا يمكنّنا من تقديم المساعدة المطلوبة، ومن ثم فإننا ننسحب من تمويل المشروع"[2].

وكان هذا القرار من أخطر قرارات السياسة الخارجية المصرية وانعكـست آثاره على المنطقة كلها، وكان الرد المصري على قرار سحب العـرض الغربـي متمثلاً في قرار تأميم شركة قناة السويس. واستمع الحاضرون إلى القرار الذي كان أعدته لجنة في 25 تموز برئاسة السيد محمد أبو نصير وزير العدل آنذاك، وكـان معظم الحاضرين في هذا الاجتماع يسمع بالقرار التاريخي لأول مرة. ويمكن القول أن هذا القرار جاء رداً سريعاً ومباشراً على القرار الأمريكي . اتخذ عبد الناصر – شخصيا- قرار تأميم شركة قناة السويس مساء يوم20 تموز1956، وكـان يـدرك مقدماً أن النتائج المترتبة عليه قد تؤدي إلى شن عدوان مسلح على مصر من قبـل بريطانيا وفرنسا اللتين كانتا تسيطران على هذه الشركة. وطلب عبد الناصر تقريراً عن القوات البريطانية الموجودة في منطقة البحر المتوسط وفـي قبـرص وعـدن ومالطة على وجه الخصوص. توقّع عبد الناصر أن يتصرف (أنتوني إيدن) بعنف بنسبة80%، وهذا يتوقف على عدد القوات البريطانية الجاهزة للتدخل بسرعة[3].

وكان عبد الناصر قد عهد إلى محمود يونس في 24تمـوز بإعـداد خطـة للاستيلاء على شركة قناة السويس، خاصةً بعد أن وصلت التقارير التي طلبها عـن مدى استعدادات القوات البريطانية المنتشرة في البحر المتوسط. وقد كانت مجموعة تلك التقارير تؤكّد أن بريطانيا لا تستطيع أن تشن عدواناً عسكرياً ضد مصر[4].

---

(1) ماير، الولايات المتحدة وثورة يوليو، ص، 84.

(2) هيكل، ملفات السويس، ص450.

(3) عمرو، تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية، ص 386.

(4) المرجع نفسه، ص387.

تلقّى محمود يونس الأمر بالمضي فيما عهد به إليه، في حين استقر رأي عبد الناصر على إعلان قرار تأمم شركة قناة السويس في الخطاب الـذي سـيلقيه فـي ميدان المنشية في مساء يوم26 تموز[1].

وفي صباح ذلك اليوم دعا عبد الناصر إلى اجتماع مـشترك بـين أعـضاء مجلس الثورة ومجلس الوزراء بكامل هيئته. وفي الاجتماع طرح عبد الناصر لأول مرة وعلى نطاق أوسع قرار تأميم قناة السويس. واستمع الحاضرون إلـى القـرار الذي كان قد أعدته لجنة في25 تموز برئاسة السيد محمد أبو نصير وزيـر العـدل آنذاك. وكان معظم الحاضرين في هذا الاجتماع يسمع بالقرار التاريخي لأول مرة، وحين سمع الحضور ذلك كان رد فعلهم الأول هو التصفيق، وكانت هذه هـي أول مرة يسمع فيها تصفيق في اجتماع مجلس الوزراء، ثم جاء رد فعلهم الثاني بمناقشة أبعاد هذا القرار والإحتمالات المتوقعة، وجرت مناقشة كان الجميع فيها مأخوذ يـن بجرأة القرار، وحذّره البعض من رد الفعل لدى الغرب، إذ أن القرار يعني إعـلان الحرب من قبل بريطانيا وفرنسا على مصر في وقت لم يكن الجيش المصري قـد استوعب تدريبه على السلاح السوفيتي[2]. وانتهى الإجتماع بان قال عبـد الناصـر للمجتمعين:" إنني أريد أن أكون منصفاً لكم جميعاً فأسجل هنا أنني أتحمل مـسؤولية قرار تأميم شركة قناة السويس، وللشعب المصري وللتاريخ أن يحاسـبوني عليـه، فلست أريد لأحد منكم أن يتحمل بمسؤولية قرار خطير لم يعرف به إلا قبل إعلانـه بوقت قصير"[3].

وفي 26 تموز1956 وبمناسبة الذكرى الخامسة لثورة تموز ألقى عبد الناصر خطاباً في الإسكندرية[4]. استهلّ عبد الناصر خطابه بالحديث عن تاريخ الاسـتعمار بصفة عامة وتاريخ قناة السويس بصفة خاصة، وقصة حفر القناة، وآلاف المصريين

---

(1) عمرو، تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية، ص 388.

(2) المرجع نفسه، ص 388.

(3) هيكل، ملفات السويس،465، 466.

(4) انظر النص الكامل لخطاب التأميم في المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، جـ2 ، ص 363- ص 381 .

الذين سخّروا في حفر القناة تحت ظروف بالغة القسوة. وعرض لمفاوضات مصر مع البنك الدولي والولايات المتحدة وبريطانيا حول تمويل السد العالي. ثم شبه (يوجين بلاك) رئيس مجلس إدارة البنك الدولي بـ (فرديناند ديليسبس) الذي انتزع جزءاً من السيادة المصرية بالضغط والإغراء، ثم حرص على أن يكرر اسم (ديليسبس) في خطابه 13مرة حتّى يتأكّد أن محمود يونس تلقّى الإشارة المتفق عليها وتحرك[1].

وأخذ الناس يتساءلون لماذا يثير الرئيس مثل هذه الضجة حول(ديليسبس) الذي لم يكن المصريون يكنّون له حباً حقيقياً[2].

وكانت تعليمات جمال عبد الناصر إلى محمود يونس أن يكون مستعداً للتحرك والاستيلاء على كل مكاتب ومرافق شركة قناة السويس في القاهرة وبور سعيد والسويس والإسماعيلية في اللحظة التي يسمعه فيها يذكر أثناء خطابه اسم (فرديناند ديليسبس)[3].

ثم تلا عبد الناصر القرار التالي :"... قرار من رئيس الجمهورية بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس، تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية- شركة مساهمة مصرية- وينتقل إلى الدولة جميع مالها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات وتحل محل جميع الهيئات واللجان القائمة حاليا على إدارتها "[4].

وكان للقرار المصري صدى عميق في كل من لندن وباريس وواشنطن، فلقد خشيت بريطانيا على ضياع نفوذها ومصالحها الاقتصادية والبترولية في الشرق الأوسط إذا لم تقف موقفاً حاسماً إزاء مصر، إذ من المحتمل أن تقوم بعض دول الشرق الأوسط بتقليد ما فعلته مصر فتقدم على تأميم بترولها[5]. ونصح وزير

(1) هيكل ، ملفات السويس، ص 466 .

(2) عمرو، تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية، ص 388، 389.

(3) هيكل، ملفات السويس، ص467؛ عمرو، تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية، ص388.

(4) المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، جـ2 ، ص 381- 384.

(5) عمرو، تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية، ص 399.

خارجية فرنسا (كريستيان بينو) بأن على الغرب أن يتّحد لمواجه هذا الموقـف وإلاّ وجد الغرب نفسه لا يعتمد إلاّ على " حسن نوايا العرب"[(1)].

وفي 30تموز 1956 أرسلت الحكومتان البريطانية والفرنسية مذكرة إحتجاج إلى الحكومة المصرية، وقد " استنكرت الدولتان قرار الحكومة المـصرية بتـأميم شركة قناة السويس وأن مثل هذا العمل- حسب اعتقادهما- يعـد انتهاكـاً خطيـراً لحرية الملاحة في مجرى مائي ذي أهمية دولية"[(2)].

رفضت الحكومة المصرية هذه المذكرة، ما دفع(إيدن) إلى الإقتناع بضرورة القيام بعمل عسكري ضد مصر قبل أن يصبح قرار التأميم أمراً واقعاً. ولكن أمـام ضغط الولايات المتحدة استقر الرأي على عقد مؤتمر لندن، وقـد قبلـت بريطانيـا وفرنسا فكرة عقد المؤتمر نتيجة لاعتبارين :

الأول: شعورهما بالخوف من إتخاذ عمل عسكري دون موافقة الولايات المتحدة.

الثاني: افتقار الدولتين إلى الاستعداد العسكري للقيام بعمل سريع ضد مصر.

وأعلنت الحكومة المصرية في12 آب رفضها حضور مؤتمر لندن. وبنـت موقفها على أن مؤتمر لندن ليس من حقه مناقشة مسألة تتعلـق بـسيادتها، وأيـدت مصر الدول العربية التي استنكرت تلويح بريطانيا وفرنسا باستخدام القوة، وهـددت الدول العربية باتخاذ إجراءات ضد الدولتين، وشهد يوم 16آب الذي أفتتح فيه مؤتمر لندن إضراباً عاماً في كل الدول العربية[(3)].

كما أيد الإتحاد السوفيتي موقف مصر، وأعلن عن قبوله الإشتراك في مؤتمر لندن كما أعلن في19آب 1956 أن الأعمال العدوانية التي تفكر الدول الغربية فـي القيام بها ضد مصر هي أعمال تهدد السلام العالمي[(4)].

انعقد مؤتمر لندن في16 آب وأنهى أعماله في 23 آب، وتمخّض عنه إرسال بعثة برئاسة (منزيس) رئيس وزراء استراليا إلى مصر لعرض قـرارات المـؤتمر

---

(1) عمرو، تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية، ص400.

(2) المرجع نفسه، ص404.

(3) المرجع نفسه، ص404- 409.

(4) المرجع نفسه، ص 409 ، 410 .

المتضمنة إدارة القناة بواسطة هيئة دولية، وكان طبيعياً أن ترفض مصر المقترحات التي قّمها (منزيس)، وتعالت صيحات التهديد العسكري من قبل بريطانيا وفرنسا في حين التزمت مصر بالصمت، بينما كانت الدولتان قد اتفقتا على خطة عسكرية فـي الأسبوع الأول من آب ضد مصر تقضي باحتلال الإسكندرية والزحف منهـا إلـى القاهرة، وقد أطلق على هذه الخطة السرية "عملية الفارس"[1].

في هذه الظروف المنذرة بالخطر أعلن عـن تـشكيل " القيـادة العـسكرية المشتركة " بين كل من مصر وسوريا والأردن، بهدف تدعيم الموقـف العـسكري لدول المواجهة مع إسرائيل، وخضوع القوات المسلحة الأردنية والـسورية للقيـادة المصرية في حالة حدوث عدوان إسرائيلي على أي من الدول الثلاث[2].

ولكن ما هو موقف الأردن من هذه الأزمة؟

في28 تموز 1956 وجه الملك حسين برقية تهنئـة للـرئيس جمـال عبـد الناصر، وكانت أول برقية تصل عبد الناصر من الملك حسين، أكّد فيهـا تـضامن الأردن مع مصر[3].

وعلّق عز الدين عبد العزيز القائم بأعمال السفارة المصرية في عمان علـى البرقية بقوله :"عودنا على أن يكون السباق دائماً في التعبير عـن شـعور الأمـة العربية، وهو بهذه البرقية السامية قد أضاف مجداً من أمجـاده العربيـة الهاشـمية العديدة "[4]. وصرح وزير الخارجية الأردني عوني عبد الهادي بـأن الأردن يؤيـد مصر وسيحارب إلى جانبها إذا ما لجأت بريطانيا وفرنسا إلى السلاح[5].

---

(1) عمرو، تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية، ص 411- ص 414.
(2) المرجع نفسه، ص 421.
(3) جريدة الدفاع،ع : 6271، 29تموز 1956، ص 1، 2.
(4) المرجع نفسه، ص2.
(5) جريدة الدفاع ،ع : 6217، 31تموز 1956؛ جريدة فلسطين، 31تموز 1956.

وشارك الأردن في اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في 18آب1956، واستنكرت اللجنة أسلوب التهديد والضغط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي لجأت إليه كل من بريطانيا وفرنسا[1].

وكان الملك حسين متابعاً بشكل دقيق لتطورات قضية التأميم، وما يتبعها من نتائج ففي 17ايلول 1956 استدعى القائم بأعمال السفارة المصرية في عمان وسأله عن آخر التطورات في الموقف[2].

ووجه أمير اللواء علي أبو نوار رئيس أركان الجيش الأردني مذكرةً إلى السفير البريطاني في عمان طلب منه مساعدة بريطانيا للأردن في حالة هجوم خارجي، وهدد بإلغاء معاهدة الدفاع المشترك المعقودة بين البلدين إذا امتنعت بريطانيا عن نجدة الأردن[3].

وفي14 أيلول وصل الملك حسين إلى قاعدة الحبانية، وعقد اجتماعاً مع الملك فيصل الثاني ونوري السعيد بحضور رفيق عارف رئيس أركان الجيش العراقي. وطلب الملك حسين إرسال قوات عراقية إلى الأردن لاحتمال قيام إسرائيل بعدوان عليها. وبعد يومين سافر وفد عسكري إلى عمان لتقرير الخطة وتعيين القيادة الموحدة استعدادا للطوارئ. وفي26 أيلول قام وزير الخارجية الأردني عوني عبد الهادي بزيارة بغداد لتحديد حجم القوات العراقية المزمع إرسالها، وأكّد البيان المشترك الذي صدرعن مباحثاته مع المسؤولين العراقيين والتي استمرت أسبوعاً عزم العراق للدفاع عن الأردن بموجب المعاهدة المعقودة بين البلدين في14 نيسان1947[4].

وفي 14 تشرين الأول1956 سافر إلى الأردن وفد عراقي ضم ولي العهد، وأحمد مختار بابان نائب رئيس الوزراء، وجميل المدفعي رئيس مجلس الأعيان،

---

(1) جبار، التطورات السياسية الداخلية، ص201.
(2) جريدة فلسطين، 8 أيلول 1956، ص1.
(3) محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص255.
(4) الحربي، علاء جاسم، العلاقات العراقية- البريطانية :1945- 1958، بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2002، ص293، 294.

ورفيق عارف رئيس أركان الجيش، وعبد الله بكر رئيس الـديوان الملكـي، وتـم التباحث بشأن ترتيبات إرسال القوات العراقية(1).

وكانت بريطانيا تتابع المشاورات العراقية - الأردنية، وقد طلب إليها الملـك حسين ونوري السعيد تقديم الدعم العسكري لبلـديهما فـي حالـة وقـوع عـدوان إسرائيلي، فأعربت بريطانيا عن استعدادها بهذا الخصوص، وأحاطت إسرائيل علماً بان ثلاث كتائب عراقية ستدخل الأردن بهدف المحافظـة علـى النظـام والأمـن الداخلي. غير أن وزيرة الخارجية الإسرائيلية (غولدا مائير) أبلغت القائم بالأعمـال البريطاني(بيتر وستليك)(Peter Westlake) أن أي تدخل عراقـي فـي شـؤون الأردن سيعطي إسرائيل حرية العمل ضده، فأجابها القائم بالأعمال أن هذا الموقـف سيدفع بلاده إلى القيام بالتزاماتها تجاه الأردن وفقاً لمعاهدة1948 معه، وقد أعربت الولايات المتحدة عن تأييدها قرار العراق بمساعدة الأردن عسكرياً(2).

وعلى إثر التأييد الأردني لتأميم القناة شنّت إسرائيل عدة اعتـداءات علـى حوسان والرهوة وغرندل وقلقيلية وغيرها من البلدات الأردنية(3). وعلى إثر ذلك قام السفير المصري في عمان بمقابلة الملك حسين وعرض عليه إستعداد مصر لمساعدة الأردن في حالة تعرضها لأي اعتداء إسرائيلي، وأن الجيش المصري علـى أهبـة الإستعداد لصد أي عدوان يقع على خطوط الهدنة، كما قابل السفير رئيس الـوزراء إبراهيم هاشم للغرض ذاته(4).

وفي18 /1956/9 أرسل عبد الناصر رسالةً إلى الملك حسين بعد الإعتداءات الاسرائيلية على حدود الأردن جاء فيها :" لقد كان للإعتداءات الإسرائيلية الغاشـمة المدبرة على الأردن الشقيق أعمق الأثر في نفوس المصريين حكومةً وشعباً، وإننـا نعتبر هذه الاعتداءات الغادرة المتعمدة على الأراضي الأردنية اعتداء على أراضينا ... إن الدماء التي خضبت أرض الأردن الشقيق بالأمس لم تذهب هباء، وإن الأمة

---

(1) الحربي، العلاقات العراقية- البريطانية، ص 294.

(2) المرجع نفسه، ص 294، 295.

(3) الحسين، مجموعة وثائق رسمية، ص 104.

(4) جريدة فلسطين،1956/7/7.

العربية الواثقة من قوتها وقدرتها... ستقف بالمرصاد أمام كل اعتداء غاشم، وسترد كيد المعتدين وأغراض الطامعين"[1].

وفي 24 تشرين الأول1956 التقى في عمان اللواء عبد الحكيم عامر نائب القائد العام للقوات المسلحة المصرية، واللواء توفيق نظام الدين رئيس الأركان العامة للجيش السوري، واللواء علي أبو نوار رئيس أركان الجيش الأردني، وعقدوا عدة اجتماعات عسكرية في فندق فيلادلفيا بحضور الملك حسين، حيث أعلنوا بعد اجتماعي عمل الإتفاق على توحيد قيادة الجيوش الثلاثة[2]. ونصت الإتفاقية على تشكيل قيادة عسكرية مشتركة بين الدول الثلاث تحت قيادة اللواء المصري عبد الحكيم عامر، كما نصت على عدم دخولها حيز التنفيذ إلاّ في حالة قيام حرب عربية إسرائيلية[3]. وغادر عبد الحكيم عامر العاصمة الأردنية في مساء اليوم الذي شنّت فيه القوات الإسرائيلية عدوانها على مصر في29 تشرين الأول 1956[4]. وعقد الملك حسين مؤتمراً صحفياً أعلن فيه أن الأردن سيقاتل إلى جانب مصر إذا تعرضت لعدوان من أية دولة كانت[5].

أما على الصعيد الشعبي فقد إتّسم التعاطف مع مصر بتأييد الجماهير الأردنية في اتخاذها لهذا القرار، الذي جاء منسجماً وتطلعاتها في تصفية مراكز القوى الأجنبية في المنطقة، كما أيدت الأحزاب السياسية قرار التأميم ، فقد قام البعثيون في القدس بمظاهرة بعد إعلان جمال عبد الناصر قرار التأميم، وبعد انتهاء الرئيس المصري من إلقاء خطابه جاءت المظاهرة إلى القنصلية المصرية في القدس مهنئةً، كما أصدر حزب البعث بياناً في29تموز 1956،أعلن فيه وقوفه إلى جانب مصر بكل إمكاناته[6].

---

(1) المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات عبد الناصر ، جـ2، ص 422.
(2) طلاس، مرآة حياتي، جـ1 ، ص517.
(3) هيكل، ملفات السويس، ص528؛ أبو نوار، حين تلاشت العرب، ص251، 252.
(4) محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص258.
(5) أبو نوار، حين تلاشت العرب، ص253.
(6) جبار، التطورات السياسية الداخلية، ص 198.

وعقد الحزب العربي الدستوري مؤتمراً شعبياً في 30 تموز،أعلن فيه تأييد الشعب الأردني لنضال الشعب المصري، ودعم موقف حكومته، كما دعا المؤتمر إلى تدمير المصالح والقواعد الاستعمارية إذا أعتدي على مصر[1].

وفي الأول من آب1956عمت الأردن مظاهرات تأييد لتأميم القناة، فقد تجمع آلاف من الشباب حول الملحقية العسكرية المصرية في عمان للتطوع في جيش التحرير المصري الذي يضم المتطوعين العرب، كما أخذ أفراد الحرس الوطني يسجلون أنفسهم في القنصلية المصرية في القدس متطوعين دفاعاً عن مصر[2].

ويبدو أن الاضطرابات والتظاهرات التي شهدتها الساحة الأردنية احتجاجاً على موقف الدول الغربية – لا سيما بريطانيا- من تأميم القناة دفع بالحكومة البريطانية لأن تنصح رعاياها في الأردن بالرحيل، تجنباً لما يمكن أن يهدد أمنهم[3].

وفي14 آب نظّمت المظاهرات المؤيدة لمصر في جميع المدن الأردنية الكبرى، وفي عمان ارتفعت هتافات المتظاهرين في اجتماع عام ضم قادة الأحزاب السياسية ضد بريطانيا وفرنسا، واتخذت عدة قرارات في نهاية الإجتماع تضمنت تأييد السياسة المصرية تأييداً مطلقاً، وتقديم العون العسكري لمصر في حالة إعتداء عليها، وتدمير القواعد العسكرية البريطانية في الأردن إذا ما قامت بريطانيا بعدوان على مصر، وتوجيه نداء إلى العراق والسعودية ليتوقّفا عن تزويد الدول التي تمارس سياسة التهديد ضد مصر بالبترول، وتقرر أيضاً إرسال برقية إلى الحكومة العراقية للإنسحاب من حلف بغداد[4].

إلاّ أن الموقف العاطفي الذي وقفه الشعب الأردني لم يتفق وموقف التريث والتّردد الذي إتّخذته حكومته، فحينما قررت الحكومة البريطانية ترحيل رعاياها من الأردن في الثاني من أيلول تغير الجو واعترى الأوساط الرسمية خوف شديد، وتلا

(1) جريدة فلسطين،1تشرين الأول 1956.

(2) جبار، التطورات السياسية الداخلية، ص 198، 199.

(3) جريدة الدفاع، 1956/9/3.

(4) جبار، التطورات السياسية الداخلية، ص198، 199.

ذلك قرار آخر بسحب قواتها من قاعدة المفرق العسكرية[1]. وربما إتّخذ هذا الإجراء الأخير لتحذير الحكومة الأردنية وإرغامها على عدم المضي بعيداً في تأييدها لمصر، وأدى إخلاء قاعدة المفرق من القوات البريطانية إلى إتّجاه الحكومة الأردنية نحو العراق وطلب العون منه، ففي العاشر من حزيران 1956 إتّفق البلدان على تجديد معاهدة الأخوة الأردنية – العراقية الموقعة عام1947 لمدة خمس سنوات جديدة. ووصلت بعثة عسكرية عراقية إلى عمان في 16 ايلول 1956 بناء على طلب الأردن، لدراسة الوضع العسكري في الأردن وإمكانية قيام تعاون عسكري مع العراق، وفي 27 ايلول 1956 قام وزير الخارجية الأردنية بزيارة لبغداد دامت خمسة أيام تم الإتفاق خلالها على تقديم معونة عسكرية للأردن، وفي 11 تشرين الأول جدد الملك حسين طلب العون العسكري من العراق وسورية ومصر[2].

وقد اجتاحت الأردن موجة عارمة من الحماس في أعقاب تأميم شركة قناة السويس فقد طلب موظفو وزارة الاقتصاد الوطني من الحكومة في13 تموز تدمير أنابيب البترول التي تمر بالبلاد في حالة عدوان على مصر، كما قرر جميع تجار البلاد سحب ودائعهم في البنك العثماني ووضعها في البنوك العربية، وتجمع الآلاف من الشبان أمام مكتب الملحق العسكري المصري في عمان للتّطوع في جيش التحرير المصري[3].

كما نظّم 18 سياسياً من قادة الأحزاب الأردنية في1956/8/14 مهرجاناً وطنياً في عمان ترأسه رئيس الوزراء وسكرتير الحزب الوطني الاشتراكي سليمان النابلسي، وألقيت في المهرجان الخطب. وفي نهاية المهرجان أتخذت عدة مقررات أهمها :

1- التأييد الكامل لما قامت به حكومة مصر بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر من خطوات تحررية صادقة، ولا سيما تأميمها شركة قناة السويس.

---

(1) محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص255.

(2) المرجع نفسه، ص256.

(3) المرجع نفسه، ص 255.

2- إعتبار موقف الدول الغربية الإستعمارية من تأميم شركة قناة السويس موقفاً عدائياً وموجهاً إلى الأمة العربية كلها، لذا يجب على الدول العربيـة تقـديم العون العسكري لمصر في حالة الاعتداء عليها، ونحن في الأردن لن نسمح باستخدام الطائرات والقواعد العسكرية لتكون قاعدة عدوان على مصر، بل سندمر القواعد العسكرية البريطانية في الأردن إذا قامت بريطانيـا بعـدوان على مصر.

3- دعوة العراق والسعودية للتوقف عن تزويد الدول التي تمارس سياسة ضـد مصر بالنفط.

4- دعوة الحكومات العربية إلى إلغاء المعاهدات والإمتيازات المعقودة بينها وبين الدول الاستعمارية، كرد فعل على التهديد بالقرار إلى اللجوء إلى العـدوان، ودعوة الحكومة العراقية للخروج من حلف بغداد[1].

3.3 العدوان الثلاثي على مصر

في 23 ايلول1956 عقد الإتفاق الثلاثي الانجليزي- الفرنسي - الإسـرائيلي في (سيفر)، وهو إتفاق من ورقتين وقّعهما (ديفيد بن جوريـون) عـن إسـرائيل، و(كريستيان بينو) عن فرنسا، و(باتريك دين) عن بريطانيا، ويؤكّد الإتفاق على بدء إسرائيل الحرب مساء يوم 29 تـشرين الأول 1956 وخلـق الذريعـة، فتتـدخل بريطانيا وفرنسا للفصل بين المتحاربين وحماية القناة، وسرعان ما بدأت إسـرائيل التعبئة العامة في25 تشرين الأول 1956 تحت الإدعاء بـان الحـشد فـي إتّجـاه الأردن[2]. فقد دفعت بقواتها البرية الرئيسية صوب حدود الأردن، ثم انتقلـت هـذه القوات ليلة 29/28تشرين الأول إلى الحدود المصرية[3]. وتم إيقاف نشاط الدوريات الإسرائيلية في سيناء وزيادتها في اتجاه الأردن، كذلك تم الحد من تحرك الطيـران فوق سيناء مع إزدياده فوق الأردن، ثم قامت القوات الإسرائيلية بأربع غارات كبيرة

---

(1) جبار، التطورات السياسية الداخلية، ص 199، 200.

(2) فتحي، مصر من الثورة إلى النكسة، ص123؛ عمرو، العلاقات التاريخية، ص423.

(3) فتحي، مصر من الثورة إلى النكسة، ص127.

ضد أراضي الأردن في الرخوة وغرندل وحسان وقلقيلية في الفترة من13 أيلول إلى 10تشرين الأول 1956، لتجذب الإنتباه نحو الأردن[1].

ومما يؤكد اقتناع القيادة العسكرية المصرية بأن الهجوم الإسـرائيلي موجـه للأردن وبأنّه ما زال هناك وقت لتنفيذه، قيام المشير عبد الحكيم عامر القائد العـام للقوات العربية والمتحالفة بزيارة الأردن وسوريا خلال الفترة من 26 تشرين الأول حتى 3 تشرين الأول 1956، وعندما عاد إلى القاهرة كانت الحرب قد بـدأت فـي مساء اليوم السابق[2].

وكان التّحرك العسكري الإسرائيلي مفاجئاً لجمال عبد الناصر الذي اسـتبعد إمكانية تواطؤ إسرائيل في عمل مشترك مع بريطانيا وفرنسا، وكان إهتمامـه قبـل ذلك بساعات قليلة متجهاً إلى الأردن، فقد تكررت التحرشات الإسرائيلية له. وركّز على تدعيم دفاعات الأردن، وبعث بشحنات أسلحة وأسراب من الطائرات هدية من مصر. وتلقّى عبد الناصر من الملك حسين خطاباً بتاريخ 27تشرين الأول يشيد بهذه المساعدة قال فيه الملك حسين :" إن الأردن صابر وهو يتلقى من مـصر العزيـزة العون الأخوي ويرى المشاركة القوية المتمثلة في شحنات الأسلحة من مصر الشقيقة والطائرات النفّاثة التي تضمها مصر العرب إلى قوة سلاح الأردن الجوي ليجد نفسه قوياّ بهذا التأييد الصادق وفخوراً بهذا الإسهام المشجع..."[3].

بدأ الهجوم الإسرائيلي على سيناء في الساعة الخامسة بعـد ظهـر يـوم29 تشرين الأول بحجة مطاردة الفدائيين الفلسطينيين. ولم تمض غير ساعات قليلة حتى دعي السفير المصري في لندن، والسفير المصري في باريس إلى وزارة الخارجيـة في كل من العاصمتين؛ لكي يتسلّم كل منهما إنذاراً بريطانياً - فرنسياً يطلب إلى كل من مصر وإسرائيل الإنسحاب بعيداً عن قناة السويس لمسافة عشرة أميال لأن وجود

---

(1) فتحي، مصر من الثورة إلى النكسة، ص128.

(2) المرجع نفسه، ص 128.

(3) هيكل، ملفات السويس، الملحق الوثائقي، وثيقة رقم180، ص860.

الجيوش المتحاربة بعيداً عن الممر المائي الحيوي مسألة ضرورية لسلامته ولصالح العالم(1).

قبل الإسرائيليون الإنذار. ولما رفضت مصر الإنذار قامت القوات البريطانية والفرنسية المحتشدة في جزيرة قبرص باحتلال مدن السويس والإسـماعيلية وبـور سعيد بحجة تأمين الملاحة الدولية في قناة السويس، فقد وجدوا الذريعة التي يمكـن بها التعامل مباشرة مع عبد الناصر(2).

فماذا كان موقف الأردن من هذا العدوان؟

قبل خمسة أيام من العدوان على مـصر إنتهـت المحادثـات العـسكرية – السورية – الأردنية، وصدر البيان المشترك التالي :" وقّعت فـي عمـان بتـاريخ 1956/10/24 إتفاقية ثلاثية بين الأردن ومصر وسورية تهدف إلى توحيد جبهـات الدول المتعاقدة الثلاث، وإلى تركيز جهودها العسكرية وتنـسيق خططهـا وتبـادل المعونة فيما بينهم وتدعيم إمكانياتها للدفاع المشترك عن الجبهة العربية تحت قيـادة موحدة لرد أي إعتداء يقع على أي من الدول الثلاث باعتباره إعتداءاً عليها جميعا، ولتحقيق الأمن والسلامة لشعوب هذه الدول، وضعت الإتفاقية موضع التنفيذ بمجرد توقيعها"(3).

مع تقدم القوات الإسرائيلية المسلحة في صحراء سيناء إلى قنـاة الـسويس، صدرت الأوامر بتعبئة الجيوش الأردنية والمصرية تحت قيادة اللواء عبـد الحكـيم عامر، في عملية أطلق عليها اسم عملية بيسان. وكانت الفكرة شق إسـرائيل إلـى نصفين في المنطقة الأكثر أهمية بالنسبة إليها وهي النطاق الممتد من الضفة الغربية إلى البحر الأبيض المتوسط. غير أن المصريين لم ينفّذوا ذلك، فيما كان الـسوريين متثاقلين. وكان الفيلق العربي وحده الذي عمل بفاعلية، لكنّه كان صغيراً جداً وغير

---

(1) هيكل، ملفات السويس، الملحق الوثائقي، ص533، مذكرات محمود رياض، جـ2، ص 154.

(2) السادات، محمد أنور، البحث عن الذات، القاهرة، ط1، 1978، ص177. وسيشار إليـه لاحقـاً، السادات، البحث عن الذات؛ أبو الريش، جمال عبد الناصر.؛ ماير، الولايات المتحدة وثورة يوليو، ص 336.

(3) الحوراني، مذكرات، ص2153.

مجهز بما يكفي لإنجاز المهمة[1]. إلاّ أن الملك حسين أراد الهجوم على الفور، لكن علي أبو نوار رئيس الأركان حاول تأجيل المسألة، للحاجة إلى مزيد من الوقت لتحضير عملية من شأنها شق إسرائيل إلى نصفين[2].

تزامنت حرب قناة السوس مع تغير سياسي جذري في عمان، فقد جرت الانتخابات العامة المؤجلة في 21 تشرين الأول وفازت بها المعارضة، وكان سليمان النابلسي قومياً عربياً ناصرياً، وعلى إثر العدوان دعا الملك حسين مجلس الوزراء إلى الإنعقاد و طلب من سليمان النابلسي وأعضاء وزارته أن يقرروا مساعدة مصر ومساندتها وذلك بفتح جبهة لمواجهة الصهاينة ورد عدوانهم، لكن سليمان النابلسي لم يكن يرغب في هذه المرحلة أن تقوم الأردن بمغامرة عسكرية تؤثر على و ضع الأردن، بالإضافة إلى التخوف من سقوط الضفة الغربية بيد إسرائيل نتيجة لعدم تكافؤ القدرات العسكرية معها. وتم الإتفاق بين مجلس الوزراء والملك على التريث في اتخاذ القرار، والإنتظار لطلب الحكومة المصرية[3].

ويقول النابلسي في مذكراته: "وكانت القيادة العربية الموحدة قد طلبت من الأردن تنفيذ الخطة (ب) التي تنص على الدفاع عن النفس، ولم يدخل الجيش الأردني الحرب لأن التدخل الانجلو- فرنسي في الحرب وانسحاب الجيش المصري من سيناء ترك الأردن وحيداً في مواجهة القوات الإسرائيلية. وكانت الحكومة الأردنية تدرك تفوق الجيش الإسرائيلي الساحق على الجيش الأردني، وأن دخول الأردن الحرب سيؤدي إلى احتلال القوات الإسرائيلية للضفة الغربية وتحطيم الجيش الأردني، وبالتالي الاستسلام وفرض الصلح مع إسرائيل[4].

---

(1) دالاس، رولان، الحسين، حياة على الحافة، تاريخ ملك ومملكة، ترجمة جولي صليبا، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1، 2000 ، ص70، 71 ، وسيشار إليه لاحقاً، دالاس، الحسين. أبو نوار، حين تلاشت العرب، ص 254، 255 .

(2) دالاس، الحسين، ص71.

(3) الغويين، فيصل، سليمان النابلسي ودوره في الحياة السياسية الأردنية من 1908- 1976 ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا ،2003 ، ص 117، 118. وسيشار إليه لاحقاً، الغويين، سليمان النابلسي.

(4) مذكرات سليمان النابلسي – مذكرات مسجلة صوتياً –

وفي اليوم الأول للعدوان ألقى الملك حسين خطاباً من الإذاعة الأردنية أعلن فيه وقوف الأردن مع مصر في أزمتها[1]. وصرح سليمان النابلسي بأن حكومته لن تسمح للقوات البريطانية باستعمال قواعدها العسكرية في الأردن لمهاجمة مـصر أو أية دولة عربية أخرى، وصدرت إرادة ملكية بالدعوة إلى النفير العام[2].

وفي الثاني من تشرين الثاني 1956، بعث الملك حسين برقيـةً إلـى عبـد الناصر استنكر فيها العدوان قائلاً :" إن العـالم المتمـدن قـد أدان قـوات الـشر والاستعمار على ما قامت به من أعمال بربرية ضد مصر"[3]. وبعد يـومين جـدد الملك حسين موقف الأردن إلى جانب مصر في محنتها باتصال هاتفي مع الـرئيس المصري قائلاً :" نحن مع مصر في محنتها وشدتها، وإنني بكل قواتي وإمكانيـاتي سأخوض المعركة إلى جانبكم حتى النهاية "[4].

وكان (بن غوريون) يرغب أن يتم تجاوز المعاهدة الأردنية البريطانية مـن خلال اتفاقية (سيفر) السرية، ونصت الاتفاقية أن إسرائيل لن تهاجم الأردن في فترة العمليات ضد مصر، وإذا حدث أن قام الأردن بمهاجمة إسرائيل خلال هذه الفتـرة، فإن الحكومة البريطانية لن تساعد الأردن[5].

وكان السفير البريطاني في عمان السير (شارل ديوك) قد أخبر زعماء الحكومـة الأردنية بالنقطة الأساسية في إتفاقية (سيفر)[6].

فضل جمال عبد الناصر أن تخوض مصر المعركة العسكرية وحدها؛ لأنهـا لا تستطيع أن تتحمل مسؤولية ما يمكن أن يجري على أراض عربية أخرى قـد لا يستطع أن ينجدها بقوات مصرية في الوقت المناسب. وكان تفضيله أن تقف الأمـة كلّها مع الشعب المصري بمشاعرها وبما تستطيع عمله دون القتال المسلح. وحـين

---

(1) جريدة فلسطين، 1956/11/2.

(2) محافظة، العلاقات الأردنية – البريطانية، ص 258.

(3) جريدة فلسطين، 1956/11/3 ؛ جبار، التطورات السياسية الداخلية، ص 201.

(4) الحسين، مجموعة وثائق رسمية، ص110؛ الماضي والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص647 .

(5) انظر نص اتفاقية سيفر في هيكل، ملفات السويس، ص 528 ، 529.

(6) دالاس، الحسين، ص 71.

اتصل الملك حسين بعبد الناصر متحمساً بمشاعره وعواطفه ليسأله عما يطلبه من الأردن وجيشه في هذه الظروف، كانت نصيحة عبد الناصر إليه :" إنني أرجوكم ألاّ تطلقوا طلقة رصاص واحدة على الخطوط الإسرائيلية. ومصر لا تريد الآن من الأردن إلاّ أن يحافظ على نفسه " وكان عبد الناصر على علم بتربص إسرائيل بالضفة الغربية للأردن أو أجزاء منها، وكان مصمماً على حرمانها من أية فرصة في هذه الظروف وعدم إعطائها أية ذريعة لتحقيق مطامعها[1].

وقام الملحق العسكري المصري بنقل رسالة إلى علي أبو نوار من عبد الحكيم عامر فحواها أن القوات البريطانية والفرنسية بدأت عمليات الإنزال الجوي والبحري على أرض مصر، ويخشى أن تتحول القوات الإسرائيلية من سيناء إلى احتلال الضفة الغربية، وأنّه يطلب إيقاف عمليات الهجوم المتفق عليها والاكتفاء بالدفاع عن الأراضي الأردنية[2].

قررت الحكومة الأردنية استدعاء قوات عربية من سوريا والسعودية والعراق للاشتراك مع الأردن في صد الهجمات الإسرائيلية المحتملة. وقد دخلت وحدات عسكرية سورية مع بداية تشرين الثاني لتعسكر في منطقة اربد، وتبعتها القوات العراقية بتاريخ 4 تشرين الثاني في منطقة المفرق، وفي منتصف الشهر ذاته وصلت وحدات سعودية إلى معان[3].

ومن الإجراءاتّ التي اتخذتها الحكومة الأردنية رداً على العدوان إعلانها في الأول من تشرين الثاني 1956 قرار قطع علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا[4]. أما بالنسبة لبريطانيا فقد اكتفت بمنع استخدام القواعد البريطانية في الأردن، ووضعت هذه القواعد تحت رقابة القوات الأردنية، وقد أيد مجلس الأمة في الجلسة السرية

(1) هيكل، ملفات السويس، ص563 ،564؛ الحسين، مجموعة وثائق رسمية ، ص110؛ أبو الريش، جمال عبد الناصر، ص 158 ؛ نا تنج ، ناصر، ص210.

(2) أبو نوار، حين تلاشت العرب، ص259.

(3) الشناق، عبد المجيد، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية – السورية منذ الاستقلال حتى عام 1976 ، منشورات لجنة تاريخ الأردن،1996 ، ص332. وسيشار إليه لاحقاً، الشناق، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية. محافظة؛ العلاقات الأردنية البريطانية ، ص259.

(4) الجريدة الرسمية ، 28 تشرين الأول 1956 ، الملحق ، محاضر جلسات مجلس النواب الخامس.

التي عقدها في اليوم ذاته إجراءات الحكومة هذه، وأبلـغ وزيـر الدولـة للـشؤون الخارجية عبد الله الريماوي سفيري بريطانيا وفرنسا قرار مجلس الوزراء واستنكار المجلس موقف بلادهما إزاء مصر(1).

ويبدو أن حاجة البلاد الملحة للمعونة البريطانية والخشية من قطعها وصعوبة إيجاد البديل لها، كانت السبب المباشر في عدم إتخاذ قرار مماثل لذلك الـذي أتخـذ بحق فرنسا خاصةً بعد أن توفرت لدى الأردن القناعة بعدم استعداد بعـض الـدول العربية لتعويض تلك المعونة.

كما بعث رئيس مجلس النواب الأردني حكمت المصري برقية احتجاج إلـى رئيس مجلس العموم البريطاني استنكر فيها الإعتداء على مـصر، ونـدد بخـرق الحكومة البريطانية مبادئ الحق والسلام لهيئة الأمم المتحدة، وأكّد المـصري فـي برقيته الأثر السيئ الذي تركه العدوان في الشعب الأردني(2).

ولم يقف التأييد الرسمي عند هذا الحد، بل فتح الملك باب التّطـوع لنـصرة مصر. وعندما دمرت القنابل مقر الإذاعة في القاهرة، أمر الملك على الفور بتكريس جهد ووقت الإذاعة الأردنية كله للمعركة والبث إذاعياً نيابةً عن مصر(3).

وقد أشار أهالي بور سعيد إلى أهمية هذا الموقف بقولهم :" إن صنع الحسين بإقامة إذاعة مصرية في الأردن، بدلاً من الإذاعة المصرية الصامتة، كان له أكبـر الأثر في تقوية هممنا وشحذ كفاحنا المرير(4). كما أعلن وصفي التل رغبتـه فـي التطوع للقتال في صفوف الجيش المصري، وكان التل يعمل في السفارة الأردنيـة في (بون)، وقد أرسل عدة رسائل إلى عبد الناصر يطلب فيها قبوله متطوعاً للقتـال في أي موقع(5). وحظر سليمان النابلسي اسـتيراد المـصنوعات الفرنـسية إلـى

(1) جريدة الدفاع ، 2/11/ 1956 ؛ الهدى ،ع : 159، تشرين الثاني 1956.
(2) الجريدة الرسمية، 18تشرين الثاني 1956، الملحق ، محاضر جلسات مجلس النواب الخامس.
(3) أبو الريش، جمال عبد الناصر، ص 151.
(4) الحسين، مجموعة وثائق رسمية، ص 114- 116.
(5) التل، وصفي، كتابات في القضايا العربية، دار اللواء للصحافة والنشر، عمان، 1980، ص 74. وسيشار إليه لاحقاً، التل، كتابات في القضايا العربية.

الأردن[1]. وزادت الحكومة من الاحتياطـات الدفاعيـة علـى الحـدود الأردنيـة الإسرائيلية، واتّخذت مجموعةً من الإجراءات كإطفاء الأضواء الكهربائية في البلاد ابتداء من الساعة التاسعة مساء حتى الصباح، وزادت من الاحتياطات الأمنية علـى سفارات بريطانيا، فرنسا، وتركيا وتكونت في أغلب المدن أشكال تنظيمية لمـساندة مصر دعيت بـ " لجان التوجيه الوطني" تكونت من ممثلـي الأحـزاب الـسياسية والحكام الإداريين ورؤساء البلديات ومدراء الدوائر الحكومية[2].

ومن جهة أخرى قام عدد من المواطنين بتفجير أنابيـب البتـرول العراقيـة الممتدة في الأراضي الأردنية إلى الجنوب من مدينة اربد حـوالي 12كـم[3]. كمـا خرجت المظاهرات تستنكر العدوان على مصر وهـاجم المتظـاهرون الـسفارتين البريطانية والفرنسية[4].

ومما زاد المظاهرات قوةً إعلان مفتي الأردن الشيخ عبد الله القلقيلي الجهـاد ضد بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وأن القنابل التي تقذفها الطـائرات علـى القـاهرة والإسكندرية ومدن القناة، كأنّما تسقط على مدينة أي مواطن أردنـي أو قريتـه أو منزله[5].

أما الأحزاب السياسية فقد أعلن بعض أعضائها من الوزراء ومنهم عبـد الله الريماوي، وشفيق ارشيدات تأييد طلب الملك حسين ومجلـس الـوزراء بـدخول الحرب ضد إسرائيل[6].

وفي 11 تشرين الثاني اجتمعت لجنة وطنية في نابلس وقدمت إلى الحكومـة عدداً من المقترحات منها:

1- إلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية لعام 1948.

---

(1) The Middle East Journal . Vol .11 .No .1. Winter , 1957 .P 81 .

(2) الغويين، سليمان النابلسي، ص120-121.

(3) الحوراني، مذكرات، جـ3 ، ص 2168.

(4) Sparrow , OP- CIT. P28 .

(5) Pati ,OP-CIT, P 63.

(6) جبار، التطورات السياسية الداخلية، ص205.

2- إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية فوراً اعترافاً بالجميل وخدمةً للمصلحة العربية العامة .

3- قيام اتحاد فدرالي بين الأردن وسوريا ومصر تمهيداً لوحدة عربية متينة .

4- تعبئة الجماهير الشعبية استعداداً لكل طارئ .

واتّخذ مجلس النواب الأردني في جلسته المنعقدة في 20 تشرين الثاني قراراً بالإجماع تضمن المقترحات السابقة التي قدمتها لجنة نابلس الوطنية[1].

وكان لوجود حكومة الإئتلاف الحزبي أثر بالغ في عدم تحول مشاعر التأييد الجماهيري التي عمت الأردن إلى اضطرابات كان يمكن أن تؤدي بالأردن إلى خوض الحرب مرغماً بفعل الضغط الشعبي، فقد كانت إجراءات الحكومة ذات تأثير واسع في امتصاص مشاعر الغضب التي عمت الشارع، فأعضاء الحكومة هم الذين يلقون الكلمات الحماسية في المظاهرات، وأعضاء الأحزاب هم الذين يقودون هذه المظاهرات ويحولون دون تحولها إلى تظاهرات عنيفة[2].

وعلى المستوى العربي اجتمع ملوك ورؤساء الدول العربية في بيروت يومي 13 و14 تشرين الثاني 1956. وكان الملك حسين على رأس الوفد الأردني، وعندما طرحت على بساط البحث مسألة قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا وتقديم المعونة والتأييد إلى مصر، طالبت سوريا وأيدتها السعودية بقطع العلاقات مع الدول المعتدية قطعاً تاماً، فأحرج العراق ووجد الوفد الأردني نفسه منقسماً بين المعتدلين والمتطرفين، وأخيراً قرر الوفد الأردني وضع شرط لقطع العلاقات مع بريطانيا وهو مساهمة الدول العربية بمعونة مالية للأردن تحل محل المعونة البريطانية[3].

---

(1) محافظة، العلاقات الأردنية – البريطانية ، ص 259.

(2) الغويين، سليمان النابلسي، ص121.

(3) محافظة، العلاقات الأردنية – البريطانية، ص261.

وكان مجلس الأمن قد فشل في إصدار قرار بوقف إطـلاق النـار نظـراً لاعتراض بريطانيا وفرنسا على أي قرار يصدره المجلس، وذلك بهدف كسب مزيد من الوقت أمام قواتهما المشتركة لكسب أية مواقع في منطقة القناة[1].

وفي صباح 6 تشرين الثاني إتّصل الرئيس الأمريكي (إيزنهاور) ب (إيـدن) تلفونياً وطلب أن يصدر أمره فوراً بوقف إطلاق النار، وذلك حرصاً على الاحتفاظ بالعلاقات بين البلدين، كما أكّد (ايزنهاور) قوله :" إنني لا استطيع الانتظار أكثر من هذا " وكان ذلك بمثابة إنذار من الولايات المتحدة إلى حليفتها بريطانيـا علـى ألاّ يتجاوز وقف إطلاق النار منتصف 6 تشرين الثاني، كما قـام الاتحـاد الـسوفيتي بإرسال ثلاث رسائل في 5 تشرين الثاني تحمل إنذاراً شديد اللهجة لـدول العـدوان الثلاث، يفيد بأن الاتحاد السوفيتي أكثر تصميماً علـى سـحق العـدوان باسـتخدام القوة[2].

ونتيجة لهذا الضغط الدولي أبلغ (إيدن) قراره بوقف إطلاق النار إلى مجلـس الأمن[3]. وتم انسحاب القوات البريطانية والفرنسية عن بور سعيد في 22 كـانون الأول 1956، كما تم جلاء القوات الإسرائيلية عن غزة في 17 آذار 1957، وعـن شرم الشيخ في 16 آذار 1957[4].

وبعد انتهاء المعركة أشاد عبد الناصر بالموقف الـذي وقفـه الملـك حـسين والشعب الأردني من العدوان، ففي خطابه الذي ألقاه في القاهرة فـي 1956/11/9 قال :"....إنني في يوم الأربعاء الماضي إتّصل بي الملك سعود تليفونياً وقال لي إن جيش المملكة السعودية تحت تصرفنا ... وكان ردي إننا قلقون جـداً علـى الأردن لأن الجيش المصري يستطيع أن يصد العدوان اليهودي وأن يلقن إسـرائيل درسـاً وأبلغته إننا سنتصل بالأردن ... وفي نفس اليوم إتّصل بي الملك حـسين بـالتلفون وقال لي إن الجيش الأردني مستعد بناء على الاتفاق الثلاثي الذي وقّع منذ 15 يوماً

---

(1) عمرو، العلاقات التاريخية، ص 429.
(2) المرجع نفسه، ص431- ص 434.
(3) المرجع نفسه، ص435.
(4) المرجع نفسه، ص440.

أن ينفذ كل ما تراه القيادة المشتركة، وأن الأردن متعاون معنا كل التعاون. وكـان الملك حسين يعي كل كلمة يقولها، وقال لي إن أية خطة مشتركة سننفذها، وأنا قلت للملك حسين إن هدفنا ألاّ تكون هناك جبهة في الأردن وأن ينحـصر القتـال بـين الجيش المصري والجيش الإسرائيلي، وأن تتعاون السعودية والأردن حتى يقـاتلوا القوات الإسرائيلية إذا حصل أي اعتداء على الأردن ... ولكن خطتنا كانـت تمنـع إرسال قوات إلى مصر لأن الأردن كان مهـدداً، الملـك حـسين عـرض جميـع المعاونات الممكنة، ولكن خطتنا كانت ألاّ نورط الأردن "[1].

وبعد أن هدأت الأزمة بقرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار في 7 تـشرين الثاني أرسل الملك حسين وفداً أردنياً برئاسة بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكـي إلى القاهرة في25 كانون الأول 1956، لينقل إلى الرئيس المصري تقـدير الأردن العميق لنضال شعب مصر وصموده بوجه العدوان، وليحمل إلى مدينة بورسـعيد " وسام النهضة المرصع" رمزاً لإعجاب الملك ببطولة أبنائهـا وبـسالتهم، وتخليـداً لذكرى شهدائها[2].

وفي المقابل حمل الرئيس المصري الوفد الأردني رسالةً إلى الملك حسين ثمن فيها وقفة الأردن حكومةً وشعباً بجانب الشعب المصري .جاء فيهـا :" إن الـشعب المصري سيذكر دائماً عرض جلالتكم المخاص للاشتراك في المعركة منـذ اليـوم الأول للعدوان وقولكم إن معركة مصر هي معركة الأردن[3].

ومن الجدير بالذكر أن الملك حسين تحدث عن العلاقة مع بريطانيا مع عوني عبد الهادي وزير الخارجية الأردني، حيث ذكر الملك أنّه من الـصعب أن تعـود

---

(1) المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر ، جـ2 ص440 ،441.

(2) الحسين، مجموعة وثائق رسمية ،ص 114، 115؛ جريدة الدفاع ،ع : 6345 ، 28كانون الأول 1956؛ جريدة فلسطين، 28 كانون الأول 1956.

(3) الحسين، مجموعة وثائق رسمية، ص 116.

المياه إلى مجاريها[1]. وهو ما يتطابق مع ما قاله الـسفير البريطـاني فـي عمـان (جونستون)[2].

كان لأزمة السويس نتائج سياسية هامة على وضع بريطانيا في الشرق الأوسط وعلى الأردن بشكل خاص نلخّصها فيما يلي :

1- كانت أزمة السويس نقطة تحول فـي تـاريخ العلاقـات الغربيـة العربيـة وخصوصاً علاقة بريطانيا بهذه المنطقة، فقد دلّت هذه الأزمة بشكل واضـح على أن بريطانيا لم تعد تلك القوة العظمى، وأنّها سلّمت مقدراتها ومصالحها في المنطقة للولايات المتحدة المتنافسة مع الاتحاد السوفيتي على إيجاد نفـوذ دولي لهما في هذا الإقليم المهم من العالم.

2- أثبتت أحداث السويس صحة وجهة نظر المعارضة التي وضـعت بريطانيـا دوماً في صف إسرائيل، وشكّكت في نوايا بريطانيا، وفي إمكانيـة الوفـاء بالتزاماتها المترتبة على معاهدة 1948.

3- أكّدت حملة السويس ما ساقته أجهزة الإعلام المصرية من اتهامات لبريطانيا وحلف بغداد، وظهر للعرب صحة القول : بأن كل تحالف مع الغرب تشترك فيه بريطانيا لن يكون في صالح العرب، بل يهدف قبل كل شيء إلى حمايـة مصالحها في المنطقة وضمان استمرار وجود إسرائيل وتفوقها العسكري .

4- أدى انتصار مصر الدبلوماسي في هذه الأزمة إلى تأكيد زعامتهـا المطلقـة للعالم العربي وتحقيقها نصراً معنوياً للحركة القومية .

5- أظهرت أزمة السويس ضعف التضامن العربـي، وخاصـةً بـين الـدول المشتركة في القيادة العربية المشتركة، الأردن وسوريا ومصر، ولذا لم تدخل مصر في حسابها الاعتماد على التضامن العربي منذ تلك الأزمة، بل حاولت الاستفادة من التنافس بين الأمريكان والسوفييت في الشرق الأوسط .

6- فقد حلف بغداد أهميته وتدهور مركز العراق في العالم العربي .

---

(1) قاسمية، عوني عبد الهادي، ص 216.

(2) جونستون، الأردن على الحافة، ص 50.

7- أثبتت الأزمة أن معاهدة التحالف الأردنية – البريطانية بقيت حبراً على ورق على المستويين السياسي والعسكري، بعد أن تعاونت بريطانيا مع إسرائيل ضد مصر.

4.3 المعونة العربية للأردن

تقدمت الدول العربية المناهضة لحلف بغداد مصر وسوريا والسعودية في كانون الأول 1955 – وبناء على اقتراح من جمال عبد الناصر– بعرض معونة مالية كان الهدف منها تمكين الأردن من التّخلي عن الضباط الانجليز في الجيش العربي، وإنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية، وتشجيعه على الانضمام إلى اتفاقية الدفاع المعقودة بين الدول الثلاث[(1)].

وفي 16 آذار 1956 تقدمت الدول العربية بعرض معونة مالية تقدر بستة وثلاثين مليوناً وستة آلاف دولار، شريطة أن يعلن الأردن إنهاء معاهدة التحالف مع بريطانيا، ولقد رحب الملك حسين – على الرغم من تحفظه – بهذا العرض، وأبدى استعداده لتنسيق التعاون العسكري مع الدول العربية الثلاث[(2)].

تصاعد نشاط المصريين في الأردن قبيل الانتخابات النيابية، فزار كمال رفعت وهو وزير مصري واحد أعضاء قيادة الثورة، عمان واتّصل بالشيوعيين والبعثيين. واتّصل كمال الدين حسين الوزير وعضو القيادة المصرية بالحزب الوطني الاشتراكي من خلال سليمان النابلسي وشفيق ارشيدات، وبات الارتباط السياسي بين قادة الحركة الوطنية في الأردن والقيادة المصرية واضحا[(3)].

في 20 تشرين الأول 1956 جرت انتخابات للمجلس النيابي الأردني، نتج عنها نجاح كبير للجبهة الصديقة مع مصر، وتألفت حكومة جديدة برئاسة سليمان النابلسي زعيم الحزب الوطني الاشتراكي والذي كان موالياً لمصر ومعادياً لبريطانيا[(4)].

---

(1) الحسين، مجموعة وثائق رسمية ، ص 124- 128ص.

(2) نيف، حرب السويس، ص 265، 266؛ محافظة، العلاقات الأردنية– البريطانية، ص 263، 264

(3) شقير، من قاسيون إلى ربة عمون، ص 188.

(4) جريدة الدفاع ،1956/10/20 ؛ جريدة الهدى ، 1956/10/21.

وبعد العدوان الثلاثي على مصر أعلن سليمان النابلسي في بيانه الوزاري عن عزم حكومته قبول المعونة العربية، وجاء في البيان :" تعلن الحكومة أنّها قررت من حيث المبدأ قبول المعونة العربية المعروضة من مصر وسوريا والسعودية، كبـديل للإعانة البريطانية للجيش والحرس الوطني، وأنّها ستتخذ الخطوات الايجابيـة مـن أجل تحقيق ذلك، كما أنّها ستبادر بالتفاهم مع الشقيقات التـي عرضـت المعونـة العربية لاتخاذ جميـع الخطـوات والإجـراءات الدبلوماسـية والدوليـة والماليـة والاقتصادية التي تكفل تحقيق عزمها على إنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية[1].

وقد جاء بيان النابلسي هذا مطابقاً للسياسة العربية التحررية، وأعتبـر هـذا النهج لا سابق له في سياسة الأردن الخارجية، ومخالفاً للسياسة الأردنيـة المتجهـة للغرب بقوة[2]. فيما اعتبر (إيدن) أن وزارة النابلسي مواليةً لمصر[3].

وبمناسبة ذكرى مرور عام على انتفاضة الأردن ضد حلـف بغـداد، أقامـت أحزاب الوطني الاشتراكي والبعث العربي الاشتراكي وحركـة القـوميين العـرب وجماعة الإخوان المسلمين مهرجاناً شعبياً في قاعة سينما البتراء في عمان فـي 21 كانون الأول 1956، وكان أول الخطباء في المهرجان رئـيس الـوزراء سـليمان النابلسي، الذي أكّد في خطابه استعداد حكومته لقبول المعونة العربية وإنهاء المعاهدة قائلا :" إن جمال عبد الناصر مستعد أن يرجئ تعمير بورسعيد الخالدة فـي سـبيل تخليص الأردن، وأن سوريا مستعدة لان تشد الأحزمة وأن تضاعف الملايين مـن الديون في سبيل أن تكونوا سادة وطنكم، إن حكومتكم على إستعداد أن تغادر إلـى الدول الشقيقة وأن تأتي بهذه المعونة لتستبدل بها الإعانة البريطانية "[4].

شكّلت الحكومة وفوداً للقيام بزيارة البلدان العربية التي أعلنت استعدادها لتقديم المعونة إلى الأردن، فقام شفيق ارشيدات وزير العدلية والتربية والتعليم، وصـلاح طوقان وزير المالية، وعبد الله الريماوي وزير الدولة للشئون الخارجيـة، بزيـارة

---

(1) مجموعة البيانات الوزارية، جمع وإعداد هاني خير، عمان، د. ن ،1973 ، ص 81 .

(2) Faddah , Ibrahim ,The Middle East In Transition , Astudy Of Jordan's Foreign Policy , London , Asia Publishing House , 1974 , P. 208

(3) إيدن، مذكرات، جـ2 ، ص 364.

(4) جبار، التطورات السياسية الداخلية ، ص 209 ، 210.

للسعودية في كانون الثاني 1957 للتباحث مع القادة حول المعونة، كما قـام الملـك حسين في 16 كانون الثاني 1957 بزيارة السعودية وأجرى مباحثات مـع الملـك سعود، حيث إتفق الجانبان على أن تقدم السعودية خمسة ملايـين جنيـه إسـترليني معونةً سنوية للأردن(1).

وفي 19 كانون الثاني 1957 عقد في القاهرة إجتماع ضم الملـك حـسين، وعبد الناصر، والملك سعود، وصبري العسلي رئيس وزراء سـوريا، حيـث تـم التوقيع على اتفاقية التضامن العربي(2). والتزمت كل من مصر وسوريا والسعودية بدفع (5و12) مليون جنيه إسترليني، على أن تدفع مصر 5 ملايين، والـسعودية 5 ملايين، وسوريا 5 و2مليون، وتبقى هذه الإتفاقية سـارية المفعـول لمـدة عـشر سنوات(3).

وفي 22 كانون الثاني 1957 أقر مجلس النواب الأردني بالإجماع اتفاقيـة التضامن العربي وأعلن النابلسي أن هذه المعونة قابلة للزيادة(4).

وبذلك تكون الظروف قد تهيأت لإنهاء المعاهدة الأردنية – البريطانية. وقـد عقب عبد الله الريماوي – وزير الدولة للشؤون الخارجية - على توقيـع الاتفاقيـة بقوله " إن هذه الاتفاقية صفعة للاستعمار وأذنابه وستكون اتفاقيـة التعـاون حجـر الأساس في الصرح الشامخ للقومية العربية المتحررة(5).

وعلى إثر توقيع اتفاقية التضامن العربي في القاهرة، أرسل عبد القادر طـاش باسم الحزب الوطني الاشتراكي برقيةً إلى الملك حسين في القاهرة جاء فيهـا :" إن توقيع جلالتكم على إتفاقية العون العربي للأردن أثلج صدر الأمة العربية المتحررة في شتى أقطارها وأمصارها، وأنّها لترى في جلالتكم فتى أحلامها ورجل آمالها للغد

(1) درادكة، فتحي محمد، دراسة في العلاقات السياسية بـين الأردن والـسعودية 1953- 1967 ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كليـة الآداب، قـسم التـاريخ ،2001 ، ص82. وسيشار إليه لاحقاً، درادكة، دراسة في العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية.

(2) جريدة الدفاع ،1957/1/21.

(3) درادكة، دراسة في العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية، ص 82.

(4) الغويين، سليمان النابلسي ، ص125.

(5) جريدة الدفاع ،1957/1/20 ؛ جريدة الهدى ، 1957/1/21.

المنشود في ظل الوحدة العربية الكبرى التي دعا إليها العظماء من أجدادكم وأبنائهم". كما بعث الحزب ببرقية إلى جمال عبد الناصر يحيي فيها دور مصر وباقي الدول في تقديم المعونة المالية للأردن(1).

5.3 إلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية

أعلن رئيس الوزراء سليمان النابلسي في بيانه الوزاري أمام مجلس النواب في 27 تشرين الثاني 1956 عن عزم حكومته على إنهاء معاهدة التحالف الأردنية – البريطانية لعام 1948، وجلاء القوات البريطانية عن الأراضي الأردنية وإلغاء قواعدها، ورفض أي شكل من أشكال الأحلاف العسكرية(2).

كانت بريطانيا ترغب بإنهاء المعاهدة على إثر إعفاء (غلوب) من منصبه وأزمة السويس، إلاّ أنّها لا تريد أن تكون هي البادئة(3). فقد أدركت أن وجودها في الأردن قد فقد غاياته وأغراضه الأساسية، وأن المعاهدة التي كانت تضمن لبريطانيا استمرار البقاء في الأردن والتحكم في مصيره، قد أصبحت مجرد حمل ثقيل يلقي على كاهلها تبعة مد الأردن بمعونة مالية سنوية(4).

بعثت الحكومة البريطانية في 16 كانون الثاني 1957 مذكرةً للحكومة الأردنية من أجل الدخول في مفاوضات لإنهاء المعاهدة مع الإشارة الصريحة لبيان حكومة النابلسي(5).

وبعد توقيع اتفاقية التضامن العربي أسرعت الحكومة البريطانية إلى إرسال مذكرة إلى الحكومة الأردنية في 22 كانون الثاني 1957، طلبت فيها الإسراع للدخول في مفاوضات بين الجانبين لإنهاء المعاهدة(6).

---

(1) جريدة فلسطين ، 20كانون الثاني 1957 ، ص 6.

(2) أبو دية، سعد، السياسة الأردنية في البيانات الوزارية، (1953- 2000) ، المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان،2003، ص 108.وسيشار إليه لاحقاً، أبو دية، السياسة الأردنية.

(3) جونستون، الأردن على الحافة، ص 52.

(4) الحسين، مجموعة وثائق رسمية ، ص 131.

(5) المرجع نفسه، ص 267.

(6) جونستون، الأردن على الحافة، ص 56.

وتم تشكيل وفد يمثل الحكومة الأردنية برئاسة سليمان النابلسي، وعضوية صلاح طوقان وزير المالية، وسمعان داوود وزير الإنشاء والتعمير، وعبد الله الريماوي وزير الدولة للشئون الخارجية[1]. ومن جانبها شكّلت الحكومة البريطانية وفداً برئاسة (تشارلز جونستون) السفير البريطاني في عمان[2]. وبعد مفاوضات استمرت حتى 13 آذار 1957 تم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بإنهاء المعاهدة الأردنية – البريطانية لعام 1948[3].

وفي 13 آذار 1957 صادق مجلس الأمة الأردني على إتفاقية إنهاء المعاهدة، وفي أثناء الجلسة كان الملك حسين يوجه خطاباً للشعب بهذه المناسبة جاء فيه :" الآن يحق للأردن أن يرفع رأسه عالياً بين الملأ حراً طليقاً "[4].

وبذلك انكسرت آخر أشكال الحلقات الاستعمارية المفروضة على الأردن، ويعتبر هذا الإنجاز بحق انجازاً وطنياً على صعيد السيادة القومية والتخلص من إرتباط أجنبي مقيت، ظلّ يشد الأردن بعجلة السياسة البريطانية لفترة طويلة إستمرت سبعة وثلاثين عاماً.

6.3 مشروع ايزنهاور للدفاع عن الشرق الأوسط

بعد إخفاق محاولة بريطانيا وفرنسا ضرب عبد الناصر في عام 1956 والقضاء على سياسة عد الانحياز، تحركت الولايات المتحدة لتدعيم النفوذ الغربي في المنطقة العربية وقد أثبتت حملة السويس أن بريطانيا لم تعد الدولة العظمى التي عرفها العالم حتى ذلك الوقت بحيث يمكنها إملاء إرادتها سواء باللجوء إلى القوة المسلحة أو بالتهديد باستعمالها أو بتصدر موائد المؤتمرات الدولية، كما أثبتت حملة السويس أن زعامتها للعالم الغربي قد أفلتت منها بعد أن خرجت الولايات المتحدة من عزلتها واتبعت سياسةً عالميةً ايجابيةً في أعقاب الحرب العالمية الثانية[5].

---

(1) جبار، التطورات السياسية الداخلية ، ص 211؛ الغويين، سليمان النابلسي، ص 126.

(2) الغويين، سليمان النابلسي، ص 126.

(3) المرجع نفسه، ص 127.

(4) جبار، التطورات السياسية الداخلية، ص212.

(5) مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص 144.

وبعد أزمة السويس بدأت الولايات المتحدة تراجع سياستها على إثر انهيار النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط وازدياد التغلغل السوفيتي في المنطقة، هذا في الوقت الذي سعت فيه مصر إلى فرض زعامتها في المشرق العربي مستعينةً في ذلك باستغلال تناقضات السياسة الدولية والمحلية. وحينئذ كان يبدو وضع الغرب يواجه خطراً مزدوجاً :

الأول: التهديد الذي يمثله تزايد نفوذ عبد الناصر وتفسيره الخاص لنوع القومية العربية التي يدعو إليها والتي وضحت معاداتها للغرب .

الثاني: ازدياد النفوذ السوفييتي الناتج عن الموقف الذي اتخذته موسكو خلال حرب السويس، وهو الموقف الذي أثّر إلى حد كبير في الجماهير العربية التي اعتبرته المسؤول الأول عن فشل العدوان الثلاثي[1].

ومن ثم أصبح الهدف الرئيسي للولايات المتحدة هو صد هذا الزحف والقضاء عليه حيثما كان ذلك ممكناً. وكانت النتيجة هي تحول الشرق الأوسط في الفترة الممتدة ما بين أوائل عام 1957 وأواسط عام 1958 إلى مجال للصراع الدبلوماسي الذي كاد يصل إلى حافة الحرب بين الولايات المتحدة تساندها بعض الحكومات العربية، والقومية العربية على النمط الناصري يساندها السوفييت[2].

في أوائل عام 1957 صرح (أيزنهاور) إلى بعض أعضاء الكونغرس بقوله: "إن الفراغ الراهن في الشرق الأوسط يجب أن تملأه الولايات المتحدة قبل أن تملأه روسيا"[3].

كان هدف واشنطن من إعلان مبدأ أيزنهاور ما يلي :

1- إفهام الروس أن الولايات المتحدة على استعداد لخوض غمار الحرب في سبيل التّصدي لغزوهم في الشرق الأوسط .
2- تقوية الحكومات الصديقة التي يتهددها عبد الناصر وأعوانه .

---

(1) مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص 145.

(2) المرجع نفسه، ص 146.

(3) إيزنهاور، مذكرات، ترجمة هيوبرت يونغمان، د. ن ، 1962، ص 78. وسيشار إليه لاحقاً، إيزنهاور، مذكرات.

3- إيجاد وسيلة أخرى – غير المعاهدات والمحالفات – بإمكان الحكومات التي تخشى تهديد السوفييت أو عبد الناصر أن تلجأ إليها من أجل الارتباط بوضوح بالولايات المتحدة[1].

وفي 5 كانون الثاني تقدم أيزنهاور باقتراح قرار للكونغرس يتضمن المرتكزات التالية:

1- التعاون مع بلدان الشرق الأوسط ومساعدتها في تنميتها الاقتصادية وفي الحفاظ على استقلالها الوطني .
2- البدء في برامج إقليمية للدعم والتعاون العسكري .
3- إستخدام القوات المسلحة الأمريكية لتأمين وصيانة سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لتلك البلدان، التي تطلب مثل هذا الدعم في مواجهة عدوان عسكري من أي بلد خاضع للشيوعية الدولية.
4- مطالبة المجلس بالموافقة على منحة قدرها مائتا مليون دولار سنوياً لكي ينفقها كما يتراءى له، في إطار قانون الأمن المتبادل لعام 1954 للأغراض الاقتصادية وللدفاع العسكري[2].

وبعد عدة مناقشات في الكونغرس تمت الموافقة على مبدأ (أيزنهاور) واتّخذ شكله القانوني في 19 آذار 1957[3]. كلّف (أيزنهاور) (جيمس ريتشارد) James Richared)، الرئيس السابق للجنة الشئون الخارجية بالمجلس وهو الذي كان قد تّم تعيينه مساعداّ لشئون الشرق الأوسط ، لزيارة 15 دولة عربية بما في ذلك مصر وسوريا والأردن لشرح المبدأ وكتابة تقارير عن أحسن وسائل تنفيذه[4].

---

(1) مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي ، ص 150 .
(2) هلال، أمريكا والوحدة العربية، ص 138؛ مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص 152، ماير؛ الولايات المتحدة وثور يوليو، ص 369 ، 370 .
(3) أيزنهاور، مذكرات، ص 82 .ماير، الولايات المتحدة وثورة يوليو، ص 371 .
(4) مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص 152 ، 153؛ ماير، الولايات المتحدة وثورة يوليو، ص377. هلال، أمريكا والوحدة العربية، ص 138 .

7.3 موقف الأردن من مشروع أيزنهاور

شكّل مبدأ أيزنهاور بداية جديدة لإعادة خلط التوجهات السياسية في المنطقـة العربية ومن ثم فرز تحالفات جديدة بناء على الموقف من المبدأ. وقد بدأت السياسة الأردنية بعد إلغاء المعاهدة الأردنية – البريطانية في 13 آذار 1957، تتراجع عـن التعاون مع المحور المصري؛ لان الحكومة الأردنية رغم تحررهـا مـن التبعيـة البريطانية، فإنها لم تستطع التحرر من المصاعب الاقتصادية والمالية التـي كانـت تواجهها، والتي عجزت اتفاقية التضامن العربي عن حلّها، مما حدا بالملك حـسين إلى البحث عن حلفاء جدد وموارد اقتصادية ومالية جديدة[1].

آثر الملك حسين الاستفادة من مبدأ أيزنهاور، حيث إعتقد أنّه سيوفر له فرصةً كبيرةً لتخليص الأردن من المصاعب الاقتصادية والمالية، بينمـا قاومـت حكومـة النابلسي ذلك، وفي أول رد عاجل للحكومة أعلن عبد الله الريماوي وزير الدولـة للشئون الخارجية في حكومة النابلسي في الثاني من كانون الثاني في مؤتمر صحفي ما يلي :

1- رفض نظرية الفراغ رفضاً قاطعاً.
2- إن الوطن العربي يعتمد على نفسه في الدفاع عن أمته .
3- إن حفظ السلام مناط بالأمم المتحدة .
4- إن الحكومة لن تقبل أي دعم اقتصادي ينطوي على أهداف سياسية[2].

وفي 7 كانون الثاني 1957 إستقبل الملك حسين السفير الأمريكي في عمـان (مالوري)، وقال له مؤيداً مبدأ أيزنهاور بتحفظ ، إن العرب لن يسمحوا لأجنبـي أن يملأ الفراغ ،لأن أي فراغ يحدث يمتلئ بهم وحدهم، وأن العرب يرحبون بقبول كل عون أو مساعدة لتنمية اقتصادهم وتدعيمه وبناء قواهم العسكرية لضمان سـيادتهم

---

(1) محافظة، العلاقات الأردنية – البريطانية، ص 271؛ الغويين، سليمان النابلسي، ص 139، 140.

(2) البشايرة، موقف الأردن من مشاريع الدفاع الغربية، ص 271؛ الغويين، سليمان النابلسي، ص139 140؛ عباس، الدور السياسي للجيش الأردني، ص 87.

شريطةً أن ألاّ يكون هذا العون أو المساعدة متعارضـاً مـع سـيادتهم أو معـرقلاً جهودهم لتحقيق استقلالهم ووحدتهم[1].

أمّا رئيس الوزراء سليمان النابلسي، فقد أكّد أن الأردن لن يـستبدل النفـوذ البريطاني بنفوذ دولة أجنبية أخرى، وأعرب عن أمله في أن تقدم الولايات المتحـدة للأردن معونةً غير مشروطة[2].

كما صرح النابلسي في 20 كانون 1957 بأن حكومته لـن تـسمح لأحـد بالتدخل في شؤون الأردن للدفاع عنه، وأن حق الدفاع عن البلدان العربيـة يعنـي العرب وحدهم، وأن حرية واستقلال العرب ليسا للبيع[3].

وفي أعقاب المقابلة التي جرت بين الملك حسين والسفير الأمريكي في عمان رفع النائبان يعقوب زيادين، وفايق وراد برقيةً إلى الملك حسين حذّروه فيهـا مـن الاستعمار الأمريكي الذي يسعى إلـى الحلـول محـل الاسـتعمار البريطـاني – الفرنسي[4].

مما اضطر الملك في العاشر من كانون الثاني 1957 إلى الإجابة على هذه البرقية مؤكداً قبوله لأي معونة غير مشروطة، وأن أي فراغ يحدث في هذه المنطقة يمتلئ بالعرب أنفسهم، وبين أن الخطر الحقيقي يكمن في المذاهب المادية والمبـادئ التي تغاير تعاليمنا الدينية[5].

ووصف الحزب الوطني الاشتراكي مبدأ أيزنهاور بأنّه " قد وضـع بحجـة الدفاع عن هذه المنطقة ضد الشيوعية بغية صد الهجوم الشيوعي الذي قد يقوم بـه الاتحاد السوفيتي، ولكننا نرى أن سياسة الاتحاد السوفيتي الآن لا تدل على أنّه يسلك هذا السبيل، وهجومه على هذه البلدان أمر يبدو بعيد الاحتمال "[6].

---

(1) محسن، التطورات السياسية الداخلية، ص 216؛ البشايرة، الأردن ومشاريع الدفاع الغربيـة، ص 164؛ الغويين، سليمان النابلسي، ص 142.

(2) البشايرة، الأردن ومشاريع الدفاع الغربية ، ص 164 .

(3) جريدة الدفاع ، 1957/1/21 .

(4) البشايرة، الأردن ومشاريع الدفاع الغربية، ص 175 .

(5) المرجع نفسه، ص 175.

(6) مجلة الميثاق، ع : 4 ، 14 آذار 1957 ، ص 8.

وفي 17 كانون الثاني 1957 تقدمت حكومة النابلسي بطلب معونـة ماليـة مقدارها ثلاثون ألف دولار من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية(1).

وفي إجتماع مجلس الوزراء الذي عقد في 18 شباط 1957، أصدر الملـك حسين تعليمات تقضي بأن لا تهاجم الصحافة مشروع أيزنهاور(2).

رفض مجلس النواب الأردني مشروع أيزنهاور معتبراً إيـاه جـزءاً مـن مشروع كبير يهدف إلى استعادة النفوذ الغربي في المنطقة وأنّه بديل لحلف بغـداد، وأن الهدف منه خلق الانقسام بين العرب وعزل مصر وأصدقاءها(3).

وفي 25 شباط 1957 أكّد النابلسي رفضه مبدأ (أيزنهاور) ورفـضه لـزعم الأمريكان القائل بالتغلغل الشيوعي في الأردن، واتّهم الولايات المتحدة والصهيونية بأنّهما وراء بث هذه الإشاعات من أجل الـضغط علـى الأردن لقبـول مـشروع أيزنهاور، كما أعلن أن الأردن لن يخضع لضغط أمريكا عليه حتى ينفذ سياستها(4).

وفي 26 شباط 1957 قررت الحكومة الأردنية قبول المعونـة الاقتـصادية التي نص عليها مبدأ أيزنهاور شريطة أن لا تتضمن أي هدف سياسي يمس بـسيادة الأردن الوطنية وحريته واستقلاله وأن لا تؤثر على القضايا العربية وخاصةً قضية فلسطين(5).

وفي خطاب للنابلسي في حفلة بعقبة جبر في أريحـا يـوم 25 آذار 1957 أفصح عن نية حكومته في تحقيق ‘إتحاد فدرالي مع الدول العربية المتحررة وقال :" إن سياسة الحكومة واضحة صريحة، نحن نرفض أن نستبدل استعماراً باسـتعمار، نحن نريد أن نعيش أحراراً في وطننا لا سلطان لأجنبي علينا، ولا يد فوق أيدينا إلا

---

(1) محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص 272.

(2) Satlof , O.P . Cit, P 162- 163.

(3) ملحق الجريدة الرسمية، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الجلسة الثانية عـشرة، 1957/1/6. ص 20.

(4) الغويين، سليمان النابلسي، ص140.

(5) جريدة الجهاد، ع :1104، 27 شباط 1957.

يد الله، لسنا أعداء إلاّ لمن يعادينا، ونمد يد الصداقة لمن يرغب في صداقتنا مجردةّ عن كل غرض مبرأة من كل هدف، ونحن نؤمن أن الأوطان لا تباع ولا تشترى[1].

وعندما بعثت الحكومة الأمريكية وفداً برئاسة (ريتشاردز) إلى منطقة الشرق الأوسط للترويج لمبدأ أيزنهاور، أعلن النابلسي في 12 آذار 1957 – وبضغط من الملك حسين – عن عدم ممانعة حكومته من استقبال السيد ريتشاردز، وبأنها لا تجد حرجاً في الإصغاء إلى وجهة نظر أي كان، مادامت مواقـف الحكومـة الأردنيـة واضحةً وصريحة، وأضاف :" إننا سنستمر في رفض نظرية الفراغ ولا يحـق لأي دولة أن تفرض نفسها حامية أو ناطقة بلسان غيرها من الدول"[2].

وفي تعليقه على هذه الزيارة في 6نيسان 1957 قال النابلسي :" إذا طلب منّا (ريتشاردز) التوقيع على بيان بأننا اتفقنا على محاربة الشيوعية على أن يـدفع لنـا مائة مليون دولار، فسأقول له لا، إذا أردت الحريـة فـسأحارب بحـسابي ولـيس بحسابه، ولن أكون مأجوراً لأحد"[3]. وأضاف :" أننا كعرب لنـا مبادئنـا القوميـة المستمدة من طبيعتنا وتقاليدنا، ولسنا في حاجة إلى من يقودنا "[4]. وفـي معـرض حديثه عن مبدأ أيزنهاور قال:" إنهم يتحدثون عن الفراغ، ولكن هذا الفراغ لا يوجد إلاّ في عقول الذين يتحدثون عنه، والدفاع عن الأمة لا يمكن أن يقوم به غير أبنـاء الأمة العربية "[5].

وقد علّق وزير الخارجيـة الأمريكيـة (دلاس) علـى ذلـك بقولـه :" إن (ريتشاردز) لن يذهب إلى دولة غير مرحب فيه بها، وحكومة الأردن تبدو في خطر وشيك من أن تقع تحت التأثير المباشر للقاهرة أو موسكو، وأنّه لا يريـد أن يـرى الأردن يقع تحت سيطرة دول أخرى أبدت رغبتها في العمل خلافاً لما يعتبره الملك نفعاً لبلاده، مبدياً دعمه للملك حسين في موقفه هذا "[6].

---

(1) جريدة الدفاع ، 1957/3/26.

(2) الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية، ص 177.

(3) الجاسر وأبو باسم، الأردن ومؤامرات الاستعمار، ص47.

(4) طلاس، مرآة حياتي، جـ 1، ص563.

(5) المرجع نفسه، ص 563 ، 564.

(6) الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية، ص 178.

وقد فشل (ريتشاردز) في تنفيذ خطته الخاصة بالتوجه إلى الأردن، وذلك بسبب نشوب أزمة داخلية حادة ووّرت أول اختبار عملي للسياسة الأمريكية كما فسرها مبدأ أيزنهاور[1].

أزعج موقف الحكومة الملك حسين فأوفد رئيس ديوانه بهجت التلهوني إلى السعودية ومصر وسوريا دون إطلاع الحكومة على ذلك، من أجل إبلاغ رؤساء هذه الدول رغبة الملك في الدخول في مشروع (أيزنهاور)، فاعترضت الحكومة على ذلك، مما قاد إلى تأزم الموقف، حيث تحدت الحكومة الملك بإعلانها إقامة علاقات مع الاتحاد السوفييتي والصين[2].

ويعلّق النابلسي على سير الأحداث إبان الأزمة السياسية بقوله :" لم نتمكن من الصمود في وجه المخابرات الأمريكية والأموال الأمريكية التي تغري أعتى العتاة"[3]. وهكذا وجد الأردن نفسه عام 1957 متورطاً في الحرب الباردة، وأصبحت سلامة حدوده جزءاً من مصالح أمريكا الحيوية، وبهذا أصبحت أمريكا خليفة بريطانيا في الأردن، وأصبحت الداعم الأساسي والضامن لوجود النظام الأردني القائم"[4].

8.3 موقف مصر من مشروع أيزنهاور

آثرت الحكومة المصرية الصمت في البداية لحرصها على دعم الولايات المتحدة في التأثير على إسرائيل وانسحابها من سيناء بعد العدوان الثلاثي، وعندما شعرت مصر بأن الولايات المتحدة قررت عزلها نتيجة سياستها الحيادية، وعدم رغبتها في الارتباط بالأحلاف، وأنّه لا فائدة ترجى من محاولة إشراك مصر في أي سياسة في المنطقة عندها أعلنت مصر عن رفضها لمبدأ (أيزنهاور)[5].

---

(1) مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص 156.

(2) الماضي والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص 666، 667.

(3) الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية، ص 179.

(4) المرجع نفسه، ص 174.

(5) The Middle East Journal , Washington , Vol 11, No 2, Spring 1957.p 152.

كان للتأثير المصري المندد بالمشروع فعله الواسع، والذي إتّضح في اجتماع الدول الأربع (مصر، سوريا، الأردن، السعودية) الذي عقد فـي القـاهرة فـي 18 كانون الثاني 1957، حيث نددت بالمشروع وأعلنت أنها ترفض جعل بلادها منطقة نفوذ لأي دولة، وأنّها عازمة على عدم السماح لأي دولة من الدخول إلى المـشرق الأوسط، وأن الدول العربية لا تؤمن بوجود فراغ لأن القومية العربية قـد مـلأت الفراغ الذي خلّفه الاستعمار[1]. وقد كلّف المجتمعون في القاهرة الملك سعود – الذي كان قد تلقى دعوةً من الرئيس (أيزنهاور) لزيارة واشـنطن فـي شـباط 1957 – للاحتجاج على السياسة الأمريكية وعلى مبدأ (أيزنهاور)، وأن يشرح وجهة نظرهم للإدارة الأمريكية بشأن المشروع[2].

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إبعاد السعودية عن مـصر، حمايـةً لمصالحها البترولية وحرماناً لمصر من مؤيد قوي لها حتّى هذا الوقـت، وليكـون الملك سعود القوة المقابلة لعبد الناصر، وقد نجحت الولايات المتحدة في هدفها على إثر زيارة الملك سعود في 20 كانون الثاني 1957، ويبدو أن الملك قد غير بعـض آرائه؛ ففي عشاء رسمي صرح قائلاً :" إنني ممنون لفخامة الرئيس (أيزنهـاور) أن شرح لي مشروعه الجليل لحماية العالم العربي والإسلامي من خطر الـشيوعية ". وأدلى بتصريح صحفي ورد فيه أن الموقف العربي الرافض للمشروع يقوم علـى سوء الفهم وأنّه سيقوم بنقل التفسير الصحيح والـذي عرفـه مـن محادثاتـه مـع (أيزنهاور) إليهم[3]. ويبدو أن (أيزنهاور) حذّر الملك سـعود مـن تزايـد النفـوذ المصري في المنطقة العربية، وزيادة التعاون بين كل من مصر وسوريا والاتحـاد السوفييتي[4].

---

(1) جريدة فلسطين ،1957/1/20.

(2) جريدة الهدى،ع :، 143 ، 1957/2/28.

(3) هلال، أمريكا والوحدة العربية، ص 140، 141؛ أبو الريش، جمال عبـد الناصـر، ص 169، 170.

(4) الموافي، مصر في جامعة الدول العربية، ص 174.

وفي طريق عودته من واشنطن قام الملك سعود بزيـارة لـبعض البلـدان العربية، وهي المغرب وتونس وليبيا ومصر، التي وصلها فـي 25 شـباط 1957 لحضور اجتماع رؤساء مصر وسوريا والأردن لاستكمال مباحثات كـانون الأول. وحاول الملك سعود أن يصدرعن الاجتماع بيان يندد بالشيوعية وبالتهديد الـشيوعي لبلدان المشرق العربي، وهو ما رفضه رئيسا مصر وسـوريا. وخـرج الاجتمـاع بالاتفاق على عدم إصدار أي إعلان بالموافقة أو عدم الموافقة على مبدأ (أيزنهاور)، والاكتفاء بإعلان الحياد في الحرب الباردة[1].

وهكذا برزت محاولة استخدم السعودية كعنصر مـواز لمـصر، ومركـز استقطاب يجمع النظم المحافظة في مواجهة حركة القومية العربية، وكـان اختيـار الملك سعود لكي يكون مركز ثقل مناوئاً للرئيس عبد الناصر على أساس العلاقـات التقليدية الوثيقة بين السعودية والولايات المتحدة، وعمق المصالح الاقتـصادية بـين البلدين، وثراء السعودية الذي يمكنها من دعم الأنظمة التي تمـشي فـي ركابهـا، ومكانة السعودية الدينية[2].

واجه مبدأ (أيزنهاور) التنديد من جانب القاهرة ودمشق وغيرها من دوائـر الوحدويين العرب الذين ذهبوا إلى أن الولايات المتحدة تدعي الـدفاع عـنهم ضـد الخطر الشيوعي الوهمي، على حين أن الخطر الحقيقي نابع من وجـود إسـرائيل وأطماع بريطانيا وفرنسا الاستعمارية. وهكذا شك الوحدويون العـرب فـي مبـدأ (أيزنهاور) واعتبروه دليلاً على أن الولايات المتحدة تبحث عن حجة لإدخال قواتها العسكرية في المشرق العربي بقصد مساعدة أنظمة الحكـم المحافظـة، ومواجهـة الحركات التقدمية التي تسعى إلى التحرر القومي[3] .

رفض عبد الناصر هذا المشروع وعبر عن ذلك في أكثر من مناسبة يقول: " أما عن مشروع (ايزنهاور) للشرق الأوسط فهو مشروع غامض وفي حاجـة إلـى كثير من الإيضاحات... إننا نعارض أية أحلاف عـسكرية خـارج نطـاق الـدول

---

(1) رياض، مذكرات، ص 181، 182؛ هلال، أمريكا والوحدة العربية، ص 141 ، 142.

(2) هلال، أمريكا والوحدة العربية ، ص 139 ،140.

(3) مصطفى، أمريكا والوحدة العربية، ص 154، 155.

العربية"[1]. ويقول أيضاً : " ... وما مشروع (ايزنهاور) فـي صـميمه إلاّ حلـف عسكري بكل ما ينطوي عليه الحلف من معان... ذلك لأنّه يشمل النواحي العسكرية، فهو إذن بديل لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط الذي رفض عـام 1951، وهـو أيضاً تكملة لحلف بغداد يقصد منها أن تبعث فيه النبض وتعيد إليه الحياة"[2].

وفي خطاب للرئيس عبد الناصر في 27 تموز 1957 أعلن قائلاً : " في يوم 5كانون الثاني أعلن مبدأ (أيزنهاور)، وتضمن هذا المبدأ تقديم مساعدات اقتـصادية وعسكرية، لكننا لم نقبل مبدأ (أيزنهاور)، لأنّه يتضمن قيوداً سياسيةً تجعلنا نـرتبط بالسياسة التي ترسمها وزارة الخارجية الأمريكية[3]. وفي تـصريح صـحفي لعبـد الناصر في 17 آب 1957 أعلن : " أن مشروع (أيزنهاور) ينص علـى ضـرورة الارتباط بسياسة الولايات المتحدة، ولقد أعلنت مصر سياستها، وهي سياسـة عـدم الانحيازلاي معسكر من المعسكرات، وعدم قبول أي معونة مشروطة بشروط، ولهذا رفضنا المشروع "[4].

عبرت مصر وسوريا بوضوح عن معارضتهما الشديدة للسياسة الأمريكيـة الجديدة في المنطقة، إضافةً إلى معارضتها للسياسة الأردنية المؤيدة لهذه الـسياسة، حيث أبرزتا الخلاف بين الملك حسين ورئيس وزرائه[5].كما أخذت إذاعة القـاهرة تهاجم الحكومات العربية التي وافقـت علـى مبـدأ (أيزنهـاور) وبالـذات الأردن والعراق، فقامت الحكومة الأردنية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر في التاسـع من حزيران 1957، واتّهمت مصر هذه الحكومـات بأنهـا أداة بيـد الاسـتعمار الأمريكي الذي يشن حرباً سافرة ضد العرب، وفي المقابل اتّهمت الحكومة الأردنية مصر بأنّها وراء المؤتمرات التي تهدف الإطاحة بالنظام الملكي في الأردن[6].

---

(1) المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، ج2، ص 475، 476.

(2) المرجع نفسه، ص 579.

(3) المرجع نفسه، ص 560 .

(4) المرجع نفسه، ص 573 .

(5) البشايرة، الأردن ومشاريع الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط ،ص 181.

(6) جريدة الهدى ،15حزيران ، 1957.

نجحت الجهود الأمريكية في إبعاد كل من الأردن والسعودية عن محور مصر، وبالتالي تزايد عدد الدول المؤيدة للغرب في المنطقة، ولم تعد العراق وحدها هي التي تنادي بذلك، وتدعمت العلاقات بين الأردن والسعودية على حساب العلاقات بين السعودية ومصر. وقام الملك سعود بزيارة العراق في 11 أيار 1957 في محاولة لإيجاد مصالحة بين البلدين بعد الخلافات التي استمرت عشرات السنين، وتحولت السعودية إلى قطب رئيسي لموازنة السياسة المصرية المعادية للغرب في المنطقة، وظهرت ملاح انقسام بين الدول العربية بسبب سياسة الحياد وعدم الانحياز بين الدول.

ويمكن القول أن التقارب الأمريكي – الأردني جاء كرد فعل على التقارب السوفيتي مع مصر وسوريا اللتان كانت تتعاطفان مع المعارضة الداخلية في الأردن وتدعمها المؤيدة لها بقيادة مصر، والدول المعارضة لها بقيادة السعودية والعراق[1].

إضافة إلى ذلك لعبت معتقدات الملك حسين وقناعاته الشخصية خلال هذه الفترة دوراً مؤثراً في عدم التقارب مع الدول العربية التي كانت تؤيد سياسة مصر مثل سوريا، ذلك أنّه كان يرى في العلاقات السوفيتية المصرية خطراً يهدد الأمة العربية بأسرها والأردن من ضمنها حين يقول :" لا أستطيع أن أكون إلا معارضاً للشيوعية، فهي تنكر الدين، وهي إذن تنكر المبادئ التي تقوم عليها الأمة العربية"[2].

وخلاصة القول أن الموقف العربي من حلف بغداد ومبدأ (أيزنهاور) يعكس حقيقةً هامةً، وهي أن مصر برغم قدرتها على التأثير الكبير في مواقف الدول العربية الأخرى، إلاّ أن هناك حدوداً لإمكانية مصر في إحداث هذا التأثير والمدى الذي يصل إليه. فمصر يمكن لها أن تؤثر بصورة كبيرة في قضايا داخل النظام الإقليمي العربي وأحياناً قضايا تمس التوازن الدولي بين القوتين الأعظم في الشرق الأوسط، ولكن حدود تأثيرها تتمثل في أنّه لا يمكنها أن تصل في تأثيرها إلى حد

---

(1) سلامة، السياسة الخارجية السعودية، ص 65؛ الموافي، مصر في جامعة الدول العربية، ص 174، 175.

(2) الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ص 92.

الإخلال بهذا التوازن بين الكتلتين في المنطقة، وحشد دول المنطقة كلهـا وراءهـا، وإذا بدا أن ذلك قد حدث أحياناً فإنه لا يلبث أن يتأكد التوازن من جديد بين الكتلتين، فقد تتغير الأدوار بين دول المنطقة، ولكن تظل في النهاية محكومة بقواعد التـوازن بين القوتين في هذه المنطقة الإستراتيجية الهامة، والتي لا تقبل أياً من القـوتين أن تهزم فيها وتطرد منها.

ونتيجة ضغوط وإغراءات الولايات المتحدة تم شق الصف العربـي الـذي حاول عبد الناصر بناءه حول معارضة حلف بغداد، والدعوة إلى سياسـة الحيـاد، وكما نجح حلف بغداد في عزل العراق عن البلدان العربية الأخرى، فإن مـشروع (أيزنهاور) سعى أيضاً إلى عزل السعودية والأردن عن مصر.

9.3 موقف مصر من الأزمة السياسية في الأردن 1957

ساهمت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في إحداث التباعـد بـين حكومة النابلسي والملك حسين وبالتالي إلى الصدام بينهما . ويمكن القـول أن هـذه الأزمة جاءت ضمن سياق انهيار التحالف المصري – السوري- الـسعودي، إثـر المواقف غير الموحدة اتجاه مبدأ (أيزنهاور) ، وتدخل السياسة الأمريكية في المنطقة في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر. وقد آثر الملك حسين الاسـتفادة مـن مبـدأ (أيزنهاور)، كما بدأت الأحزاب السياسية تمارس نشاطها مستفيدةً من أجواء الحرية القائمة، ومنها الحزب الشيوعي الأردني. وفي الثاني من شباط 1957 أرسل الملـك رسالةً إلى رئيس الوزراء حذّره فيها من تسلل الشيوعية إلى البلاد، إلاّ أن النابلسي نفى أن يكون هناك خطر شيوعي، وهو ما يعني اتخاذه موقفاً لا يتماشى مع موقف الملك. وساهم في تصاعد الخلاف توجه الحكومة لإقامة علاقـات دبلوماسـية مـع الاتحاد السوفييتي، وقيام الحكومة بإحالات على التقاعد شملت خـصوماً سياسـيين وآخرين لارتكابهم مخالفات مالية. ودخل الجيش كطرف ثالث، وجماعـة الـضغط المحافظ كطرف رابع، وشارك أكثر من طرف في التشكيك. وعندما بدأ التحرك في القوات المسلحة فسر كل طرف من الأطراف هذا التحرك على أنّه ضده[1].

(1) الغويين، سليمان النابلسي ، ص 135- 160.

حمل بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي إرادة الملك باستقالة الحكومة شفهياً، وكان يحمل كتاب الإقالة موقعاً من الملك لتبليغه النابلسي إذا ما رفض الانصياع إلى ما بلّغ به شفوياً. يقول الملك حسين حول ذلك :" في يوم 10 نيسان وصلت إلى مكتبي وأخبرت التلهوني رئيس الديوان ... حان الوقت لطرد هذه الحكومة، وأمليت رسالةً للنابلسي آمره فيها بحل الحكومة حملها التلهوني إلى مكتب رئيس الوزراء. كانت الوزارة في حالة انعقاد عند وصوله، فطلب التلهوني من رئيس الوزراء ترك الاجتماع، وحين أصبحا وحيدين أبلغه فحوى رسالتي، لكنّه لم يسلمه الرسالة خوفاً من استخدامها في الدعاية السياسية ... بعد ساعات قليلة جاء النابلسي إلى القصر وقدم استقالته"(1).

وجاء في كتاب استقالة النابلسي : " لقد أبلغني بعد ظهر اليوم معالي رئيس الديوان الملكي الهاشمي رغبة جلالتكم بأن أقدم استقالة الحكومة، فتنفيذاً لطلب جلالتكم أتشرف بتقديم هذه الاستقالة "(2).

وعن أسباب الاستقالة يقول عبد الله الريماوي :" لقد توفرت معلومات تشير إلى أن الأمريكان عملوا لتهيئة الأوضاع الحكومية في الأردن وسوريا قبل مجيء (ريتشاردز) مبعوث (أيزنهاور) إليهما. وهكذا تعود الخطط الاستعمارية محاولةً تفتيت كتلة مصر وسوريا والأردن؛ لتحقيق نفس الأهداف التي كان يريد تحقيقها من حلف بغداد"(3).

وأوردت وكالة الأنباء الأمريكية أهم أسباب الأزمة التي أسفرت عنها استقالة الوزارة النابلسية وهي :

1- محاولة الملك حسين إشراك العراق في المعاهدة العسكرية الموقعة بين مصر وسوريا والأردن والسعودية، وهذا ربط لسياسة الحياد العربية بحلف بغداد.
2- رغبة شعب الأردن في الاتحاد الفدرالي مع سوريا، ومعارضة الملك حسين لذلك.

---

(1) الغويين، سليمان النابلسي، ص 162، 163.
(2) المرجع نفسه، ص63.
(3) الجاسر وأبو باسم، الأردن ومؤامرات الاستعمار، ص 55.

3- معارضة الملك القرار الذي اتخذته حكومة النابلسي بإنشاء علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي .

4- رغبة الملك حسين في قبول مشروع (أيزنهاور)، والحصول على معونة اقتصادية وعسكرية من أمريكا[1].

شرح الملك حسين وجهة نظره التي دعته لإقالة حكومة سليمان النابلسي بالكتب التي أرسلها إلى الملك سعود، وجمال عبد الناصر، وشكري القوتلي، وجاء فيها : " ... فإنكم تقدرون الظروف الدقيقة التي تجتازها أمتنا العربية في هذه المرحلة من حياتها، والأخطار الجسيمة التي ما زالت تهدد قوميتنا وسلامة أوطاننا، وحيث أن الفترة التي نعيش فيها سيكون لها أعظم الأثر في مستقبل أمتنا، فإنه يجب علينا الحيطة الدائمة والاستعداد الكامل... ونرى أن الاستعمار رغم هزيمته التي مني بها في الوطن العربي مازال يتربص بنا الدوائر مستغلاً كل وثبة لتشتيت وتفريق صفوفنا، متّخذاً من بلادنا وإمكانياتنا وموقعنا الاستراتيجي ميداناً لحرب باردة لا يجني من وراءها إلاّ الفزع والضرر. إنّنا في الوقت الذي نصارع فيه الاستعمار الغربي يتوجب علينا أن نحارب كل دعاية أو أية مبادئ تتعارض مع عقائدنا وتتنكر لمعتقداتنا "[2].

لقد كان انتخاب النابلسي نصراً لعبد الناصر، ولكنّه لم يفكر باستخدام النابلسي فيما هو أبعد من الإشارة إلى رصيده القومي. لقد كانت الصورة مضطربة، لقد كان عبد الناصر بحاجة إلى الأردن لكنّه لم يعرف كيف يتمسك، أو يحوله إلى حليف دون أن يؤدي هذا إلى تدخل إسرائيلي. وفي وسط هذه الوضعية المستحيلة واصل عبد الناصر نداءاته للأردنيين طالباً تأييدهم إياه. والواقع أنّه كان قادراً على التقليل من شأن الحكومات الأردنية المختلفة من خلال الأعمال المؤذية التي يقوم بها مؤيدوه، ولكنّه لم يكن هو وأتباعه مهيأين لتأسيس حكومة قادرة على التصدي لإسرائيل[3].

---

(1) الجاسر وأبو باسم، الأردن ومؤامرات الاستعمار، ص 55، 56 .

(2) الحوراني، مذكرات، ص 2303 ، 2304.

(3) أبو الريش، جمال عبد الناصر، ص 173، 174.

بعد إقالة حكومة النابلسي اندلعت مظاهرات وأعمال عنف في معظم المـدن الأردنية، وكانت معظم تلك المظاهرات قد بدأتها جماهير من الطلبة عبأتها أحـزاب البعث والوطني الاشتراكي والجبهة الوطنية، وسلّحتها بشعارات ضد الملك والتدخل الغربي بالأردن[1]. وألقيت المنشورات المطالبة بإعادة حكومة النابلسي إلى الحكـم. ويعتقد أن هذه المنشورات أعدت في القاهرة، وأن القاهرة كانت الفتيل الذي أشـعل الموقف. وعلى الرغم من أن مصر كررت إنكارها لأية نوايا عدوانية تهدد استقلال الأردن، فقد نشبت حرب إعلامية عنيفة بين القاهرة ودمشق من جانب، وبين عمان من جانب آخر عن طريق إذاعة صوت العرب، واتّهم الملك حسين مصر وسـوريا بتدبيرهما مخططاً للإطاحة بعرشه[2]. كما قامت إذاعتي القاهرة ودمـشق بالتنديـد بموقف الملك حسين واتّهمته بأنّه عميل لأمريكا في المنطقـة العربيـة، واسـتجابة العناصر الموالية لمصر في الأردن لهجـوم القـاهرة، فـازدادت أعمـال العنـف والفوضى، واتّهم الملك حسين عبد الناصر وسـوريا بأنّهمـا المـدبران للمـؤامرة بالاشتراك مع روسيا للإطاحة بالملكيات في الأردن والعراق والسعودية[3].

في 15 نيسان 1957 تم تشكيل حكومة برئاسة الـدكتور حـسين فخـري الخالدي، وضمت الوزارة شخصيات سياسية معتدلة كسعيد المفتي، وسليمان السكر، ونعيم عبد الهادي. وتم إشراك سليمان النابلسي في الحكومة؛ وذلك لإشعار الناس أن حكومة الخالدي هي حكومة النابلسي نفسها[4].

أعلنت الحكومة الجديدة أنّها تسير في سياستها الخارجيـة بمواكبـة مـصر وسوريا والسعودية، وأنّها لن تقبل مبدأ (أيزنهاور)، إلاّ أن الأحزاب السياسية قررت مواجهة حكومة الخالدي التي أطلق عليها بعض الشيوعيين اسم " حكومـة الجـسر" واعتبرت أنّها الحكومة التي سوف يتم بعدها قبـول مبـدأ (أيزنهـاور)، وانـدلعت

(1) الغويين، سليمان النابلسي، ص 164، 165.
(2) جريدة الهدى، ع : 45، 1957/5/26.
(3) جريدة الهدى، ع : 46، 1957/5/27.
(4) الغويين، سليمان النابلسي، ص 169.

تظاهرات مختلفة. ونتيجةً للضغط على النابلسي فقد قدم اســتقالته فــي 23 نيــسان 1957، كما سارع الخالدي إلى تقديم استقالته في 24 نيسان[1].

وفي 25 نيسان تشكّلت وزارة إبراهيم هاشم، وأذاع رئيس الوزراء الجديــد بياناً تضمن أن الحكومة سوف تتخذ الإجراءات الحازمة حفاظاً على سلامة الوطن، وطلب من الشعب أن يكون على قدر المسؤولية قائلاً :" أملي الكبير أن يقدر كل فرد من أفراد هذا الشعب الكريم ما يترتب عليه من مسؤولية فردية أو عامة إزاء وطنه أو أمته باحترام حدود النظام والقانون"[2]. وباشرت الحكومة أعمالها بإعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد، وفرض نظام منع الانتقال بين المدن، وتم حل جميع الأحزاب السياسية واعتقال قيادتها وإغلاق مكاتبها، وتعطيل الحياة النيابية، واعتقال المئات من المعارضين السياسيين[3].

وهكذا تخلّص الملك حسين من الزعماء السياسيين الذين هــم أقــرب مــن الناحية الإيديولوجية إلى العناصر الراديكالية والثورية التي كانت الركيزة الأساســية لنظامي مصر وسوريا، واستبدل بهم حكمه المستند إلى العناصر العسكرية التقليدية والتنظيمات العشائرية. وكان هذا التّحول بمثابة الهزيمــة الكبــرى الأولــى التــي تعرضت لها الناصرية في أسيا العربية[4].

ساءت العلاقات الأردنية المصرية، وبموجب إتفاقية التضامن العربي كــان من المفروض أن يدفع القسط الأول من الالتزامات العربية ومــن ضــمنها حــصة مصر في الأول من نيسان 1957، فقامت وزارة الخارجية الأردنية فــي 5 أيــار بإرسال مذكرة مستعجلة إلى السفارة المصرية في عمان لتبادل وثائق إبرام الاتفاقية، ولكن الحكومة الأردنية لم تلق جواباً على ذلك[5].

---

(1) الغويين، سليمان النابلسي، ص 170- 172.

(2) محسن، دور إبراهيم هاشم في السياسة الأردنية، ص 38- 40.

(3) المرجع نفسه، ص 41؛ الغويين، سليمان النابلسي، ص 172، 173.

(4) مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص 165.

(5) الماضي والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص 680.

وفي 22 أيار 1957 أرسلت الخارجية الأردنية مذكرةً أخرى إلى السفارة المصرية تطلب فيها الإسراع بالإجابة على طلبها السابق، وفي 30 أيار أبلغت الجامعة العربية الحكومة الأردنية أن مصر أودعت في الأمانة العامة مذكرةً مؤرخةً في 16 نيسان ومعها تصديق الحكومة المصرية على الاتفاقية[1]. وفي 15 حزيران أرسلت الخارجية مذكرةً ثالثةً للسفارة المصرية تبلغها فيها أن القسط الأول من الالتزامات العربية قد استحق في اليوم الأول من نيسان، ورجت التفضل بتحويل المبلغ المطلوب بأقصى سرعة[2].

لم تتلق وزارة المالية الأردنية أي أوامر بتسديد القسط المستحق من المنحة، وقدمت مصر اقتراحاً بأن تدفع نصف حصتها في هذه السنة بعد انتهاء السنة المالية في الأول تموز 1957، إلاّ أن مصر لم تف بدفع المعونة المالية المقررة عليها للأردن[3].

وعلى أثر أحداث نيسان قام الرئيس السوري شكري القوتلي وبعض كبار المسئولين المصريين بزيارة السعودية بغرض تقديم الدعم للنابلسي وعلي أبو نوار في مواجهة الملك حسين، فرد الملك سعود بقوله :" إنّه لا يستطيع الموافقة على التدخل بالشؤون الداخلية للأردن"[4].

بعد إقالة حكومة النابلسي أصبح الأردن مركزاً للإعلاميين الأجانب والعرب اللذين كانوا في غالبيتهم من المصريين، فقد شوهد عبد العظيم أنيس وهو من اليسار المصري، واحمد سعيد المذيع الرئيسي في إذاعة صوت العرب[5]. بالإضافة إلى وجود بعض ضباط الاستخبارات المصرية في الأردن، والذين كانوا ينقلون التقارير إلى مصر[6]. كما قام الملحق العسكري فؤاد هلال بتجنيد بعض الأشخاص للقيام

(1) الماضي والموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص 682.
(2) جريدة الهدى، 3حزيران 1957 .
(3) جريدة الهدى، ع : 86، 7تموز 1957.
(4) درادكة ، دراسة في العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية، ص 97.
(5) شقير، من قاسيون إلى ربة عمون، ص 126، 127.
(6) القضاة، الأزمة السياسية الأردنية، ص 143 .

باغتيال بعض الشخصيات المهمة في الأردن مثل: بهجت التلهوني رئيس الـديوان الملكي، وبهجت طبارة مدير الأمن العام[1]. وأخذت الصحافة والإذاعة المـصريتان بشن حملة إعلامية ضخمة ضد الملك حسين متهمة القصر بالتآمر على الشعب[2].

وفي 19 أيار 1957 قرر مجلس الوزراء الأردني سحب القـوات الـسورية المرابطة في الأردن، وتم إحلال قوات سعودية محلها، كانت موجودة فـي الأصـل قرب العقبة لمراقبة خليج العقبة تقدر بأربعة آلاف جندي[3]. وكـان إرسـال هـذه القوات أول تعبير عن السياسة الجديدة المعادية لعبد الناصر تحت حكم الملك سعود، وتحت حكم فيصل لاحقاً الذي كان لا يزال وزيرا للخارجية، وقد منح هذه الحركـة تأييده[4].

وفي 10 حزيران 1957 طلبت الحكومة الأردنية رسـمياً سـحب الملحـق العسكري المصري في عمان والقنصل العام في القدس محمد محمود عبد العزيـز، واتهمتهما بالتحريض على اغتيال الملك[5]. كما قامت الحكومة باسـتدعاء ملحقهـا العسكري في مصر للاشتباه باشتراكه مع الفئات الشيوعية المتطرفة فـي الجـيش وحكومة النابلسي المقالة، وسحب العقيد محمد يسري القنصوة العضو المصري في القيادة الثلاثية المشتركة[6].

وإزاء ذلك فقد عمل عبد الناصر على طرد السفير الأردني في القاهرة عبد المنعم الرفاعي في 27 /1957/5، وطلب منه عدم مغادرة القـاهرة حتـى يـصل الملحق العسكري المصري سالماً[7]. وعلى أثر ذلك قررت الحكومة الأردنية إغلاق

---

(1) حمروش قصة ثورة يوليو، ج 3، عبد الناصر والعرب، ص 442.
(1) المرجع نفسه، ص 250؛ جريدة الدفاع ،ع : 1957/5/45،26 .
(3) درادكة، دراسة في العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية، ص 97؛ أبو الريش، جمال عبـد الناصر، ص 173، 174.
(4) أبو الريش، جمال عبد الناصر، ص 221.
(5) القضاة، الأزمة السياسية الأردنية، ص 144.
(6) المرجع نفسه، ص 144 .
(7) حمروش، قصة ثورة يوليو،ج 3، عبد الناصر والعرب، ص 440.

السفارة الأردنية في القاهرة، واستدعاء موظفي السفارة جميعهم اعتباراً من منتصف حزيران[1].

انتقد عبد المنعم الرفاعي بعد وصوله إلى الأردن قادماً من القاهرة موقـف مصر في مؤتمر صحفي بقوله :" ... ومعنى أن تطلب حكومة من حكومة أخـرى إخراج سفيرها فوراً بغير سبب أو بيان، وخصوصاً إذا كانت تلك الحكومة شـقيقة ومن دعاة القومية العربية والوحدة والتضامن، وفيها مقر جامعة الـدول العربيـة، الأمر الذي يتنافى مع دعواها ويبرهن أن العقيدة القومية عندها إنّما هـي سياسـة خاصة تنفذها تبعاً لمصالحها واتجاهاتها..."[2].

ولام الملك حسين المصريين على موقفهم من الأردن بقوله :"... كنت إعتقد أن أقل واجبات الود من إخواننا في مصر، أن يكفّوا على الأقل عن استثارة الشعب بالإذاعة والصحافة والتعرض الشخصي، وأنا الذي نذرت دمي لمصر العزيزة... إذ أن تلك الألسنة والأقلام المصرية تتناولنا بالمس والتجريح وتؤلـب علينـا بعـض قومنا"[3].

استمرت الحرب الكلامية بين الأردن ومصر لعدة شهور، واتّهمـت الأردن عبد الناصر بأنّه باع نفسه للشيوعية، في حين اتهم عبد الناصر الملك حـسين بأنّـه ارتكب أبشع الجرائم، بخيانته قضية فلسطين بتفاوضه السري مـع إسـرائيل لعقـد تسوية منفصلة[4].

وفي تموز 1957 قامت الحكومة بفرض حظـر علـى جميـع الـصحف والمجلات المصرية من دخول الأردن[5].

ونظراً لخطورة الحملة الإعلامية المصرية على الأردن، تدخّل الملك سـعود والملك فيصل الثاني وطلبا من عبد الناصر إيقاف الحملات الإعلامية ضد الأردن،

---

(1) جريدة الهدى، ع : 171، 15 حزيران 1957؛ جريدة الدفاع، ع : 6497، 1957/6/17 .

(2) القضاة، الأزمة السياسية الأردنية، ص 145.

(3) مجموعة خطب جلالة الملك حسين 1952- 1977، شركة سمير مطاوع، لندن، د.ت، ج 1، ص 150، 151. وسيشار إليها لاحقاً، مجموعة خطب الملك حسين.

(4) جريدة الهدى، ع : 174، 17 حزيران 1957.

(5) Ratia , Raphel, OP .CIT,p 70.

وفعلاً قرر عبد الناصر إيقاف تلك الحملات في 18 تشرين الثاني 1957، حيث لـم تظهر في هذا اليوم الصحف المصرية، أو الإذاعة أي هجوم على الأردن[1].

ورغم موقف مصر إتجاه الحكومة الأردنية، إلاّ أنّها دعمت الحركة الوطنية والضباط الأحرار الذين لجأوا إثر الأزمة إلى مصر وسوريا، فقد إجتمـع عبـد الله الريماوي، ومحمود موسى العبيدات، وعفيف البرزة والعقيد عبد المحسن أبو النـور مع جمال عبد الناصر في القاهرة في 24 نيسان 1957، وأكّد عبد الناصر دعمه لهم بقوله :" ... يا أخ محمود الموقف في الأردن أصبح واضحاً لدي، وإنني سأقف إلى جانبكم، وكن على ثقة بأننا سنعمل، بلّغ تحياتي إلى إخوانك "[2].

أبدت الحكومة الأمريكية رغبتها في مساندة الملـك حـسين تطبيقـاً لمبـدأ (أيزنهاور)، وصدر إعلان من البيت الأبيض الأمريكي باسـم المتحـدث الرسـمي (جيمس هجيرتي) (James Hegorty) يوم 24 نيسان 1957 يقول:" إن ما قام به الملك حسين يعد شهادة استقلال وسيادة من الشيوعية العالمية "[3].

هددت الولايات المتحدة الدول المجاورة للأردن إذا ما تدخلت فـي شـئونه، وأعلنت أن استقلال الأردن وسلامة أراضيه أمر حيوي بالنسبة إلى مصالح الولايات المتحدة والسلام العالمي، وأصدرت أوامرها للأسطول السادس بـالتّحرك صـوب شرقي البحر المتوسط[4] **(251)**. وقدمت للأردن منحـةً ماليـةً قيمتهـا 10 ملايـين دولار[5].

وهكذا انتقل الأردن من جديد إلى المعسكر الغربي. وقـد احتـوت الأزمـة السياسية الأردنية على كل مقومات الحرب الباردة التي بدأت تحتدم فـي المـشرق العربي بين عبد الناصر وبين الولايات المتحدة وحلفائها مـن العـرب، ونـشطت مخابرات عدد كبير من الدول في المنطقـة؛ فتـدفقت الأمـوال بغـزارة لحياكـة

---

(1) جونستون، الأردن على الحافة، ص 72؛ جريدة الهدى، ع : 177، 1957/11/18.

(2) القضاة، الأزمة السياسية الأردنية، ص 145.

(3) ماير، الولايات المتحدة ة ثورة يوليو، ص 380.

(4) المرجع نفسه، ص381؛ مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص 158.

(5) ماير، الولايات المتحدة وثورة يوليو، ص 380.

المؤامرات والمؤامرات المضادة، وكانت محطات الإذاعة سريةً وعلنيةً تبث سـيلاً من الدعاية والإثارة. وقد كان الأسطول السادس يتحرك بصفة دورية في مظاهرات دبلوماسية. وفي الغرب جرى تداول الكثيرعن دور عبد الناصر في هـذه الحـرب السرية، بما في ذلك المعارك العنيفة التي كان يـشنها " صـوت العـرب" وتقـديم المعونات للصحف العربية والمحاولات المزعومة لاغتيال الزعماء العرب، والنشاط التجسسي الذي كان يقوم به الملحقـون العـسكريون المـصريون فـي العواصـم العربية[1].

وهكذا أصبح الأردن ينتهج نفس الـسياسة العراقيـة والـسعودية اللبنانيـة، وأصبحت هذه الدول تشكل جناحاً مناهضاً للسياسة المصرية المؤثرة في المنطقـة، كما كانت مصر وسوريا معزولتين بسبب مناهضتهما للسياسة السعودية والأردنيـة، ومنذ ذلك الوقت بدأت العلاقات السعودية والمصرية في التدهور تدريجياً، وحـدث العكس مع العراق والأردن، النظامين الملكيين اللذين أصبحا فـي نظـر الريـاض حليفين بدلاً من منافسين. وأملت أمريكا من هزيمة عبد الناصر فـي الأردن بأنّـه سيتخلى عن تدخله في الشؤون السياسية العربية .

(1) مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص 158، 159.

الفصل الرابع

العلاقات الأردنية المصرية 1958-1961

1.4 موقف الأردن من الوحدة المصرية - السورية

تعود جذور فكرة اتحاد سوريا ومصر إلى شهر آذار 1955 ، حينما وقّعت الدولتان على اتفاق عسكري يقضي بتوحيد قيادة جيشيهما. وفي 3 أيلول 1955 وقع اتفاق اقتصادي بين الطرفين. وخلال أزمة السويس 1956 كان البرلمان السوري قد أصدر قراراً يدعو إلى الوحدة مع مصر، وأرسل وفداً إلى الرئيس عبد الناصر الذي أخبره أن الاقتراح جدير بالدراسة[1].

وفي أواخر تشرين الثاني 1957، زارت بعثة برلمانية مصرية دمشق مما ساعد على بلورة هذا الشعور. وعلى هذا الأساس قدم حزب البعث العربي الاشتراكي في شهر كانون الأول مشروعاً يقضي بإقامة اتحاد فيدرالي من البلدين[2].

وفي 14 كانون الثاني 1958، وصل وفد عسكري سوري إلى القاهرة وطلب وحدة البلدين عارضاً بأن التصدع الذي يعاني منه الجيش السوري لا يمكن حلّه إلاّ باستدعاء عبد الناصر لتولي السلطة في دولة الوحدة. وقد اقتنع عبد الناصر بوجهات نظر الضباط السوريين، لكنه عرض شروطاً تقضي بانسحاب الجيش من السياسة، وحل جميع الأحزاب السياسية[3]. وقد كان لطبيعة المرحلة التي تعيشها سوريا من حيث الأحداث الداخلية والضغوط الخارجية التي عانتها، الدور الأكبر في سعيها وراء الوحدة مع مصر؛ فعلى الصعيد الخارجي تعرضت سوريا إلى ضغوط متزايدة لحملها على الانحراف عن الخط القومي التحرري الذي كانت تنتهجه، ومحاولات جرها إلى حلف بغداد ومشروع (أيزنهاور)[4]، وقد بلغت هذه الضغوط أوجها في حشد القوات التركية على الحدود السورية في أيلول 1957[5].

---

(1) محاضر محادثات الوحدة، مصر، سوريا، العراق، دار المسيرة للطباعة والنشر، بيروت، 1978، ص 26، 27.

(2) المرجع نفسه، ص 32.

(3) المرجع نفسه، ص 24، 25.

(4) هيكل، ما الذي جرى في سوريا، ص 21.

(5) جريدة الدفاع، 1957/10/14.

أما على الصعيد الداخلي فقد كانت سوريا مسرحاً لصراعٍ حقيقي بين مصالح الفئات الاجتماعية والقوى السياسية والعسكرية، حيث الصراع بين القوى اليمينية والقوى القومية التحررية، وصراع آخر بين حزب البعث والشيوعيين. كما استغلت البرجوازية السورية التقارب الذي حدث بين سوريا ومصر، وسارعت إلى الاتفاق مع مصر على الوحدة لإنقاذ مصالحها(1).

أضف إلى ذلك تطلع القوى الوطنية وحزب البعث في سوريا إلى جمال عبد الناصر كقائد قومي للأمة العربية، وبأنه الشخص الوحيد القادر على تحقيق وحدتها(2).

وقد تعزز هذا الاعتقاد بإرسال قوات مصرية إلى اللاذقية في 13 تشرين الأول للتصدي للتهديد الذي تواجهه سوريا(3) .

وفي أواخر شهر تموز 1957، وصل وفد برلماني سوري إلى القاهرة برئاسة معروف الدواليبي، وعقد الوفد عدة لقاءات مع المسؤولين المصريين وفي مقدمتهم الرئيس جمال عبد الناصر، وتم الاتفاق على تأليف لجنة مشتركة سورية - مصرية؛ لوضع الدراسات اللازمة وهيكلة أجهزة الاتحاد(4).

وفي 17 تشرين الثاني وصل وفد مجلس الأمة المصري إلى دمشق برئاسة أنور السادات(5). وفي الثامن عشر من تشرين الثاني 1957،عقد أول اجتماع برلماني عربي ضم نواب مصر وسوريا، حيث تم اقتراح الاقتراع على القرار التالي :" إن نواب المجلسين إذ يعلنون رغبة الشعب العربي في مصر وسوريا بإقامة اتحاد فيدرالي بين القطرين يباركون الخطوات العملية التي اتخذتها الحكومتان

(1) مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1987، ص 366.
(2) العظم، مذكرات، جـ3، ص109.
(3) رياض، مذكرات، جـ2، ص 155.
(4) طلاس، مرآة حياتي، جـ1، ص 674.
(5) المرجع نفسه، ص 675.

السورية والمصرية في سبيل تحقيق هذا الاتحاد، ويدعون حكومتي مصر وسوريا للدخول فوراً في مباحثات مشتركة بغية استكمال أسباب تنفيذ هذا الاتحاد"[1].

وفي 13 كانون الثاني 1958، وصل إلى القاهرة وفد عسكري سوري ضم 24 ضابطاً برئاسة اللواء عفيف البرزي، ويرافقهم صلاح الدين البيطار وزير خارجية سوريا، والتقوا في 15 كانون الثاني الرئيس جمال عبد الناصر مطالبين بالوحدة الفورية مع مصر. ولم يكن عبد الناصر متحمساً لإتمام الوحدة مع سوريا لذلك وضع عدة شروط ليوافق على إتمام الوحدة:

1- أن يجري استفتاء شعبي على الوحدة في مصر وسوريا حتى يقول الشعبان فيهما رأيهما الحر ويعبرا عن إرادتهما واختيارهما.
2- أن يتوقف النشاط الحزبي السوري، وأن تقوم كل الأحزاب السورية دون استثناء بحل نفسها.
3- أن يتوقف تدخل الجيش السوري في السياسة توقفاً تاماً، وأن ينصرف ضباطه إلى مهامهم العسكرية ليصبح الجيش أداة دفاع وقتال، وليس أداة سلطة في الداخل[2].

وفي 1 شباط 1958 توجه الوفد السوري إلى القاهرة، واجتمع الطرفان المتفاوضان السوري والمصري في قصر القبة، وقدم عبد الناصر مشروع الدستور الاتحادي. وفي قصر شويكار تم التوقيع على الوثيقة التاريخية الخاصة بدستور الجمهوريتين. وفي 5 شباط 1958دعا أكرم الحوراني مجلس الشعب للاجتماع، حيث تليت الوثيقة التي وقّعها النواب بإعلان الوحدة وبترشيح جمال عبد الناصر لرئاسةِ الجمهورية، وتم إقرارها بالإجماع باستثناء غياب خالد بكداش نائب الحزب الشيوعي[3]. وفي اليوم نفسه كان عبد الناصر يحضر جلسة مجلس الأمة في القاهرة

---

(1) طلاس، مرآة حياتي، جـ1، ص676، 679.

(2) البغدادي، مذكرات، جـ2، ص 34، 35؛ هيكل ، ما الذي جرى في سوريا، ص 31، 36.

(3) طلاس ، مرآة حياتي، جـ1، ص 699- 704.

حيث تم إقرار مشروع الوحدة. وفي 22 شباط 1958تم الاستفتاء وحصل الـ رئيس عبد الناصر على نسبة 25 ، 99 % من الأصوات[1].

وفي السادس من آذار 1958 أعلن عبد الناصر تشكيل الحكومة الاتحاديـة، واحتفظ لنفسه بمنصب رئيس الوزراء، وكانت هذه الحكومة تـضم عبـد اللطيـف البغدادي، وعبد الحكيم عامر من مصر، وأكرم الحوراني، وصبري العـسلي مـن سوريا، نواباً لرئيس الجمهورية، وثلاثين وزيراً منهم ثمانية عشر مصرياً، واثنـي عشر سورياً[2].

وفي الثاني عشر من آذار أصدر عبد الناصر قراراً جمهورياً بأن يقوم عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية وزير الحربية بأعمال رئاسة الجمهورية بالنيابة أثناء غياب عبد الناصر خارج الجمهورية[3].

ويقول أحمد حمروش أن عبد الناصر كان متردداً في قبول الوحدة، وكـان هذا التردد نابعاً من:

1- اختلاف التجارب السياسية والإقتصادية.
2- طبيعة الجيش السوري ووضوح ظاهرة الانقلاب فيه.
3- تهديدات الغرب التي لا تقبل قيام دولة عربية مناهضة للامبريالية[4].

أما محمد حسنين هيكل فيقول:" بأن عبد الناصر قبل الوحدة وهو على قناعة بأنه مقدم على مغامرة، وأنه رضي بالمغامرة للأسباب التالية :

1- أن التجاوب مع طلب سوريا قد يكون فرصة تاريخيـة لا تعـوض لتحقيـق الهدف القومي.
2- أن هذا التجاوب يتفق وحلم "كسارة البندق" الذي كان يشغل بال عبد الناصر، فهو مقتنع أنه لا يمكن محاربة إسرائيل من جهة واحدة[5].

---

(1) طلاس، مرآة حياتي، جـ1، ص 705- 707.

(2) رياض، مذكرات، جـ2، ص 221.

(3) سعيد، الجمهورية العربية المتحدة، ص 68، 69.

(4) حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، جـ3، عبد الناصر والعرب ، ص 150، 151.

(5) مطر، فؤاد، بصراحة عن عبد الناصر، حوار مع محمد حسنين هيكل، مطبعة الأهرام التجارية، القاهرة، 1975، ص 139.

3- أن هذا التجاوب قد يكون الحل الأفضل لتجنيب سوريا مخاطر الحرب الأهلية ومغامرات الصراع الدائر عليها.

أما جلال السيد فيقول:" بالرغم مما بدا على عبد الناصر من تردد ظاهر في قبول الوحدة الكاملة، فإنه كان ضمنياً يسعى إليها وهو الذي مهد لها، وكان سفيره في دمشق أنشط من عمل لها واقنع السوريين بها "(1).

أثار الإعلان عن قيام ج.ع.م. مخاوف وشكوك الملك حسين تجاه عبد الناصر، ولا سيما بعد تزايد تأثيره في الشارع والمعارضة الأردنية، إذ كان الأردن يخشى فكرة أن يكون عبد الناصر جاراً له، ومما عزز هذه المخاوف تأكيد عبد الناصر والقوتلي- أثناء الاحتفالات بالوحدة- أن الجمهورية المتحدة هي خطوة أولى نحو الوحدة العربية الشاملة، وأن الطريق مفتوح لكل بلد عربي للانضمام إلى الجمهورية، فاعتبرت هذه التصريحات بمثابة تهديد غير مباشر للأنظمة العربية، وبخاصة الملكية منها. وكان الملك حسين يشكل الهدف الأقرب لهذا التهديد؛ لأن الأردن يشكل فاصلاً جغرافياً فيما بين إقليمي الجمهورية(2).

لم تعط محطة إذاعة وصحافة الأردن أهمية بارزة للإعلان عن الوحدة الذي تناقلته الأخبار، ولم تكن هناك إلا افتتاحيات صحفية قليلة، ولم يتخذ الأردن بهذا الخصوص موقفاً عدائياً تجاه حدث يمكن اعتباره خطوة تاريخية تجاه الوحدة العربية، التي تعتبر إحدى التطلعات الدائمة في الوطن العربي(3).

وفي 18 شباط 1958 أذاع راديو عمان قائلا :" إن هذا الذي تم بين مصر وسوريا ليس وحدة وإنّما هو ابتلاع قامت به مصر لسوريا ". وأذاع راديو بغداد الذي كان يعبر في ذلك الوقت عن وجهة نظر الأسرة الهاشمية الحاكمة:" أن الوحدة بين مصر وسوريا لا تعدو أن تكون تسلطاً مصرياً على سوريا "(4).

---

(1) السيد، جلال، حزب البعث العربي، دار النهار للنشر، بيروت، 1973، ص 157.

(2) الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية، ص 120.

(3) F.O 371/134386, From Amman To F.O. 3/2/1958.

(4) هيكل، ما الذي جرى في سوريا، ص 48؛ هلال، أمريكا والوحدة العربية، ص 160، 161.

2.4 موقف الجمهورية العربية المتحدة من قيام الاتحاد العربي

على إثر إعلان الوحدة ونتيجة لتزايد التأييد الشعبي لسياسة الرئيس جمـال عبد الناصر في الوطن العربي، وخوفاً من انتشار المد القومي إليه، لم يجـد الأردن سبيلاً لضمان مستقبله السياسي، إلا التوجه إلى العراق والطاب منه الدخول في اتحاد سياسي يجمع بين البلدين؛ وذلك لخاق نوع من التوازن السياسي تجاه ج.ع.م.(1).

ويقول السفير البريطاني في عمان آنذاك :" إن الملك حسين أخبرنـي فـي الأول من شباط بأنه ينوي القيام بمحاولة لتعزيز الحكومة بوجه التهديد الذي تمثلـه الوحدة نحو الأردن(2).

وخلال المفاوضات التي دارت بين الأردن والعراق، أوضح نائـب رئـيس الوزراء وزير الخارجية الأردني سمير الرفاعي" بأن حكام مصر لم يكتفوا بحـصر نشاطهم في الإطار الجغرافي المصري ولكنّهم توسعوا في أهدافهم وأخذوا ينشرون فلسفة الثورة لتمثل العالم العربي كلّه، وأنه من واجب حكومتي العـراق والأردن أن توقفهم عند حدهم، وأن الأردن هدفهم الأول، وهـو الحلقـة التـي توصـلهم إلـى العراق(3).

سعى الملك حسين إلى زيادة التقارب مع العربية السعودية، وإنهاء الخـلاف السياسي معها ولا سيما أن الحكومة السعودية قد شـاطرت الأردن موقفـه الحـذر والمتشكك من الجمهورية المتحدة. ولقد رحبت الحكومة البريطانية بالتقارب الأردني مع العراق والسعودية؛ لأن مثل هذا التقارب سيقوي الأردن داخلياً، ولن يجعل هناك موجباً لانضمام الأردن إلى الجمهورية المتحدة(4).

بعث الملك حسين في 29 كانون الثاني 1958 رسائل إلى كل مـن الملـك سعود والملك فيصل الثاني، حمل الأولى سمير الرفاعي، وحمـل الثانيـة سـليمان طوقان، وكان فحوى الرسالتين يتمحور حول الاتحاد بين هذه الممالك الثلاث. وكان

---

(1) Majid, Khadduri,Independent Iraq 1932- 1985, A study In Iraqi Polities, Oxford University Press, 1960, P.345.

(2) F.O.371/ 134386, From Amman To F.O, 3/2/1985.

(3) عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية، ص 475.

(4) الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية، ص 121.

الملك سعود متحفظاً حول الانضمام للاتحاد، أما الملك فيصل الثاني فقد تلقّى الرسالة بالغبطة والسرور[1].

وبناء على ذلك وصل الملك فيصل الثاني إلى عمان يرافقه وفد تـألّف مـن وزير الخارجية برهان الدين باش أعيان، ووزير المالية نديم البـاجهجي، ووزيـر العدلية عبد الرسول الخالصي، وتوفيق السويدي رئيس الوزراء الأسـبق، ورئـيس الديوان الملكي عبد الله بكر، ورئيس أركان الجيش العراقي الفريق محمـد رفيـق عارف، وأمير اللواء عبيد المضايفي، وآمر الحرس الملكي نـوري جميـل كبيـر المرافقين العسكريين، والسفير العراقي في عمان بهاء الدين نـوري، وعـدد مـن المرافقين العسكريين والمدنيين[2].

أما الوفد الأردني فقد ترأسه إبراهيم هاشم رئيس الوزراء، وتألف من نائـب رئيس الوزراء وزير الخارجية سمير الرفاعي، ووزير الاقتصاد الوطني خلوصـي الخيري، ووزير التربية والتعليم أحمد الطراونة، ووزير الدفاع والزراعـة عـاكف الفايز، ووزير البلاط سليمان طوقان، ورئيس الديوان الملكـي بهجـت التلهـوني، ورئيس هيئة الأركان حابس المجالي، ومساعده صادق الشرع، والسفير الأردني في بغداد فرحان الشبيلات[3]. وبعد انتهاء المحادثات أصدر إبراهيم هاشم بلاغاً رسـمياً في 14 شباط 1958 تضمن أنّه تم التوصل إلى عقد اتفـاق الاتحـاد بـين الأردن والعراق، وتضمن الاتفاق مقدمة واثنتا عشرة مادة[4].

وعقب قيام الوحدة ازدادت العلاقات توتراً بـين الأردن ومـصر، حتـى أن السلطات الأردنية وضعت القنصل المصري في عمان تحت المراقبة، وقـد ذكـر سمير الرفاعي للسفير البريطاني أن السلطات الأردنية قد تأكّد لها بالدليل أن هنـاك اتصالات بين القنصل المصري وعناصر تخريبيـة داخـل الأردن، وأن الحكومـة

(1) درادكة، العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية، ص 103.
(2) عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية، ص 472؛ السويدي، مذكراتي، ص 578.
(3) خوري، مشاريع الوحدة العربية، ص381.
(4) محسن، دور إبراهيم هاشم في السياسة الأردنية، ص109، 110؛ جونستون، الأردن على الحافة، ص 108.

قررت طرد القنصل المصري في غضون 48 ساعة، وأن الأردن لا يخشى من المعاملة بالمثل؛ لأن القنصلية الأردنية في القاهرة كانت معرضة لكتابة تقارير بوليسية من قبل السلطات المصرية[1].

وعندما أعلن نبأ الوحدة بين مصر وسوريا في الأول من شباط، كان المجلس الوزاري لميثاق بغداد منعقداً في استانبول، وقد اقترح (سلوين لويد) - وزير خارجية بريطانيا- قيام اتحاد بين العراق والأردن والسعودية كرد على وحدة مصر وسوريا[2]. وتشجيع المقاومة السورية، وبث الدعاية للرد على الوحدة المصرية السورية المرتقبة[3].

ويمكن القول أن قيام الاتحاد العربي كان للأهداف التالية :

1- حماية النظام القائم في الأردن ومنعه من الانضمام إلى ج.ع.م. خاصةً وأن الحركة الوطنية فيه كانت قوية ومهيأة لاستلام السلطة.
2- خشية النظام العراقي من الوحدة المصرية السورية.
3- تدعيم سياسة التقارب مع الغرب التي كان يمثلها نوري السعيد والفئة الحاكمة في العراق.
4- ربط الأردن بحلف بغداد بصورة غير مباشرة عن طريق هذا الاتحاد.
5- إيجاد نوع من التوازن السياسي تجاه ج. ع. م[4].

---

(1) شلبي، عبد الحميد عبد الجليل، موقف المملكة الأردنية من انفصال الجمهورية العربية المتحدة 1961، المجلة التاريخية المصرية، المجلد رقم 42، 2004- 2005، ص 371. وسيشار إليه لاحقا، شلبي، موقف المملكة الأردنية الهاشمية.

(2) هلال، أمريكا والوحدة العربية، ص ، 163.

(3) العبداللات، ارشيد فالح العلاقات الأردنية العراقية 1946- 1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، قسم التاريخ، 1993، ص 128. وسيشار إليه لاحقا، العبداللات، العلاقات الأردنية العراقية.

(4) Lord Bird Wood, Nuri Asaid, A study In Arab Leader Ship, Cassel, London,1959 , p251.

ومما يؤكد مدى تأثير ج.ع.م على الإسراع في إعلان الاتحاد العربي، قـول الملك حسين :" جاء اتحادنا يعرقل طموحاته (جمال عبد الناصر) ويشكّل سداً طبيعياً في مواجهة تصاعد الشيوعية في العالم العربي"[1].

إن التنافس بين العراق والأردن من جهة ومصر من جهة أخرى، بدأ يدخل مرحلة جديدةً حول الدول العربية التي لم تكن مرتبطة بعـد بـأي مـن الاتحـادين العربيين، فقد أعلن المسؤولون في ج.ع.م. بأن ميثاق الوحـدة مفتـوح لأي دولـة عربية، وبأي شكل تختاره من أشكال الاتحاد. وقد بـدأت فـوراً مفاوضـات بـين ج.ع.م. وبين المملكة اليمنية انتهت بإعلان الاتحاد بين البلدين[2].

أما دستور الاتحاد العربي فقد ترك البابَ مفتوحاً لاشـتراك دول عربيـة أخرى في الاتحاد، وتوجهت جهود العراق لكل مـن الـسعودية والكويـت لأجـل انضمامهما للاتحاد العربي، وكان يرجو من ذلك إلى إبعاد الصبغة الأسرية، وكذلك لمواجهة ج.ع.م، ولتقوية الاتحاد العربي، من خلال الاستفادة من ثـروات البلـدين النفطية، ففي 25شباط توجه وفد أردني عراقي مشترك إلى الرياض حاملاً رسالتين من الملكين العراقي والأردني إلى الملك سعود يطلعانه فيها على مراحـل الاتحـاد العربي بين العراق والأردن، ويدعوان إلى انضمام السعودية إليه، فلم يوفقـا إلـى إقناعه، ومن ثم جرت محاولة أخرى لإشراك الكويت في دولة الاتحاد العربي، ولكن الكويت لم تحبذ الانضمام إلى الاتحاد؛ لوجود توتر شـديد بـين ج.ع.م، والاتحـاد العربي.[3].

نتج عن هذا الاتحاد تبدل جذري في مسلسل الأحلاف الدولية في الـشرق الأوسط، فقيام الاتحاد العربي الموالي للغرب قد أنشأ جسراً من حدود لبنـان إلـى الخليج العربي، حيث قامت على الطريق الاستراتيجي المهم من البحر المتوسط إلى الخليج العربي ثلاث دول متاخمة ومتقاربة أولاها العراق المنضم إلى حلف بغـداد تدعمه أمريكا وبريطانيا، وثانيهما لبنان المنضوي تحت جناح مشروع (أيزنهـاور)،

(1) الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ص134.
(2) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ10، ص185.
(3) المرجع نفسه، ص 185، 186.

وثالثتها الأردن المنضم إلى جناح المساعدات المالية والعسكرية الأمريكيـة. وكـان هذا النطاق الموالي للغرب - الذي يقع بين إقليمي ج.ع.م. ويفصل بينهما جغرافيـاً وسياسياً، كما يفصل الكيان الصهيوني الممتد بين البحر المتوسط إلى خليج العقبـة بين مصر والأردن- كان هدفه منع انتشار التيار الوحدوي إلى لبنان وضـمه إلـى ج.ع.م[1].

ويلاحظ على قيام هذا الاتحاد أيضاً، أنه بالرغم من أن قيامه كـان يهـدف بالدرجة الأولى تأمين مستقبل الأسرة الهاشمية في المنطقة العربية وخوفاً من احتمال سقوطهما أمام المد القومي الوحدوي، إلا أنّه أصبح أحد العوامل المساعدة في تعجيل ثورة 14 تموز والتي قضت على النظام الملكي في العراق، وانسحاب العراق منـه بعد الثورة مباشرةً[2].

كما كان من أبرز نتائج قيام الاتحاد العربي عودة النفوذ البريطـاني إلـى عمان، فبريطانيا التي خرجت من الأردن عادت إليه مرةً أخرى عن طريق الاتحاد العربي، وبالتحديد عن طريق مطار المفرق الذي أصبح قاعـدة طيـران الاتحـاد بمشورة ومساعدات بريطانية[3].

كما رأت الحكومة البريطانية في الوحدة الجديدة تهديداً للنظـام الأردنـي وللأمن الداخلي في الأردن، إضافةً إلى تهديدها للمصالح البريطانيـة مـن حيـث الحيلولة دون انضمام سوريا إلى حلف بغداد، باعتبارها مقدمة لتغلغل سوفييتي أكبر في المنطقة[4].

رحبت الصحافة لأردنية بالاتحاد العربي، فقد نشرت جريدة الـدفاع مقـالاً افتتاحياً بالمناسبة ذكرت فيه :" جاء الاتحاد العربي ليحقق حلم الأمة الذي قضى في سبيله الحسين بن علي رافع راية الثورة العربية الكبرى، وأن الاتحاد العربي الـذي تم على يد الملكين العظيمين، هو فتح تاريخي في قضية العروبـة الحديثـة، ومـن

(1) عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية، ص 477.
(2) المرجع نفسه، ص 479.
(3) العبداللات، العلاقات الأردنية العراقية، ص 131.
(4) الشلبي، العلاقات الأردنية العراقية، ص 122.

المؤكّد أن هذا الحدث العظيم ستنضج ثمراته يوماً بعد يوم، وإذا كـان الفجـر هـو البشير بالنور، فإن إعلان الاتحاد ليس سوى الفجر الذي سيزداد نوره ساعةً بعـد ساعة[1].

تلقّى الملك فيصل- بصفته رئيساً للاتحاد - سيلاً من برقيات التهنئة مـن ملوك ورؤساء الدول العربية والإسلامية؛ مهنئةً بقيام الاتحاد، وخصوصاً برقيتـي الرئيس عبد الناصر والملك سعود، رغم تشكك مصر في جدية الاتحاد، وأنّـه لـم يوجد إلا لمناوئة وحدتها مع سوريا، ولكنّها رأت أن الهدف من الوحدة هـو هـدف أسمى من أي شيء وفوق كل الخلافات[2].

وبهذا يتفق الحليفان السابقان- مصر والسعودية- في تأييد الاتحـاد العربـي ولكن بسياسة جديدة لكل منهما، بعدما كانا من أشد المعارضين لأي خطوة تقوم بها أي من الحكومتين الهاشميتين في العراق والأردن.

وعقب قيام الاتحاد العربي وجدت مصر أنه لزاماً عليها أن تظهر بمظهـر المؤيد لتلك الخطوة الوحدوية حتى تتضح معالمها. ففي 14 شباط بعث الرئيس عبد الناصر برقية إلى الملك فيصل مهنئاً بقيام الاتحاد العربي على الـرغم مـن عـدم اعتراف الأردن بالجمهورية المتحدة[3]. جاء فيها :" إن الاتحاد العربي الذي وجـد اليوم ما بين العراق وبين الأردن هو خطوة مباركة تتطلع إليها الأمة العربية كلهـا بأمل كبير باعتبارها اتجاهاً يستمد قوته من أعماق الضمير العربي، وأننا لواثقـون تمام الثقة أن الاتحاد العربي سوف يكون قوة لكل العرب على كل أعداء العـرب... وأن القومية العربية لتفخر وتعتز بالخطوة التي اتخذتموها في عمان اليوم واثقة أنها تقرب من يوم الوحدة العظمى..."[4].

---

(1) جريدة الدفاع، 17 شباط 1958.

(2) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ10، ص202.

(3) درادكة، دراسة في العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية، ص104.

(4) المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، مركـز دراسـات الوحـدة العربية، بيروت، ط1، 1999، الجزء الثالث – القسم الأول 1958- 1959 سنوات الوحـدة، ص 59.

وكان رد الملك فيصل الثاني على برقية الرئيس عبد الناصر شارحاً لـدور الأسرة المالكة الهاشمية في الجهاد الذي بدأته في الثورة العربيـة الكبـرى بهـدف تحقيق الوحدة الشاملة(1).

وقد تجاهلت برقية الملك فيصل وحدة مصر وسوريا، ولم يقابل عبد الناصر بالتهنئة والتبريك على قيام ج.ع.م، وهـذا يعنـي عـدم رغبـة العـراق والأردن بالاعتراف بالدولة الجديدة. ويلاحظ أن استجابة الرئيس عبد الناصر كانت سـريعة، ومن البرقية التي بعثها يظهر الإيمان بالهدف المشترك للوحدة العربية، وكان يأمـل أن يبعد الاتحاد عن حلف بغداد، حيث طالبت وسائل الإعـلام المـصرية العـراق بالانسحاب منه(2).

أما الملك حسين فلم يوجه له برقية أو رسالة مباشرة بمناسبة قيام الاتحاد؛ وقد يكون السبب أن الملك فيصل هو رئيس الاتحاد، ولكن الرئيس عبـد الناصـر أرسل كتاباً إلى الملك حسين بعد الاستفتاء الذي حصل في 21شباط، حيث انتخـب عبد الناصر رئيساً للجمهورية المتحدة، فأراد بهذا الكتاب إعلام الملك حسين شخصياً بانتخابه(3).

وفي 14 شباط 1958 نشرت الأهرام خبراً عن إلقاء القبض على متسللين حاولوا دخول سوريا، واتهمت دول حلف بغداد بالتآمر على الوحدة، واعتبـرت أن يوم الاستفتاء كان هو اليوم المحدد لتنفيذ المؤامرة مصحوباً بحشود للقوات التركيـة والإسرائيلية لمساعدة المتآمرين. ونقلت الأهرام عـن الـصحف الـسورية اتهـام الولايات المتحدة بتمويل هذه المؤامرة، وأن المتسللين قدموا من الأردن ولبنان وأنهم اعترفوا بكل تفاصيل المؤامرة، وإنها كانت تتضمن إثارة الشغب المسلح في أنحاء متعددة من سوريا لتدبير التدخل العسكري الخارجي، وإنه وفقاً للخطـة كـان مـن

---

(1) الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج10، ص 178.

(2) Dann,Uriel, King Hussien And The Challenge Of Arab Radicalism: Jodan, 1955-1967, New York: Oxford University Press, 1989. ,p 81

(3) الشرعة، إبراهيم فاعور، الاتحاد العربي عام 1958، اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، عمـان، 2002، ص221. وسيشار إليه لاحقا، الشرعة، الاتحاد العربي.

المقرر أن تشترك بعض قبائل البدو الأردنية الموالية للشريف ناصر بن جميل، وكذلك الحزب السوري القومي الاجتماعي في تنفيذ المؤامرة[1].

تغير موقف الرئيس عبد الناصر من الاتحاد العربي إثر شروع دولتي الاتحاد بتوسيع قاعدته ومحاولة إقناع الملك سعود للمشاركة فيه وضم الكويت. وبدأ عبد الناصر هجومه على الاتحاد بلغة عنيفة. ففي خطاب له في دمشق في 27 شباط 1958 قال :" إن أعوان الاستعمار الذين يقيمون بين أرجاء الأمة العربية لا يمكن مطلقاً أن يؤمنوا بأهداف الأمة العربية لأنهم باعوا أنفسهم للاستعمار... إن أعوان الاستعمار الذين أطلقوا التصريحات في بغداد وعمان لهم يوم قريب ستحاسبهم فيه شعوبهم... لقد صرح ضد جمهوريتكم في العراق فاضل الجمالي عميل الاستعمار وباش أعيان عميل الاستعمار... لقد صرح سمير الرفاعي ضد جمهوريتكم في عمان عميل الاستعمار... الزبون الأول للاستعمار منذ سنين"[2].

وأضاف :" لقد قام سمير الرفاعي في عمان بالقبض على الأحرار ولكنّه لن يفلت من قبضة الأحرار، إنه حينما يصرح ضد جمهوريتكم المتحدة إنما يفعل ذلك ليس إرضاء لضميره ولا إرضاء لوطنه إنما إرضاء لسادته المستعمرين وإرضاء للدولار... وحينما يصرح باش أعيان وزير خارجية العراق ويقول إننا نقف ضد الجمهورية العربية المتحدة إنما يصرح بذلك ليرضي الاستعمار لأنه من أكبر أعوان الاستعمار. وهؤلاء الخونة العرب لهم يوم قريب[3].

وفي خطاب مطول لعبد الناصر في 20 آذار 1958 قال:" حينما قامت هذه الوحدة حاول الاستعمار وأعداء القومية العربية أن يفسدوها بكل وسيلة من الوسائل، ولكن الدسائس فشلت... وبدأت الإذاعات الأجنبية المغرضة تتحدث عما تزعمه استعمار مصر... وقالت إذاعات أعوان الاستعمار والإذاعات العربية في بغداد وعمان بلسان الاستعمار هذا الكلام..."[4]. وأضاف قائلاً :" ... تم الاتحاد بين

---

(1) هلال، أمريكا والوحدة العربية، ص 158، 159.

(2) المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، جـ3، ص 86.

(3) المرجع نفسه، ص87.

(4) المرجع نفسه، ص 153.

الجمهورية العربية المتحدة، بين سوريا ومصر، وهنا نزل الوحي على الهاشـميين ليعملوا اتحاد بين العراق والأردن، وتم الاتحاد الهاشمي... وإن الوحـدة الهاشـمية قامت من أجل الوقوف في وجه الجمهورية العربية المتحدة بوحي من الاستعمار"[1].

وعلى المستوى الإعلامي فقد ساندت وسائل الإعلام في ج.ع.م الموقـف الرسمي، فطالب كل من راديو دمشق والقاهرة الشعب العربي في الأردن والعـراق بمقاطعة جماعية للاستفتاء على الاتحاد الهاشمي[2].

كما حث راديو القاهرة الشعبين العراقي والأردني على قلب نظام الحكم في البلدين[3]. وقد اشتد الهجوم الإعلامي على الاتحاد حتى وصل إلى حد الهجوم على الثورة العربية الكبرى 1916، مما جعل السفير المصري في بغداد يطلب من وزارة خارجيته " عدم الإشارة إلى الثورة العربيـة بـسوء، لأن كثيـراً مـن العـراقيين والأردنيين لا يقبلون ذلك، مع الاكتفاء بالتركيز على الخطأ الذي وقع فيه الـشريف حسين، بالاعتماد على الأجنبي لتحقيق أهدافه العربية، وكيف أن الثورة الجديدة فـي مصر أخذت درساً من ذلك الخطأ، فتحررت من النفوذ الأجنبي، واعتمـدت علـى الشعب العربي دون غيره"[4].

أخذت الصحف المصرية تهـاجم الاتحـاد العربـي، وقالـت إن الأردن والعراق قررتا بيع اللاجئين وذلك بنقلهم أو بنقل جزء كبير مـنهم إلـى العـراق، وذكرت الصحف أن الاتحاد قد تم بواسطة أمريكا، وأن إسـرائيل تعهـدت بعـدم مهاجمته[5]. وأضافت الصحف المصرية أن الاتحاد الأردني – العراقي غير قـومي ما دامت العراق عضو في حلف بغداد[6].

وفي صباح يوم 3آذار حدث انفجار في غرفة آلات جريـدة الجهـاد فـي القدس، وقيل أن الحادث مدبر من أشخاص لهم علاقة مع الجمهورية العربية المتحدة

---

(1) المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، جـ3، ص 155.

(2) شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق، ص 382.

(3) الشرعة، الاتحاد العربي، ص 223.

(4) شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق، ص 382.

(5) جريدة الهدى، ع: 225، 1958/2/18.

(6) جريدة الهدى، ع: 236، 1958/2/29.

وبتشجيع من عبد الناصر، وذكر أن الحارس الليلي على مبنى الجريدة كان عـضواً في جماعة الحاج أمين الحسيني، وكان يعيش في هذه المدة بالقاهرة[1].

وفي أول آذار أقدمت سلطات ج.ع.م على منع مرور السيارات من لبنان إلى الأردن، ومنعت سيارات نقل الفوسفات من العبور إلى لبنان، ثـم منعـت تحليـق الطائرات الأردنية فوق أجوائها[2]. وقابلت حكومة الاتحاد العربـي هجـوم ج.ع.م عليها بهجوم مضاد، كما منعت جميع الشاحنات السورية المتجهـة إلـى الكويـت والعراق والسعودية من العبور عبرا لأردن[3].

3.4 ثورة 14 تموز 1958

في الأول من تموز1958 أصدرت هيئة الأركان أمراً للواء العشرين بالتوجه إلى الأردن يوم 14 تموز 1958،بقيادة قائد اللواء الزعيم أحمد حقي؛ لتعزيز موقف الجيش الأردني في وجه تهديدات مزعومة كانت إسرائيل توجهها ضد الأردن. وبما أن العقيد عبد السلام عارف، وهو نائب قائد اللواء العشرين، كان قائد اللواء آنئذ فقد اتفق مع عبد الكريم قاسم قائد اللواء التاسع عشر، المتمركز في معسكر المنـصور على مقربة من بغداد، على أن يوجه اللواء العشرين لاحتلال بغداد بدلاً من التوجـه به إلى الأردن[4].

وكان من المقرر أن يعقد حلف بغداد مؤتمراً في استانبول عشية يوم الثـورة يحضره الملك فيصل وشاه إيران ورئيسا جمهورية باكستان وتركيا، لبحث إمكانيـة مساعدة كميل شمعون عسكرياً، واستعداد لذلك أصدرت الحكومة العراقية أمراً للواء العشرين بالتوجه إلى الأردن فكانت المناسبة التي فجرت الثورة[5]. ففي أثناء مرور

(1) الشرعة، الاتحاد العربي، ص225.

(2) المرجع نفسه، ص 225.

(3) Shwadran,Benjamin, Hussain Between Qasim And Nasir, July 1958 - Dec.1960, Middle Eastern Affairs, Vol.13, No1, Jan- Feb 1962. P 375 -376

(4) خدوري، مجيد، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1974، ص 60. وسيشار إليه لاحقا، خدوري، العراق الجمهوري.

(5) الحوراني، مذكرات، جـ4، ص 2672

اللواء إلى بغداد زحف عبد السلام عارف بمقدمة اللواء إلى العاصمة، وقام بانقلاب على الحكم القائم، فقتل الملك فيصل وأغلب العائلة المالكة، كما قتل نوري السعيد[1].

وفي الساعة السادسة صباحاً كانت إذاعة بغداد تذيع البيان رقم (1)، ثم تتبعه بعد ذلك بموسيقى عسكرية توقفت بعد قليل لكي تبث نبـأ مقتـل أفـراد الأسـرة المالكة[2]. وأعلن راديو بغداد قيام جمهورية عراقية، وعين عبد الكـريم قاسـم أول رئيس حكومة لها، كما عين عبد السلام عارف نائباً له[3].

وفي يوم الثورة تواجد وفد أردني في بغداد مؤلـف مـن: إبـراهيم هاشـم وسليمان طوقان وخلوصي الخيري واللواء صادق الشرع، في عمل يتعلق بالاتحـاد العربي، فهاجمت الجماهير الفندق وقتلت إبراهيم هاشم وسليمان طوقان وجرحـت خلوصي الخيري، ونجا صادق الشرع الذي حماه مرافقه العسكري العراقي[4].

وكان الملك حسين قد اكتشف أن هناك مؤامرة تدبر في الخفاء لانقلاب فـي بغداد وآخر في عمان، وأخبر الملك رئيس هيئة الأركان العراقي رفيق عارف فـي مطار عمان عن هذا الأمر، وكان جواب عارف نحن في العراق آمنون ولا يمكـن أن يحدث عندنا شيء، حافظوا على أنفسكم من جيشكم، وألقي القبض على محمـود الروسان الذي كان سيقوم بحركة انقلابية بالاتفاق مع الملحق العسكري المـصري، بمساعدة الضباط في نفس اليوم الذي تقوم به الحركة الانقلابية فـي بغـداد، وقـد اعترف بذلك خطياً[5].

عندما سمع الملك حسين نبأ حدوث الانقلاب في العراق، كـان فـي حالـة غضب شديد، حيث تسلّم منصب رئيس الاتحاد، وباشر ممارسة سلطاته وفق أحكام

---

(1) نصر، صلاح، عبد الناصر وتجربة الوحدة، دار الوطن العربـي، بيـروت، 1976، ص 161. وسيشار اليه لاحقا، نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة؛ مذكرات الحوراني، جـ ـ4، ص 2668-2670.

(2) هيكل، سنوات الغليان، جـ1، ص 338؛ انظر نص البيان رقم 1 في الحوراني، مذكرات، جـ4، ص 2667- 2668.

(3) نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، ص 161.

(4) أبو نوار، حين تلاشت العرب، ص 355؛ الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص 653.

(5) الطراونة، رحلتي مع الأردن، ص 79.

دستور الاتحاد[1]. وعقدت في الديوان الملكي في مساء يوم 14 تموز عدة اجتماعات برئاسة الملك حسين، وحضور رئيس الوزراء سمير الرفـاعي، ورئـيس مجلـس الاتحاد سعيد المفتي، وكل من هزاع المجالي وفوزي الملقي، وعدد من المـسئولين، تناولوا خلالها موضوع الانقلاب العسكري والتدابير التي يجب اتخاذها[2].

وفي 14 تموز ألقى الملك حسين خطابـاً جـاء فيـه :" إن بعـض الفئـات والعناصر المأجورة التي تهدف إلى تدمير وقلب الأوضاع السياسية والاجتماعيـة، ونشر الفوضى وإشاعة الإلحاد والقضاء على الأمجاد، قد قامت بانقلاب ضد العائلة المالكة في العراق" . وطالب الملك حسين الشعب الأردني بالمحافظة على الهـدوء، وأن ينصرف كل فرد إلى أعماله العادية وهو مطمئن[3].

وأمر الملك حسين في نفس اليوم بتوجيه رسالة إلى الجيش العراقي ورد فيها أن الملك يرغب بإبلاغ العراقيين أنه قد تسلّم منصب رئيس دولة الاتحاد، لذلك فهو يدعمهم ويدعو القوات التي تحت قيادتهم لإعلان ولائهم له، وذلك باستلام الأوامـر منه فقط، وعليهم تأمين الاتصال معه من خلال القوة الجوية البريطانية في الحبانية، والسفارة البريطانية في عمان[4].

وعندما تولّى الملك حسين رئاسة الاتحاد كان مصمماً علـى الزحـف إلـى العراق للقضاء على الانقلاب العسكري، حيث قامت أعداد كبيرة من الجيش العربي تحت قيادة الشريف ناصر بن جميل بالتوجه إلى الحدود مع العراق ومحاولة العبور، وحاول الملك حسين أن يضم القوات العراقية التي كانت موجودة فـي الأردن إلـى الجيش الأردني، إلا أن ذلك لم يتم بسبب رفض قادة القـوة العراقيـة هـذا الأمـر ومطالبتهم الرجوع إلى العراق[5].

(1) الشرعة، الاتحاد العربي، ص 353.
(2) جريدة الدفاع، ع: 6827، 15 تموز 58، ص 1، 2، 3 .
(3) مجموعة خطب الملك حسين، جـ1، ص 229، 230.
(4) الشرعة، الاتحاد العربي، ص 354.
(5) Dann: King Hussein .OP. CIT. P. 88.

وفي خطاب للملك حسين في 16 تموز وصف الذين قاموا بالانقلاب بأنهم فئة ضالة، جذبتها الشيوعية والناصرية، وحذّر الشعب والجيش العراقيين من الفئة التي قامت بالانقلاب قائلاً :" ننظر إلى عراقنا العظيم كقلعة صامدة ثابتة لا تهـن لهـا عزيمة ولا تلين لها قناة، وننظر إلى جيش العراق الباسل كفيلق للعروبة كلها..."[1].

بعد مقتل الملك فيصل الثاني رئيس الاتحاد حاول الملك حسين التـدخل فـي العراق باسم الاتحاد بصفته رئيساً له، إلا أن حكومة الثورة في العراق اتخذت قراراً بالانسحاب من الاتحاد في 15 تموز 1958، كي لا يكون للملك حسين حجة للتدخل في العراق[2].

وقد جاء في بيان الانسحاب الذي أعلنه عبد الكريم قاسم :" أن الاتحاد بـين الأردن والعراق على الصورة التي تم عليها في العهد السابق، لم يكن اتحاداً حقيقيـاً يستهدف مصلحة الشعب في القطرين، وإنما كان لتدعيم النظـام الملكـي الفاسـد، ولتمزيق وحدة الصف العربي المتحرر، لذلك فإن حكومة الجمهورية العراقية تعلن انسحابها فوراً من هذا الاتحاد، وتعتبر جميع الإجراءات والتشريعات التـي تمـت بموجبه باطلة وملغية، كما يعتبر العراق نفسه في حلّ من جميع الالتزامـات التـي فرضت عليه نتيجة لهذا الاتحاد[3].

وبناء على انسحاب العراق من الاتحاد، أصدر الملـك حـسين فـي 12آب 1958 مرسوماً ملكياً بحل الاتحاد الهاشمي، وأعلن المرسوم إلغاء دستور الاتحـاد، وتعديل الدستور الأردني، وأعلن أن أموال الاتحاد الهاشمي ستوضع تحت وصـاية الأردن[4].

وكان سمير الرفاعي قد عقد عدة جلسات لمجلس الوزراء في الديوان الملكي، وتمت مناقشة الأمور والإجراءات التي يجب اتخاذها، ثم توصل المجتمعـون إلـى ضرورة طلب المساعدة. وكانت وجهة نظر الرفاعي هي ضرورة الاتصال بالرئيس

(1) مجموعة خطب الملك حسين، جـ1، ص 231، 232.

(2) شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق، ص 384.

(3) خوري، المشاريع الوحدوية، ص 389، 390.

(4) شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق، ص 385.

الأمريكي لإفهامه الوضع وإقناعه بضرورة التدخل، وطلب الرفاعي من السفير الأردني في لندن أن يعلمه بموقف الحكومة البريطانية من الأزمة في العراق، إلا أن الحكومة البريطانية ردت عليه بأنها ما زالت تناقش الموقف ولا يمكن التنبؤ بما سوف يتخذونه من قرارات[1].

وفي 15 تموز تقدم الرفاعي من السفيرين البريطاني والأمريكي طالباً منهما العمل على مساعدة الأردن في إرسال قوات عسكرية إلى الأردن، وقد وجد السفير البريطاني ذلك من مصلحة بريطانيا، وهذا ما عبر عنه في برقية بعث بها إلى السفير الأمريكي يدعوه فيها إلى المشاركة في إرسال نجدة للأردن، معللاً ذلك بأن من مصلحة بريطانيا وأمريكا أن يعملا على منع تدهور الموقف[2].

وفي مقابلة مع السفير البريطاني في 15 تموز بين الرفاعي الطريقة التي يريدها في تدخل القوات البريطانية، حيث أخبره بأنه يرغب مبدئياً في تدخّل هذه القوات في الوضع في العراق وإعادة الأمور للوضع الذي كانت عليه بإرسال هذه القوات إلى منطقة الحبانية، فرد عليه السفير البريطاني بالرفض، وأخبره بأن الهدف من هذه القوات هو الدفاع عن الأردن في حالة محاولة ج.ع.م. خلق إخلال في النظام الداخلي لإسقاط النظام الأردني[3].

وفي 15 تموز بعث الملك حسين برسالة إلى الحكومة البريطانية، قال أنه يريد المحافظة على وضع الأردن، وحاول بهذه الرسالة أن يعرف نوايا البريطانيين، وكيفية التعامل مع هذا الحدث[4]. واستجابة الحكومة البريطانية لطلب الملك حسين، حيث قامت الطائرات البريطانية بنقل كتيبتين من المظليين البريطانيين من قبرص إلى عمان في 17 تموز، وقدر عدد الجنود بحوالي 2000 جندي، نقلوا على متن

(1) هياجنة، سمير الرفاعي، ص 185.
(2) المرجع نفسه، ص 186.
(3) المرجع نفسه، ص 186.
(4) الشرعة، الاتحاد العربي، ص 355.

ست طائرات[1]. وذكر (سلوين لويد) أن البريطانيين نقلوا 2200 جندي من جنـود المظلات إلى عمان، وأنهم سوف يحتفظون في المؤخرة بمجموعة لواء احتياطي[2].

وكما تذكر مجلة نيوزويك الأمريكية في عددها الصادر في 3 تشرين الثـاني 1958، فإن الهدف من استخدام القوات الأمريكية في لبنان والقوات البريطانية فـي الأردن هو دعم نظام الحكم المؤيدة للغرب في هذين البلدين، ومنع انتقـال تـأثيرات الثورة العراقية إلى بلاد أخرى، وإحباط آمال القاهرة في توسيع نطاق ج.ع.م.[3]

وفي اليوم التالي من وصول القوات البريطانية إلى الأردن استدعى رئـيس الوزراء سمير الرفاعي النواب والأعيان وعدداً من زعماء البلاد في الضفتين إلـى القصر الملكي للاجتماع مع الملك حسين وبحث الأحداث الخطيرة في المنطقة، وكان الملك حسين في حالة تأثّر واضح، ولم يكن يستطع منع دموعه. لم يتكلم الملك مع الوفد بل تكلّم رئيس وزرائه الرفاعي قائلاً:" يا أخوة اسـتدعيناكم لـنطلعكم علـى المذبحة التي حدثت ضد الملك والعائلة المالكة كلها في بغـداد والإطاحـة بـالحكم الملكي، وأنتم تعرفون أن سوريا ومصر تتفقان مع الانقلابيين في العـراق ضـدنا، والسعودية متفرجة وإسرائيل متربصة، والخطر أصبح يهدد الأردن بنظامها الملكي. تدارسنا في الأمر فلم نجد لنا مخرجاً لحماية الملـك وعرشـه ونظـام حكمـه إلا بالإستعانة بالقوات البريطانية وهي الدولة الصديقة، ومن هنا استدعيناكم للتـشاور، فإذا ما وافقتم كزعماء للبلاد على استدعاء القوات البريطانية إلـى الأردن فـستتقدم الحكومة فوراً بطلبها، وإذا لم تروا رأينا فما هو رأيكم في هذا الشأن؟"[4].

وكانت أخبار وصول القوات البريطانية في الليلة الـسابقة معروفـة لـدى المجتمعين وفي كافة أنحاء البلاد، وسبق أن كلّف المـدعوون للاجتمـاع الـدكتور حسين فخري الخالدي أن يتحدث باسمهم. وما أن أنهى الرفاعي حديثه حتـى تكلّـم

---

(1) سعيد، أمين، الجمهورية العربية المتحدة، دار احياء الكتب العربية، 1959.ووسيشار اليه لاحقـا، سعيد، الجمهورية العربية المتحدة، ص 214؛ ناتنج، ناصر، ص 278.

(2) هيكل، سنوات الغليان، جـ1، ص 365.

(3) هلال، أمريكا والوحدة العربية، ص163.

(4) الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص 645.

الخالدي قائلاً :" إننا نأسف من كل قلوبنا على المذبحة التي وقعت في بغداد والتي كنّا نتمنى أن لا تكون... وإننا حريصون جداً على حياة الملك حسين وأهله وأمن البلاد... لكننا نقول إن دولة رئيس الوزراء سمير الرفاعي عرفناه في كثير من المواقف شديد الانفعال تتحكم به عواطفه وينفرد برأيه ثم يفرضه على المواطنين. إننا يا دولة الرئيس شاهدنا القوات البريطانية وهي مرابطة هنا في عمان، وقد وصلت أمس وبناء على طلب منك كرئيس حكومة، وإنك اتخذت قرار دعوة القوات البريطانية بدون استشارة أحد، ثم أرسلت كعادتك بطلبنا لتأخذ موافقتنا، وتعلن أنه نزولاً على طلبنا وطلب كافة ممثلي الشعب استدعيت القوات البريطانية وهذه الواقعة قائمة، وهذه القوات البريطانية يمكن مشاهدتها من هنا. إننا نرفض وبشدة هذا الأسلوب، أنت طلبت القوات البريطانية كرئيس للحكومة يجب أن تكون جريئاً وتتحمل أنت المسؤولية بذلك وتعلنها بالإذاعة، ولما لا وأنت مقتنع أن استدعاء القوات البريطانية هو الضمان الوحيد لحفظ حياة الملك حسين وعرشه وأمن الأردن، إننا نقول أن الشعب الأردني والجيش الأردني هما اللذان يحفظان حياة الملك حسين وعائلته وعرشه ونظامه وأمن البلاد... ولن تستطيع القوات العراقية ولا السورية ولا المصرية ولا أي جهة كانت تحت الظروف العربية والدولية أن تدخل الأردن ... لذلك نعلن أننا غير مسؤولين عن استدعاء القوات البريطانية، وأن عليك كرئيس للوزراء تحمل ذلك ما دمت مقتنعا به"(1).

وقد أحدث انسحاب العراق من الاتحاد العربي وإلغاؤه نتائج عدة أهمها:

1- أعطى قوة للوحدة المصرية السورية.

2- إضعاف النظام الملكي في الأردن، مما جعل الملك حسين يطلب مساندة الغرب(2).

اعتبر الوصول السريع للقوات البريطانية إلى الأردن الترجمة العملية للحرص البريطاني على الأردن، والذي ترتّب عليه استعادة الملك حسين معنوياته، وإحباط محاولة عبد الناصر نسف العرش الأردني، وهو ما أكده المندوب البريطاني

(1) الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً ، ص 654، 655.

(2) شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق، ص 385.

في مجلس الأمن أثناء جلسته التي عقدت من أجل هذه الغاية حيث قال :" إن وجود القوات البريطانية في الأردن هو لمساعدة الملك وحكومته، وللمحافظة على استقلال ووحدة الأراضي الإقليمية، وإن الوجود البريطاني لا يشكل أي تهديد لأي بلد آخر[1]. وكانت الحكومة الأردنية قد تلقّت معلومات تفيد بأن حكومة ج. ع.م، تقوم بتدبير هجوم مسلح يبدأ من الحدود السورية في 17 تموز، ويتزامن مع محاولة انقلاب كان يجري الإعداد لها من قبل المخابرات السورية والمصرية وعدد من ضباط الجيش الأردني، منهم محمود الموسى مدير الاستخبارات السابق، والمقدم محمود الروسان القائد السابق للواء المدرعات، وقد تم اكتشاف أمر الانقلاب قبل وقوعه[2].

زادت حدة التوتر في العلاقات بين الأردن وج.ع.م بعد ثورة 14 تموز في العراق، وكان الإجراء الأردني الذي تبع ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية بين الأردن وج. ع.م بإرسال مذكرة رسمية إلى القاهرة في 15/ 7/ 1958، وذلك لاعتراف العربية المتحدة بالنظام الجديد في العراق، الأمر الذي اعتبرته الحكومة الأردنية إجراء غير ودي لا يمكن التغاضي عنه أو تجاهله[3]. وفي المقابل قطعت مصر جميع المواصلات مع الأردن. وفي التاسع عشر من تموز هاجم الملك حسين علناً مصر وسوريا وقال :" إنهما كانتا تخططان منذ سنتين لقلب نظام الحكم في الأردن تحالفاً مع الشيوعية الدولية"[4]. وفي المقابل قام الرئيس عبد الناصر بشن حملة هجوم عنيف ضد الملك حسين، ثم قام راديو دمشق بإذاعة التصريحات بأن تحرير الأردن سوف يبدأ خلال ساعات قلائل[5]. وبهذا أصبحت العلاقات بين الأردن والجمهورية المتحدة شديدة التوتر، كما أصبحت الجمهورية بشكل علني ملتزمة بإثارة الاضطرابات والثورة داخل الدول المجاورة.

---

(1) الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية، ص 124، 125.

(2) موسى، سليمان، تاريخ الأردن في القرن العشرين، 1958- 1995، مكتبة المحتسب، عمان، 1996، جـ2، ص 19- ص 26. وسيشار إليه لاحقا، موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين.

(3) حمروش، قصة ثورة يوليو، عبد الناصر والعرب، جـ4، ص 422، 423.

(4) جونستون، الأردن على الحافة، ص 122، 123.

(5) الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ص 146، 147؛ جونستون، الأردن على الحافة، ص 123.

ويصف أحمد الطراونه الأوضاع في تلك الفترة بالقول :" فـي عهـد وزارة سمير الرفاعي باشا قامت إذاعات مصر وسوريا والعراق بمهاجمة الأردن، وأغلقت الحدود البرية ومنع الطيران الأردني من التحليق في أجواء تلك الدول. وكان الأردن يستورد بضائعه عن طريق سوريا، فمنعت سوريا ذلك وأصبحت هناك أزمة وقود، وكان الأردن قد طلب مساعدة بعض الدول الصديقة بحماية البلاد مـن أي عـدوان خارجي والمساعدة في إيصال الوقود إلى المملكـة جـواً، ... وبـدأت الطـائرات الأمريكية بنقل البترول من الخليج ومن بعض البواخر القريبة من المنطقة، وكنّا نبيع المحروقات بالسعر المقرر والفرق تدفعه الولايات المتحدة، ودام هذا الحـال عـدة شهور[1].

ولم تلبث الطائرات الأمريكية أن أخذت تنقل النفط من الظهران إلى عمـان، ولكن رجال الحكم في السعودية لم يروا من مصلحتهم الوقوف فـي وجـه التيـار الثوري الانقلابي، فعمدوا إلى إغلاق مجالهم الجوي أمام تلك الطائرات، بعد وصول شحنة واحدة فقط إلى عمان. واتصل الملك حسين هاتفياً بالملك سعود وشـرح لـه الوضع قائلاً :" إن ما لدى الأردن من النفط لا يكفيه إلا بضع سـاعات، وأن عـدم حصوله على حاجته من هذه المادة يعني سقوطه وانهياره"، ولكن الملك سعود اعتذر قائلاً : إن الحكومة أخذت القرار بذلك، وإن الأمر خرج من يده. وأخذ النفط يـصل إلى عمان قادماً من لبنان بالطائرات عن طريق أجواء إسرائيل[2].

ظلت الأردن بضعة أسابيع بعد انقلاب العراق، عرضةً لحملات التحـريض من إذاعات القاهرة ودمشق، ومحاولات الاعتداء والتخريب، وكان من جملة ذلـك انفجار قنبلتين في عمان يومي 29 تموز و2آب 1958، وفـي 8آب تقـدم الأردن بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي ضد ج.ع.م. ودعا مجلس الأمن إلى عقـد جلـسة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي 14 آب ألقى عبد المنعم الرفاعي رئـيس الوفد الأردني خطاباً أمام الجلسة الطارئة، عدد فيه أسـباب الـشكوى قـائلاً :" إن المعلومات الوثيقة التي وصلت إلى الحكومة الأردنية يوم 17 تموز عـن الهجـوم

(1) الطراونه، رحلتي مع الأردن، ص 81.

(2) موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، جـ2، ص 18، 19.

المسلح الذي تدبره ج.ع.م ، ضد بلاده هو الذي حدا إلى طلب العون مـن الـدول الديمقراطية"[1].

وفي اليوم التالي لتقدم الأردن بشكواه فتحت ج.ع.م، حدودها لوسائط النقـل الأردنية، وقد أتاح هذا الإجراء مجالاً لوفود الدول العربية في هيئـة الأمـم كـي تتوصل إلى اتفاق على مشروع قرار ينص على أن الدول العربية المجاورة للأردن ولبنان تتعهد بالمحافظة على استقلالهما وعدم تعرضهما لأي عـدوان مـن جانـب الدول العربية الأخرى، عندما تنسحب القوات البريطانية والأمريكية من أراضـيها. وأقرت الجمعية العامة مشروع هذا القـرار فـي 21 آب، وكلّفـت أمينهـا العـام (همرشولد) بالإشراف على تنفيذه. ولم يلبث (همرشـولد) أن زار الأردن. وعلـى الأثر افتتح ممثل الأمين العام مكتباً له في عمان في أواخر شهر أيلول 1958[2].

حاولت الحكومة البريطانية كبح اندفاع العداء الأردني للجمهورية المتحـدة. فنتيجةً للحرب الإعلامية التي شنّتها إذاعة صوت العرب على الأردن. فقـد ردت الإذاعة الأردنية بالمثل، وبلغت هذه الحملات من الخطورة بحيث حالت دون سحب القوات البريطانية من الأردن، ورفض المندوب البريطـاني فـي الأمـم المتحـدة الاستجابة لمثل هذا الطلب، متسائلاً عن كيفية القيام بهذا الانسحاب دون أن تتوقـف الحملات الإعلامية، ورفع الحصار المفروض على الأردن[3].

قررت هيئة الأمم المتحدة سحب القوات البريطانيـة مـن عمـان والعقبـة، والقوات الأمريكية من لبنان، وجاء (همرشولد) إلى المنطقة ليمهد لهذا الانـسحاب، وقد تم الانسحاب الأمريكي من لبنان بغير مشاكل، وأما بالنسبة للقوات البريطانيـة في الأردن، فقد امتدت المشاكل من أول يوم إلى آخر يوم في عملية الانسحاب، ففي البداية قالت الحكومة البريطانية أنها ترغب في سحب القوات عن طريق الأجـواء المصرية، ووافقت الحكومة المصرية وطالبت الحكومة البريطانيـة بتـأليف لجنـة مشتركة مصرية - بريطانية لوضع الترتيبات، ورفض عبد الناصر قائلاً" أن الأمر

---

(1) موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، جـ2، ص 27.

(2) المرجع نفسه، ص 27.

(3) الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية، ص 126.

لا يحتاج إلى ترتيبات، ولم تقبل الحكومة البريطانية وفـضلت أن تجـري عمليـة الانسحاب عن طريق الأجواء الإسرائيلية"[1].

وقد تم ذلك خلال أسبوع واحـد، إذ أخـذ الجنـود البريطـانيون يرحلـون بالطائرات من عمان يوم 25 تشرين الأول 1958. وفي 2 تشرين الثاني غـادرت ميناء العقبة آخر دفعة منهم، وقد تابع مراقبون دوليون سير عملية الانسحاب[2].

وبعد أن تمت عملية الانسحاب البريطاني وقع حادث تسبب فيه سوء الفهـم، وسوء التنظيم معاً، ذلك أن (همرشولد) اقترح فتح الأجواء السورية أمام الطيـران الأردني، وكانت هذه الأجواء قد أغلقت بعد نزول القوات البريطانيـة فـي عمـان ووافقت ج.ع.م على فتح الأجواء طبقاً للقواعد المقررة من الأخطار عـن مواعيـد عبور الطائرات. وبعد عدة أيام من الانسحاب قرر الملك حـسين أن يـسافر إلـى أوروبا بالجو، ودخلت طائرته إلى المجال السوري دون إخطار عن موعدها، ودون إخطار عن شخصية ركابها. وقامت بعض المقاتلات السورية باعتراضـها، وقـال قائدها وهو طيار بريطاني أن هذه المقاتلات حاولت إرغامه على النزول في مطار دمشق، وأنه استطاع أن يعود بمعجزة بطائرته إلى مطار عمان. وجـرى تـصوير الحادثة على أنها موجهة ضد الملك شخصياً، وتقدم سمير الرفاعي بشكوى إلى الأمم المتحدة، وقام (همرشولد) بتكليف مساعده (سبينيلي) بالتحقيق بالحادث، حيث اكتشف أن طائرة الملك لم تخطر بميعاد مرورها فوق الأجـواء الـسورية، ولا بشخـصية ركابها، وبعث بتقرير بذلك إلى (همرشولد) الذي كتب إلى محمود فوزي يقول له :" إنني أعلم من وجهة نظر قانونية وعملية أن الجمهورية العربية المتحدة لا تتحمل أية مسؤولية عن الحادث، ومع ذلك فإن الأمور يمكن معالجتها بطريقة رقيقة، إذ كـان بوسع الرئيس عبد الناصر أن يبعث بكلمة طيبة للملك حسين"[3].

وبعد تطور الأحداث واعتراف الدول الغربية بالثورة العراقية، لم يجد الملك حسين بداً من الاعتراف بالواقع الجديد في العراق، حيث أعلن البرلمـان الأردنـي

---

(1) هيكل، سنوات الغليان، جـ1، ص 365.

(2) موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، جـ2، ص 28.

(3) هيكل، سنوات الغليان، جـ1، ص 392.

قرار الاعتراف بالنظام العراقي في تشرين الأول 1960، وقد اعتبر قـادة الثـورة العراقية ذلك خطوة هامة على طريق الاستقرار العربي[1].

4.4 موقف ج.ع.م من ثورة14 تموز

ما إن قامت الثورة العراقية حتى بادر قادتها بـإعلان الاعتـراف الفـوري بالجمهورية العربية المتحدة، وأرسلوا برقية بذلك إلى الرئيس عبد الناصر[2]. ومن جانبها أيدت ج.ع.م قيام الانقلاب العسكري في العراق ، وأرسل عبد الناصر برقيةً إلى مجلس السيادة العراقي في 14 تموز، حيا فيهـا الـشعب العراقـي وزعمـاء الانقلاب[3]. وبذلك تكون ج.ع.م أول دولة تعترف بالجمهورية العراقيـة رسـمياً، حيث قابل القائم بأعمال سفارة الجمهورية المتحدة ببغداد فؤاد عبد الغنـي رئـيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم، وأبلغه اعتـراف دولتـه رسـمياً بالجمهوريـة العراقية[4].

أصدر عبد الناصر بعد سماعه خبر قيام الانقلاب أمراً إلى نائبه عبد الحكـيم عامر يقضي بإعلان المساندة للعراقيين والوقوف وراء حركتهم، وأن تقـف إذاعـة القاهرة وجميع وسائل التوجيه والنشر مؤيدةً لما حدث في العراق[5].

وفي بيان رسمي أذيع في 14 تموز أصدره عبد الناصر جاء فيه :" إن الجمهورية العربية المتحدة ستقوم بالتزاماتها كاملة تجاه جمهورية العراق، وفقاً لميثاق الضمان الجماعي العربي، وأن أي عدوان على جمهورية العـراق، يعتبـر عـدواناً علـى الجمهورية العربية المتحدة[6].

أما عن مساندة ج.ع.م. للثورة عسكرياً فيقول عبد الناصر: "إنه عندما عـاد إلى دمشق عقب قيام الثورة العراقية أعطى تعليماته للقاهرة بإعطاء الثورة العراقية

(1) Shwadram Benjamin : Husain,OP. CIT. P 344.

(2) شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق، ص 433.

(3) الشرعة، الاتحاد العربي، ص 390.

(4) خدوري، العراق الجمهوري، ص 96.

(5) سعيد، الجمهورية العربية المتحدة، ص 230.

(6) هيكل، سنوات الغليان، جـ1، ص 343؛ الحوراني، مذكرات، جـ 4، ص 2665.

كل ما تريد ويقول:" فأرسلنا إليهم كل ما طلبوه من أسلحة وذخيرة للأسلحة التي كان حلف بغداد قد أمدهم بها بلا ذخيرة "[1]. كما أمر عبد الناصر بتوجيه خمسين طائرة طراز "ميغ" للعراق فوراً، ووضع قوات الجيش الأول في سوريا في حالة استعداد، لتقديم أية مساعدة تطلب منها[2].

وفي 16 تموز أعلن عبد الناصر أن أي عدوان على العراق يعتبر عـدواناً على ج .ع.م، وذلك بعد إنزال القوات الأمريكية في لبنان، وقال: بأن ج.ع.م ستقوم بالتزاماتها كافة تجاه العراق. وفقاً لمبادئ ميثاق الدفاع العربي المشترك[3].

وأبلغ عبد الناصر زعماء الانقلاب في رسالة بعثها لهم ، بأن ج.ع.م ستتحمل الدفاع عن العراق من التهديدات الخارجية قائلاً :" بالنسبة لكل التهديدات الخارجيـة فإنني أرجوكم أن تطمئنّوا إلى أن هذا الجزء من سلامة الثورة العراقيـة يمكـن أن تتحمله ج.ع.م، وهي تستطيع بالقطع أن تتحمله، وأما أنتم فإنه لا ينبغي أن يـشغلكم شيء آخر عن تأمين الثورة في الداخل"[4].

أما عن المساعدة السياسية للثورة، فإن عبد الناصر قد سـعى لـدى الـدول العربية الأخرى للاعتراف بالحكم الجديد في العراق، واستطاع بالفعل الحصول على تأييد بعض الدول للثورة، كاليمن، والسودان، وتونس، والمغرب، والسعودية [5]. كما سعت المفوضيات والسفارات المصرية بالخارج للحصول على تأييد الـدول التـي يعملون بها للثورة العراقية، كما سعوا لتوجيه ممثلي العراق في الخارج،لأن يعلنـوا ولائهم للنظام الجديد، فكان أن التقى السفير المـصري بكـابول بالقـائم بالأعمـال العراقي، ونصحه بأن يسعى بإبلاغ الحكومة الأفغانية بقيام الجمهورية العراقية وفق ما أبلغ إليه من بغداد، ووجوب رفع العلم العراقي، وإزالة صور الهاشـميين مـن المفوضية، وقد فعل القائم بالأعمال العراقي كل ما نصحه به السفير المصري[6].

(1) شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق، ص 434.
(2) المرجع نفسه، ص 434.
(3) ناتنج، ناصر، ص 279.
(4) الشرعة، الاتحاد العربي، ص 391.
(5) شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق، ص 435.
(6) المرجع نفسه، ص 435.

ونتيجةً لموقف عبد الناصر المؤيد للثورة، ارتفعت شعبية عبد الناصر في العراق والوطن العربي، حتى أن قاسم كان يصف عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة " بزعيمنا عبد الناصر وعزيزتنا مصر". وأعلن في خطبة له بأن العالم منذ هذه اللحظة لن يرى أي فرق بين ج.ع.م، وجمهورية العراق[1].

5.4 العلاقات الأردنية مع الجمهورية العربية المتحدة في عهد حكومة هزاع المجالي

في 6 أيار 1959 تشكّلت حكومة هزاع المجالي، وفي 10أيار أعلن المجالي أن حكومته لن تنضم إلى أية أحلاف أجنبية سياسية أو عسكرية، وأن الأردن سيبقى بعيداً عن الأحلاف، باستثناء التزامه بميثاق الضمان الجماعي المعقود بين دول الجامعة العربية. وفي بيان أمام مجلس النواب في 3 حزيران1959 أعلن إيمانه بالحريات العامة[2].

عملت حكومة المجالي على التخفيف من التدابير التي كانت وزارة الرفاعي اتخذتها لضبط الأمن، فأفرجت عن عدد كبير من المعتقلين، وأعادت كثيرين ممن كانوا فصلوا سابقاً من أعمالهم، ولكن المجالي لم يكن موضع ثقة المسؤولين في ج.ع.م، ففي 6 حزيران 1959 قام محافظ درعا بإبلاغ ضباط الحدود في الرمثا بقرار إغلاق الحدود بين الإقليم الشمالي من العربية المتحدة والأردن أمام وسائل النقل البرية والحديدية الأردنية وذكر المحافظ أن هذا القرار اتخذ للأسباب الآتية :

1- منع السلطات الأردنية المزارعين السوريين من حصاد مزروعاتهم الواقعة ضمن الأراضي الأردنية.
2- تحرش تلك القوات بالمواطنين السوريين وأفراد المقاومة الشعبية[3].

أما هزاع المجالي فقد رفض هذه الأسباب ونفاها، وذكر أن السلطات السورية لم تقم بما يتفق مع الإجراءات المعتادة بتقديم اسم أي شخص يرغب بعبور الحدود لغرض الوصول إلى مزارعهم، وأن الأردن يمتلك قوات عادية على الحدود،

(1) شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق ،ص 433.
(2) موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج 2، ص 30.
(3) جريدة الدفاع ،ع: 7104،7/6/1959، ص1، 3.

وأن السوريين قاموا بدون سبب باختطاف 14امرأة أردنية على الأراضي السورية[1].

ولكي تبرهن الحكومة على حسن نياتها، فإنها أبقت الجانب الأردني من الحدود مفتوحاً. واستمرت السيارات السورية والمواطنون السوريون في القدوم إلى الأردن والعودة منه. ولكنّها عمدت من جانب آخر إلى مكتب الأمم المتحدة في عمان[2].

تقدمت حكومة المجالي في 26 حزيران 1959 بشكوى إلى الأمم المتحدة ضد حكومة ج.ع.م، بسبب وقف قوافل نقل البترول من لبنان إلى الأردن عبر الحدود السورية، وطلبت أن يتخذ من الإجراء ما يضمن إعادة سيرها. وعلّقت الدوائر السياسية في القاهرة على شكوى الأردن فقالت :إن حكومة عمان ارتكبت أخطاء كبرى بالتجائها إلى الأمم المتحدة. ورأت الجامعة العربية أن من واجبها أن تتوسط لتسوية هذا الخلاف، فدارت محادثات بين السيد عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية وبين وزارة الخارجية في القاهرة، التي أبدت استعدادها لفتح الحدود، رعايةً لمصالح الشعب الأردني وتنفيذاً لميثاق الجامعة العربية[3].

وصل عبد الخالق حسونة إلى عمان في 18 تموز 1959، وكان في استقباله رئيس الوزراء ووزير الخارجية. وتكررت الاجتماعات بين الملك حسين وحسونة ورئيس الحكومة واستمرت الزيارة أربعة أيام[4].

وفي مساء 20تموز بثّت إذاعة صوت العرب هجوماً على الملك حسين وعلى رئيس وزرائه، مكررة الإدعاءات التي تقول أن الملك حسين كان يعتمد على الدعم الذي يصله من اليهود والامبرياليين، مما أثار استياء المجالي الذي رفض مقابلة الأمين العام في اليوم التالي[5]. وأكد هزاع المجالي أن الإذاعة الأردنية كانت تخطط

---

(1) جريدة الدفاع ، ع: 7104،7/6/1959، ص 1، 3.

(2) موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج 2، ص 31؛ جريدة الدفاع، ع: 7108، 11/6/1959، ص 1.

(3) سعيد، الجمهورية العربية المتحدة، ص 388.

(4) المرجع نفسه، ص 389.

(5) عكور، هزاع المجالي ودوره في السياسة الأردنية، ص168.

لسلسة من التعليقات حول الأهمية السياسية للعديد من الثورات والانتفاضات التي أدت إلى استقلال الدول العربية، وسيتم الإشارة إلى الثورة العربية الكبرى على أنها كانت تمثّل الإيحاء والحافز لجميع الحركات الثورية اللاحقة نحو الاستقلال العربي، وفي نفس الوقت فإنها ستثير الشكوك حول مصداقية الانقلاب العسكري في مصر سنة 1952، وفيما إذا كان تطوراً ثورياً بناء[1].

وأذاع راديو القدس في 21 تموز تصريحاً لرئيس الحكومة أعلن فيه أنه تم الاتفاق على حلول عملية مع الأمين العام للجامعة العربية لتنقية جو العلاقات بين الأردن والجمهورية العربية، وإعادة روابط الود والأخوة بين القطرين الشقيقين. وأعلن أيضاً أنه تم الاتفاق حول الخطوات الواجب إتباعها لإعادة فتح الحدود واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين. وقد تضمن الاتفاق الأسس التالية:

1- تتبادل القاهرة وعمان البعثات السياسية خلال شهر آب القادم.
2- تفتح ج.ع.م، حدود إقليمها الشمالي.
3- يشترك وزير خارجية الأردن في اجتماع وزراء خارجية الحكومات العربية الذي تقرر عقده في أيلول في الدار البيضاء[2].

وفي 25 تموز تم فتح الحدود مع الأردن في وجه وسائل النقل البرية والحديدية الأردنية[3].

أوفد هزاع المجالي السفير في وزارة الخارجية زهاء الدين الحمود إلى القاهرة؛ للبحث في استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وفي مساء 7آب 1959 وصل الحمود إلى القاهرة. وقد ترتّب على هذه الزيارة نتائج ايجابية خاصة ً فيما يتعلق بأسماء السفراء المرشحين من كلا الطرفين، وموعد استئناف العلاقات الدبلوماسية الذي اتفق على أن يتم خلال شهر آب 1959، حيث أبلغت الحكومة الأردنية حكومة العربية المتحدة في 21 آب 1959 أن تعيين أحمد فتحي رضوان سفيراً للعربية المتحدة في الأردن سيكون مقبولاً. وكانت حكومة المتحدة قد أعلمت

(1) المرجع نفسه، ص 169.
(2) المرجع نفسه، ص 390.
(3) جريدة فلسطين، 1959/7/30، ص، 1، 4.

في 16 آب زهاء الدين الحمود أثناء وجوده في القاهرة أن تعيين محمد الشريقي سفيراً للأردن في العربية المتحدة مقبول كذلك. وقد تأخّر وصول أحمد فتحي رضوان إلى 27 تشرين الأول 1959[1].

وعلى الرغم من عودة العلاقات بين الدولتين، إلا أن الريبة والشك استمرت قائمة بين الحكومتين، وخاصةً عندما ألقى عبد الناصر خطابه في بور سعيد في كانون الثاني 1960الذي هاجم فيه الاتحاد العربي قائلاً :" تكتّل أعوان الاستعمار لمجابهة الجمهورية العربية المتحدة، وكان أول عمل قاموا به هو اتحاد بين العراق والأردن، وقام الاتحاد العربي، وأعلنوا صيحة عالية أن الاتحاد العربي إنما قام ليتصدى للجمهورية العربية المتحدة، وليتصدى لفكرة القومية العربية"[2].

كما طرح عبد الناصر في اجتماعات الجامعة العربية فكرة إبراز الكيان الفلسطيني وإنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية المضيفة للاجئين، وكان الموقف الأردني معارضاً لذلك مما أدى إلى زيادة التوتر في العلاقات بين الأردن والجمهورية العربية المتحدة. وبدا ذلك جلياً في اجتماعات الدورة الثانية والثلاثين للجامعة العربية التي أنهت أعمالها في 29 شباط 1960[3].

وفي خطاب للملك حسين في 1 آذار 1960 قال :" قام مؤخّراً في بعض الأوساط العربية من لا تزال نفوسهم تهفو لتمثيل المهازل، فأخذوا يسوقون لهذا البلد ضروب التهم والأكاذيب، فمنهم من أدعى بأن القوات الأردنية قد احتلّت وتحتّل الضفة الغربية من الأردن، علماً بأن الأردن باتحاد ضفتيه قد قدم للأمة العربية مثالاً للوحدة لم يثبت للعرب مثله حتى يومنا هذا"[4].

وفي آذار 1960 أرسلت الحكومة الأردنية وفداً إلى الكويت؛ لتسهيل حصول الفلسطينيين المقيمين فيها على جوازات سفر أردنية، ثم أعلنت أنه بإمكان جميع

(1) شلبي، موقف المملكة الأردنية، ص 373، 374؛ عكور، هزاع المجالي ودوره في السياسة الأردنية، ص 172- 174.

(2) مجموعة خطب وتصريحات عبد الناصر. ص 215.

(3) عكور، هزاع المجالي ودوره في السياسة الأردنية، ص 178.

(4) مجموعة خطب الملك حسين، جـ1، ص 422، 423.

الفلسطينيين أن ينالوا الجنسية الأردنية، إلا أن هذا الإجراء تعرض للنقد الشديد من قبل أجهزة الإعلام في مصر وسوريا(1).

وفي بداية شهر آذار 1960 قام عبد الناصر بجولة واسعة في الإقليم الشمالي للجمهورية المتحدة، ألقى خلالها عدداً كبيراً من الخطابات التي اتسمت بطابع هجومي على الأردن، ففي خطاب في دمشق في 14 آذار 1960 اتهم عبد الناصر الجيش الأردني بالخيانة في الحرب الفلسطينية عام 1948، بفتحه الجبهة أمام القوات الإسرائيلية وبمساعدته على قيام إسرائيل، وبكون الأردن عميلاً للاستعمار في الشرق الأوسط(2).

وفي خطابه إلى الجيش الأول في سوريا في 17 آذار، اتهم الإذاعة الأردنية بأنها تعمل بتأثير من الخارج، وأن الشعب العربي لن ينسَ انصياع حكام عمان للإمبريالية البريطانية والأمريكية للعمل ضد الأمة العربية، ولن ينسَ أولئك الذين حاولوا الانضمام إلى حلف بغداد، ولن يشعر بالاطمئنان إلى من يعملون مع بريطانيا، وإلى الذين يجري رسم خططهم السياسية في لندن وليس داخل الأمة العربية(3).

نشطت الدعاية الأردنية في سوريا ضد حكم عبد الناصر مرتكزة على محاور ثلاثة:

أولها: الدعاية ضد الحكم العسكري " الظالم الذي يقبض على سوريا بيد من حديد، مستخدماً رجالاً مستهترين كأداة لتحقيق ذلك" .

ثانيها: الدعاية بأن عبد الناصر أصبح أداة للشيوعية.

ثالثها: التأكيد على أن خط القومية العربية الحقيقي بدأ منذ قيام الثورة العربية وليس " بادعاءات عبد الناصر الكاذبة"، منذ ثورة 1952.

وقد وجهت الأردن دعايتها للشعب السوري مؤكّدةً على أن سوريا دولة عربية مستقلة، وأن هناك ظلماً يقع على السوريين. وكانت الدعاية تردد عبارة

(1) موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج 2، ص 37.

(2) مجموعة خطب وتصريحات عبد الناصر. ص 218.

(3) المرجع نفسه، ص 219.

مأثورة موجهة إلى الشعب السوري تقول:" تذكّروا أنكـم عـرب، تـذكّروا أنكـم أحرار"[1].

ونتيجة لبعض الأعمال التخريبية التي وقعت في سوريا، اتهـم المـصريون الملحق العسكري الأردني في دمشق بتدبير تلك الأعمال، كما نشرت بعض الصحف المصرية أنباء عن وجود مؤامرة أردنية ضـد ج.ع.م ، وأن الـسلطات الـسورية قبضت على اثنين من المتسللين إلى الحدود الـسورية فـي 11 آذار 1960وهمـا يحملان متفجرات، واعترفا أنهما تلقّيا تعليمات من ضـابط أردنـي واثنـين مـن السوريين يعيشان في الأردن لإلقاء القنابل في منطقة السويداء أثناء زيارة الـرئيس عبد الناصر لها[2].

حاولت الحكومة البريطانية التأثير على هزاع المجالي وإقناعـه بـضرورة إنهاء الحملات الإعلامية المعادية للجمهورية المتحدة، وهو ما سعى المجـالي إلـى تحقيقه، والعمل على البدء بعلاقات دبلوماسية مع الجمهورية المتحدة، ليكون ذلـك بداية تعايش سلمي مع عبد الناصر. ولكن جهود المجالي باءت بالفشل ولم يسلم من هجمة إعلامية شعواء، وبالرغم من ذلك فقد وجه السفير البريطـاني اللـوم الأردن بسبب إذاعته الموجهة إلى الرأي العام في سوريا، الأمر الذي يشكّل قضية حـساسة ومهمة لعبد الناصر[3].

وفي محاولة من السفير البريطاني لتشجيع الأردن على عدم الرد بالمثل على الإعلام المصري،أشاد بالصبر وتمالك النفس الذي تمارسـه الـصحافة والإذاعـة الأردنية فيما يتعلق بالحملات الإعلامية. وكان الملك حسين قد أكد للسفير البريطاني بأنّه أوعز بضرورة الرد على الهجوم المصري، على أن يكون ذلك باعتدال وبدون تجريح[4]. وقد سعى السفير البريطاني لدى الحكومة الأردنية لتمارس توجيهاً ورقابة ًمشددة على الإذاعة الأردنية، وذلك للحد من نشاط وصفي التـل مـدير التوجيـه

(1) شلبي، موقف المملكة الأردنية ، ص 378.
(2) المرجع نفسه، ص 378، 379.
(3) الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية، ص 127.
(4) المرجع نفسه، ص 127.

الوطني، والذي اتّهمه السفير البريطاني بعدائه الشديد لعبد الناصر. وكان وصفي التل قد تعهد بأن لا تكون هناك هدنة بين الإذاعة الأردنية وإذاعة صوت العرب ما دام مسؤولاً عن الإذاعة(1).

قام هزاع المجالي بمحاولة وقف الحرب الكلامية بين عمان والجمهورية المتحدة، حيث اتّفق مع أحمد فتحي رضوان قبل قيامه بزيارة إلى القاهرة في 18 أيار 1960، على وجوب أن يطرح أمام عبد الناصر فكرة قيام كلا الطرفين بوقف حملاتهما الإعلامية في آن واحد(2). وفي 13 حزيران عاد رضوان ليخبر المجالي أنّه وجد الجو العام في القاهرة متفقاً مع الميول الأردنية، واقترح إنّه إذا أمكن ترك النقاش حول مشكلة الكيان الفلسطيني لحين انعقاد مجلس الجامعة العربية في بيروت، وأن الحكومة الأردنية ستكون راضية عن الموقف الذي ستتبناه ج.ع.م(3).

وفي 24 حزيران 1960 ألقى عبد الناصر خطاباً في الإسكندرية، حفل بالوعيد والتهديد للمسؤولين في الأردن قال فيه :" أيها الأخوة المواطنون قد يستطيع أعوان الاستعمار أن يعملوا بعض الوقت ولكن أين المفر من المصير المحتوم مصير نوري السعيد ومصير الملك عبد الله؟ أين المفر من هذا المصير؟ أين المفر؟ إن الشعب أيها الأخوة المواطنون سينتصر وسيقضي على أعوان الاستعمار، كما قضى على أجداد لهم من قبل، وكما قضى على زملاء لهم من قبل"(4).

أثار هذا الخطاب غضب الحكومة الأردنية، فعلّق المجالي بقوله :" إن خطاب عبد الناصر في رأيي هو ملهاة كلام واجترار أهوج لحديث معروف لم يعد يثير فينا سوى السخرية والاشمئزاز والإشفاق على الأشقاء العرب الذين يتولّى عبد الناصر المسؤولية فيهم، وفي رأيي فأن التهديدات المتكررة المعادة لا تليق برجل يرعى المسؤولية أن تصدر عنه، وهي في نظري تخبطات محموم حاقد لا يدري ما يقول.

---

(1) الشلبي، العلاقات الأردنية البريطانية ، ص 127.

(2) عكور، هزاع المجالي ودوره في السياسة الأردنية، ص 182.

(3) المرجع نفسه، ص 183.

(4) مجموعة خطب وتصريحات عبد الناصر. ص 236.

إن التهديدات بالسحل والقتل وغيره أصبح يخجل من ترديدها حتـى أولئـك الـذين لطخوا أيديهم بدم الضحايا[1].

أما الملك حسين فقد صرح لمندوب الإذاعة الأردنية قائلاً :" لو جاز لـي أن أعالج في إجابتي هذه موضوع عبد الناصر وتهجماتـه علـى أسـرتي الهاشـمية وشخصي، وعلى بلادي وأمتي، لكنّت أتوجه بالنصح إلى سيادته أن ينظر إلى التاريخ علّه يجد فيه العبرة لنفسه، وعلّه يجد العظة في النهاية المحتومـة لكـل دكتـاتور وانتهازي وكل حاكم ظالم ومستبد"[2].

ومن أجل إيضاح الحقائق عقد المجالي في أول آب 1960مؤتمراً صـحفياً، تحدث فيه عن العلاقات بين الأردن والجمهورية المتحدة. وقال: إن الاتفاق في العام السابق تم بين الدولتين على تناسي ما وقع سابقاً وفتح صفحة جديدة، وأن من جملة ما تم الاتفاق عليه تحديد نشاط الأردنيين اللاجئين إلى سوريا ومصر ووقف حملات الصحف والإذاعات. ثم بين أن الخلاف الأخير نشأ عندما أرادت المتحدة أن تفـتح لها قنصلية في القدس، فجاءت براءة التعيين في صيغة تعني أن وجود الأردن فـي الضفة الغربية " وجود احتلالي"، وأن القدس تقع في ذلك الجزء من فلسطين الـذي يحتلّه الجيش الأردني. وقد اعترض الأردن على هذه الصيغة ولم يقبل بهـا، لمـا انطوت عليه من إنكار لوحدة الضفتين وسيادة الدولة. وأشار المجالي إلى الخطـاب الذي ألقاه عبد الناصر في الإسكندرية، وقال: إن حكّـام المتحـدة يريـدون تبعيـةً ووصايةّ وتسلطاً يفرضونه[3].

قرر مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ 3 تموز 1960، رفع شـكوى إلـى جامعة الدول العربية؛ لتهجمات العربية المتحدة على الأردن ومليكه، وكلّف المجلس وزير الخارجية موسى ناصر بإعداد مذكرة حول عمليات التحريض والتدخل اللذين

---

(1) جريدة الجهاد، ع: 2129، 1960/6/27، ص 1، 4.

(2) المرجع نفسه.

(3) موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين،ج 2، ص 37.

تقوم بهما الجمهورية تجاه الأردن، لوضعها على جـدول أعمـال مـؤتمر وزراء الخارجية العرب المقرر عقده في شهر آب من نفس السنة[1].

ارتكزت حملة العربية المتحدة على الأردن في شهر تموز في كـون الأردن دمية الاستعمار البريطاني، وأشارت الصحف في ج.ع.م، إلى أن هناك فـي الأردن ضباط بريطانيون أكثر مما كانوا عليه أيام (غلوب)[2].

وفي 29حزيران 1960، ذكر وزيـر الخارجيـة موسـى ناصـر للـسفير البريطاني بأنه لا يزال يعتقد أن الجواب الأفضل على عبد الناصر يكون بالهـدوء الحكيم، ولكن ذلك سيعني ضغطاً كبيراً على الطبيعة البشرية أن يطلب من الملك أن يرى هذه الأشياء ويبقى صامتاً. أما وزيرا الداخلية والدفاع في حكومة المجالي، فقد كانا في خط واحد في نظرتهم بأنّه إذا بقي الملك حسين وحكومته صامتين فإن ذلك سيفسر بالجبن وعدم القدرة على الرد على عبد الناصر[3].

وبعد أن استفحلت الخلافات العربية، سعت أمانة الجامعة العربية إلى عقد مـؤتمر لوزراء الخارجية العرب في بلدة شتورة خلال أيـام 22- 28 آب 1960. وكـان الوفد الأردني للمؤتمر يتألف من موسى ناصر وزير الخارجية، ووصفي التل رئيس التوجيه الوطني، وعبد الحميد سراج سفير الأردن في لبنان[4].

توقّفت الإذاعة الأردنية عن تعليقاتها منذ صباح يوم 23 آب 1960عن مهاجمـة الجمهورية المتحدة؛ لرغبة الملك حسين، واستجاب إلى طلب تقدم به (فيليب تقـلا) وزير خارجية لبنان إلى جميع الدول العربية للتوقف عن الحملات الإعلامية، تيسيراً لمهمة المؤتمر وعدم عرقلة أعماله. وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت ج.ع.م في حملاتها الإعلامية ضد الأردن[5].

---

(1) جريدة الجهاد، ع: 2135، 1960/7/4، ص، 1 ، 4.

(2) عكور، هزاع المجالي ودوره في السياسة الأردنية، ص 185، 186.

(3) المرجع نفسه، ص 186.

(4) موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ج 2، ص 38.

(5) جريدة الدفاع، ع: 7476، 1960/8/24، ص1.

بحث مؤتمر شتورة موضوع إنشاء دولة فلسطينية. وتقدمت المتحدة بمشروع قرار بدا للمسؤولين الأردنيين أنه يرمي إلى الفصل بين ضفتي المملكة. وعلى الرغم من ذلك عقد مجلس الوزراء جلسةً طويلةً حضر الملك حسين جانباً منها لبحث مشروع القرار وفي تلك الجلسة بذل المجالي كل جهد لإقناع زملائه الوزراء بالموافقة عليه. وبالفعل وافق مجلس الوزراء على المشروع وصدرت التعليمات لموسى ناصر بالتوقيع عليه، وانفض مؤتمر شتورة ظهر يوم الأحد 28آب، بعد أن أصدر قراراته بالإجماع وكان نص المادة المتعلقة بفلسطين كما يلي :" إن الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين، وله أن يعمل على استرداد وطنه بمؤازرة ومشاركة الدول والشعوب العربية.... إن على الدول العربية أن تحافظ على الشخصية الفلسطينية وتجانب كل ما يؤدي إلى إذابة هذه الشخصية، حتى إذا ما استرد الشعب الفلسطيني وطنه وحقوقه، أمكنه أن يمارس هذه الحقوق ممارسة صحيحة كاملة "[1].

ونظراً لأن الرغبة العامة التي اتفقت عليها معظم الوفود المشاركة هي الوصول إلى حلول وسط في القضايا المطروحة، فقد نتج عن المؤتمر فيما يتعلق بالعلاقات العربية ما يلي :

1- وجوب مضاعفة الجهد لاستمرار قيام جو من الود والتفاهم التامين، وضرورة تجنب الاتهامات وكل عمل أو قول من شأنه الإساءة إلى العلاقات بين البلدان العربية، وخاصة ما ينشر في الصحف والإذاعة، ووجوب اللجوء إلى الجامعة العربية لتصفية ما قد يطرأ من خلافات بين أعضائها.

2- تأكيد التزام قواعد القانون والعرف الدوليين وتقاليد المروءة العربية في شأن اللجوء السياسي، وما يستتبعه من وجوب امتناع اللاجئ عن القيام بأي نشاط يعكّر علاقات البلدان العربية الشقيقة بعضها مع بعض، وحرمان من يخالف ذلك من حق اللجوء[2].

---

(1) موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، جـ 2، ص 39.

(2) عكور، هزاع المجالي ودوره في السياسية الأردنية، ص 188، 189.

6.4 اغتيال هزاع المجالي

في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الاثنين 29 آب 1960 دوى انفجار عنيف في الطابق الثاني من دار الرئاسة[1]. دمر مكتب رئيس الوزراء وعدد من المكاتب المجاورة. وفي الساعة الثانية عشرة ظهراً انفجرت قنبلـة فـي الجناح الشرقي من مبنى الرئاسة. وقد نتج عن الانفجارين مصرع هزاع المجـالي وأحد عشر معه وإصابة واحد وأربعين بجراح[2].

اتجهت أصابع الاتهام في حادثة اغتيال المجالي إلى العربية المتحدة، وتحديداً إلى جهاز المخابرات السوري برئاسة عبد الحميد السراج. ورددت إذاعات العربيـة المتحدة أن الاغتيال مصير عملاء الاستعمار، لانحيازهم إلى الغرب في وقت كانت مصر فيه تنادي إلى نبذ التعامل مع الغرب، مما شكّل ذلك دليلاً على تورطها فـي اغتيال المجالي، قبل أن تظهر نتائج التحقيق مسؤولية ج.ع.م، التي وجهت الاتهـام بدورها إلى الدول الاستعمارية خاصة ً بريطانيا وإسرائيل للقـضاء علـى بـوادر التحسن في العلاقات بين الأردن وج.ع.م.[3].

تم القبض على أحد المصريين العاملين في السفارة المصرية بعمان، ومحاولة إرغامه على الاعتراف بتورط السفارة المصرية في حادثة الاغتيال[4].

أعلن الملك حسين بنفسه استشهاد رئيس وزرائه، ووصفه بأنه :" أخ وصديق مخلص حميم... قضى في سبيل خدمة الأردن والعالم العربي... واستـشهد أثنـاء قيامه بالواجب المقدس". وفي اليوم نفسه عهد الملك حسين إلى رئيس ديوانه بهجت التلهوني بتأليف وزارة جديدة تضم جميع أعضاء الوزارة السابقة. وكانـت المهمـة لوزارة التلهوني أن تحافظ على الأمن، وتضرب بيد من حديـد كـل مـن يحـاول

---

(1) موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، جـ 2، ص 38 ، 39

(2) عكور، هزاع المجالي ودوره في السياسة الأردنية، ص 229

(3) المرجع نفسه، ص 231، 232.

(4) شلبي، موقف المملكة الأردنية، ص 379.

الإخلال باستقرار البلاد، كما تم تشكيل لجنة تحقيق عسكرية برئاسة اللـواء محمـد السعدي مدير الاستخبارات العسكرية[1].

وفي تعليق للملك حسين على ذلك :" لم يكن من السهل استبدال رجل كهزاع، قضوا على هزاع فأصابونا إصابة بالغة عنيفة في أعماقنا، ولكنّهم لم يقضوا علـى الأردن، فعلينا أن نواصل أداء رسالة هزاع المجالي، رعايةً لمصلحة هـذا البلـد وخيره، ولسوف نثأر لأنفسنا من هذه الإهانة ومن جريمة القتل هذه"[2].

أثار حادث التفجير استنكاراً على الصعيد العالمي. وأرسل (همرشولد) الأمين العام للأمم المتحدة برقيةً للملك حسين في اليوم التالي للحادث، شجب فيها ما وقع. وفي 11 أيلول وصل إلى عمان عبد الخالق حسونة أمين عام الجامعة العربية لكـي يطّلع بنفسه على الوضع بعد حادث الانفجار. وفي 26 أيلول غادر المـلك حـسين يرافقه رئيس الوزراء بهجت التلهوني، ورئيس الديوان الملكي أحمد اللوزي، ووزير الخارجية موسى ناصر، ووصفي التل رئيس التوجيه الوطني؛ للمشاركة فـي دورة هيئة الأمم المتحدة. وصمم الملك أن يسافر على طائرة الخطوط الجوية البريطانية، ولكن ج.ع.م، رفضت السماح لتلك الطائرة بالمرور فوق أراضيها. وإزاء ذلك قـاد الملك طائرة أردنية بنفسه من عمان إلى الخرطوم، ومن هناك إلى ليبيا ومالطا ثـم إلى لندن، وبعد ذلك إلى نيويورك[3].

ودعي الملك حسين لإلقاء خطابه في الجمعية العامة لأمم المتحـدة يـوم 3 تشرين الأول. ولكن (نيكيتا خروشوف) رئيس الاتحاد السوفيتي ووفد ج.ع.م,عمدوا إلى مغادرة القاعة قبل أن يبدأ الملك خطابه. وقد شرح الملك في خطابـه الأسـباب التي حفّزته للمجيء إلى نيويورك ، وقال إنه يعتقد أن الشرق الأوسط يعـاني مـن ثلاث مشاكل:

1- تزايد التوتر بين الأردن والمتحدة.

2- استقلال الجزائر.

---

(1) موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين ، جـ 2، ص 39.

(2) الحسين، مهنتي كملك، ص 182.

(3) موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين ، جـ 2، ص 44، 45.

3- قضية فلسطين.

وقارن الملك الضغوط التي تمارسها المتحدة على بلاده بالسياسة التي تنتهجها الدول الشيوعية في العالم. وقال" إن النشاطات العدائية التي تقوم بهـا الجمهوريـة المتحدة ضد الأردن وصلت إلى حد يحملنا على الاعتقاد بأن هدف شقيقتنا العربيـة هو القضاء علينا ". وأشار الملك إلى إغلاق الحدود السورية " سـعياً وراء تـدمير اقتصادنا" والى أن المتحدة " سمحت للمارقين المحكومين الفارين من عندنا بالقيـام بأعمال هدامة ضد بلادنا ". واختتم الملك خطابه بالقول :" إن الأردن يعتمـد علـى هيئة الأمم المتحدة في دفاعه عن حريته وكيانه"[1].

كان لخطاب الملك في الأمم المتحدة تأثيراً ايجابياً. ولم يلبث الحسين بعد ذلك أن دعي لزيارة واشنطن فذهب إليها واجتمع بالرئيس (أيزنهـاور). وحـدث بعـد وصول الملك إلى نيويورك، أن هاشم جواد وزير خارجية العـراق طلـب مقابلـة الملك. وفي أثناء اللقاء طلب جواد أن تعود العلاقات بين البلدين، بعد أن أكد للملـك أن عبد الكريم قاسم لم يكن له يد في مقتل الملك فيصل الثاني وإنه يشجب اغتيالـه. ووافق الملك على إعادة العلاقات[2].

وبعد اللقاء أبرق الملك إلى عمان بموافقته على إعادة العلاقات بين البلـدين. وفي تشرين الأول 1960،اتخذ مجلس الوزراء الأردني قراراً بالاعتراف بالوضـع القائم في العراق. وفي اليوم نفسه وافقت هيئة النيابة على العـرش علـى قـرار المجلس. ولم تلبث حكومة العراق أن قررت فتح طـرق النقـل البريـة والجويـة واستئناف الاتصالات الهاتفية والبرقية والبريدية مع الأردن في 20 تـشرين الأول، بعد انقطاع استمر أكثر من سنتين. ولم تلبث الحكومتان أن تبادلتا تعيين الـسفراء، فتسلّم وصفي التل عمله سفيراً في بغداد في 1 كانون الأول 1960، وفـي الـشهر التالي عين العراق الزعيم عبد الكريم شاكر سفيراً له في عمان[3].

(1) موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين،ج 2، ص 45.

(2) المرجع نفسه، ص 45.

(3) المرجع نفسه، ص 46.

وفي الفترة من 30 كانون الثاني إلى 4 شباط 1961، عقد في بغداد مـؤتمر وزراء الخارجية العرب، وكان أول مؤتمر تشترك فيه جميع الدول الأعـضاء فـي الجامعة العربية منذ عام 1958. وقد نتج عن المؤتمر تحسن العلاقات بـين الأردن والمتحدة، وتوقّفت الحملات الإعلامية بين الطرفين، وبدأ الملك حسين يميـل إلـى الاعتقاد بأن عبد الناصر لم يكن شخصاً طرفاً في قضية اغتيال هزاع المجالي[1].

وفي 23 شباط 1961 بدا أن الملك حسين قرر فتح صفحة جديدة مع جمـال عبد الناصر، فبعث إليه دون أية مقدمات بخطاب شخصي طويل بدأه بقوله :" نبعث لسيادتكم بأطيب تحياتنا وأصدق تمنياتنا ونحن نتفيأ ظـلال رمـضان المبـارك ... وتحت تأثير هذه الذكرى المقدسة، وما تحييه في القلوب المؤمنة من معان زاخـرة بالخير والأمل والتصميم نكتب لسيادتكم... ويهمني يا سيادة الأخ أن تدركوا حقيقـة الأسباب التي حدت بنا لكي نكتب إليكم، وتتفهموا الروح الصادقة التي أملتها، فنحن يعلم الله كنّا وما زلنا قادرين على مقابلة الخير بـالخير، والمعـروف بـالمعروف كقدرتنا إلى دفع الشر إذا فرض علينا بمثله. و أعزنا الله في هذه الدنيا بالجرأة فـي الحق، وفي الدفاع عن أمتنا، وفي أداء واجبنا نحوها... ونحن وأن كنـا فـي هـذه الرسالة ننظر بعين الأمل إلى المستقبل المرتجى لا يفوتنا أن نؤكّد حقيقة إيماننا بأن الشعب العربي والأمة العربية ما كانا ولن يكونا في يوم من الأيام ملكاً للحسين بـن طلال، أو جمال عبد الناصر"[2].

كان جمال عبد الناصر مرتاحاً إلى مبادرة الملك حسين، وقد رد على رسالته يوم 13آذار 1961، وعاد الملك حسين يوم 2 نيسان فكتب إلى عبد الناصر يقول:" تلقّيت بعميق الشكر والتقدير رسالة سيادتكم المؤرخة بتاريخ 13آذار 1961، ويقيناً يا سيادة الأخ أن ورودها وما فاضت به من مشاعر أخوية، وما تضمنته من تجاوب خير مع رغبتنا الصادقة في لقاء أشقائنا على صعيد المحبة بدل الجفاء، والخير بدل الشر، والثقة بدل الشك، كل ذلك قد غمرني بالسعادة والأمل" وقد طالت رسالة الملك

(1) شلبي، موقف المملكة الأردنية، ص 375، 376.

(2) هيكل، سنوات الغليان، جـ 1، ص 550.

بعد ذلك إلى عشر صفحات، وأضاف إليها بخط يده قبل توقيعها كلمة " أخوكم الوفي المخاص"[1].

ولاحظ عبد الناصر أن رسالة الملك المستفيضة تعرضت لكثير من أحـداث الماضي، ومع أنه كان مرتاحاً إليها نفس ارتياحه إلى الرسالة الأولى، فقد فضل أن يكون رده عليها مختصراً، وشرح وجهة نظره في اختصار قائلاً :" لست أخفي على جلالتكم أنني خشيت أن يبدو تبادل الرسائل بيننا وكأنه مساجلة فـي الآراء، وهـو الأمر الذي أشعر أنه يقلل من الفائدة الايجابية البنّاءة لهذه الرسائل. وفـي الحقيقـة فإنني كنت قد اعتبرت أن دائرة التبادل الفكري بيننا قد تمت، ونقلت إلى كـل منّـا لمحات من الدوافع المحركة لسياسة الآخر واتجاهاتها، ولم أكن أنوي أن أثقل عليكم برسالة جديدة، ولكنّي عندما أحسست سواء عن طريق ما نقلته إلينا سـفارتنا فـي عمان، أو عن طريق تصريحات بعض المسؤولين في حكومتكم، أنكم تنتظرون رداً سريعاً جديداً مني، بادرت فاستدعيت القائم بأعمال سفارتنا في عمان لمقابلتي كـي يحمل لجلالتكم هذا الرد... ثم يبقى أخيراً يا صاحب الجلالة ما أشرتم إليه في ختام رسالتكم الأخيرة من رغبتكم في الاجتماع بي، وأني لأرحب كل الترحيب بالمشاعر الكريمة التي تملي عليكم هذه الرغبة، مؤمناً أن هذا الاجتماع سوف يسهم في خدمة الأمة التي نؤمن بشرف العمل من أجلها، ونؤمن أن لها المستقبل العزيز"[2].

7.4 النزاع العراقي- الكريتي 1961

عقب الثورة العراقية سعى كل من العراق والكويت لتوطيد علاقتـه بالبلـد الآخر، ونتيجة لذلك تم فتح أول قنصلية عراقية في الكويت عقب الثـورة مباشـرة، لتكون حلقة اتصال بين البلدين، كما قام شيخ الكويت الأمير عبد الله السالم الـصباح بزيارة إلى بغداد في 25 تشرين الأول 1958، ويعد ذلك اعترافاً متبادلاً بين حكومة الثورة العراقية والحكومة الكويتية[3].

---

(1) هيكل، سنوات الغليان، جـ1، ، ص 550.

(2) المرجع نفسه، جـ1، ص 551.

(3) شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق، ص 471.

ظلت الكويت تحت الحماية البريطانية منذ عام 1899 وحتى عام 1961، حينما تم تبادل البرقيات بين (وليم لويس)(W.Luse) المقيم السياسي البريطاني في الخليج، وبين شيخ الكويت عبد الله السالم الصباح في حزيران 1961، وخلال تلك البرقيات تم الاتفاق على إلغاء اتفاقية الحماية، ومنذ ذلك التاريخ تم اعتبار الكويت دولة مستقلة[1].

وعقب إعلان إنهاء اتفاقية الحماية، بادر عبد الكريم قاسم بإرسال برقية تهنئة إلى شيخ الكويت، هنّأه فيها بإلغاء اتفاقية الحماية دون الإشارة إلى استقلال الكويت، ولكنّه أشار إلى أن تلك المعاهدة كانت غير شرعية؛ لأنها عقدت بدون علم الدولة العثمانية، كما أن الذي عقدها هو الشيخ مبارك الصباح قائم مقام الكويت التابع لولاية البصرة العثمانية. وكان ذلك التجاهل لاستقلال الكويت من جانب قاسم، والإشارة إلى تبعيتها لولاية البصرة العراقية، تمهيداً للمطالبة صراحة بضم الكويت[2].

اجتمع مجلس الوزراء العراقي وبحث مسألة الكويت، وانقسم الأعضاء إلى قسمين: قسم يرى ضم الكويت بالقوة العسكرية ومن بينهم عبد الكريم قاسم، وقسم يرى ضم الكويت بالطرق السلمية. وقد استقر الرأي على ضرورة إتباع الطرق السلمية[3].

وفي 25 حزيران عقد قاسم مؤتمراً صحفياً أعلن فيه أن الكويت جزء من العراق، وأن حدود العراق تمتد حتى جنوب الكويت، وبعد أن أفضى ببيان مفصل عن ارتباط الكويت التاريخي بالعراق قال:" إن جمهورية العراق قررت حماية الشعب العراقي في الكويت، والمطالبة بالأراضي التي يسيطر عليها الاستعمار بصورة تعسفية، والتي تخص العراق بوصفها جزءاً من محافظة البصرة...

(1) شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق ، ص 472.

(2) المرجع نفسه، ص 472، 473.

(3) المرجع نفسه، ص 473، 474.

وسنصدر وفقاً لذلك مرسوماً نعين بموجبه شيخ الكويت قائم مقـام للكويـت يكـون مرتبطاً مع محافظ البصرة[1].

قام شيخ الكويت بإرسال برقيات للملوك والرؤساء العرب في 26 حزيـران 1961، يخبرهم فيها بالتهديد العراقي لاستقلال بلاده، وطلب منهم العون والمساعدة للوقوف ضد قاسم. وتلقّى الشيخ أول رد على برقياته من السعودية التـي تعهـدت بمساندة الكويت، كما أرسل الملك سعود برقيات إلى الملوك والرؤساء العرب مؤكّداً عزمه على مساعدة الكويت، وأعلن أن الكويت والسعودية دولة واحدة، وطلب منهم المساعدة لكبح جماح قاسم وردعه. وقامت السعودية بالفعل بإرسال قوات عـسكرية لمساعدة الكويت[2].

كما طلبت الحكومة الكويتية المساعدة العسكرية من بريطانيا، وقد اسـتجابت الحكومة البريطانية، حيث أعلنت في 30 حزيران 1961أنها قـد اتخـذت بعـض الإجراءات الخاصة، وقد تحركت السفن والطائرات الحربية تجاه الكويـت. وفـي 1تموز نزل أرض الكويت حوالي 600 جندي بريطاني انتشروا على طول الحـدود مع العراق، وقد وصل عدد الجنود البريطانيين في الكويت إلى حوالي خمـسة آلاف جندي[3].

وفي الأول من تموز طلبت الحكومة الكويتية من رئيس مجلس الأمـن عقـد اجتماع عاجل للنظر في شكواها ضد العراق. وقد أعلن مندوب بريطانيا تأييد بلاده لطلب الكويت. وفي الثاني من تموز عارض مندوب العراق تلك الـشكوى، وقـدم شكوى بلاده ضد تهديد القوات البريطانية، وبناء على الشكاوى المقدمة من الطرفين عقد مجلس الأمن عدة جلسات فيما بين الثاني والسابع من تموز 1961لبحث تلـك المشكلة. وقد لعبت الحرب الباردة دورها في تلك الأزمة، حتى أنّه بسبب الموقـف السوفييتي المعارض لم يتخذ أي قرار بشأن مشكلة الكويت، أو انضمامها إلى الأمم المتحدة، حيث استخدم الاتحاد السوفييتي حق " الفيتو" ضد انـضمام الكويـت إلـى

---

(1) شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق، ص 475؛ خدوري، العراق الجمهوري، ص 227.

(2) شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق، ص 482، 483.

(3) المرجع نفسه، ص 483، 484.

عضوية الأمم المتحدة . وبسبب موقف العراق وتأييد الاتحاد السوفييتي له لـم يـتم التوصل إلى حل لإنهاء ذلك الصراع، فقرر مجلس الأمن نقل المشكلة إلى الجامعـة العربية[1].

وفي 12 تموز 1961 عرضت الحكومة الكويتية على اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية استعدادها لإنهاء مهمة القوات البريطانية في الكويت إذا تحقـق لهـا شرطان:

1- أن يسحب قاسم تصريحاته التي أدلى بها بشان الكويت ويعترف باستقلالها.
2- أن تشكّل الجامعة العربية قوات عربية لتحل محل القوات البريطانية لصد أي هجوم على الكويت[2].

وفي 20تموز 1961 انعقدت اللجنة السياسية. وفي بداية الاجتمـاع طالـب مندوب ج.ع.م. محمود رياض إجلاء القوات البريطانية من الكويـت، وأن تتـوافر الثقة لدى شعب الكويت وحكومته بتوفير ضمانات عملية للمحافظة على اسـتقلالها، وأكّد على ضرورة إرسال قوات عربية للكويت لتحل محل القوات البريطانية[3].

تبنّى مجلس جامعة الدول العربية القرار التالي الذي أعدته اللجنة السياسية:

أولاً:

أ- تتعهد الحكومة الكويتية بطلب سحب القوات البريطانية مـن الأراضـي الكويتية بأسرع وقت ممكن.

ب- تتعهد الحكومة العراقية بعدم اللجوء إلى القوة لضم الكويت إلى العراق.

جـ - تؤيد الجامعة العربية أي رغبة تبديها الكويت في الوحدة أو الاتحاد مـع أي دولة أخرى عضو في الجامعة.

ثانياً:

أ- ترحب الجامعة بدولة الكويت عضو في جامعة الدول العربية.

---

(1) شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق ، ص 487 - ص 490 .
(2) الموافي، مصر في جامعة الدول العربية، ص 219.
(3) فوزي، احمد قاسم والكويت، بترول ودخان، دار الشرق الجديـد، ط1، 1961، ص 282، 283. وسيشار إليه لاحقا، فوزي، قاسم والكويت.

ب- تؤيد الدول العربية طلب دولة الكويت الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.

ثالثاً: تتعهد الدول العربية بناء على طلب الكويت تقديم مساعدات فعالة لحماية استقلال الكويت والدفاع عن استقلالها. ويخول المجلس الأمين العام صلاحية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار بأسرع وقت ممكن(1).

وكخطوة لإحلال القوات العربية محل القوات البريطانية في الكويت، عقد شيخ الكويت اتفاقاً مع الأمين العام للجامعة العربية في 12آب 1961، على أن تعترف الكويت بحق القوات العربية في رفع علم الجامعة العربية داخل الأراضي الكويتية، وانضمت الكويت في هذه الاتفاقية إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك(2).

وفي نفس اليوم طلب شيخ الكويت انسحاب القوات البريطانية من الكويت، وقد تلقّى رداً بالموافقة على ذلك من الحكومة البريطانية، وذلك عندما تصل القوات العربية إلى الكويت(3).

8.4 موقف الأردن من الأزمة الكويتية

في 26 حزيران بعث الشيخ عبد الله الصباح ببرقية إلى الملك حسين طالب فيها أن يقدر الأردن موقف الحكومة الكويتية إزاء تصريحات عبد الكريم قاسم، وأشار في برقيته إلى أن الحكومة الأردنية قادرةً على الوقوف إلى جانب الكويت في الدفاع عن استقلالها. ورد الملك حسين على برقية الصباح مؤكداً :" أن الأردن كان وسيبقى دائماً نصير الحق والعدل مواصلاً سعيه لخير أشقائه وإخوانه والأمة العربية جمعاء"(4).

وفي 28حزيران عقد مجلس الوزراء الأردني جلسةً برئاسة رئيس الوزراء بهجت التلهوني بحث فيها قضية العلاقات بين حكومتي العراق والكويت على ضوء المذكرة العراقية التي بعثها الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم إلى الحكومات العربية

---

(1) خدوري، العراق الجمهوري، ص 232.

(2) شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق، ص 501، 502.

(3) المرجع نفسه، ص 502.

(4) جريدة المنار، ع: 320، 27 حزيران 1961، ص 1، 4.

ومن ضمنها الأردن، كما اجتمع السفير الأردني في بغداد وصفي التل مـع وزيـر الخارجية العراقي هاشم جواد لمناقشة تطورات الأزمة(1).

وفي الأول من تموز عقد الملك حسين اجتماعاً حضره أعضاء مجلس الدفاع الأردني في الديوان الملكي لبحث الأزمة الكويتية ومدى تأثيرها على أمـن الأردن واستقلاله(2).

وفي 9 تموز بعث الملك حسين ببرقية إلى عبد الله الصباح رحب فيها بفكرة تشكيل وفد كويتي لزيارة الدول العربية واطلاع رؤسائها على تطـورات الأزمـة، وأكد بأن الأردن مصمم على حل الأزمة عربياً(3).

وفي 22 تموز زار الوفد الكويتي برئاسة وزير المالية جابر الأحمد الصباح. وعن سبب هذه الزيارة قال جابر الصباح : إنه يحمل رسالة من عبد الله الصباح إلى الملك حسين، وإنه أتى لمقابلة المسؤولين الأردنيـين وشـرح تطـورات الأزمـة الكويتية- العراقية(4). وفي 23 تموز استقبل الملك حسين أعضاء الوفد الكويتي فـي الديوان الملكي، بحضور رئيس الوزراء بهجت التلهوني، ورئيس الـديوان الملكـي أحمد الطراونة، وسلّم الصباح خلال اللقاء رسالةً من أمير الكويت إلى الملك حسين تضمنت تطورات الأزمة بين الكويت والعراق(5).

اقترح الأردن تسوية الأزمة الكويتية- العراقية ضمن الجامعة العربية، وأعلن مندوب الأردن في الجامعة محمد سالم الجنيدي أن الأردن يسعى إلـى حـل هـذه الأزمة بالطرق السلمية؛ وذلك عن طريق عقد اجتماع على مستوى وزراء الخارجية العرب، وأشار الجنيدي إلى أن الاقتراح الأردني بهذا الصدد طرح للتـصويت فـي اجتماعات مجلس الجامعة، حيث أقرته ست دول هي : العراق، والسودان، ولبنـان،

(1) جريدة فلسطين، 29 حزيران 1961، ص4.

(2) الشرعة، إبراهيم فاعور، دور الأردن الدبلوماسي والعسكري في حل الأزمة الكويتية- العراقيـة بين عامي 1961- 1963، وزارة الثقافة، الأردن، 2001، ص 30.وسيشار إليه لاحقا، الشرعة، دور الأردن الدبلوماسي والعسكري في حل الأزمة الكويتية..

(3) جريدة الدفاع، ع: 7744، 10 تموز 1961، ص1، 4.

(4) جريدة الدفاع،ع:7755، 23 تموز 1961، ص1، 2.

(5) جريدة المنار،ع: 343، 24 تموز 1961، ص1، 4.

والمغرب، وتونس، والأردن، وعارضته كلاً من ليبيا، والجمهورية العربية المتحدة، والسعودية[1].

شكّلت جامعة الدول العربية بعثةً عسكريةً، زارت بعض الـدول العربيـة ومن ضمنها الأردن، حيث قابل رئيس البعثة سيد نوفل وأعضاء البعثة الملك حسين في 26 آب، وحضر اللقاء رئيس الوزراء بهجت التلهوني، والقائد العـام للقـوات المسلحة حابس المجالي، وشرح الوفد للملك حسين أن الدول العربية التـي زارهـا الوفد ستساهم بقوة رمزية فقط، فأعلن الملك استعداده لإرسال كتيبة كاملة بـسلاحها لترابط على الحدود بين العراق والكويت على أن تقوم الكويت باستئجار الطـائرات لنقل الجنود وسلاحهم[2]. وجرى توقيع الاتفاقية العسكرية بين الحكومـة الأردنيـة وجامعة الدول العربية، بشأن اشتراك الأردن في إرسـال وحـدة عـسكرية إلـى الكويت[3].

وفي 6أيلول عقد اجتماع في الديوان الملكي برئاسة الملـك حـسن حـضره رئيس الوزراء بهجت التلهوني, والقائد العام للقـوات المـسلحة حـابس المجـالي, ومندوب الأردن العسكري لدى الجامعة العربية عبد الرحيم المجالي, ومدير هيئـة الأركان فواز ماهر. وبعد الاجتماع صرح التلهوني قائلاً:" لقد وافـق الأردن علـى الاشتراك مع الدول العربية الشقيقة في إيفاد قوة عسكرية أردنية إلى الكويت... وقد أنجزت السلطات الأردنية تجهيز القوة العسكرية التي تقرر إيفادها"[4].وتم تعيين كبير مرافقي الملك حسين الزعيم خالد الصحن نائباً لقائد قوات أمن الجامعة العربية التي تقرر أن ترسل إلى الكويت لتحل محل القوات البريطانية هناك[5].

---

(1) الشرعة، دور الأردن الدبلوماسي والعسكري في حل الأزمة الكويتية، ص 44، 55.
(2) الطراونة، رحلتي مع الأردن، ص 97، 98.
(3) جريدة المنار، ع: 372، 27آب 1961، ص1.
(4) جريدة الدفاع, ع: 7795, 7 أيلول 1961, ص 1, 4.
(5) جريدة المنار, ع: 383, 8 أيلول 1971, ص 1, 4 0

اجتمعت اللجنة العسكرية التابعة للجامعة العربية في 9 أيلول؛ لتنفيـذ قـرار إرسال القوات العربية إلى الكويت البالغ عددها (300, 3) رجـل[1]. وقـد شـارك الأردن بإرسال كتيبتين هما: كتيبة الملك فيصل الثاني/ 16, وكتيبة الملـك محمـد الخامس/ 14. وبلغ مجموع عدد القوة الأردنية التي غـادرت إلـى الكويـت 788 ضابطاً وفرداً[2].

وفي 17أيلول 1961 بعث عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربيـة برقية إلى الملك حسين, تضمنت شكر الجامعة للملك وللحكومـة الأردنيـة علـى مساهمة الأردن في قوات أمن الجامعة المرسلة إلى الكويت0 ورد الملك حسين على البرقية مؤكداً أن اشتراك الأردن في قوات أمن الجامعة هـو اسـتجابة للإجمـاع العربي, واستبعاد للقوات الأجنبية عن الوطن العربي[3].

وخلال رده على عدد من الأسئلة التي وجهتها إليه وكالة أخبـار المـشرق اللبنانية في 29 كانون الثاني 1962, قال الملك حسين: أن الأردن أعلن موقفه مـن هذه الأزمة في أكثر من مناسبة " وهو حريص على التوصل إلى حل مقبول لكـل خلاف عربي ضمن الأسرة العربية... ومن دواعي سعادتي أن أرى كـل مـشكلة عربية تفض بين الأشقاء بالمحبة والإخاء"[4].

9.4 موقف الجمهورية العربية المتحدة من الأزمة الكويتية

عقب إعلان الاتفاقية البريطانية - الكويتية وإعلان استقلال الكويت, أرسـل عبد الناصر تهنئة إلى شيخ الكويت, أعرب فيها عن سعادته وشعب ج0ع0م , بهـذا الحدث التاريخي " آملاً أن تصل الكويت إلى ما تصبوا إليه من عزة ومجـد , وأن تعمل جنباً إلى جنب مع شقيقاتها الدول العربية, في سبيل تدعيم القوميـة العربيـة وإعزازها ..."[5].

---

(1) جريدة الدفاع، ع: 7797، 10ايلول1961، ص1، 4.

(2) الشرعة, دور الأردن الدبلوماسي والعسكري في حل الأزمة الكويتية, ص 65 0

3) المرجع نفسه, ص 75 0

4) جريدة المنار, ع: 383, 8 أيلول1961, ص 1, 4 0

5) جريدة المنار, ع: 506, 30 كانون الثاني 1962, ص 1, 3 0

وعقب نشوب الأزمة الكويتية بادر شيخ الكويت بالاتصال بالرؤساء والملوك العرب, فأرسل إلى عبد الناصر برقيةً يخبره فيها بالمؤتمر الصحفي الذي عقده عبد الكريم قاسم, وطالب خلاله بضم الكويت. وطلب الشيخ من عبد الناصر مساندة بلاده في حقها المشروع للدفاع عن استقلالها, كما أرسل الملك سعود إلى عبـد الناصـر برقيةً أخرى يخبره فيها بموقف السعودية من دعوى قاسم, وطلب من عبد الناصر التعاون معه لإيجاد حل لتلك الأزمة(1).

وقد رد عبد الناصر على البرقيتين بصيغة متشابهة, حيث أعلن أنه يتابع تلك الأزمة بمزيد من الاهتمام والقلق " وإنه إذا كان الذي يعين ج.ع.م في هذا الوقت هو استقلال الكويت, باعتبار أن هذا يمثّل الإرادة الشعبية الحرة, فإن المبادئ المـستمدة من الضمير الشعبي العربي تقتضي وقوف ج.ع.م بجانب الكويت, والـدفاع عنهـا ونصرتها ضد كل الأخطار"(2).

وضعت الأزمة الكويتية عبد الناصر في موقف صعب؛ إذ إنه كـان دائمـاً يدعو إلى الوحدة العربية وتوحيد المقاطعات العربية الصغيرة لتصبح دولة عربيـة متحدة، وأن وحدة مشيخة الكويت مع العراق يعد نتيجةً منطقيةً لمبادئ القوميـة. فكان عبد الناصر يريد الخروج من هذا الموقف الصعب لـذا أصـدرت حكومـة ج.ع.م، بياناً في 28 حزيران 1961، أعلن فيه متابعة عبد الناصر لتطورات الأزمة ووجهة نظر ج.ع.م فيها، وتتلخص فيما يلي:

1- إيمانها بأن العلاقات العربية لا تحكمها معاهدات أو اتفاقيـات قديمـة، بـل يصنعها ما هو أعرق من تلك المعاهدات والاتفاقيات.
2- أن ج.ع.م لا تقبل منطق الضم القائم على النموذج الأوروبي، الـذي سـاد أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية، وإن كانت على استعداد لبـذل جهودهـا لتأييد منطق الوحدة الشاملة.
3- أن ج.ع.م تعد نفسها سنداً لكل اتجاه إلى الوحدة الجزئية أو الشاملة، على أن تكون تعبيراً عن إرادة شعبية عربية متبادلة قائمة على الاختيار الحر.

---

(1) شلبي , العلاقات السياسية بين مصر والعراق, ص 490, 491 0
2) المرجع نفسه, ص491 .

4- كان من المؤمل أن تساند العراق الكويت في استقلالها وتأمينها تمكيناً لـ روح الوطنية العربية.

5- أن القومية العربية التي تربط شعبي الكويت والعراق، لهي أقوى من وثائق الإمبراطورية العثمانية، وهي كفيلة بصنع الوحدة السياسية، إذا ما تـوافرت الإرادة الشعبية في كل منها.

6- ترجو ج.ع.م أن ينتهي هذا الموقف الطارئ علـى نحـو يتفـق والمبـادئ العربية[1].

وقامت حكومة ج.ع.م، بإصدار بيان ثان في 1 تموز 1961، أوضحت فيـه :" أنه قد نما إلى علمها أن هناك تحركات عسكرية عراقية، وأن هناك عملاً عـسكرياً يحتمل أن يتم حدوثه ضد الكويت" . وطالب البيان العراقيين وكل من له رأي فـي هذه الأزمة أن يضع في اعتباره مصير الأمة العربية، وأن يجعل هذا الاعتبار فوق أي مطمع إقليمي أو وثيقة قديمة، لأن الذي يحدث بين القطرين العربيين لا يفيد غير أعداء الأمة العربية وحدها، وأن ج.ع.م لتثق أن الشعب العراقـي الـذي اسـتطاع بثورته أن يعلي منطق الإرادة الشعبية، لا يمكن أن يقبل شيئاً لا ينبثـق مـن إرادة شعبية[2].

وفي 6 تموز 1961، أصدرت ج.ع.م بيانها الثالث والأخير بشأن تلك الأزمة أعلنت فيه :" أن نزول القوات البريطانية إلى أرض الكويت يوحي بأن العملية كلها إن لم تكن مدبرة من قبل، فهي على الأقل تنتظر أدنى بادرة ليستند إليهـا التـدبير، وترى ج.ع.م أن الوجود البريطاني يشكل خطراً على الشعب العراقي وعلى الأمـة العربية كلها... وأن هذا التواجد أيضاً يمس استقلال الكويت وحريتها، وأن منـدوب ج.ع.م في مجلس الأمن قد تلقّى تعليمات بأن يكون الموقف الرسمي من الأزمة هو:

1- المطالبة بضرورة جلاء القوات البريطانية من الكويت.

---

1) شلبي , العلاقات السياسية بين مصر والعراق, ص491.

(2) شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق، ص 491، 492.

2- أن يرتّب التصويت على قبول الكويت عضواً في الأمم المتحدة لإتمام جـلاء القوات البريطانية جلاء كاملاً وناجزاً عن أراضيها، لكي يـصبح اسـتقلالها خالصاً وسليماً من كل شائبة"[1].

كان موقف ج.ع.م من نزول القوات البريطانية إلى أرض الكويت من أقوى المواقف، حيث خرجت الصحف تندد بتلك الكارثة، وأوعزت الحكومة المصرية إلى بعض الكويتيين المقيمين في القاهرة لعقد مؤتمر في " بيت الكويت" ، حيث أصدروا بياناً لاستنكار ومعارضة نزول القوات البريطانية إلى أرض الكويت، وأن ذلك يؤيد القول بأن كل ما حدث ما هو إلاّ مؤامرة ضد الأمة العربية، وطالبوا بضرورة حل تلك المشكلة عربياً مع المحافظة على استقلال الكويت وحريته[2] .

وحينما تم تدويل الأزمة ونقلها إلى مبنى الأمم المتحدة، وقفت ج.ع.م موقفاً يعبـر عن اتجاهها العربي، حيث بدأ مندوب ج.ع.م عمر لطفي حديثه بالأسف؛ لأن النزاع القائم هو بين البلدين عربيين، كما عبر عن أسف بـلاده وقلقهـا مـن التحركـات البريطانية في البلاد العربية، معلناً عن أمله في ألا يتخذ أية خطـوة تهـدد الأمـن والسلام في المنطقة، وطلب من مجلس الأمن أن يحال النزاع إلى مجلس الجامعـة العربية لتسويته عربياً[3].

وقد قدمت ج.ع.م لمجلس الأمن عقب بيان مندوبها مشروعاً لحل الأزمة يتضمن:

1- أن يعلن العراق عن نيته بأن المسألة سوف تحل بالطرق السلمية.

2- انسحاب القوات البريطانية الفوري من الكويت[4].

وقد فشل المشروع حيث أيدته ثلاث دول فقط هي: ج.ع.م، والاتحاد السوفييتي ، وسيلان، ولم يعارضه أحد، وامتنعت سبع دول عن التـصويت، ففـشل المـشروع

---

1) شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق،ص 493، 494.

2) فوزي، قاسم والكويت، ص 223.

(3) شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق، ص 495.

(4) غالي، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات، ص 86.

بسبب عدم حصوله على سبعة أصوات[1]. وقد اشتركت ج.ع.م بقـوات تعـدادها 159 فرداً، في حين كان المجموع الكلي للقوات العربية حوالي 2337 فرداً[2].

وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تشكيل قوة عسكرية عربيـة منـذ نشأة الجامعة العربية. وإنّه في الوقت الذي فشلت فيه الأمم المتحدة في تسوية ذلـك النزاع، نجحت الجامعة العربية في احتوائه.

بعد وقوع الحركة الانفصالية بين مصر وسوريا، قررت مصر سحب قواتها من الكويت في 12 تـشرين الأول 1961 بحجـة رفـضها التعـاون مـع الأردن والسعودية، اللتين اتهمتهما مصر في إنجاح الحركة الانفصالية فـي ج.ع.م. وفـي كانون الثاني 1963 سحبت كل من الأردن والسعودية قواتهما من الكويت[3].

وبعد سقوط حكم عبد الكريم قاسم 1963 بعث شيخ الكويـت ببرقيـة إلـى العقيد عبد السلام عارف الرئيس العراقي الجديد يهنّئه فيها بسقوط حكم قاسـم، ورد عارف على البرقية بلهجة مماثلة، واعتبر تبادل البرقيتين إعراباً عن رغبة البلـدين في إعادة العلاقات الودية بينهما إلى سابق عهدها. وفي 4 تشرين الأول صدر بيان في أعقاب مفاوضات بين البلدين تضمن اعتراف العراق باستقلال الكويت، كما نص على تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين البلدين. وفي الرابع من أيار 1963 دخلت الكويت الأمم المتحدة[4].

عكس السلوك المصري تجاه الأزمة الكويتية أمرين :

الأول: تمثّل في إظهار رغبة مصر بالتوجه نحو التهدئة مع الدول العربية المحافظة، بعد أن تفاقمت حدة الخلاف داخل المحور التقدمي وبالذات مع العراق. وعلى الرغم من أن مصر كانت تنظر إلى الكويت أيديولوجياً على أنها دولة أقرب إلـى محـور

---

(1) شلبي، العلاقات السياسية بين مصر والعراق، ص 496.

2) الموافي، مصر في جامعة الدول العربية، ص 221.

(3) السليم، أسامة عيسى، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، دراسة فـي أثـر العوامـل الإقليمية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجاه الأزمات العربية، وزارة الثقافة، الأردن، ط1، 2000، ص 89.وسيشار إليه لاحقا، السليم، السياسة الخارجية الأردنية.

(4) خدوري، العراق الجمهوري، ص 234.

الدول المحافظة منها إلى الدول التقدمية، إلا أنها رفضت مزاعم عبد الكريم قاسم في ضم الكويت، واعتبرت إعلانه عدواناً على استقلال الكويت وسيادتها.

الثاني: أظهرت الأزمة الكويتية مدى التنافس بين دول المحور التقدمي لتحقيق النفوذ والزعامة، الأمر الذي يؤكّد على أن تقسيم الدول العربية إلى محورين تقدمي ومحافظ إنما هو تقسيم يقوم أساساً على خدمة مصالح بعض الأنظمة وأهدافها السياسية، أكثر من استناده إلى أسس أيديولوجية[1].

شكّل تعامل النظام العربي وحالة الإجماع التوفيقية وطبيعة علاقات الأردن الثنائية، البيئة الإقليمية المباشرة لسلوك سياسته الخارجية تجاه الأزمة؛ فقد اتسم السلوك السياسي الأردني تجاه الأزمة منذ البداية بالحذر، وعكس رغبة الأردن في الإبقاء على كل البدائل والخيارات مفتوحة أمامه، والدفع باتجاه توافق عربي يحول دون ضم العراق بالقوة للكويت، وفي ذات الوقت يحول دون تبني العراق قراراً يؤدي إلى عزلته إقليمياً. كما اتسم السلوك السياسي الأردني بدرجة واضحة من الثبات في المضمون والمبادئ الأساسية التي ينطلق منها في سياسته العربية، وفي مقدمتها رفضه المطلق لفكرة ضم أراضي الغير بالقوة[2].

10.4 موقف الأردن من الانفصال السوري

شنّت وسائل الإعلام الأردنية ولا سيما الإذاعة دعايات مؤثرة كانت تحرض السوريين ضد الوحدة، وتدعوها عملية تمصير ينفّذها نظام عبد الناصر تحت ستار الوحدة بواسطة أجهزة مخابراته. وقد بدأ يظهر في دمشق الأثر الذي كانت تحدثه إذاعة الأردن ليس في أوساط دمشق التجارية فحسب، وإنما في أوساط الشعب أيضاً، وأصبح الناس ينتظرون إذاعة الأردن التي كانت تفتتح حملتها الدعائية بالنشيد السوري، مذكرةً الشعب بنضاله الباسل ضد الاستعمار الفرنسي[3].

---

(1) السليم، السياسة الخارجية الأردنية، ص 90.

(2) المرجع نفسه، ص 91، ص 93.

(3) الحوراني، مذكرات، جـ4، ص 2791.

وفي فجر يوم 28 أيلول 1961 استيقظ عبد الناصر على أكبر صدمة وجهت إلى الحركة الثورية العربية منذ أن بدأت مسيرتها منذ 23 تموز 1952 وحتى تلك اللحظة، فقد دق جرس الهاتف بجوار فراشه في الساعة الخامسة وعشر دقائق، وجرى إبلاغه بأن هناك حركة انقلابية قامت بها عناصر من الجيش السوري في دمشق، وأن إذاعة دمشق سقطت بالفعل في يد الانقلابيين، وأنهم أعلنوا منها البيان رقم واحد. نزل عبد الناصر إلى مكتبه ليواجه يوماً صعباً وحافلاً، ثم توجه إلى مبنى إذاعة القاهرة ليتابع إذاعة دمشق، وأن يكون في نفس الوقت على صلة بكل أجهزة الدول المكلفة بمتابعة التطورات أيضاً[1].

وفي التاسعة صباحاً أذاع عبد الناصر بياناً على الأمة العربية، أعلن فيه أن ما قام به المتمردون في دمشق لن يؤثر على وحدة العرب القومية، كما لن يؤثر على كفاحهم الطويل في سبيل عروبتهم. وقال: إنه لن يعلن حل الجمهورية العربية مهما جابه من المتاعب، وإنه ليس من سلطته بأي حال من الأحوال أن يعلن ذلك. وأشار إلى أن إسرائيل تريد هذا الحل، كما ينادي الاستعمار وأعدائه بحل الجمهورية العربية المتحدة، وأنه لن ينضم إلى أعداء الوطن العربي. وأصر عبد الناصر في بيانه على استمرار الوحدة بقوله : ستبقى الجمهورية العربية... ستبقى طليعة الكفاح العربي وسيبقى قاعدة للكفاح العربي[2].

واتخذ عبد الناصر قراراً بإرسال قوات إلى سوريا للتصدي لقوة الانفصال، وشجعه على اتخاذ هذا القرار أن منطقتي حلب واللاذقية كانتا لا تزالان على ولائهما للقاهرة، ولذا أصدر قراراً بإرسال لواء مظليين إلى اللاذقية بغرض تعزيز حامية اللاذقية ريثما تصلهما القوات المحمولة بحراً، والتي تلقّت أمراً بالتحرك مساء يوم 28 أيلول، وكان قوام هذه القوة فرقة مدرعة وفرقة مشاة. غير أن عبد الناصر عاد وألغى أوامره لوحدات المظليين كي تعود من الجو، ولكن الدفعة الأولى منها كانت قد هبطت بالفعل. وكانت الأوامر المعطاة للمظليين بأن يتوجهوا إلى قيادة منطقة اللاذقية ويضعوا أنفسهم تحت تصرفها، على أساس أن قوات اللاذقية موالية

(1) هيكل، سنوات الغليان،جـ 1، ص 554.

(2) نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، ص 268.

لمصر، وستتعاون مع القوات الهابطة بمجرد وصولها. وقد نفّذت قوات المظليين الأوامر التي تلقّتها، فوضعت نفسها تحت تصرف القوة السورية التي اقتربت منها بمجرد هبوطها. وتحركت القوات المصرية إلى اللاذقية ولكنها ما أن بلغت الثكنات حتى طلبت منها قيادة المنطقة تسليم أسلحتها واعتبار أفرادها أسرى، وبعد أن قرر عبد الناصر الرجوع عن استخدام القوة، وإعادة المظليين من الجو، أصدر أوامره بوقف عملية تحريك القوات المنقولة بحراً[1].

وفي الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والخمسين مساء من يوم الانفصال، أذاع عبد الناصر بيانه الثاني حيث ندد بالانفصاليين، وحض على ضرب الانفصال، ونادى الشعب السوري بإسقاط الخونة من بين صفوفه، ونتيجةً للتطورات التي أعقبت الانفصال، ونتيجةً لاعترافات الدول التي توالت على سوريا، وجد عبد الناصر نفسه في موقف يدعوه إلى الإقرار بالأمر الواقع، فاستدعى في 5 تشرين الأول 1961 الأعضاء السوريين في مجلس الوزراء الواحد إلى منزله في منشية البكري، وحضر هذا الاجتماع جميع نواب رئيس الجمهورية وقتئذ وهم المشير عبد الحكيم عامر، وعبد اللطيف بغدادي، وزكريا محيي الدين، وكمال الدين حسين، ونور الدين كحالة، وحسين الشافعي، وأعلن عبد الناصر في هذا الاجتماع، أنه لابد من الاعتراف بالأمر الواقع المرير، وأنه وضع من أجل ذلك بياناً تلاه على المجلس وناقشه معه، وإذاعته مساء ذلك اليوم على الأمة العربية كلها[2].

وجاء إعلان الانفصال السوري عن الجمهورية المتحدة في صباح يوم 28 أيلول 1961 ليقضي على أي أمل في تحسين العلاقات بين الأردن والمتحدة، وذلك للاتهامات التي وجهت إلى الأردن لضلوعه في التدبير لهذا الانقلاب. وذلك على الرغم من رفض الانقلابيين لأية محاولة من قبل الملك حسين للتدخل وتقديم المساعدة لهم، حيث اقتصرت مطالب الانفصاليين من الملك حسين على سحب القوات الأردنية المتمركزة على الحدود بين البلدين، والتي وضعها الأردن في حالة

(1) نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، ص 269.

(2) المرجع نفسه، ص 271، 272.

تأهب تحسباً لأي تطور قد يقود إلى تدخل عسكري مصري في سوريا، وقد تعهد الملك حسين بتلبية طلب الانفصاليين بهذا الخصوص[1].

شن عبد الناصر في خطابه الأول عقب الانفصال في 29 أيلول هجومه على الملك حسين ورئيس وزرائه بهجت التلهوني، حيث ذكر أن الحركة الانفصالية هي حركة استعمارية، قام بها عملاء الاستعمار، كما أيدها الاستعمار وأعوانه. وقال:" إن أول تهنئة وتهليل كان من الملك حسين ومن التلهوني". كما ألقى عبد الناصر خطاباً آخر في كانون الأول 1961، أوضح فيه أن الملك حسين تلقّى فيضاً من الرسائل الساخطة من الدول العربية[2].

كما شنّت الصحف المصرية حملةً على الملك حسين، ففي 8 كانون الأول 1961 قالت صحيفة الأهرام في افتتاحيتها :" إن الهدف الخفي لزيارة الملك حسين إلى لندن كان لضمان دعم حكومة جلالتها المفتوح للأردن والسعودية وسوريا في موقفهم المعادي لمصر، فالملك كان ينوي القيام بالزيارة مباشرة بعد الانقلاب ولكن الحكومة البريطانية نصحته بالتّريث"[3].

اعتبرت مصر أن ترحيب الأردن بالانفصال وتأييده الفوري للانفصاليين تدخلاً في شئونها الداخلية، فقررت في 1 تشرين الأول 1961 قطع علاقاتها معه. وتعليقاً على هذه الخطوة قال رئيس الوزراء الأردني :" بأن مثل هذا القرار لم يكن مفاجئاً، بل كان متوقعاً منذ اللحظة التي اعترفنا فيها بالجمهورية السورية"[4]. ولم يلبث الأردن أن اتخذ قراراً في 11 تشرين الأول 1961 بإقامة علاقات مع سوريا بدرجة سفارة. وهكذا ثارت حرب الإذاعات وتبادل الاتهامات من جديد. ومن الواضح أن مسارعة الأردن للاعتراف بالانفصاليين إنما كان رداً على مسارعة الرئيس عبد الناصر للاعتراف بثورة تموز 1958 في العراق[5].

---

(1) نصر، عبد الناصر وتجربة الوحدة، ص 255؛ رياض، مذكرات، ج1، ص 24؛ حمروش، قصة ثورة يوليو، ج3، عبد الناصر والعرب، ص 88.

(2) شلبي، موقف المملكة الأردنية، ص 390.

(3) جريدة المنار، 1961/12/19.

(4) جريدة المنار، 1961/10/2.

(5) موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، جـ 2، ص 48.

وكان الملك حسين قد أجرى اتصالاً مع قادة الثورة في دمشق في 28 أيلـول لإعلامهم باستعداده للاعتراف بحكومتهم، وذلك لكي يضمن عدم ترددهم فـي تلـك اللحظة. وسارعت الحكومة الأردنية إلى الاعتراف بالجمهورية الـسورية فـي 29 أيلول 1961، لتكون بذلك أول دولة تعترف بالانقلاب الجديد[1].

عقد الملك حسين اجتماعاً في 29 أيلول ضم العديد من الشخصيات، مـنهم بهجت التلهوني رئيس الوزراء، بالإضافة إلى رئيس الديوان وأعـضاء البرلمـان، وقائد القوات المسلحة، وبعد الاجتماع أعلن التلهوني :" أن جلالة الملك أبدى عنايته واهتمامه التام للتقارير التي وصلت والخاصة بالثورة السعيدة في سوريا"، وأضاف:" أن الملك والحكومة والشعب الأردني سعداء لرؤية الشقيقة سـوريا وهـي تـستعيد وضعها الحقيقي كقلب للعروبة، ورائدة للقومية العربية الحقيقية". كما ذكر :" أنه بناء على تعليمات الملك فان مجلس الوزراء قرر الاعتراف بالثورة الوطنية في سـوريا وإنه سوف يرسل برقية تهنئة وتأييد إلى قيادة الثورة ورئـيس الـوزراء الجديـد. وبالفعل أرسل التلهوني برقيتين، الأولى إلى مجلس قيادة الثورة الـسورية فـي 29 أيلول، والثانية إلى مأمون الكزبري رئيس وزراء سوريا، ضمنها اعتراف الحكومة الأردنية بالنظام الجديد في سوريا[2].

وأرسل الملك حسين وسيطاً إلى حيدر الكزبري، يعلمه أن الملك حسين وضع جميع إمكاناته الإذاعية وتأييده المطلق لخدمة الثورة. كما أرسل رسولاً إلى سـوريا للتأكد من أن الوضع في سوريا أصبح تحت سيطرتهم التامة، وذكر الملك أنه :" أبلغ أن خطر التجوال قد توقّف تماماً، دلالةً على سيطرة الانقلابيين على الأوضاع "[3]. كما أيدت الحكومة الأردنية طلب الحكومة السورية لدى الجامعة العربية باسـتعادة مقعدها في الجامعة[4].

---

(1) جريدة فلسطين، 1961/9/30؛ جريدة الدفاع، 1961/9/30؛ هيكل، سـنوات الغليـان، ج1، ص 572.

(2) جريدة الجهاد، 1961/9/30؛ شلبي، موقف المملكة الأردنية، ص 382.

3) شلبي، موقف المملكة الأردنية، ص 382.

(4) جريدة الجهاد، 1961/10/4؛ جريدة الدفاع، 1961/10/4.

وتعليقاً على الانفصال السوري قال الملك حسين في تصريح له :" إنـه مـن الخطأ أن يوصف ما تم في سوريا العربية بأنه نكسة للوحدة العربية، إذ إنه كان في الواقع خطوة إلى الأمام نحو تحقيق الوحدة الصحيحة المنبثقة من الرغبة الحقيقيـة، وعلى أساس المساواة بين الدول العربية"[1].

سخّرت الحكومة الأردنية راديو عمان من أجـل تـدعيم الانفـصال؛ فمنـذ الساعات الأولى من يوم 28 أيلول أعاد راديو عمان البيانات التي أذاعها الانقلابيون في دمشق، كما أشار الراديو إلى أن الملك حسين قد زار الإذاعة للوقوف بنفسه على تطورات الحركة الانفصالية، وإنه أصدر تعليماته بان تضع الإذاعة برامجها تحـت تصرف إذاعة الحركة الانفصالية في دمشق وأذاع الملك حسين بنفسه بياناً أعلن فيه تأييده المطلق للحركة الانفصالية. وأعلن راديو عمان فرحته الكبرى بهذه الحركة :" إن حلقات عقدت لرقصة الدبكة في الأردن، ابتهاجاً بنجاح هذه الحركة التي أيـدها الملك حسين"[2].

وفي تشرين الأول 1961 ألقى الملك حسين خطاباً كرس معظمه للثناء على الانقلاب وتأييده، ومما قاله في هذا الشأن :" إن هذه الخطوة التي حدثت من جانـب سوريا تعبير حقيقي للحرية، للشهداء اللذين أراقوا دمائهم، هؤلاء الشهداء لم يقدموا أرواحهم وحياتهم من أجل بعض الأشخاص اللذين يؤلهون أنفسهم. رأينا في سوريا معنىً حقيقياً تجاه الوحدة العربية التي لم تقم على الخوف والإرهاب"[3].

وفي خطاب ألقاه في بداية عام 1962، قال الملك حسين :" إن عبدالناصر هو الذي فرق العرب، عن طريق تحريض بعض الأطـراف ضـد بعـضها الآخـر". وأضاف قائلاً :" إنه فخور بمقاومته للطغيان، ومحاربته للفساد والظلم اللذين أوقعهما عبدالناصر على سوريا، وإنه قد حان اليوم الذي سيهب فيه الشعب المصري لمعاقبة الطغاة اللذين يغامرون بأمواله وثرواته وتطلعات بلادهم"[4].

---

(1) جريدة المنار، 1961/12/19.

(2) شلبي، موقف المملكة الأردنية، ص385، 386.

3) المرجع نفسه، ص، 384.

(4) المرجع نفسه، ص392.

وفي كلمة للملك حسين في الديوان الملكي في 1963/1/12 حذّر من محاولات التخريب في الأردن، وقال إنه يهتم بسوريا واستقرارها، وليس له أطماع فيها " ولكن يهمني أن تكون سوريا قوية؛ لأن آبائي وأجدادي خدموا حتى تكون سوريا عربية، وحتى تكون سوريا حرة بكل معاني الكلمة"[1].

ويذكر السفير البريطاني في عمان أنه أرسل سكرتير أول السفارة لمقابلة السكرتير الخاص للملك حسين، للتباحث بشأن الانفصال، وقد حضر اللقاء الملك حسين والذي انسحب من الاجتماع ثم عاد ليخبر الدبلوماسي البريطاني أنه تحدث الآن مع قادة الثورة الذين أكّدوا له رغبتهم في إقامة علاقات طيبة مع جميع الدول العربية، وقال: إنهم كانوا ممتنين له لأنه كان أول من اتصل بهم[2].

ويمكن القول أن ابتهاج الأردن بالانفصال كان له ما يبرره، حيث كان لهذا الحدث نتائج ايجابية على الأردن أهمها:

1- أنهى الانقلاب الشعور بالعزلة الذي فرض على الأردن، وخاصة من جانب حدودها مع سوريا منذ عام 1958.
2- قلّل الانقلاب من أثار أنصار عبد الناصر في الأردن.
3- قضى الانقلاب على أسطورة قيادة عبد الناصر للوطنية الراديكالية.
4- قضى الانقلاب على قاعدة ج. ع. م. ونشاطاتها التخريبية والدعائية ضد الأردن.
5- فتح الانقلاب الباب أمام التعاون السوري – الأردني في المجالات الاقتصادية، لتكون حلاً لإنعاش الاقتصاد الأردني[3].

(1) شلبي، موقف المملكة الأردنية، ص 384.

2) المرجع نفسه، ص381.

(3) المرجع نفسه، ص 385.

الفصل الخامس

العلاقات الأردنية المصرية 1962-1967

1.5 الثورة اليمنية

لم تكن الثورة التي قامت في اليمن في 26 تـشرين الأول 1962 للإطاحـة بنظام الإمامة مفاجأة, فقد كان تاريخ اليمن مليئاً بالثورة واغتيـال الأئمـة. وكـان الحديث يدور خارج اليمن بين اليمنيين أنفسهم حول ضرورة القيام بعمل من أجـل إجراء إصلاح شامل, لانتشال اليمن من حالة التخلف الشديد الذي تعيش فيه بـسبب العزلة التي فرضها الإمام أحمد منذ توليه الإمامة عام 1948, بعد نجاحه في القضاء على الثورة التي أدت إلى مقتل الإمام يحيى, والتي لم تستمر أكثر من شهر[1].

وفي 19 أيلول 1962 توفي الإمام أحمد وخلفه الإمام البدر, والذي كان يكن لعبد الناصر كل الإعجاب والتقدير. ويؤكد على رغبتـه الجـادة فـي الإصـلاح, والاستعانة بخبراء من مصر لمعاونته في تطوير اليمن. وكان متأثراً بما يشاهده من المشاريع التي يجري تنفيذها في مصر. وقد أرسل عبد الناصر برقية تعزية للبـدر بوفاة أبيه, كما أصدر قراراً بوقف أي إذاعة ضد الإمام الجديد[2].

في السادس والعشرين من شهر أيلول 1962 قامت مجموعة مـن ضـباط الجيش اليمني بقيادة اللواء عبد الله السلال بانقلاب, وخلعت الإمام البدر الذي كان قد ورث العرش إثر وفاة أبيه قبل ذلك بثمانية أيام[3]. وأذاع الثوار خبر وفاة البدر[4].

وفور قيام الثورة قام العقيد عبد الله السلال بإعلان تـشكيل حكومـة الجمهوريـة العربية اليمنية الجديدة, وكذلك تشكيل مجلس للثورة, ومجلس آخر للرئاسة. ومـنح

---

(1) رياض، مذكرات، ج2 ، ص 269 .

(2) المرجع نفسه، ص270.

(3) ناتنج, ناصر, ص356.

(4) رياض، مذكرات، ج2, ص270.

نفسه منصب رئيس الوزراء, ورئيس أركان حرب القوات المسلحة, كما قام بتعيـين عبد الرحمن البيضاني نائباً لرئيس الوزراء[1].

وفي صباح يوم 27 أيلول أعلن مجلس قيادة الثورة إلغاء نظام الإمامة, وإقامـة نظام جمهوري والمساواة بين اليمنيين بإزالة التفرقة السلالية والمذهبيـة والقبليـة, والتصدي لكل الممارسات التعسفية والاستغلالية لنظام الإمامة. كذلك كانت الوجهـة القومية واضحة في البيانات الأولى للثورة. وقد امتدت الثورة إلـى معظـم المـدن اليمنية الهامة في تعز والحديدة, بل وإلى تلك المدن الهامة التي اعتبرت تاريخياً من معاقل الإمامة الزيدية كحجة وصعدة, واكتسبت عموماً تأييـداً واسـعاً امتـد إلـى المهاجرين اليمنيين في الخارج[2].

وكان الثوار واعين منذ مرحلة الإعداد للثورة بالأخطار الداخلية والخارجية التي يمكن أن تهدد عملهم، وقد جعل هذا من قضية الدعم الخارجية للثورة قضية أساسية منذ البداية. وقد حددت قيم الثوار أن تكون مصر هي المصدر الذي يتجهـون إليـه لطلب الدعم. وقد بلغ اقتناعهم بأهمية الدعم المصري لتحركهم، أنهم تأكّـدوا عبـر شهور سبقت قيام الثورة من دعم مصر لهم مادياً ومعنوياً فور نجاح الثورة[3].

وبمجرد أن تم إذاعة نبأ وفاة الإمام محمد البدر مـن جانـب الجمهـوريين بواسطة الراديو. أعلن الأمير حسن- عم الإمام المخلوع والذي كان يـشغل آنـذاك منصب مندوب اليمن في الأمم المتحدة- أنه صاحب الحق الـشرعي فـي وراثـة منصب الإمامة. وصرح بأن ما حدث كان مجرد تمرد تؤيده مجموعة صغيرة مـن ضباط الجيش، وإنه يتوقع التفاف الشعب والقبائل حوله. ثم غادر الولايات المتحـدة إلى السعودية, حيث انضم إليه معظم أفراد أسرة حميد الدين الذين تمكّنوا من الهرب من اليمن. واتخذ الحسن من نجران المتاخمة للحدود الـشمالية للـيمن أول قاعـدة

(1) أوبلانس, اليمن, الثورة والحرب حتى عام 1970، ترجمة عبد الخالق لاشيد، دار الرقي، بيروت، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1985، ص135. وسيشار إليه لاحقا، أوبلانس، اليمن.

2) أحمد يوسف أحمد, الدور المصري في اليمن(1962- 1967) , الهيئة المصرية العامـة للكتـاب, 1981, ص92. وسيشار إليه لاحقا، أحمد، الدور المصري في اليمن.

(3) المرجع نفسه، 93.

للمقاومة الملكية[1]. وفي الخامس من تشرين الاول1962 قام الأمير حسن بتـشكيل حكومة منصب, وأيدت المفوضيات اليمنية في كل من لندن وبون وعُمان الأميـر حسن, بينما أعلنت مفوضيات كل من القاهرة والرباط وروما تأييدها للجمهوريين[2].

تكتلت الأنظمة العربية في تلك الفترة حسب شكل الأنظمة السياسية فيها, فلم تلبث معظم الدول العربية ذات النظام الجمهوري أن اعترفت بنظام السلال، كمصر وسوريا والعراق والسودان وتونس والجزائر، في الوقت الذي لم يجد فيه الانقـلاب ترحيباً من السعودية والأردن والمغرب. وقد جاء اعتراف مـصر بنظـام الـسلال عاملاً مهماً في إثارة شكوك السعوديين ومخاوفهم، الأمر الذي جعلهم يسارعون في الوقوف إلى جانب الإمام البدر، على اعتبار أنه صاحب الحق الشرعي فـي حكـم البلاد. أما الأردن الذي قرر في 19 نيسان 1961 إنشاء علاقات دبلوماسـية مـع اليمن، فقد وجد نفسه مضطراً إلى تأييد الموقف السعودي لأسباب عـدة أهمهـا: أن مصر كانت تقف منه موقف العداء، وأن السياسة الأردنية كانت تتوافق مع مجـرى السياسة السعودية في تلك الفترة[3].

2.5 موقف الجمهورية العربية المتحدة من الثورة اليمنية

بعد أن أنهت ج.ع.م اتحاد الدول العربية المتحدة بينها وبين اليمن في كانون الأول1961، تحولت القاهرة إلى مركز لنشاط المنفيين اليمنيين المعارضين لحكـم الإمام في اليمن، وبدأ الدكتور عبد الرحمن البيضاني ينشر مقالاته المعادية للحكم في اليمن في مجلة روز اليوسف القاهرية، وإذاعة صوت العرب منذ أوائل 1962[4].

مكّنت أجهزة الراديو الرخيصة المستوردة من عدن مـن وصـول الدعايـة المصرية المكثفة إلى الشعب اليمني, كما هيأ راديو " صوت العرب" أذهان الـشعب للثورة خلال عدة شهور سلفت, وفي 26 شباط 1962 دعا المذيع إلى القيام بالثورة في وجه الإمام أحمد, وفي12 أيار تم إذاعة دستور جمهوري مقترح. وفـي نفـس

(1) أحمد، الدور المصري في اليمن(1962- 1967) ، ص 132.

(2) أوبلانس، اليمن، 135.

(3) الطراونة، العلاقات الأردنية السعودية، ص 191، 192.

(4) الموافي، مصر في جامعة الدول العربية، ص 224.

اليوم الذي توفى فيه الإمام أذيع على الهواء كذلك دعوى أخرى للقيام بالثورة ضد الإمام[1].

عندما توفي الإمام أحمد في 18 ايلول1962, تولّى ابنه البـدر الحكـم فـي اليمن, وطلبت مجموعة " اليمنيين الأحرار" في القاهرة أن يتبع الإمام البدر سياسـة جديدة مختلفة عن سياسة أبيه. وبالنسبة للإعلام المصري فإنه لم يتغير في معاملتـه للبدر عما كان يعامل به أباه, على اعتبار أنه لن يكون مختلفاً كثيراً عنه. وفي خلال أسبوع استطاع عبد الله السلال الإطاحة بحكم البدر في 26 ايلول1962[2].

كان الاتحاد السوفيتي أول دولة تعترف بالنظام الجديد فـي 28 أيلـول, ثـم أعقب ذلك اعتراف مصر بالنظام الجديد في29 أيلول. وبحلـول منتـصف كـانون الأول بلغ عدد الدول التي اعترفت بالنظام الجديد ما يربو على ثلاثـين دولـة, لـم تتضمن كلاً من بريطانيـا والولايـات المتحـدة الأمريكيـة والـسعودية والأردن والمغرب[3].

لكن الأوضاع المحيطة بالثورة خاصة بالنسبة لجيرانها ما كانت لتساعد علـى أن تمضي الثورة في مسيرتها في هدوء, فقد كانت هناك ثلاث قوى تريد كل منهـا التخلص من الثورة اليمنية بأسرع ما يمكن؛ لخطورة وجودها واستمرارها وتأثيرات ذلك على مصالح هذه القوى. وهذه القوى هي:

1- الإمام البدر الذي أطاحت به الثورة. وكان ولاء الكثير من قبائل اليمن لـه, وقدرته على توجيهها من العناصر التي شجعته على قيادة مقاومة مـضادة للثورة.
2- السعودية, التي رأت في ثورة اليمن إنذاراً مبكراً لها, فضلاً عن أنها تمثـل قاعدة ثورية قريبة يمكن أن تكون مصدراً للتأثير على الأوضاع الداخليـة السعودية, خاصةً وأن هناك علاقة وثيقة بين النظام الجديـد فـي الـيمن وج.ع.م. التي كانت علاقاتها مع السعودية متوترة إلى حد بعيـد, ولـذلك

---

(1) الموافي، مصر في جامعة الدول العربية، ص، 224
(2) أوبلانس، اليمن، ص117
(3) المرجع نفسه ص، 128.

عندما ظهر الإمام البدر, كانت أول قاعدة للقوات الملكية اليمنية هي قاعدة "بيهان" في السعودية.

3- بريطانيا, التي كانت تنظر إلى الثورة اليمنية على أنها مصدر خطر شديد على تواجدها ومصالحها في عدن والجنوب العربي[1].

تلقّى السادات الذي كان أول من سمع في القاهرة بنبأ الانقلاب اليمني, طلب المساعدة من نائب رئيس الوزراء عبد الرحمن البيضاني, الذي اقتصر طلبه في هذه المرحلة على مقاتلة مصرية واحدة, تحلق في سماء صنعاء رمزاً لمساندة عبد الناصر للثورة, إلا أنه بعد أيام قلائل بدأ الجمهوريون يزيدون طلباتهم من مصر, وأبلغوا السادات آنذاك أنهم في حاجة أيضاً إلى قوات ودبابات ودعم جوي[2].

وافق عبد الناصر بعد ثلاثة أيام من تلقيه طلب المساعدة الذي بعث به السلال على إرسال قوات للسلال, ورست في التاسع والعشرين من أيلول أول قافلة سفن من ج.ع.م في ميناء الحديدة, تحمل قوات عسكرية ودبابات ومدافع ومركبات ومعدات حربية[3].

وما إن علمت المخابرات السعودية أن القوات في طريقها إلى اليمن, حتى بدأت الرياض في حشد الرجال والمال والسلاح لمساعدة الإمام المخلوع. فأرسل السلال قواته إلى الحدود, حيث نشب على الفور قتال عنيف مع القوات السعودية وكذلك مع الملكيين[4].

وهناك عدة أسباب دفعت ج.ع.م أن تمد يد العون إلى الثورة اليمنية من أهمها:

1- أن حكومة الثورة في اليمن قد طلبت بصفة رسمية مساعدة ج.ع.م.

2- أن هذه هي المرة الأولى بعد انفصال سوريا التي يختبر فيها مدى التزام ج.ع.م بما أعلنته من سياسات قومية بالوقوف إلى جانب أي حركات

---

(1) الموافي، مصر في جامعة الدول العربية، 224، 225.

(2) نانتج، ناصر، ص367.

(3) اوبلانس، اليمن, ص 147, 148.

(4) ناتنج, ناصر, ص369.

تحررية عربية, حمايةً لتيار التطور, وتعزيزاً لإمكانيات القـوى الذاتيـة العربية, وخاصةً أن المملكة العربية السعودية قد قررت سـرعة التـدخل عسكريا ضد الثورة اليمنية.

3- رأت مصر في موقفها من اليمن وسيلة لكسر العزلة السياسية التي حـدثت في أعقاب الانفصال وتطبيقاً لمبدأ التحرر الوطني, بالإضـافة إلـى أنهـا فرصة لاستعادة الدور المصري في المنطقة, ومن ثم استعادة عبد الناصـر لمكانته وزعامته العربية.

4- اعتقدت مصر أنه في الإمكان التدخل المحدود لتأمين الثورة في اليمن, دون أن يتطلب ذلك الدخول في معارك واسعة النطاق.

5- سعي مصر لتأمين البحر الأحمر من خلال تأمين مدخلـه الجنـوبي(بـاب المندب)[1].

كانت المعلومات التي أبلغها السادات لجمال عبد الناصر تؤكّد قدرة الثورة على السيطرة على الأوضاع الداخلية, وأن قيادة الثورة لا يلزمها سوى التأييد الـسياسي ومعونة عسكرية رمزية. وكان السادات يستقي معلوماته هذه من بعـض اليمنيـين الذين كانوا على صلة مستمرة به, ولم تكن لديه وسيلة للتأكـد مـن صـحة هـذه المعلومات وسلامة التقديرات التي وصلته. وتبين عدم وجود تنظيم فعـال للـضباط الأحرار مع عدم وضوح العلاقة بين قيادات الثورة, فاهتزت المسؤولية, ممـا أدى إلى نشوب اختلافات بينهم منذ الأيام الأولى للثورة. وقد دعمت مصر الثورة بإيفادها أنور السادات في الأسبوع الثاني من تشرين الأول, حيث وقّع معاهدة دفاع مشترك بين مصر واليمن , مما يتيح لمصر مساندة اليمن ضد أي أخطار خارجية تهـددها, وأرسلت مصر ثلاث طائرات حربية, وعدداً محدوداً من قوات الصاعقة, وهي قـوة رمزية,إلا أنها كانت تشير إلى تصميم مصر على مساندة الثورة إذا تعرضـت لأي تهديد خارجي, إلا أن غياب التنظيم الثوري فجر الخلافات بعد أشهر قليلة بين رجال

---

(1) Malcom H .Kerr: The Arab Cold War, Jamal Abed Al Nasser And His Revivals, 1958- 1970. n. p, n. Bub, 1971, السادات, البحث عن الذات, ص 212, هيكل, عبد الناصر والعالم, ص293.

الثورة, وبدأوا يواجهون المتاعب في السيطرة على عدد من القبائل التي أعلنت ولاءها للأمير البدر, مما اضطر قادة الثورة إلى أن يطلبوا إرسال قوات من المشاة. إلا أن تزايد حجم المساعدات الخارجية من مال وسلاح للقبائل التي ثارت ضد الثورة, أدت إلى قيام حرب أهلية, وهو أمر لم يدخل إطلاقاً في تقديرات مصر عندما أعلنت مساندتها للثورة[1].

اضطرت مصر إلى إرسال مزيد من القوات لمواجهة التطورات الجديدة. ووصل عدد هذه القوات في بداية عام 1963 إلى ما يقرب من عشرين ألف جندي, كانت تسيطر على المدن الرئيسية, صنعاء وتعز والحديدة, أما بقية الأراضي اليمنية فكان يسيطر عليها رجال القبائل, بعضها موالي للثورة والبعض الآخر معاد لها. واستطاعت القوات المصرية حماية الثورة ضد القبائل المعادية لها عام 1963, واعتبرت مصر أنها قامت بدورها في تأييد الثورة, وقررت البدء في سحب جزء من قواتها في شهر أيار, وقد استقبلت القوات العائدة استقبالاً رسمياً في السويس والقاهرة[2].

وكان الرئيس الأمريكي (جون كيندي) قد اعترف بجمهورية اليمن, وأرسل أكثر من رسول إلى المنطقة, ومنهم السفير (بانكر) محاولاً إنهاء النزاع العسكري. وأبدى عبد الناصر استعداداً طيباً للتعاون مع (كيندي) في هذا الشأن, إلا أن الصفحة طويت باغتيال كنيدي في تشرين الثاني 1963. وتولي (جونسون) الرئاسة, فتوقفت المحاولات الأمريكية, واتخذ (جونسون) موقفه العدائي من عبد الناصر[3].

ولم يجد عبد الناصر مفراً من الاستجابة لطلبات السلال المتكررة لمعاونته في الموقف المتدهور, وذلك بالعودة إلى إرسال القوات المصرية بعد أن كان قد بدأ في سحبها. وكان أكبر خطأ وقعت فيه القيادة العسكرية في هذا الوقت هو محاولتها السيطرة عسكرياً على كافة أنحاء اليمن, وهو أمر لم ينجح فيه أحد من قبل على مدى التاريخ الطويل لليمن, مما أدى إلى إرسال المزيد من القوات المسلحة إلى

---

(1) رياض، مذكرات، ج2، ص271.

(2) المرجع نفسه، ص271.

(3) المرجع نفسه، ص272.

اليمن. وقد وصل عددها ما يقرب من سبعين ألف مقاتل عام 1965, ولم تكن هـذه القوات مدربة على القتال في الجبال أو حرب العصابات, ولم يكن فـي مواجهتهـا سوى قوات قليلة العدد من رجال القبائل الذين يحتلون قمم الجبال, ويختفون بسهولة في الكهوف في حال تعرضهم لقصف الطائرات والمدفعية, فكانت هذه الاشـتباكات تمثل استنزافاً خطيراً للقوات المصرية في المعدات والأفراد[1].

ومع بداية عام 1964 تحسنت العلاقات العربية على إثر لقاء القمة العربي فـي القاهرة, كما توثّقت العلاقات بين مصر والعراق إلى حد إعلان الوحدة في 16 أيار 1964 وتشكيل مجلس الوحدة. وعادت العلاقات إلى طبيعتها مـع الأردن , وبـدأ التعاون العسكري بين البلدين, فقام عبد الحكيم عامر بزيارة إلى عمان فـي تمـوز 1964, كما زار الملك حسين مصر في آب قبل حضوره مـؤتمر القمـة العربـي بالإسكندرية, وعمل على إعادة الأوضاع الطبيعية بين مصر والسعودية. وعنـدما أصبح الأمير فيصل ملكاً للسعودية في 3 تشرين الثاني 1964 , بعد عـزل الملـك سعود سافر السيد زكريا محيي الدين لتهنئته بمنصبه, وتم الإعلان عن وقف إطلاق النار في اليمن في 5 تشرين الثاني. ورأى عبد الناصر ضرورة المحافظـة علـى العلاقات مع السعودية فسافر في آب 1965 إلى جدة حرصاً منه على عودة السلام إلى اليمن وإنهاء هذه المشكلة قبل انعقاد مؤتمر القمة الثالث المقرر عقده في الـدار البيضاء في أيلول, حتى لا تلقي مشكلة اليمن بضلالها على أعمال مـؤتمر القمـة. وقرر عبد الناصر تخفيف القوات المصرية في مثلث تعز, صنعاء, الحديدة, وأمكـن كذلك سحب حوالي خمسين ألف جندي. ولم يبقَ سوى عشرين ألـف عـادوا بعـد العدوان الإسرائيلي على مصر في عام 1967, بعد اللقاء بين الرئيس عبد الناصـر والملك فيصل في الخرطوم في منزل محمد محجوب رئيس وزراء السودان[2].

---

(1) رياض، مذكرات، ج2، ص273.

(2) المرجع نفسه، ص273.

3.5 موقف الأردن من الثورة اليمنية

لم تمض أيام قليلة على قيام الثورة اليمنية حتى أعلن الأردن رأيه, معتبـراً تدخل عبد الناصر في اليمن تصرف سلبي يضاف إلى تصرفاته السابقة على الساحة العربية[1].

وتورد التقارير البريطانية أن عبد الناصر إذا ما نجح في تحقيق أغراضه فـي اليمن والسعودية فإن ذلك سيشكل خطراً كبيراً على الأردن, وهو مـا أكّـده عبـد الناصر بنفسه, معلناً أن الثورة إذا ما تجاوزت السعودية, فسيكون الأردن هو الهدف التالي[2].

بعد الإعلان عن مقتل الإمام محمد البدر, أعلن الإمام الحسن عـن تـشكيل حكومة في المنفى في 5 تشرين الأول 1962, وقد اعترفت الأردن والسعودية بهذه الحكومة, وأعلنت الدولتان وقوفهما إلى جانب الإمـام الجديـد فـي معركتـه مـع السلال[3].

وهكذا وضعت ثورة اليمن الأطراف الثلاثة: مصر والسعودية والأردن فـي المواجهة ثانية , حيث جرى اصطفاف عربي جديد كان معظمه مـع مـصر ومـع الثورة, الأمر الذي أقصى كل من الأردن والسعودية عن المسار الرئيسي للحـراك السياسي العربي. وكرد فعل على ذلك حصل تقارب كبير بين البلدين وقد كان الملك حسين يواجه معارضة داخلية من ائتلاف القوميين الأكثر تلقياً لأفكار الرئيس عبـد الناصر الثورية من آراء الملك حسين المحافظة[4].

ونظراً لعدم اعتراف الأردن والسعودية بالنظام الجمهوري في اليمن أعلـن السلال عن ولادة جمهورية اليمن وأعلن عن رغبته في قلب كـل أنظمـة الحكـم

---

(1) العجلوني، صلاح عبد الله، الموقف الأردني من الثورة اليمنية 1962- 1967, رسالة ماجـستير غير منشورة, جامعة اليرموك, كلية الآداب, قسم التاريخ, 1998, ص 68. وسيشار إليـه لاحقـا، العجلوني، الموقف الأردني من الثورة اليمنية.

(2) المرجع نفسه, ص 69.

(3) المرجع نفسه, ص 192, 193.

(4) المرجع نفسه, ص 193.

الإقطاعية المتبقية. وفي هذا الاتجاه طرد النظام الجمهوري في اليمن البعثات الدبلوماسية الأردنية والسعودية, كما طرد البعثة العسكرية الأردنية المحدودة التي كانت توجد في صنعاء منذ شهر حزيران 1962[1].

كما أشار إلى أن الأردن ملتزم تماماً في اتفاقية الطائف, وأعلن عن تشكيل قيادة عسكرية أردنية - سعودية, وأكّد وقوف الأردن إلى جانب السعودية إزاء التهديد المصري، وتأكيداً لهذه السياسة ألقى وصفي التل خطاباً في المجلس النيابي قال فيه:" إن اتفاق الطائف مبني على أساس دراسة قومية عميقة تهدف إلى جني ثمار التعاون بين الأردن والسعودية, وأضاف أن سيطرة غير الإمام على اليمن بعيدة عن المقبول ومستحيلة[2].

وفي هذا الإطار أرسل الأردن في تشرين الأول 1962,بعثةً عسكريةً برئاسة الفريق حابس المجالي إلى مدينة جدة؛ بقصد الاتصال مع الإمام البدر؛ والبحث في إمكانيات تقديم الدعم له. وأعلنت الأردن والسعودية في 14 تشرين الثاني 1962، عن تحالف عسكري عقد بينهما, وذلك رداً على اتفاقية مماثلة وقّعت بين مصر ونظام السلال في اليمن[3].

وبعد أن هاجمت الطائرات المصرية الأراضي السعودية, اتفقت الأردن والسعودية على اتخاذ ترتيبات دفاعية مشتركة, حيث وضع الأردن سرباً من طائراته المقاتلة تحت تصرف السعودية[4].

وتذكر بعض المصادر أن الأردن أراد إرسال لواء عسكري إلى الحدود السعودية - اليمنية, للقيام بعمل عسكري مشترك مع السعوديين, ولكن الملك سعود كان متخوفاً من تدخل عسكري يؤدي إلى هزيمة لقواته.

---

(1) العجلوني, الموقف الأردني من الثورة اليمنية 1962- 1967,, ص 194, 195؛ اوبلانس, اليمن, ص 128.

(2) الطراونة، العلاقات الأردنية - السعودية, ص195.

(3) المرجع نفسه، ص 195.

(4) المرجع نفسه, ص196.

وفـي الخامس عشر من تشرين الأول 1962 أذيـع من راديـو عمـان أن البدر قد بعث برسالة إلـى الملك حسين مبلغاً إياه بهربه، وقد نفـى الجمهوريـون ذلك[1].

وفي رسالة البدر للملك حسين أوضح:" أن مجموعة من الضباط الخـارجين على القانون قامت بعملية تمرد, وإنه استطاع الخروج سالماً" مبيناً للملك أن الثـورة تمت بدعم مصري. وطلب من الملك العمل على سرعة نقل القضية إلـى الـساحة الدولية, وقد كان للإذاعة الأردنية والسعودية السبق في بث خبر نجاة البدر, وكـان ذلك في 13 تشرين الأول1962[2].

وأرسل الملك حسين رسالةً إلى البدر جاء فيهـا:" ... إننـا نعـرب عـن استنكارنا البالغ لهذا التدخل السافر, وما يوقعه هذا التدخل في شعب اليمن الـشقيق من مصائب وويلات، لنؤكّد بأن الأردن ملكاً وحكومةً وشعباً يقـف إلـى جانـب الشعب اليمني الشقيق, ووقوفه دائماً إلى جانب الحق. والأردن إذ يؤيد جلالة الإمـام محمد البدر, فلأنه يؤمن بأن جلالته قد عبر عن رغبات شعب اليمن الحقيقيـة فـي المستقبل الخير المرتجى... ولذلك فإن الأردن على أتم الاستعداد لبذل كافة الجهـود للوقوف إلى جانب الإمام وشعبه البطل,وإلى جانب حق هذا الـشعب فـي الحيـاة الكريمة"[3].

وطلبت المفوضية الملكية في عمان – والتي غدت مركزاً يبث أخبار الملكيـين وبياناتهم وتصريحاتهم - عقد اجتماع عاجل لمجلس الجامعة العربية لبحث الأوضاع في اليمن, وكان ذلك بدعم من عمان والرياض. ونتيجةً للانقسام داخـل الجامعـة حول السلطة الشرعية في اليمن, أقر مجلس الجامعة عدم بحث الموضوع في ذلـك الوقت[4].

---

(1) العجلوني, الموقف الأردني من الثورة اليمنية, ص 72.

(2) اوبلانس, اليمن, ص 136.

(3) العجلوني, الموقف الأردني من الثورة اليمنية, ص73.

(4) جريدة الدفاع , ع : 8139 , 22 تشرين الأول 1962 ؛ ناتنج ، ناصر, ص 369.

غدت الأخبار المتحدثة عن نشاطات الجانب الملكي تأتي من إذاعة عمان, وقـد كان الملك حسين مدركاً لأهمية اتصال الإمام بالعام للتعبير عن آرائه وأفكاره, وإنه قادر على مقاتلة الجمهوريين. ولأجل ذلك دعا الملك صحفيين أردنيين وأوروبيـين وأمريكان, وأعلن أن مؤتمراً صحفياً سيعقد بجبل النظير الواقع في الزاوية الشمالية الغربية من اليمن(1).

وأعلن الأردن للصحفيين الراغبين حضور المؤتمر بأن يأتوا إلى عمان, وفي 5 تشرين الثاني كان الحشد الصحفي قد اكتمل في عمان, حيث اجتمـع بهـم الملـك حسين, وتحدث إليهم عما يدور في اليمن, ومن ثم أقلعت طائرة ملكية خاصة تحمل الصحفيين, ومن دون تأشيرات دخول إلى الرياض(2).

تحدث البدر في المؤتمر الصحفي عن قيام الثـورة, وخروجـه مـن صـنعاء بمساعدة بعض أنصاره, وتكلّم عن سيطرته على الجزء الأكبر مـن الـبلاد, وأنـه يحارب بواسطة جيش من القبائل, ونفى أن يكون قد تلقى أي مساعدة من الأردن أو السعودية(3).

وعلى إثر القصف المصري للمدن السعودية, أعلن وصفي التـل فـي مطلـع تشرين الثاني 1962, عن وقوف الأردن إلى جانب السعودية, واعتبر أن أي عدوان على السعودية هو عدوان على الأردن(4).

أعلنت الجمهورية اليمنية أنه في حالة تعرض أراضيها لهجوم جوي, فإن قواتها الجوية سوف تقوم بقصف كل من السعودية والأردن. وحـذّرت سـكان الـدولتين وطلبت إليهم ضرورة الابتعاد عن المطارات العسكرية والمباني والمنشآت الحكومية والمعسكرات ومحطات الإذاعة, وإن كانت الحكومة اليمنية لا تملك أي طيران, فقد كانت ج.ع.م تملك ذلك(5).

---

(1) العجلوني, الموقف الأردني من الثورة اليمنية, ص73.

(2) المرجع نفسه, ص74؛ أحمد، الدور المصري في اليمن, ص132.

(3) العجلوني، الموقف الأردني من الثورة اليمنية, ص74, 75؛ داردكة , دراسة في العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية 129, 130.

(4) اوبلانس, اليمن, ص141؛ جريدة المنار, ع : 717, 1962/11/12.

(5) جريدة فلسطين, 3 تشرين الثاني1962.

وعلّق راديو مكة على بيان وصفي التل بقوله : " إن بيان رئـيس الـوزراء الأردني, يعد تعبيراً صادقاً عن مشاعر الشعب الأردني بأسـره, وعـن عواطفـه الصادقة وأحاسيسه الفياضة نحو السعودية ملكاً وحكومةً وشعباً, والشعب الـسعودي إذ يبادل الشعب الأردني هذه المشاعر والعواطف فإنه يعلن بدوره أنـه يقـف مـن الشعب الأردني الباسل نفس الموقف الأخوي الصادق في السراء والضراء..."[1].

وفي 10 تشرين الثاني التجأ إلى القاهرة قائد سلاح الجو الأردني سهل حمزة بطائرته إلى مصر, وتبعه في اليومين التاليين طياران آخران همـا: المـلازم أول حسين صايمه, والملازم حربي صندوقه. وتم إلحاق الطيارين الأردنيين الثلاثة فـي سلاح طيران ج.ع.م [2]. وفي 19 تشرين الثاني وصل الطيارون الأردنيـون إلـى صنعاء, وعقد لهم مؤتمر شعبي احتفالاً بوصولهم. وألقى سهل حمزة كلمـة أعلـن فيها أنه جاء إلى صنعاء ليعبر لليمنيين عن الشعور الصادق للشعب العربـي فـي الأردن تجاههم وتجاه ثورتهم التي يؤيدها بكل قوة, وأضاف أنـه ورفاقـه كلفـوا بضرب الثورة لكنهم رفضوا, وفضلوا أن يكونوا من المدافعين عنها[3].

اجتمع سهل حمزة مع عبد الرحمن البيضاني, وبين له أن سرباً من الطائرات الأردنية كان يتمركز قرب الطائف بغرض ضرب أهداف داخل الجمهورية اليمنيـة بالاشتراك مع السعوديين, وشملت تلك الأهداف جميع المطارات اليمنية القريبة مـن الحدود السعودية, ومطارات صنعاء الثلاث, والقطع البحريـة, وإذاعـة صـنعاء, والإذاعة التي تبنى في تعز, وإدارة اللاسلكي . وسلّم حمزة السلطات اليمنية خريطة تفصيلية للجمهورية اليمنية وضعت عليها تلك الأهداف[4].

وعقب فرار الطيارين الأردنيين إلى مصر, صدر بيان أكد مـساندة الأردن للسعودية, وفنّد تصريحات الطيارين في مصر, وجاء فيه: " إننا نعلن هنا أن سـلاح الجو الأردني يقوم الآن بتطبيق معاهدة الدفاع المشترك بـين الأردن والـسعودية,

---

(1) اوبلانس, اليمن, ص152, 153.

(2) جريدة فلسطين, 6 تشرين الثاني, 1962.

(3) اوبلانـس, الـيمن, ص152, 153؛ Aruri , Nasser H. Jordan: Astudy In Political Development (1921- 1965). The Hague: Nijhoff, 1972. p170

(4) العجلوني , الموقف الأردني من الثورة اليمنية, ص82.

تنفيذاً لما سبق وأعلناه من وقوفنا إلى جانب السعودية الشقيقة, تصميماً على الـدفاع عنها تجاه الاعتداءات المتكررة عليه, وسيظل موقفنا يتلخص في عزمنا على مساندة المملكة العربية السعودية وبذل قوانا لسحق كل عدوان تتعرض له مـن قريـب أو بعيد"[1].

وأعلنت الحكومة الأردنية أن سهل حمزة هو من المنتمين للحزب الشيوعي[2] ووصف وزملاءه بأنهم من أنصار عبد الناصر[3], وأنهم قاموا بذلك العمـل غيـر اللائق بتحريض منه[4].

استغل عبد الناصر هذه الحادثة, واستخدمها في الحرب الاعلامية الدائرة بين الرياض وعمان من جهة, والقاهرة من جهة أخرى[5].وأعلنت الأجهزة الإعلامية في مصر, عن وجود قوات أردنية في اليمن, وبالغت في حجم هذه القوات والمساعدات المقدمة للملكين من جانب الأردن, إلا أن وصفي التل نفى وجود أي قوات أردنيـة في اليمن , ودعا من خلال مؤتمر صحفي إلى وقف النزيف العربي باليمن[6]. غير أن الأردن ساهمت بإمداد الملكين اليمنيين بوحدات صغيرة من المدربين, لتـدريب العناصر الموالية لهم بالقرب من الحدود السعودية اليمنية[7].

انتقدت مصر الأردن والسعودية, وأعلنت أنهما يعملان على جاب المرتزقـة وتجنيدهم لدعم الملكية عن طريق مكاتب تجنيد تم فتحها فـي أوروبـا, وأوضـح الجمهوريون أن عملية إحضار المرتزقة تم بالاشتراك ما بين بريطانيا وإسـرائيل, وتم نقلهم بطائرات أردنية من عمان إلى الطائف, ثم إلى الحدود السعودية اليمنية[8].

---

(1) العجلوني , الموقف الأردني من الثورة اليمنية, ص83.
(2) جريدة الجهاد, ع : 2863, 1962/11/13.
(3) جريدة الدفاع, ع : 8158, 1962/11/13.
(4) جريدة الدفاع, ع : 8160, 1962/11/15.
(5) جريدة الجهاد , ع : 2863, 1962/11/13.
(6) خطاب الرئيس عبد الناصر في عيد الثورة, 23/ 2/ 1967.
(7) جريدة الدفاع, ع : 8138, 21 تشرين الأول 1962.
(8) أبو نوار , حين تلاشت العرب, ص382.

تحرك الأردن إعلامياً ضد الحملات الموجهة ضده من القاهرة, وصور الإعلام الأردني أن ما يدور في اليمن هو مجزرة رهيبة تفتك بالشعب اليمني والمصريين[1]. وتضمنت الحملة الأردنية حديثاً عن نفقات القوات المصرية التي تتحملها السلطات الجمهورية, وعن نية القاهرة السيطرة الاقتصادية على البلاد[2]. كما نشرت الصحف الأردنية بيانات المعارضة المصرية المهاجمة لسياسات عبد الناصر الداخلية والخارجية, واتهامه بالقمع والاستبداد, وتردي الأوضاع الاقتصادية في عهده[3].

واستقبل الأردن بعض المعارضين المصريين الذين لجأوا إليه, أمثال القنصل المصري العام في أديس أبابا, والنقيب محمد نبيل متولي بدوي من سلاح المشاة في الجيش المصري, الذي وجه بياناً إلى الشعب المصري عبر الإذاعة الأردنية, هاجم فيها نظام عبد الناصر, وطالب الجيش والشعب بالعمل للإطاحة به, وأن الجيش المصري أرسل إلى اليمن ليقاتل شعباً عربياً بعيداً عن الميدان الحقيقي مع العدو, وهو غير راغب في ذلك[4].

قوبلت حملات الإعلام الأردني بالسخرية من جانب عبد الناصر, حيث أعلن أن تلك الأحاديث حول النفقات لا يقصد منها إلا الكذب[5]. وأما بخصوص الغليان الشعبي, والانقلابات فما هو إلا افتراء, وكلام غير صحيح يواسون به أنفسهم[6].

وفي 27 تشرين الثاني 1962, أكد الرئيس الأمريكي (جون كنيدي) بأنه قد بعث برسائل عرض خلالها تقديم مساعيه من أجل التوصل إلى تسوية سلمية مقترحاً الانسحاب المرحلي لقوات ج.ع.م من اليمن, ووقف المساعدات السعودية والأردنية للملكيين, وسحب القوات السعودية من مناطق الحدود. وقد رحب السلال في التاسع من كانون الأول 1962 بجانب واحد من العرض, وهو المعاونة في منع تكرار

(1) العجلوني, الموقف الأردني من الثورة اليمنية, ص92.

(2) جريدة الدفاع, ع : 8158, 1962/11/13.

(3) جريدة الجهاد, ع : 2870, 11/21/ 1962.

(4) جريدة فلسطين, 1962/11/11.

(5) جريدة الدفاع, ع : 8162, 11/18/ 1962.

(6) مجموعة خطب وتصريحات الرئيس عبد الناصر, ص273.

الاعتداءات السعودية والأردنية على اليمن. وأكد عبد الناصر للرئيس (كنيدي) بأن تدخّل ج.ع.م, ليس القصد من ورائه إسقاط العرشين السعودي والأردني, ولكن بغرض حماية الجمهورية اليمنية الفتية, وأعرب عن رغبته في سحب قواته بمجرد أن تتوقف المساعدات السعودية والأردنية. وقد رد الملك حسين مقترحاً قيام فريق من الأمم المتحدة بتقصي الحقائق في اليمن[1].

وفي 19 كانون الأول 1962 أعلن القائم بالأعمال الأمريكي في مؤتمر صحفي اعتراف الولايات المتحدة بالجمهورية اليمنية. وفي 20 كانون الأول حقّق الجمهوريون تقدم آخر بعد الاعتراف الأمريكي, وتمثل بفوزهم بمقعد اليمن في الأمم المتحدة, بعد مناقشة حامية تبادل فيها ممثل الإمام ومندوبي الأردن والسعودية الاتهامات مع مندوب مصر في الأمم المتحدة. وأعرب عبد المنعم الرفاعي مندوب الأردن في الأمم المتحدة عن عدم رضاه عن النتيجة غير المنصفة بحق الجانب الملكي في اليمن, إذ أنه يسيطر على قسم كبير من اليمن, بينما لم يتمكن الجمهوريون من توسيع سيطرتهم خارج نطاق المدن التي احتلوها[2].

صدم كل من الأمير فيصل والملك حسين باعتراف الأمريكيين بنظام حكم السلال, بشرط أن يعيد تأكيد التزام اليمن بالمعاهدات التي عقدتها, وشعر بأنّه كان ينبغي على واشنطن أن تمتنع عن الاعتراف بنظام حكمه مثلما فعل البريطانيون, وعلى ذلك صمم الملكان على أن يوضحا للأمريكيين مدى حماقة تصرفهما قبل الأوان وحكمهما بالقضاء على الملكية في اليمن. ومع ذلك فكلما ازدادت الجهود لسحق الجمهوريين في اليمن كلما تزايدت محاولات واشنطن لتحقيق تسوية سلمية, ذلك أن الرئيس (كنيدي) لم يكن تواقاً إلى القضاء على أي أسباب قد تؤدي إلى احتكاك بين أمريكا ومصر فحسب وإنما كانت السفارة الأمريكية في الرياض تخشى أيضاً أن يخلق تورط السعودية في اليمن لفترة طويلة متاعب داخلية قد تعرض الملكية للخطر, وبالتالي تهدد المصالح البترولية الأمريكية[3]. ومن ثم عرض (كنيدي) بعد انقلاب السلال بشهرين وساطة

(1) اوبلانس، اليمن، ص163.

(2) العجلوني, الموقف الأردني من الثورة اليمنية, ص 119, 120.

(3) ناتنج, ناصر, ص383, 384.

أمريكا لوقف القتال في اليمن, وأوفد ممثلاً خاصاً من واشنطن لكي يحاول إقناع فيصل بقبول العرض الذي لم يهتم به فيصل أو الإمام, ولم يتحمس لهذه الفكرة من الأطـراف المعنية سوى السلال وعبد الناصر, وعندما رفض طلبه تخلّى (كنيدي) عـن محاولـة إحلال السلام[1].

قررت الجامعة العربية تشكيل بعثة سلام تزور الدول المعنية بالأزمة اليمنية. وفي أول تشرين الأول 1963 وصلت البعثة عمان, وأجرت محادثات مـع الملـك حـسين وحكومته, وأبلغت الأردن أعضاء البعثة أنها لا تعتبر نفسها طرفاً من أطراف الصراع في اليمن, وأنها أوقفت مساعداتها للملكيين, وأنها ستستأنف علاقاتها مـع الجمهوريـة اليمنية في المستقبل القريب[2].

وفي مؤتمر القمة العربي الأول كان في وسع عبد الناصر أن يباعد بين الملـك حسين وبين الوقوف إلى جانب السعودية[3].

ومن منظور اليمن يمكن القول بأن القيادة المصرية قد حقّقت في مـؤتمر القمـة نجاحاً وإن يكن غير كامل, وقد تمثل هذا النجاح في المشاورات التـي أجراهـا عبـد الناصر مع الملك حسين قبل بدء المؤتمر لأعماله, وقد أجمعت المصادر التي تناولتهـا على أنها كانت تعبيراً عن مهارة دبلوماسية فائقة من جانب عبد الناصر على أساس أنه قد أحدث انشقاقاً في " جبهة الملوك" بعزل الأردن عن السعودية ودفع الملـك حـسين خطوات بعيدة في الاتجاه الذي كان قد بدأه بالفعل, وهو التخلي عن قضية الملكيين في اليمن[4]. وخلال اجتماعات المؤتمر عمل الملك حسين والرئيسان عبد السلام عـارف وأحمد بن بيلا، على تقريب وجهات نظر الأمير فيصل وعبد الناصر؛ وذلك للوصـول لحل للقضية اليمنية. وأخيراً تكللت جهودهم بلقاء الأمير فيصل عبد الناصـر, وعقـب اجتماعهما صدر بيان مشترك أكد عزمهما على حل الخلافات بين الأطراف اليمنيـة, وتصميمهما على وقف القتال هناك[5].

---

(1) ناتنج, ناصر, ص 384.

(2) أحمد , الدور المصري في اليمن, ص310, 311.

(3) اوبلانس, اليمن, ص 209, 210.

(4) أحمد, الدور المصري في اليمن, ص343.

(5) جريدة الدفاع, ع: 8716, 1964/9/15.

وتنفيذاً لهذا الاتفاق فقد اجتمع الملكيون والجمهوريـون فـي تـشرين الأول وتشرين الثاني في مدينة أركوت السودانية, وتم الاتفاق على وقف القتـال بيـنهم, والدعوة لعقد مؤتمر يمني عام في 23 تشرين الثاني 1964, إلا أن هذا الاجتماع لم يتم بسبب الخلاف حول المندوبين من كل جانب(1).

كان من أبرز نتائج مؤتمر القمة الأول اللقاء الذي تم بـين الملـك حـسين والرئيس عبد الله السلال, وهو اللقاء الذي سيكون له أثر كبير فـي تـشجيع الأردن على الاعتراف بالجمهورية اليمنية لاحقا(2).

حاول الملك حسين تأجيل الاعتراف باليمن قدر الإمكان, فبعد انتهاء مـؤتمر القمة الأول في 22 كانون الثاني 1964, صرح الملك حسين أنه لا ينوي الاعتراف بالجمهورية في الوقت الحالي, وإنما يرغب بتأجيله, وسبب ذلك خشيته من أن يؤثر ذلك على علاقاته مع السعودية, ولأن تأخير الاعتراف يجعله في وضع يؤهله للقيام بالوساطة لحل المشكلة التي لم تعالج في المؤتمر(3).

لكن الرئيس عبد الناصر استطاع إقناع الملك حسين في شهر تمـوز 1964, بأن يعترف بالنظام الجمهوري في صنعاء, وفي 22 تموز 1964, أعلن الاعتـراف الأردني بالجمهورية اليمنية , وأرسل قدري طوقان وزير الخارجيـة برقيـةً إلـى نظيره اليمني جاء فيها:" يسرني أن أنقل إلى معاليكم اعتـراف حكومـة المملكـة الأردنية الهاشمية بالجمهورية اليمنية الشقيقة"(4).

وبعد هذا الاعتراف قبلت الأردن الدعوة الموجهة إليها للمشاركة بالاحتفالات اليمنية بمناسبة عيد الثورة في 26 أيلول 1964(5). وبعث الملك حسين برقية تهنئـة

---

(1) باديب ، محمد سعيد, الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي, دار الساقي، لندن، 1980، ص151, 152. وسيشار إليه لاحقا، باديب، الصراع السعودي المصري.

(2) درادكة, دراسة في العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية, ص139.

(3) العجلوني, الموقف الأردني من الثورة اليمنية, ص155.

(4) جريدة المنار, ع: 1266, 1964/7/23.

(5) جريدة الدفاع, ع: 8660 , 1964/7/24.

للسلال بهذه المناسبة, مؤكّداً استعداد الأردن لتقديم المساعدات الاقتصادية والثقافيـة لليمن[1].

بعد فشل اجتماع أركويت عرضت الحكومة الأردنية مشروعاً لحل الأزمة فـي اليمن, وقد قدم المشروع في 21 حزيران 1965, وارتكز المشروع علـى مبـدأين هما:

1- عدم الدخول في تفاصيل ادعاءات الأطراف المعنية وحججهم من حيث وزن ودرجة قوتهم, أو تمثيلهم داخل اليمن, أو مدى سيطرتهم من حيث المـساحة على هذا الجزء من اليمن أو ذاك.
2- عدم الدخول في مناقشات فقهية حول الأوضاع القانونية المبنية على أسـس تصعب مواجهتها منطقياً مثل:ادعاء الأطراف المعنية لقبولهم أو عدم قبولهم بالإمامة أو الجمهورية مثلاً, كشكل لنظام الحكم الذي تقترحه أيـة مـصالحة موفقة لموضوع النزاع اليمني[2]. إلا أن الجانبين الملكي والجمهوري عبـرا عن رفضهما للمشروع الأردني[3].

وفي 22 آب 1965 قام الرئيس عبد الناصر بزيارة إلى جدة, واجتمع مع الملك فيصل, حيث انتهت مباحثاتهم بعقد اتفاقية جدة التي تضمنت ترك الـشعب اليمنـي يقرر مصيره , ونظام الحكم الذي يرتضيه, وأكدت الاتفاقية علـى سـحب القـوات المصرية من اليمن, مقابل إيقاف المساعدات السعودية للملكيين, ووقف الاشـتباكات المسلحة بين الجانبين[4].

وبعد توقيع اتفاقية جدة, بعث الملك حسين ببرقية لعبد الناصر, أعرب فيها عـن تقديره للنتائج التي تم التوصل إليها لحل النزاع القائم في اليمن, ومما جاء فيهـا :"

1) جريدة فلسطين, 1964/9/17.
(2) جريدة الدفاع, ع: 7817, 1964/9/27.
(3) التل, كتابات في القضية العربية, ص209؛ أحمد , الدور المصري في اليمن, ص367.
(4) دراكة, دراسة في العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية, ص145.

... لقد أكبرنا مسعاكم الهادف لتحقيق السلام في اليمن, وإقامـة علاقـات الأخـوة الطبيعية بينكم وبين المملكة العربية السعودية"[1].

وخلال هذه المرحلة كان الملك حسين يتذبذب مرةً أخرى في علاقاته وصداقاته، فبعد زيارة قام بها الملك فيصل في 18 شباط 1967, سحب اعترافه بنظام السلال, مصرحاً بأنه أبلغ الأخير منذ ثلاثة أسابيع سلفت بأنه مالم تنـسحب قـوات ج.ع.م العسكرية من اليمن ويتوقف طيرانها عن قصف الشعب اليمني فإنه سيقوم باتخاذ هذا الإجراء. وقد رفضت ج.ع.م في نفس اليوم طلباً تقدمت به الأردن للسماح لطائرات بريطانية وأمريكية تحمل شحنات من الأسلحة للأردن بالهبوط في مطارات ج.ع.م , أو التحليق فوق مجالها الجوي. وكان السبب الذي ذكر لهذا الرفض هـو أن لـدى ج.ع.م الدليل الكافي على أن هذه الأسلحة ستستخدم فـي الهجـوم علـى قـوات الجمهورية اليمنية[2].

4.5 دور الأردن والجمهورية العربية المتحدة في مؤتمرات القمة العربية

كانت تجتاح المنطقة العربية في ذلك الوقت خلافات حـادة اتخـذت شـكل الحرب الباردة بين الدول العربية التقدمية, والدول العربية المحافظة, ومن بين ثلاث عشرة دولة عربية هي أعضاء الجامعة في ذلك الوقت لم يكن هناك سـوى ثـلاث دول تتمتع بعلاقات مرضية مع الجميع تقريباً وهي: الكويت والسودان وليبيا[3].

فقد ساد العلاقات العربية - العربية توتراً ملحوظاً منـذ نهايـة الخمـسينات وبداية الستينات, ويمكن وضع صورة الواقع العربـي فـي إطارهـا المناسـب إذا استعرضنا تلك العلاقات, فقد كانت العلاقات بين السعودية وج.ع.م سـيئة بـسبب الدور السعودي في عملية الانفصال1961, وزادت العلاقات توتراً بعد نجاح الثورة اليمنية ووقوف ج.ع.م إلى جانبها, بينما وقفـت الـسعودية إلـى جانـب الأئمـة المطرودين, أما العلاقات بين الأردن وج.ع.م فقد كانت مقطوعة, وزاد الأمر سوءاً

---

(1) جريدة الدفاع, ع: 8994, 1965/8/26.

(2) اوبلانس, اليمن, ص292.

(3) الموافي, مصر في جامعة الدول العربية, ص241, 242.

حين وقفت الأردن إلى جانب السعودية مؤيدةً حكم الأئمة ضد الثورة في الجمهورية اليمنية[1]. كما كانت علاقات مصر مع المغرب متوترة بسبب إرسال عبد الناصـر لقوة مصرية إلى الجزائر بناء على طلب بن بيلا, عندما نشبت خلافات على الحدود بين المغرب والجزائر. ولم تكن علاقات مصر مع سوريا قد عادت إلـى وضـعها الطبيعي منذ الانفصال[2].

5.5 مؤتمر القمة العربي الأول

في 23 أيلول 1964 ألقى عبد الناصر خطاباً هاماً في بـور سـعيد حـول القضية الفلسطينية وأخطار الصهيونية, وتحويل مياه نهر الأردن من قبل إسـرائيل واستغلالها. وقال إن رؤساء أركان الجيوش العربية اجتمعوا في نطـاق الجامعـة العربية, ولكن القرارات التي توصلوا إليها ليست عملية, وإن الحل العملي هو عقـد اجتماع في نطاق الجامعة العربية للملوك والرؤساء العرب, فهـم وحـدهم الـذين يستطيعون دراسة الموقف بعمق وفهم, ثم يستطيعون وضع خطة معينة يلتزمون بها ويقومون بتنفيذها[3].

وبدأ الإعداد للقمة على أن يكون الموضوع الأساسي التي تناقشه القمة, هـو المشكلة الرئيسية التي كانت تواجهها الدول العربية في ذلك الوقـت المتمثلـة فـي المشروع الذي كانت قد بدأت إسرائيل في تنفيذه منذ عشر سنوات, والذي اعتبـره مجلس الأمن في تشرين الأول 1953 خرقاً لاتفاقية الهدنة يجـب وقفـه, وسـجل المجلس في قراره تعهداً إسرائيلياً بالتوقف عن تنفيذه. وكانت إسرائيل قـد توقّفـت بالفعل عن تنفيذ المشروع؛ بـسبب رفـض (أيزنهـاور) تزويـدها بالمـساعدات

---

(1) خلة، كامل محمود, الفكر السياسي العربي الرسمي في مؤتمري قمة انشاص 1946 والقاهرة الأول 1964, مجلة شؤون عربية , ع : 37, آذار 1984, ص 75. وسيشار إليه لاحقا، خلـة، الفكـر السياسي العربي الرسمي.

(2) رياض , مذكرات، ج2 , ص282.

(3) خلة, الفكر السياسي العربي الرسمي, ص76.

الاقتصادية, إلا أنها عادة إلى استئناف أعمال التحويل بعد أن تأكدت من اسـتمرار تدفق المساعدات الأمريكية إليها[1].

ولم يكن أمام الدول العربية إزاء هذا العدوان سوى إتباع أحد أمرين:

أولهما: التدخل بالقوة لمنع إسرائيل من الاستيلاء على مياه نهر الأردن, الأمر الذي يعني قيام الدولة العربية بمبادرة عسكرية ضد إسرائيل.

ثانيهما : قيام الدول العربية بتنفيذ المشروع العربـي داخـل الأراضـي العربيـة للاحتفاظ بأكبر قدر من مياه النهر لصالح الشعب الفلسطيني والدول العربيـة, مـع اتخاذ الترتيبات العسكرية للدفاع عن الأراضي العربية فـي حالـة قيـام إسـرائيل بالعدوان. ولم يكن لدى الدول العربية قدرة على القيـام بمبـادرة عـسكرية ضـد إسرائيل, وكان الخيار الثاني هو الخيار الوحيد المتاح[2].

وفي اليوم التالي لدعوة الرئيس عبد الناصر, وجهت أمانة الجامعة العربية , برقيات إلى جميع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجامعـة, متـضمنة دعـوة الرئيس لعقد مؤتمر القمة " مع استعداد ج.ع.م لأن تتخذ من الخطوات والترتيبات ما يمكن لمثل هذا المؤتمر أن يباشر المهمة المرجوة منه, في جو يكفل له الوصول إلى نتائج صريحة محدودة وحاسمة, ترتفع إلى مستوى المسؤولية وتبعاتها الضخمة"[3].

أما الأسباب التي دفعت مصر لعقد مؤتمر قمة عربي فهي:

1- كان السبب الرئيسي وإن لم يكن الوحيد, هو أن إسرائيل قد قاربت على الانتهاء من المرحلة الأولى لأعمال تحويل مياه نهر الأردن.

2- كانت حرب اليمن قد بدأت تشكّل ضغطاً متزايداً على الاقتصاد المصري لتزايـد نفقاتها, واتساع حجم التدخل المصري,على عكـس مـا كانـت تتوقـع القيـادة المصرية, وكانت ج.ع.م تأمل أن تستطع عن طريق اجتمـاع القمـة العربيـة,

---

(1) رياض, مذكرات، ج2 , ص282.

(2) المرجع نفسه, ص282 , 283

(3) خلة, الفكر السياسي العربي الرسمي, ص77.

وتحقيق نوع من التوافق, التوصل إلى خطوات إيجابية أكثر مما استطاعت أن تحققه بأسلوب الحرب الباردة(1).

كان الرد الأردني على دعوة عبد الناصر سريعاً وفورياً, حيث أعلن الملك حسين عن قبوله عقد القمة قائلاً: " إن قضية فلسطين هي قضية الأمة العربية جمعاء, وإن أي اجتماع يعود لخيرها والحفاظ على حقوق أهلها العرب, فإن الأردن لن يتوان عن حضور الاجتماع, وذلك بعد أن توجه الدعوة إليه للحضور في أي مكان وزمان"(2).

وعند وصول الملك حسين إلى القاهرة في 12 كانون الثاني, استقبله عبد الناصر استقبالاً ودياً, ثم عقد معه اجتماعاً خاصاً, وكان ذلك أول لقاء لهما منذ سبع سنوات. وفي أثناء الاجتماع طلب الحسين أن تكف مصر عن الاتصال بالضباط الأردنيين , وتقديم الدعم المالي لهم, لأن ذلك الدعم كان يستغل لمناهضة نظام الحكم, وكانت الحكومة الأردنية على علم بالمساعدات المالية التي كانت مصر ترسلها لعائلات الضباط المحكومين(3).

استطاع عبد الناصر بهذه الخطوة إحداث انشقاق في " نقابة الملوك", واستطاع بتأييد عبد السلام عارف له وعدم قدرة فيصل وأمين الحافظ على تكوين جبهة حول أي مسألة, أن يعزل كلاً من السوريين والسعوديين(4).

وبدأت جلسات المؤتمر في 13 كانون الثاني في مقر الجامعة العربية برئاسة الرئيس العراقي المشير عبد السلام عارف. وحضر المؤتمر الملك حسين، والرئيس جمال عبد الناصر, والرئيس احمد بن بيلا رئيس الجزائر, والرئيس السوداني الفريق إبراهيم عبود, والرئيس السوري أمين الحافظ, وأمير دولة الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح, والرئيس التونسي الحبيب بو رقيبة, والملك سعود ملك المملكة العربية السعودية, والملك الحسن الثاني ملك المغرب, والرئيس اليمني عبد الله

(1) الموافي, مصر في جامعة الدول العربية, ص242- 244.

(2) موسى, تاريخ الأردن في القرن العشرين,ج2 , ص74؛ درازكة, دراسة في العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية, ص137؛ فضة, محمد، الأردن ومؤتمرات القمة, منشورات لجنة تاريخ الأردن, 1991, ص19. وسيشار إليه لاحقا، فضة الأردن ومؤتمرات القمة.

(3) موسى, تاريخ الأردن في القرن العشرين, ج2, ص75.

(4) ناتنج , ناصر , ص395.

السلال, وولي عهد ليبيا الأمير حسن الرضا, ورئيس وزراء لبنان رشيد كرامي بسبب مرض الرئيس فؤاد شهاب. وضمت الوفود العربية وزراء الخارجية والدفاع وعدداً كبيراً من المستشارين. كما انضم إلى المؤتمر ممثل فلسطين أحمد الشقيري بعد مناقشة بروتوكولية حول مدى أحقيته في حضور اجتماع الرؤساء والجلوس معهم[1].

تحدث عبد الناصر في بداية المؤتمر عن مخاطر تنفيذ إسرائيل لمشروعها, وأبرز أهمية وجود قوة ردع عربية للدفاع عن الدول العربية عند تنفيذ المشروع العربي لاستغلال مياه نهر الأردن. وأشار إلى توصيات رؤساء أركان حرب الجيوش التي قدموها إلى مجلس الدفاع في حزيران 1961, والذي قرر بناء على هذه التوصيات, تشكيل قيادة عربية مشتركة بهدف منع إسرائيل من تنفيذ مشاريعها العدوانية, وتحويل مياه نهر الأردن إلى النقب. وذكر عبد الناصر أنه بالرغم من صدور هذا القرار في عام 1961 إلا أنه لم يبدأ في تنفيذه حتى الآن؛ بسبب الخلافات السياسية, مما أتاح لإسرائيل الاستفادة من الموقف العربي والإسراع في تنفيذ مشروعاتهم. كما أشار عبد الناصر إلى أن رؤساء أركان حرب عادوا في اجتماعهم في كانون الأول 1963 إلى المطالبة بتنفيذ قرارات مجلس الدفاع السابقة.

وذكر عبد الناصر أن إسرائيل لن تتوقف عن اعتداءاتها طالما بقينا متفرجين, وأنه دعا إلى هذا الاجتماع ليتم الاتفاق على خطة لمواجهة الخطر الصهيوني, واقترح الإسراع بتشكيل القيادة المشتركة[2].

أما الملك حسين فأوضح أن الأردن تستطيع أن تقوم بدورها ضد الاعتداءات الإسرائيلية نظراً لوضعها الجغرافي وسيطرة الضفة الغربية على قلب إسرائيل, ولكن ذلك يستلزم دعم الأردن حتى يمكنها أن تقوم بدورها الدفاعي, وطالب بشدة إنهاء الخلافات العربية, وأن يتسم الحديث بين الرؤساء بالصراحة من أجل تحقيق

---

(1) رياض, مذكرات، ج2, ص283.

(2) المرجع نفسه, ص283, 284؛ ناتنج, ناصر, ص 395, 396.

الهدف القومي, واقترح أن يلتقي الرؤساء كل ستة اشهر, لإزالة كل أسباب الخلاف وتأكيد الثقة بين الرؤساء[1].

وفي هذا المؤتمر تمت الموافقة على استئناف العلاقات الدبلوماسية التي قطعتها مصر بعد اعتراف الأردن بحكومة سوريا الانفصالية عام 1961, وأصـدر الملـك حسين عفواً عن الطيارين الأردنيين الذين لجأوا إلى القاهرة, وإعادة الطائرات إلـى الأردن. وقد لعب الملك حسين، ورئيس وزراء السودان, وأمير الكويت, والرئيسان أحمد بن بيلا وعبد السلام عارف دوراً مهما في التصالح المصري السعودي, ممـا أدى إلى الاتفاق على حل الأزمة اليمنية[2].

نجح المؤتمر في نهاية الأمر في اتخاذ أخطر وأهم ثلاثة قـرارات تتخـذها الدول العربية وهي:

1- إنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربيـة فـي مواجهـة العـدوان الإسرائيلي, حيث جاء في مقدمة القرار: " أن قيام إسـرائيل هـو الخطـر الأساسي الذي أجمعت الأمة العربية بأسرها على دفعه, وأن تحويلهـا لميـاه نهر الأردن سيضاعف من أخطارها على الوجود العربي". كما تقرر تعيـين القائد العام من مصر وبقرار من حكومتها, وتحدد للقيادة فترة شهرين يتم فيها تعيين أعضائها. كما صدر قرار بأن تلتزم الدول العربيـة جميعـاً بتـشكيل وتخصيص القوات التي تقترحها القيادة العامـة, ويـصدق مجلـس الـدفاع المشترك على تشكيلها وتخصيصها, وأن تلتزم الدول بتسهيل مهمـة القائـد العام, وتنفيذ كافة الوصايا والطلبات التي تصدر منه. وخصص الرؤساء مائة وأربعة وخمسين مليون جنيه إسترليني لشراء السلاح, بالإضافة إلى نفقـات إعاشة سنوية قدرها ثمانية وعشرون مليون جنيه, وقد خصصت هذه الأموال لسوريا والأردن ولبنان, أما السعودية والعراق ومصر, فكان عليها أن تتحمل نفقات تسليحها[3].

---

(1) رياض, مذكرات، ص 284, 285.

(2) فضة , الأردن ومؤتمرات القمة, ص21.

(3) رياض, مذكرات، ج2, ص285.

2- الموافقة على توصيات الهيئة الفنية العربية لمياه نهر الأردن, واتخاذ التدابير العملية اللازمة لتنفيذها, وأهمها إنشاء هيئة يطلق عليها هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده, تشرف على تنفيذ المشروع العربي, برئاسة أمين الجامعة. وتقرر تخصيص ستة ملايين وربع مليون جنيه إسترليني لتمويل المشروعات في المرحلة الآجلة, والتي قدرت بحوالي خمسة وستين مليون جنيه, فقد تقرر أن تقوم الهيئة بإعداد دراسة تفصيلية للمشاريع لتحديد طريقة تمويلها[1].

3- تكليف السيد أحمد الشقيري ممثل فلسطين لدى الجامعة بإجراء اتصالاته بالدول الأعضاء والشعب الفلسطيني بغية إقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره[2].

وعندما طرح الموضوع في القمة العربية, أثار جدلاً بين الدول العربية, فقد كان الأردن يخشى أن يؤدي القرار إلى فصل الضفتين الغربية والشرقية, إلا أن الشقيري أوضح في كلمته أن الكيان الفلسطيني لا يهدف إلى فصل الضفة الغربية عن الأردن, وأن الغرض منه هو تنظيم الشعب الفلسطيني وتعبئة طاقاته مع كافة الدول العربية وفي مقدمتها الأردن. وأظهر الملك حسين رضاءه عن هذا التوضيح, وقبل ببحث أسلوب التنفيذ مع الشقيري في عمان[3].

6.5 مؤتمر القمة العربي الثاني

كان الملك حسين قد تقدم باقتراح إلى مؤتمر القمة الأول, يدعو إلى إصدار قرار بأن يجتمع ملوك ورؤساء الدول العربية كل عام, على أن يعقد الاجتماع دورياً في العواصم العربية المختلفة[4].

---

(1) رياض, مذكرات، ج2, ص286.

(2) المرجع نفسه, ص286.

(3) المرجع نفسه، ص286- 287.

(4) فضة, الأردن ومؤتمرات القمة, ص23.

عقد مؤتمر القمة الثاني في الإسكندرية, وحضره الملك فيصل بعد أن انتقلت إليه السلطة الفعلية في السعودية, والملك السنوسي, والباهي الأدغم نائباً عن الرئيس بو رقيبة, والأمير عبد الله نائباً عن الملك الحسن الثاني, كما حضره باقي الرؤساء الذين اشتركوا في المؤتمر الأول. ورأس الملك فيصل جلسات المؤتمر التي بدأت في 15 أيلول 1964. وكان أهم ما ناقشه المؤتمر التقرير الذي قدمه الفريق علي عامر, والذي تضمن خطة عمل شاملة لتسليح وتدريب القوات العربية. وكان من رأي علي عامر أنه يستطيع مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية خلال ثلاث سنوات, بشرط أن تصل الأسلحة في الوقت المناسب الذي حدده, وبشرط وحدة مسرح العمليات, أي أن تكون لقيادته الحرية المطلقة في تحريك القوات العربية من جهة إلى أخرى[1].

إلا أن الرؤساء فوجئوا أثناء المناقشات بالرئيس السوري أمين الحافظ يطالب القائد العام بأن يضع خطة تفصيلية لتحرير فلسطين على أساس القوات المتوافرة, على أن تعرض على المجلس في دورته القادمة وطالب الحافظ بإلحاح بوضع هذه الخطة الهجومية رغم اعتراض بعض الرؤساء من منطلق أننا لم نحقق بعد قدرة دفاعية, وليس من المنطقي أن ننشغل بوضع خطة هجومية, وكان من بينهم الرئيس عبد الناصر, وقد أوضح رأيه قائلاً:" إن الدول العربية عجزت عن تنفيذ قرارات مجلس الجامعة التي صدرت عام 1960 من أجل العمل على استخدام مياه روافد نهر الأردن في الأراضي العربية". وذكر أن رئيس أركان حرب الجيش السوري, أوضح في اجتماع رؤساء الأركان أن إسرائيل في وسعها احتلال منطقة نهر بانياس داخل سوريا، وأن الوفد اللبناني قد ذكر نفس الشيء بالنسبة لنهر الحاصباني الذي ينبع في لبنان, وأضاف عبد الناصر أنه علينا أولاً أن نبني قوة دفاعية مشتركة لحماية حدودنا قبل أن نبحث في أي عمل هجومي[2].

اتخذ مؤتمر القمة الثاني عدة قرارات نجملها فيما يلي:

1- البدء فوراً بالعمل في مشروع استغلال مياه نهر الأردن وروافده.

---

(1) رياض, مذكرات، ج2, ص293.

(2) المرجع نفسه, ص294.

2- أقر المؤتمر الإجراءات التالية:

أ- تشكيل الكيان الفلسطيني.

ب- قيام منظمة التحرير الفلسطينية بممارسة مهامها.

ج- تكوين جيش التحرير الفلسطيني.

3- أقر المؤتمر أن يكون اجتماع مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة في شهر أيلول من كل عام[1]. وأن يكون الاجتماع التالي في المملكة المغربية في أيلول عام1960[2].

7.5 مؤتمر القمة العربي الثالث

قبل انعقاد القمة رأى عبد الناصر أن يعمل على تقوية العلاقات مع السعودية, فقام بزيارة إلى السعودية في 22 آب 1965 ووقّع اتفاقاً مع الملك فيصل لإحلال السلام في اليمن, وتعهد عبد الناصر بسحب القوات المصرية خلال عشرة أشهر. كما تعهد الملك فيصل بوقف أية مساعدات للعناصر المناهضة للنظام الجمهوري في اليمن, ومنع استخدام الأراضي السعودية ضد اليمن, واتفق الزعيمان على ضرورة عقد مؤتمر يمهد لإجراء استفتاء شعبي في اليمن. ورغم هذا التطور فعندما حل موعد عقد مؤتمر القمة الثالث لم يكن الوضع في الوطن العربي مريحاً, بل ظهرت العديد من المشاكل؛ فقد كانت إسرائيل قد نجحت في عرقلة مشروعات التمويل العربية لمياه الأردن, وتوقفت الأعمال الهندسية إلى أن تتوفر لها الحماية العسكرية, واشتدت الخلافات بين مصر وسوريا, وثار جدل واسع حول القيادة العربية الموحدة أثارته القيادة السورية

ورأى الأردن عدم دخول أي قوات عربية لأراضيه قبل استكمال القيادة لخطة التعزيز العسكرية [3].

---

(1) خوري، المشاريع الوحدوية العربية, ص210, 211.

(2) رياض, مذكرات، ج2, ص297.

(3) المرجع نفسه, ص303.

بدأ اجتماع القمة في 13 أيلول, وترأس الجلسة جمال عبد الناصر, وأشار في خطابه إلى الإنجازات التي تمت من أول لقاء للقمة بإنشاء القيادة العربية الموحدة, وهيئة استثمار روافد الأردن, وقيام منظمة التحرير الفلسطينية, إلا أنه أوضح أن هذا لا يعتبر كافياً, فإن إمكانات الدول العربية عظيمة تتيح لها تحقيق المهمة الأساسية وهي تحرير فلسطين. وفي الاجتماع المغلق تحدث عبد الناصر عن عجز الدول العربية العسكري بما في ذلك مصر, وأشار إلى أن مصر عقدت مؤخراً صفقة أسلحة مع الاتحاد السوفيتي قيمتها مائة مليون دولار, مما يعزز قدراتها الدفاعية[1].

وعندما طرح عبد الناصر في الجلسة التالية مشروعات التحويل, أوضح أمين الجامعة أنها توقّفت في كل من سوريا ولبنان والأردن بسبب الاعتداءات الإسرائيلية. وانتقل المؤتمر إلى النقطة الأساسية وهي تقرير القائد العام للدفاع عن مشروعات التحويل أمام أي اعتداءات إسرائيلية. وقام جدل طويل بين الفريق علي عامر والملك حسين, فكانت خطة الفريق تقضي بدخول القوات العراقية والسعودية إلى مواقع في الأردن لمساندة قواتها في حالة أي عدوان عليها, بينما كان الملك حسين يرى أن دخول هذه القوات سوف يدفع إسرائيل للقيام بعدوان على الأردن. وكان الملك فيصل سبق وأكد أن قواته على استعداد لدخول الأردن إذا أذن لها الملك حسين, كما أكد ذلك أيضاً الرئيس عبد السلام عارف, وعندما تبين للرئيس عارف رفض الملك حسين أعلن أن وجود قواته على الحدود يرهق هذه القوات, وأنه سيعيدها إلى مواقعها الأصلية في العراق[2].

وفي 23 تموز 1966 ألقى عبد الناصر خطاباً بمناسبة عيد الثورة, أشار فيه إلى أنه عندما دعا إلى أول مؤتمر للقمة في كانون الأول 1963 كان يأمل في توحيد العمل العربي من أجل فلسطين, ثم تساءل عبد الناصر عن جدوى الاشتراك في مؤتمر القمة العربية, وأعلن أن مصر قررت عدم حضور مؤتمر القمة القادم, وأنه سيطلب تأجيل المؤتمر إلى أجل غير مسمى. وفي 25 تموز أرسل محمود رياض خطاباً إلى الجامعة العربية مبيناً الأسباب التي دعت مصر لتأجيل مؤتمر القمة,

(1) رياض, مذكرات، ج2, ص308.

(2) المرجع نفسه, ص309.

حيث احتج أن عقد المؤتمر الرابع للملوك والرؤساء في الخامس من أيلـول 1966 بمدنية الجزائر لن يحقق في الظروف العربية الحالية, الأهداف التي من أجلها نادت الجمهورية العربية إلى عقد هذه المؤتمرات, ولهذا فان مصر تطالب بتأجيل المؤتمر لأجل غير مسمى [1].

جاء رد الأردن على هذه الدعوة من خلال مذكّرة أردنية تضمنت ما يلي:

1- إن الأسباب التي ذكرت لتأجيل انعقاد مؤتمر القمة الرابع, هي عينها الأسباب التي تحتّم انعقاده في موعده المقرر وفي الجزائر.

2- تأكيد الحكومة الأردنية على عقد مؤتمر القمة الرابع, وفي موعده المقرر[2].

وفي حديث لوصفي التل عن تأجيل عقد القمة, عـرض الركـائز الأساسـية لإصرار الأردن على عقد المؤتمر وهي:

1- أن قضية فلسطين مسؤولية عربية مشتركة,لا تخـص دولـة عربيـة بعينهـا, ومؤتمرات القمة ركيزة أساسية للحشد من أجل فلسطين, وعلى ذلـك فهـي لا تخص دولة عربية بعينها, ولا حاكماً عربياً بعينه.

2- كان مؤتمر القمة الثالث حاسماً في خطته وتوقيتـه, وأن تـأخير يـوم واحـد سيعرض الخطة إلى أخطار شديدة.

3- القمة الرابعة تختلف أساساً عن الاجتماعات السابقة, فهي ليست مؤتمر إعـداد ومحاسبة, بل مؤتمر امتحان نهائي[3].

وعندما عقدت الجلسة الخاصة بالتصويت لتأجيل المؤتمر, وافقت سبع دول عربية على الاقتراح المصري, بينما عارض الأردن والسعودية التأجيل[4].

8.5 موقف الأردن ومصر من إنشاء الكيان الفلسطيني

لم يكن ثمة وجود للكيان الفلسطيني قبل قيام م. ت. ف عام 1964, إلا مـن خلال" الهيئة العربية العليا" ، و" حكومة عموم فلسطين" الممثلة في الجامعة العربية

---

(1) رياض, مذكرات، ج2, ص313.

(2) جريدة المنار, ع: 1890, 4آب 1966.

(3) درادكة, دراسة في العلاقات السياسية بين الأردن والسعودية, ص154.

(4) المرجع نفسه, ص155.

بأحمد حلمي باشا. وفي وقت لاحق بدأت بعض الدول العربية تلاحظ النشاط الـذي يبديه الشباب الفلسطيني من أجل إيجاد كيان مستقل عن الدول العربيـة, ويبـدو أن أكثر من جهة مصرية وعربية, نصحت الرئيس عبد الناصر باحتواء طموح الشعب الفلسطيني بكيان سياسي مستقل, مما جعل مصر تبادر إلى الإسراع في العمل لإقامة كيان فلسطيني مرتبط بمصر, أو بجامعة الدول العربية[1].

كانت م. ت. ف إحدى بنات أفكار عبد الناصر والمؤشر الأقوى علـى أنـه كان على استعداد للتنازل عن مسؤوليته ووضعيته القيادية, أو المشاركة فيهما لتفادي حرب مع إسرائيل. وحتى تقديرات عبد الحكيم عامر المضخمة بشأن القوة العسكرية المصرية فشلت في إقناعه بأن قواته تعادل في أدائها نظيرتها الإسرائيلية, وكان دعم عبد الناصر لقيام مؤسسة فلسطينية, يهدف إلى تلبية رغبة الفلسطينيين في أن يكون لهم صوت في المجالس العربية, وإبقائهم تحت السيطرة[2].

ويمكن القول أن علاقة مصر مع المنظمة كانت ذات وجهين؛ فمن جهة كان عبد الناصر يؤمن بضرورة أن يكون للشعب الفلسطيني دور في الصراع مع العدو الصهيوني, ومن جهة ثانية, لا شك في أن القاهرة كانت تسعى لمراقبة التحركـات السياسية في الأوساط الفلسطينية, خاصةً أن المخابرات المصرية في قطـاع غـزة كانت قد بدأت تلاحظ, قبل قيام المنظمة بعامين, أن هناك تحركاً سرياً في صـفوف الفلسطينيين, وكانت تخشى أن تفلت الأمور من يدها إذا استمرت تلك التحركات, أما من خلال منظمة التحرير فسيكون التحرك الفلسطيني علنياً, وقابلاً أكثـر للـضبط, إضافةً إلى ذلك فإن خلافات عبد الناصر مع بعض الدول العربية دفعتـه لإخـراج الورقة الفلسطينية, بإعطاء الفلسطينيين صيغة كيانية تكون مصر أقدر على احتمالها, وبمجموع هذه الدوافع, قدمت القاهرة كل التسهيلات اللازمة لقيام المنظمة[3].

---

(1) عبد الرحمن ، أسعد, منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها, تأسيسها, مساراتها, نيقوسـيا, منظمـة التحرير الفلسطينية, مركز الأبحاث, 1987.ص 66، 67.وسيشار إليه لاحقـا، عبـد الـرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية.

(2) أبو الريش , جمال عبد الناصر, ص297.

(3) عبد الرحمن, منظمة التحرير الفلسطينية, ص103.

تعتبر ج.ع. م من أكثر الدول تأييداً لقام م. ت. ف , وقد دافعت مصر عنها باستمرار, إلى حد اتهام عبد الناصر بأنه أراد التخلي عن القضية الفلسطينية, فأوعز للشقيري بإنشاء المنظمة[1].

تم في مؤتمر القمة الأول بحث موضوع الكيان الفلسطيني ولم يكـن هنـاك اتفاق بين الدول العربية داخل المؤتمر على صيغة الكيان الفلسطيني, فقـد طالبـت سوريا بفصل الضفة الغربية وقطاع غزة عـن الأردن ومـصر وإقامـة الكيـان الفلسطيني عليها, وطالبت السعودية بإنشاء حكومة فلسطينية تلبيةً لرغبة الحاج أمين الحسيني, وطالب الحبيب بورقيبة والرئيس أحمد بن بيلا بإقامة جبهة تحرير وطني فلسطيني, وكانت مصر تريد أن يكون الكيان الفلسطيني منبراً إعلامياً[2].

أوصى مؤتمر القمة الأول تخويل السيد أحمد الشقيري ممثل فلـسطيني فـي الجامع العربية, بأن يتابع اتصالاته بالدول الأعضاء في الجامعة والشعب الفلسطيني حيثما وجد, ليبحث معهم الطريقة المثلى لتنظيم شعب فلسطيني[3].

رفض الملك حسين أن يشار في البيان الختامي للقمة إلى الكيان الفلـسطيني وأدرك الشقيري أهمية الموقف الأردني فور انتهاء المؤتمر, فـأعلن فـي مـؤتمره الصحفي في القاهرة في 20 كانون الثاني 1964 :" ... أن التنظيم الفلـسطيني لـن يأخذ شكل الحكومة وإنه لن يمارس سيادة إقليمية على الضفة الغربية أو قطاع غزة, ولن يتعارض قيامه مع وجود الكيان الأردني؛ فالكيان الأردنـي رسـمي ودولـي, والكيان الفلسطيني شعبي يعتمد على النضال القـومي" وأضـاف : "... إن الكيـان الفلسطيني سيتعاون مع الحكومة الأردنية تعاوناً وثيقاً وسيكون لهذا التعاون طابعـه الخاص؛ لأن الشعب الفلسطيني موجود في الأردن وكذلك الأراضي الفلسطينية"[4].

---

(1) الشقيري, من القمة إلى الهزيمة, ص276.

(2) النسر ، محمود عبد العزيز, جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية من عام 1945 إلى 1974, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الدراسات العليا, قـسم التـاريخ, الجامعـة الأردنيـة, 1991, ص158. وسيشار إليه لاحقا، النسر، جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية.

(3) المرجع نفسه , ص159.

(4) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964, ص71, 72.

وأكد الملك حسين هذه الحقائق في خطابه في مؤتمر القدس القومي في 11 نيسان 1964, عندما شرح الموقف الأردني من تنظيم الشعب الفلسطيني:"...إن كياناً أريد له أن يكون تلك القوة وذلك السلاح, لن يمس في لحظة من اللحظات وحدة أسرتنا الأردنية الواحدة بسوء, وإنّما هو على عكس ذلك سيقوي تلك الوحدة ويعمقها, ويضاعف من قدرتها على النمو والانطلاق"(1).

وفي هذا السياق قام الشقيري بجولة واسعة في الدول العربية, بدأها بالأردن, الذي كانت لديه تحفظات على الكيان الفلسطيني, حيث أصر الملك حسين على أن ينص مشروع الكيان على عدم فصل الضفة الغربية عن الضفة الشرقية, قبل منح موافقته على قيام المنظمة(2).

كان من الطبيعي أن تكون الأردن أول دولة عربية يزورها الشقيري لإطلاعها على مشروع الكيان الفلسطيني, لأن موافقة الأردن هي الأساس لأي استمرار لجهود الشقيري, وقد التقى الشقيري بالملك حسين, حيث عقد معه اجتماعاً بحضور بهجت التلهوني رئيس الوزراء, والشريف حسين بن ناصر رئيس الديوان الملكي, وحابس المجالي رئيس هيئة الأركان, وأطلعهم على نسخة من ملف الكيان الفلسطيني, واستمع في جلسات أخرى لم يكن الملك بها لاعتراضات الشريف حسين وحابس المجالي, حيث اعترض الشريف حسين على مادة (علم ونشيد فلسطين)، وأما حابس المجالي فقد اعترض على مادة (الكتائب الفلسطينية), وكيف يكون في الأردن جيش وكتائب؟ فاقترح الشقيري إضافة عبارة " وذلك في أراضي الدولة التي توافق على ذلك"(3).

دعا الشقيري إلى عقد مؤتمر فلسطيني في القدس في شهر أيار 1964. وكان يطمع في أن يفتتح الملك حسين المؤتمر الفلسطيني ليعطيه أهمية أكبر, كما أن عبد الناصر نصحه بأن يقنع الملك حسين بالمشاركة في المؤتمر, ولهذا الغرض سافر

---

(1) مجموعة خطب الملك حسين 1952 -1977 , ج2, ص249- 252.

(2) قاسمية ، خيرية، أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً , الكويت, 1987.

(3) جرار، أنور محمد, أحمد الشقيري, سيرته وآثاره, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الدراسات العليا, قسم التاريخ , الجامعة الأردنية, 1996, ص72. وسيشار إليه لا حقا، جرار، أحمد الشقيري.

الشقيري إلى العقبة بصحبة بهجت التلهوني رئيس الوزراء, حيث نجح بإقناع الملك بالحضور, بعد أن وعده الشقيري بعدم إنشاء كتائب فلسطينية مسلحة .

في الأردن, وعدم سلخ الضفة الغربية عن الضفة الشرقية[1].

وفي 28 أيار 1964 عقد أول مجلس وطني فلسطيني جلسته الأولى في فندق الكونتيننتال في القدس بحضور ممثلين عن الرئيس جمال عبد الناصر, وعن الرئيس العراقي عبد السلام عارف, وعن الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة, وعن الـ رئيس السوري أمين الحافظ, وعن الرئيس اللبناني فؤاد شهاب, وعن الـ رئيس الـ سوداني إبراهيم عبود, وعن أمير الكويت, كما حضره أمين الجامعة العربية عبـ د الخـ الق حسونة ومساعده الدكتور نوفل, ورئيس قسم فلسطين في الجامعة العربيـ ة يعقـ وب الخوري[2].

وافتتح المجلس الوطني الفلسطيني الأول الملك حسين بخطاب قال فيه: إنّـ ه التزم مع إخوانه ملوك ورؤساء الدول العربية على تناسي الخلافات بينهم والعمل يداً واحدةً لتحرير فلسطين, وقال إنّه وملوك ورؤساء الدول العربية قرروا بالإجماع أن يتعاونوا مع الفلسطينيين لتنظيم صفوفهم وفق مـ شيئتهم ولـ دعم تحريـ ر وطـ نهم, وأضاف أنه لا حياة ولا وحدة للعرب بدون تحرير فلسطين. وقال:" أرجو أن يعلـ م الجميع أن إنشاء م. ت. ف والكيان الفلسطيني لن يتعارض مع وحدة الضفتين التي ارتضيناها, وإنني أعاهدكم أن أبذل دمي في سبيل فلسطين"[3].

وقرر المؤتمرون إعلان قيام م. ت. ف واعتبروا أنفسهم المجلـ س الـ وطني الفلسطيني الأول, وكلّفوا أحمد الشقيري بتأليف لجنة تنفيذية برئاسته, وأقر المجلـ س الوطني الميثاق الوطني, والنظام الأساسي للمنظمة, كما تقرر إنشاء صندوق قـ ومي فلسطيني, وتشكيل جيش التحرير الفلسطيني[4].

---

(1) عبد الرحمن, منظمة التحرير الفلسطينية, ص75؛ جرار, أحمد الشقيري, ص76.

(2) الأحمد, فلسطين تاريخاً ونضالاً, ص617.

(3) المرجع نفسه, ص671.

(4) المرجع نفسه, ص761.

ولما كان القصد من إنشاء م. ت. ف أن تضم فئـات المغتـربين الفلـسطينيين, بالإضافة إلى أولئك الذين لازالوا يعيشون فوق أراضيهم في الضفة الغربيـة مـن الأردن, اتخذت المنظمة شكل حكومة في المنفى مقرها في غزة وجيشها يجنّد مـن اللاجئين الفلسطينيين(1).

بنت الحكومة الأردنية موافقتها على إنشاء م. ت. ف على أسـاس المبـدأين التاليين:

1- أن لا تقوم المنظمة بنشاطات تؤدي إلى التفرقة بين الأردنيين والفلسطينيين في داخل الأردن, لأن هؤلاء وهؤلاء أصبحوا يعيشون معاً منذ عقد وحدة الضفتين, وسارت عملية انـدماجهم بـصورة مـضطردة فـي المجـالات الاجتماعيـة والاقتصادية والسياسية والحياتية, من ذلك الحين.
2- أن لا تقوم المنظمة بنشاطات تؤدي إلى إثارة ردود فعـل انتقاميـة مـن قبـل إسرائيل (2).

وعلى الرغم من ترحيب الأردن بقيام م. ت. ف, إلا أنه كان يدرك في الواقع صعوبة الجمع بين الكيان الفلسطيني والكيان الأردني في صيغة واحدة, ولذلك كانت موافقته مشروطة(3).

كانت هناك اختلافات في وجهات نظر الدول العربية إلى مهمة الشقيري ودور المنظمة, فالدول التي لا يوجد لها حدود مع إسـرائيل, كالكويـت والعـراق ودول المغرب العربي تؤيد قرارات قيام المنظمة ومهمة الشقيري دون تحفـظ, أمـا دول المواجهة فاختلفت أوضاعها, فمصر لم تفكر في أي وقت في ضم غزة إلى أراضيها ولذلك كانت تؤيد قيام التنظيم الفلسطيني دون تحفظ, ولم تحاول التدخّل في أعمـال المنظمة, كما لم تسمح لأن يكون لها تنظيم خاص بها داخل المنظمة. وكـان الأردن

---

(1) ناتنج, ناصر, ص413.

(2) موسى, تاريخ الأردن في القرن العشرين, ج2, ص102.

(3) الخاف، جميل مصطفى, الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية 1946- 1974, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة اليرموك, كلية الآداب, قسم التاريخ,1991, ص150, 151. وسيشار إليه لاحقـا، الخاف، الأردن ومنظمة التحرير.

يرى بأن أكثر من خمسين في المائة من سكانه من أصل فلسطيني, ولم تكن هنـاك حدود بين الأردن وفلسطين قبل عام 1922, ولذلك كانت هناك قناعة باستمرار هذه الوحدة الطبيعية, وبالتالي لا يوجد ما يدعو لقيام منظمة فلسطينية فـوق الأراضـي الأردنية. وكانت المشكلة التي تواجه الشقيري إيجاد صيغة توفيقية بين هذه الحقائق التاريخية, وبين قيام منظمة تقود النضال الفلسطيني من أجل التحرير, يساهم فيهـا الفلسطينيون الموجودون في الأردن(1).

وعلى الرغم من الصعوبات التي اعترضت الشقيري, فإنه تمكّن مـن إبـراز الكيان الفلسطيني, خاصةً بعد أن منحه الرئيس عبد الناصـر الـضوء الأخـضر, وشجعه على المباشرة في إخراج الكيان الفلسطيني إلى النور, وفي الوقـت نفـسه, وضعت السلطات المصرية أمام الشقيري وسائل إعلامها, ليتحدث من خلالها إلـى الشعب الفلسطيني, وهو المعروف بقدراته الخطابية اللافتة(2).

وبعد مرور ثمانية شهور على انعقاد مؤتمر القمة العربـي الأول دعـا عبـد الناصر في أيلول1964 الحكام العرب إلى الاجتماع بمدينة الإسكندرية. وقـد شـهد المؤتمر مناقشات ساخنة حول موضوع الكيان الفلسطيني بعد أن انتخـب الـشقيري رئيساً لمنظمة التحرير. وأشار الملك فيصل إلى أن قرار القمة الأول قد عهد إلـى الشقيري بدراسة الوسائل لإنشاء الكيان الفلسطيني, ولم يعهد إليه أن ينشئ هذا الكيان بالفعل, فرد الشقيري أنه لا يجوز أن تفرض الوصاية على الشعب الفلسطيني لكونه أصبح لاجئاً لدى الدول العربية. وكان أول مطلب للشقيري هو إنشاء قوات فلسطينية مسلحة, وأعلن عبد الناصر أن مصر تضع سيناء وقطـاع غـزة تحـت تـصرف المنظمة لإقامة معسكرات التدريب لإنشاء الجيش الفلسطيني، وأن يتم تدريب الجيش على أيدي مدربين مصريين مع تزويده بعتاد مصري, وأن تتعاون سـلطات غـزة تعاوناً كاملاً مع الشقيري(3).

---

(1) رياض, مذكرات، ج2, ص297.

(2) عبد الرحمن, منظمة التحرير الفلسطينية, ص71.

(3) رياض, مذكرات، ج2, ص295؛ ناتنج, ناصر, ص413.

وأعلن الرئيس السوري أمين الحافظ أن سوريا توافق علـى إنـشاء الجـيش الفلسطيني على الأراضي السورية, وكذلك فعل عبد السلام عارف الرئيس العراقي, أما الملك حسين فقد أشار إلى أن الجيش الأردنـي مـشكّل فعـلاً مـن أردنيـين وفلسطينيين, وأن إنشاء جيش فلسطيني بجوار الجيش الأردني يخلق حـساسيات لا داعي لها. وأبدى الفريق علي عامر رأيه في أن إنشاء جيش فلسطيني أمر يتعلـق بالدول العربية؛ لأنه سيتم إنشاؤه فوق أراضي هذه الدول, ثم أوضح إنه لا يمكن أن يكون مسؤولاً عن جيش التحرير الفلسطيني الذي قد يقوم بأعمال لا تتفق مع خطط القيادة العامة, ولذلك فقد وافق الرؤساء على إنشاء جيش التحرير الفلسطيني بـشرط أن يخضع في العمليات الحربية للقيادة الموحدة أو للقيادة المحلية, وتبرعت كلاً من العراق والسعودية والكويت بمبلغ مليون دينار, وليبيا بنصف مليون دينار كمساهمة أولية من أجل تشكيل الجيش الفلسطيني. أما بالنسبة لمصر وسوريا فكان عليهما أن يقدما الأسلحة والمدربين للوحدات الفلسطينية التي تقام فـوق أراضـيهما. وكانـت البداية بإنشاء قوات القادسية في بغداد, وقوات عين جالوت في غزة, وقوات حطين في سوريا، كما قامت الكويت بإنشاء معسكر للقوات الفلسطينية تحت إشراف وزير الدفاع الشيخ سعد العبد الله (1).

حاول الشقيري في مؤتمر القمة الثاني أن يطمئن الملك حسين علـى أن قيـام المنظمة لن يشكل خطراً على الأردن قائلاً :" أريد أن يكون واضحاً لسيدنا أن الكيان الفلسطيني ليس حكومة, ولا يمارس سيادة, ولا يهدف إلى سلخ الضفة الغربية عـن الكيان الأردني...وإنما هو تنظيم للشعب الفلسطيني يتعاون مع جميع الدول العربية, ويهدف إلى تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني عسكرياً وسياسياً وإعلامياً في معركـة فلسطين" (2).

اشترطت الأردن على الشقيري بأن يعلن عبر الإذاعة الأردنية, عدم فـصل الضفة الغربية عن الأردن, مقابل دعمها للكيان الموعود. وقد وافق الملـك حـسين على إنشاء الكيان خشية أن يكون معزولاً مع السعودية في رفضه للكيان الفلسطيني,

---

(1) رياض, مذكرات، ج2, ص296.

(2) الشقيري , من القمة إلى الهزيمة, ص46.

بعد الضغط الذي قام به عبد الناصر بشكل غير مباشر على الدول العربية, والتطمينات العديدة من الشقيري والزعماء العرب بأن ذلك لن يؤثر بأي حال من الأحوال على السيادة الأردنية[1].

وافق الملك حسين على مشروع الكيان, وصدر القرار الملكي الذي ينص على أن "المملكة الأردنية الهاشمية توافق على مشروع الكيان الفلسطيني, كما وضعه السيد أحمد الشقيري باعتباره حجر الزاوية في تنظيم الشعب الفلسطيني"[2].

وبالرغم من موافقة الملك حسين على القرارات التي اتخذها المؤتمر بشأن منظمة التحرير, لكن مما لا شك فيه أن هذه الموافقة كانت على غير رغبة منه, وفرضت عليه نظراً إلى الظروف السائدة آنذاك من حيث رغبته في الإبقاء على علاقات طيبة مع عبد الناصر, وعدم رغبته في الخروج على الإجماع العربي[3].

9.5 الأردن ومصر وحرب 1967

1.9.5 الطريق إلى الحرب

في الرابع من تشرين الثاني 1966 تم في القاهرة توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين سوريا ومصر وتألفت الاتفاقية من إحدى عشرة مادة[4]. وفي 12 تشرين الأول 1966 انفجر لغم في دورية إسرائيلية جنوب مدينة الخليل فقتل ثلاثة إسرائيليين وجرح ستة آخرين. وفي فجر اليوم التالي قامت اسرئيل بأكبر عملية عسكرية لها منذ حرب السويس عندما توجه إلى الضفة الغربية ثلاثة آلاف جندي وأكثر من أربعين دبابة, بحماية سربين من طائرات الميراج, فسحقوا قرية السموع التي تقع على تلال الخليل بحجة عملية فدائية[5]. وتم نسف جميع المنازل وخسر الفلسطينيون 21 قتيلاً 37 جريحاً, وراح الإعلام الأردني يلقي باللوم على عبد

---

(1) عبد الرحمن, منظمة التحرير الفلسطينية, ص106؛ البرعي، نهال خضر, المحدد العربي في قيام منظمة التحرير الفلسطينية, مجلة صامد الاقتصادي, ع : 127, 2002, ص46.

(2) جرار, أحمد الشقيري, ص73.

(3) الشلبي, العلاقات الأردنية البريطانية, ص290.

(4) انظر بنود الاتفاقية في, طلاس, مرآة حياتي, ج2, ص782- ص 785.

(5) الحوراني، مذكرات، ج4, ص 3394.

الناصر الذي لم يف بوعوده بمساعدة الدول العربية التي تهاجمها إسرائيل, وأخذ الملك حسين يهاجم عبد الناصر ويتهمه بالضعف والانهزامية, وكذلك اتهم وصفي التل مصر بالتقصير والتخاذل. مما كان له أكبر الأثر في نفس عبد الناصر وجعله يشعر بالحرج[1].

ومنذ تلك اللحظة أخذت الصحف والإذاعة الأردنية تردد في نغمة ساخرة أن عبد الناصر يختبئ وراء قوات الطوارئ الدولية ويتحاشى القتال مع العدو, بينما يدعي في الوقت نفسه أنه أشد خصوم إسرائيل وأقوى حليف لسوريا, كما ذكرت أيضاً أن إسرائيل تتلقّى إمدادات عسكرية عن طريق خليج العقبة الذي سمح لها عبد الناصر بالمرور فيه, وهو يعلم أنها تستخدم في قتل عرب أقسم أن يدافع عنهم, وأن القيادة العربية الموحدة قد أنشئت لتكون بمثابة ذريعة لعدم تحرك مصر كلما تعرض أشقاؤها في الأردن أو في غيرها للهجوم[2].

ولم تستطع مصر الرد على كل هذه الاتهامات أكثر من أن الأوامر سوف تصدر لقوات الطوارئ الدولية بالانسحاب في اللحظة المناسبة, وأن التوقيت لن يحدده لها الملك حسين. واشترك الأتاسي في النزاع وناشد الشعب الأردني أن يطيح بالنظام القائم في عمان, الذي قال إنه أصبح حجر عثرة في طريق تحرير فلسطين. كذلك هاجم الشقيري وقيادة فتحي الحسين لأنه منع الفلسطينيين من الاستعداد للقتال دفاعاً عن أنفسهم، لكن الملك حسين لم يتأثر بذلك الهجوم, واتهم منظمة التحرير بأنها كان هناك رد فعل خارجي على إسرائيل, فقد قام وزير الخارجية السوفييتي باستدعاء السفير الإسرائيلي في موسكو وطالبه بعد تكرار العدوان على الأراضي الأردنية. وقد أكّدت الخارجية السوفيتية للسفير المصري في موسكو أن الهجوم الإسرائيلي على الأردن كان عملية محدودة, ولكن سوريا هي الهدف الحقيقي لإسرائيل[3].

---

(1) فتحي, مصر من الثورة إلى النكسة, ص 308, 309؛ ناتنج, ناصر, ص442.

(2) ناتنج, ناصر, ص442.

(3) المرجع نفسه, ص442, 443.

لقد كانت الغارة على قرية السموع من العنف بحيـث كـادت الاضـطرابات الشعبية التي تلتها, وما رافقها من حملات إعلامية واتهامـات بالخيانـة قـام بهـا الشقيري ونور الدين الأتاسي, أن تهدد عرش الملك حسين, فقـد طالبـت جمـاهير الأردن وبصورة خاصة بالضفة الغربية بالانضمام إلى محور دمشق القاهرة ,وإلـى الاتفاقية العسكرية التي عقدت بينهما(1).

وعلى إثر ذلك دعت الحكومة الأردنية إلى عقـد اجتمـاع كبيـر فـي فنـدق الكونتيننتال في القدس, حضره أعداد كبيرة من زعماء البلاد أردنيين وفلـسطينيين, وألقى الملك حسين في الاجتماع خطاباً هاماً ذكر فيه عدد القـوات الأردنيـة التـي يتألف منها الجيش الأردني, وعدد ونوع أسلحته كلها, ثم ذكر عدد قـوات الحـرس الوطني والشرطة وقال: " هذه قواتكم مقابل قوة العدو التي تزيـد عـن عـشرات أضعاف القوات الأردنية وهذه قوتنا, وهذه حقيقتنا العسكرية, فهل تريـدون منـا أن ننتحر ونخسر ما تمكنّا من الاحتفاظ به, وهذا ما يخطط له العدو. أما ما يدور مـن أحاديث هنا وهناك حول منع الأردن للفدائيين الفلسطينيين مـن عبـور الأراضـي الأردنية إلى فلسطين المحتلة فهذا أمر صحيح, لكنّه لم يقرر أو يصدر مـن الأردن منفرداً أو بمبادرة منه, لكنه كان قراراً عربياً جماعياً من القيادة العسكرية العربيـة العليا, والذي تنفذه كافة البلاد العربية حتى يحين الوقت للمعركة الكبرى"(2).

ومع حلول نهاية عام 1966 ونتيجةً للضغط الحكومي والشعبي والإعلامي في الأردن من أن الجيش المصري يختبئ وراء قوات الطوارئ الدولية في سيناء, وقد أصبح فيما بعد لحناً متكرراً باستمرار في كل أجهزة إعلام الدول العربية المحافظة, كلّف عبد الناصر مجموعة عمل بإعداد تقرير موقف وتصور محدد لخطوة سياسية يكون هدفها إنهاء وجود قوة الطوارئ على خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل(3).

ومن الجدير بالذكر أن الملك حسين خلال هذه الحرب الإعلامية الـدائرة بـين محور دمشق- القاهرة, ومحور عمان - الرياض, قد سرب للصحف نص رسالتين

(1) الحوراني, مذكرات ، ج4, ص3394.
(2) الأحمد، فلسطين تاريخا ونضالا، ص 685.
(3) فتحي، مصر من الثورة إلى النكسة، ص 309 .

كان قد بعث بهما إلى عبد الناصر فيهما ما يشبه الاستعطاف لتبرير السياسة التـي ينتهجها الأردن, نظراً لخطورة موقعه بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي, وقد ورد في إحداهما:" إنني يا سيادة الأخ إذ أكتب إليك اليوم فلكونك المسؤول العربي الكبير الذي هداه الله فجعلت دعوة التلاقي في مستوى القمة على يديه, وما كـان تجـاوبي معك أول من تجاوب إلا إيماناً مني بأن سنوات الفرقة والتصدع والضياع لـم تفـد منها إلا القوى المعادية الطامعة, وإلا إيماناً مني بأن السبيل الأمثل للعـرب لبلـوغ أهدافهم هو سبيل اللقاء والتكاتف والتعاون"[1].

وجد الفريق علي عامر نفسه في موقف لا يحسد عليه, فقد عينته الدول العربية قائداً عاماً دون أن تضع تحت إمرته أي قوات عسكرية, بل توقّفت الدول العربيـة عن تسديد التزاماتها المالية للقيادة, كما فوجئ باتهام وصفي التل للقيادة العربية بأنها قصرت في واجبها إزاء معركة السموع[2].

طالب الفريق علي عامر عقد اجتماع عاجل لمجلس الدفاع وتحدد لـه يـوم 7 كانون الاول1966, وتحدث الفريق علي عامر مستعرضاً تـاريخ إنـشاء القيـادة العربية, موضحاً اختصاصاتها, ثم أشار إلى توصيات القيادة إلى الدول العربية, وما واجهته من صعوبات لعدم تنفيذ الدول لتوجيهاتها. وركّز على مخالفـات الحكومـة الأردنية لتوصيات القيادة, سواء بالنسبة إلى التسليح أو التجنيـد وبنـاء المطـارات وزيادة القوات الجوية, وكانت الأردن قد قدمت مذكّرة تشير فيها بأنها غير مـستعدة لتنفيذ توصيات القيادة العربية قبل أن تنسحب قوات الطوارئ الدوليـة مـن سـيناء وغزة, بحجة أن وجود هذه القوات يشكّل عائقاً يحول دون تنفيذ خطط القيادة العربية الموحدة. وقد تبين من المناقشات وما ذكره الفريق علي عامر أن توصياته لم تنفـذ فعلاً, واتخذ المجلس قراراً يطالب فيه الدول العربية بتنفيذ توصيات القيادة العامـة والوفاء بالتزاماتها المالية, وأن تدخل القوات العراقية والسعودية الأراضي الأردنية في مدة أقصاها شهران[3].

---

(1) الحوراني، مذكرات ، ج 4، ص 3395

(2) رياض، مذكرات، ج 2، ص314.

(3) المرجع نفسه، ص 314.

وفي 28 شباط 1967 تلقّى الفريق عبد المنعم رياض رئيس هيئة أركان حرب القادة العربية الموحدة رسالةً من الملك حسين, تستدعيه لمقابلة خاصة مع الملك في أسرع وقت ممكن, وحمل الفريق عبد المنعم رياض الرسالة وتوجـه إلـى مكتـب الفريق أول علي عامر(1).

وفي 7 نيسان 1967 شنّت إسرائيل هجوماً جوياً ضخماً على سوريا اشـتركت فيه ستون طائرة إسرائيلية. ومن ثم طلب إبراهيم ماخوس لقاء السفير المصري في دمشق, وطالبه بضرورة تنفيذ مصر لاتفاقية الدفاع المشترك مع سوريا, وقد حـاول السفير المصري أن يؤكّد له ضرورة ضبط النفس وعدم التصعيد لمواجهـة خطـر التطرف الإسرائيلي, وقد صاحب ذلك حملة إعلامية أردنية ضد مصر, كما قامـت الأردن بسحب سفيرها من مصر, وفي 12 نيسان1967 قام السفير المـصري فـي الأردن عثمان نوري بإرسال برقية شفرية إلى وزارة الخارجية بالقاهرة تؤكّد علمه بأن الهدف من وراء الحملة الإعلامية الكبيرة من الأردن ضد ج. ع. م, إنّمـا هـو تنفيذ مخطط خارجي هدفه توريط مصر في عمليات ضد إسرائيل, وإنـه يوصـي بضبط النفس. وفي 13 نيسان 1967 ورد تقرير من القائم بالأعمال فـي الـسفارة المصرية بسوريا حول تأكيد الكثيرين له في سوريا أن الجانب السوري يسعى لخلق حاله من التوتر في المنطقة؛ حتى تمكّن زيادة سيطرة الحزب عسكرياً على الوضع الداخلي, والحصول على تأييد كل من روسيا و ج.ع. م وهناك مساع لجر ج.ع. م للدخول في معركة مع إسرائيل(2).

وفي منتصف نيسان 1967, ومع صدور تصريح ينذر بالسوء للعـرب بـأن إسرائيل تستطيع دائماً أن تعتمد على تأييد الأمريكيين الذين لا يبعد أسطولهم السادس كثيراً عن السواحل السورية والمصرية, قام سلاح الطيـران الإسـرائيلي بهجـوم انتقامي لعملية قامت بها مجموعة من الفدائيين التابعين لمنظمة فتح, وقـد تمكّنـت

---

(1) هيكل ، محمد حسنين ، الانفجار، مركز الأهرام للترجمة والنـشر، القـاهرة، ط1، 1990، ص 435. وسيشار إليه لاحقا، هيكل، الانفجار.

(2) فتحي، مصر من الثورة إلى النكسة، ص 315، 316.

المقاتلات الإسرائيلية من إسقاط ما لا يقل عن ست طائرات(ميـغ) سـورية بعـد مطاردة أوصلتها إلى دمشق ذاتها(1).

وفي 1أيار 1967 استقبل الملك حسين الفريق عبد المنعم رياض, وشرح له أن هناك فخاً يدبر للجمهورية المتحدة, وللرئيس جمال عبد الناصر, وهنـاك محاولـة لتوريطهم في حرب مسلحة لا تلائمهم ظروفها, وأن السوريين مخترقين, وبعـضهم متواطئ مع جهات لديها خططها. والفكرة الأساسية في هذه الخطـط هـي إشـعال الموقف على الجبهة السورية, بما يفرض على مصر أن تقوم بـأي عمـل لنجـدة سوريا, وهنا تصبح مصر هي الطرف الأول للمؤامرة ويجري ضربها. وهو يريـد أن تصل رسالته هذه إلى الرئيس جمال عبد الناصر بأسرع ما يمكن, وهو يتمنى أن تؤخذ رسالته جداً ولا تحمل على محمل موقفه من بعض الأطـراف المعنيـة فـي دمشق(2).

وفي 2 أيار توجه الفريق عبد المنعم رياض من المطار إلى مكتبه في القيادة العليا الموحدة لجيوش الدول العربية, وجلس يكتب تقريراً بخط يده إلى الرئيس عبد الناصر, ثم توجه إلى مكتب الفريق أول علي عامر يستأذنه أن يتولى إرساله مغلقـاً إلى الرئيس, وقام عامر بدوره بإرسال الخطاب إلى المشير عبد الحكيم عامر طالبـاً إرساله إلى مكتب رئيس الجمهورية, وفي مساء يوم13 أيار عرف عبـد الناصـر بوجود مثل هذا الخطاب, فسأل عنه وقرأه ظهـر يـوم 14 أيـار، وكـان الوقـت متأخراً(3).

وفي صباح يوم 15 أيار تحدث جمال عبد الناصر مع محمود فوزي نائـب رئيس الوزراء للشؤون الخارجية, حول مهمة قوات الطوارئ في مصر وتأثيرها في عمل القوات المصرية, وتم الاتفاق على طلب سحب قوات الطوارئ الدوليـة مـن الحدود مع إسرائيل, مع عدم سحبها من قطاع غزة(4).

---

(1) فتحي، مصر من الثورة إلى النكسة ، ص 316.

(2) ناتنج, ناصر, ص445.

(3) هيكل, الانفجار, ص437, 438.

(4) المرجع نفسه، ص 439، 440.

وفي صباح 16 أيار طلب المشير عبد الحكيم عامر من الفريق أول محمد فوزي إرسال خطاب إلى الجنرال (رايخي) قائد قوات الطوارئ الدولية بسيناء يسلّم له في اليوم نفسه في مكتبه بقطاع غزة, يحوي طلب مصر سحب كل قوات الطوارئ[1].

وقد أبلغ قائد قوات الطوارئ الدولية الأمين العام للأمم المتحـدة (يوثانـت) بطلب مصر سحب قوات الطوارئ من نقط المراقبة على الحدود, وليس سحب قوات الطوارئ كلها من سيناء, لذا فان الدكتور(رالف بانش) مساعد الأمين العام أكـد أن عمل قوة الطوارئ في مصر وحدة متكاملة لا تتجزأ, وبالتالي فأن علـى مـصرأن تقرر إما أن تطلب سحب القوات بالكامل, وإما أن تقبل بقاءها بالكامل[2].

وبعد أن قرر عبد الناصر التقدم إلى حدود إسرائيل اعتقـد بـصورة خاطئـة أن المسألة سوف تنتهي عند هذا الحد, ولكي يضمن ألا يتـيح للإسـرائيليين فرصـة استغلال أي تهديد أو استفزاز آخر, على أن يتأكد من أن رسـالة الفريـق فـوزي تطالب بانسحاب قوات الطوارئ الدولية من مراكز المراقبة القائمة علـى الحـدود وليس من مناطق شديدة الحساسية مثل قطاع غزة أو شرم الـشيخ, ذلـك أن عبـد الناصر كان يعلم أن أية خطوة تتخذها مصر لطرد قوات الطوارئ الدولية من شرم الشيخ, وإعادة فرض الحصار على خليج العقبة سوف تزيد من خطر الانتقـام مـن جانب إسرائيل[3].

لكن تقديراته كانت خاطئة, فقد أبلغ (رايخي) حامل رسـالة فـوزي أنـه لا يستطيع سحب أي جزء من قوة الطوارئ دون تعليمات سكرتير عام الأمم المتحدة. وفي مساء 16 أيار 1967 استدعى(يوثانت) مندوب مصر السفير محمـد القـوني وأبلغه أن انسحاباً جزئياً لقوات الطوارئ غير عملي, وأن رسالة الفريـق فـوزي سوف تعتبر بمثابة طلب للانسحاب الكامل لقوات الطوارئ الدولية من غزة وسيناء

(1) رياض، مذكرات ، ج 1، ص36، 37.

(2) فتحي, مصر من الثورة إلى النكسة, ص330.

(3) المرجع نفسه, ص330.

وفي 18 أيار أبرق محمود رياض إلى نيويورك بطلب مصر الرسمي بسحب جميع القوات الدولية من غزة وشبه جزيرة سيناء[1].

تردد عبد الناصر في اتخاذ الخطوة النهائية وهي منع الملاحة الإسرائيلية في مضايق تيران عند مدخل خليج العقبة, وهكذا فبينما أخذ راديو عمان يسخر من تردد القاهرة الواضح في مواجهة الخطوة التالية, وجد عبد الناصر نفسه مضطراً لاتخـاذ الخطوة الحاسمة. وفي 21 أيار استولت القوات المصرية على شرم الـشيخ, وفـي اليوم التالي أعلنت القاهرة أنه ابتداء من الآن فصاعداً سوف يغلق خليج العقبة فـي وجه السفن الإسرائيلية والسفن الأخرى التي تحمل شحنات إستراتيجية إلـى مينـاء إيلات[2]. وقد جاء قرار عبد الناصر خلال اجتماعه بالطيارين المصريين في قاعدة أبو صوير الجوية[3] .

وفي الوقت الذي أعلن فيه الرئيس عبد الناصر عن إغلاق مـضائق تيـران أمام الملاحة الإسرائيلية، أوقفت إذاعة عمان حملتها الدعائية ضده، وبدأت تمتـدح خطوته وتعلن التأييد لموقفه، وتبع ذلك بيان رسمي أصدرته الحكومة الأردنية فـي 24 أيار بتأييد خطوته هذه[4].

وصف الملك حسين رد فعله لتلك الأنباء قائلاً :" كنت فـي العقبـة عنـدما سمعت عن قرار مصر بدعوة قوات الطوارئ الدولية بالانسحاب من سيناء، ووضع القوات المصرية مكانها، وإغلاق مضائق تيران. وفي تلك اللحظات شـعرنا أننـا وقعنا في الفخ، وأن الحرب قادمة ًبلا أدنى شك، وأن خطأً مأساوياً في الحسابات قد وقع. لقد كنت أعتقد آنذاك أنه كان لدى القيادة المصرية عدة خيارات، ولكـن ذلـك كان أسوأها"[5].

---

(1) ناتنج, ناصر, ص448.

(2) المرجع نفسه, ص448, 449.

(3) وثائق عبد الناصر, خطب وأحاديث وتصريحات من كانون الثاني 1967 إلى كانون الأول 1968, مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام, القاهرة, 1973, ص171- ص 176.

(4) الوثائق الأردنية 1967، ص 17

(5) مطاوع، الأردن في حرب 1967، دار الرأي العام، الكويت، ط1، 1988، ص 79. وسيشار إليه لاحقا، مطاوع، الأردن في حرب 1967.

ويقول الملك حسين:" صباح يوم 22 أيار صعقت للأنباء التي سمعتها، ذلك أن تلك الخطوة التي ينقصها التفكير الواقعي لن تقود سوى إلى الكارثة؛ لأن العرب لم يكونوا مستعدين للحرب؛ فلم يكن هناك تنسيق أو تعاون أو خطط مشتركة بينهم"[1].

وكانت موجة الترحيب العارم بإجراءات مصر، على أشد ما تكون في الأردن، وبخاصة في الضفة الغربية، واتجهت المشاعر بصورة عفوية نحو نشوب الحرب. وفي غمرة تلك الموجه العاطفية، قرر الملك أنه إذا كان لابد نشوب الحرب، فإن الأردن لا يستطيع الوقوف موقف المتفرج. كان الرأي العام في أغلبيته الساحقة يرحب بالحرب، على أساس الثقة بمصر وقوتها، ولو حاول الأردن الوقوف موقف المتفرج، لما أمكن التنبؤ بقوة رد الفعل عند الناس. ولم يقتصر أمر التعبئة النفسية الشاملة، التي نجح الإعلام المصري والسوري في غرسها على السكان المدنيين، بل انسحب ذلك على كثيرين من جنود الجيش الأردني وضباطه، الذين أقنعتهم الدعايات بأن ساعة الأخذ بالثأر من إسرائيل قد حانت، وأنه لابد لكل عربي من المساهمة فيها[2].

كان هناك معارضون لوجهة النظر هذه، وأبرزهم وصفي التل رئيس الوزراء سابقاً ورئيس الديوان الملكي آنذاك. وكان أولئك المعارضون يرون أن مصر تصرفت برعونة، ووضعت نفسها أمام دول العالم في وضع الدولة المعتدية، وأنها اتخذت إجراءات متسرعة ستؤدي حتماً إلى نشوب حرب هي غير مستعدة لها، ودول العرب الأخرى غير مستعدة لها[3].

ولكن إذا كان عبد الناصر قد وجد في هذه المرحلة أنه من الضروري أن ينضم إلى صفوف المتطرفين باستخدام لغة الحرب، فمن المؤكّد أنه لم تكن لديه نية الانسياق إلى أي عمل استفزازي ضد إسرائيل، بل على النقيض من ذلك كانت خطته تقوم على استخدام ما يمكن أن تحققه مكانته السياسية من شعبية ومركز أدبي في إدخال جرعة أخرى من الواقعية على التفكير العربي. وعندما عقد مؤتمر القمة

---

(1) الحسين، مهنتي كملك، ص 208، 209.

(2) موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، جـ2، ص 145.

(3) المرجع نفسه، ص 146.

الثالث في الدار البيضاء في أيلول 1965 أبلغ عبد الناصر زملائه الحكـام العـرب مرة أخرى أن العرب ليسوا في حالة تمكّنهم من خوض غمار حرب ضد إسرائيل، وقال أنه حتى الدول العربية مجتمعة، ناهيك عن أية دولة بمفردهـا، ليـست نـداً للإسرائيليين؛ لأنه في حين أنهم قد يمتلكون قدر ما بحوزة العدو من أسلحة فإنـه لا يتوفر لهم التدريب والتقنية لاستخدام هذه الأسلحة بصورة فعالة، وتحتاج جيوشـهم ثلاث سنوات على الأقل لاكتساب مثل هذه المهارات، ويجب على الدول العربيـة، بدلاً من إطلاق تهديدات عنيفة لاتخدع أحداً أن تكرس طاقاتها للتـدريب والتنـسيق اللازمين للحاق بإسرائيل(1).

بعد إعلان الرئيس عبد الناصر عن سحب قوات الطوارئ الدولية من سـيناء وقطاع غزة، دعا الملك حسين سعد جمعه رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة وكبـار ضباط الجيش الأردني للاجتماع به، في الوقت الذي وضعت فيه القوات المـسلحة على أهبة الاستعداد، وخلال الاجتماع أوضح الملك حسين أنـه يعتقـد أن الحـرب واقعة لا محالة، وأن الأردنيين سوف ينضمون للقتال. وفي نفس اليوم استقبل الملك حسين سفراء تركيا وبريطانيا والقائم بالأعمال الإيراني، حيث أكـد لهـم تـصميم الأردن على الوقوف إلى جانب إخوته العرب ضد أي عدوان(2).

وفي 20أيار عقد مجلس النواب جلسة سرية استمع فيها إلى بيان من رئـيس الوزراء، تحدث فيه عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة إثر تهديـدات إسـرائيل لسوريا، وأصدر رئيس مجلس النواب الدكتور قاسم الريماوي بياناً أعلن فيه تأييـد المجلس لإجراءات الحكومة الرامية إلى تأييد سوريا والاشتراك فـي رد العـدوان عنها(3).

وفي 21أيار أرسل الملك حسين الفريق عامر خماش إلى القاهرة مـن أجـل إجراء مصالحة مع عبد الناصر. ومع أن القادة العـسكريين المـصريين اسـتقبلوه بترحاب، إلا أن خماش فشل في الاجتماع مع الزعماء المصريين، كما ذهبت جميع

(1) ناتنج، ناصر، ص 415، 416.

2) مطاوع ، الأردن في حرب 1976، ص 86، 87.

3) موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، جـ2، ص 147.

جهوده عبثاً للتعرف على استعدادات مصر العسكرية، أو إقامة تنسيق بين الأردن ومصر[1].

وفي اليوم نفسه عقد الملك حسين اجتماعاً مع سعد جمعه ومع القادة العسكريين لاستعراض الموقف، ثم استدعى سفراء مصر وسوريا والعراق للاجتماع بهم، ويقول جمعه :" إن الملك طلب منهم أن ينقلوا إلى حكوماتهم اهتمامه العميق واستعداد الأردن للتعاون والتنسيق ووضع القوات الأردنية المسلحة تحت قيادة موحدة إذا لزم الأمر لمواجهة العدو معاً"[2].

وفي 24 أيار طلب الملك حسين لقاء السفير المصري عثمان نوري، حيث التقاه في مجلس الوزراء، وحضر الاجتماع رئيس الوزراء، ورئيس الأركان، حيث ناقش معه الموقفين السياسي والعسكري في المنطقة، وقد شعر السفير بأن الجميع كانوا مضطربين ومتوترين ويلمسون أي دعم معنوي من مصر يساند موقفهم، وقد أبلغه الملك أنه اتصل بالعراق وطلب معاونته له، كما وافق على دخول قوات عراقية للأردن، ونظراً لأهمية هذا اللقاء فقد أسرع السفير المصري إلى إرسال تقرير بالموقف فجر يوم 25 أيار[3].

وفي 28 أيار استدعى سعد جمعه السفير المصري في بيته، وهناك التقى بالملك حسين الذي أبلغه أنه متأكد أن إسرائيل على وشك شن هجوم واسع النطاق، وأنه يرغب في السفر إلى القاهرة للاجتماع مع الرئيس عبد الناصر، ونقل مشاعره إليه مباشرة، والبحث معه في كيفية تنسيق خطط المعركة، وجاء الرد في اليوم التالي"أحضر حالما تستطيع"[4].

وفي صباح يوم 30أيار توجه الملك حسين للقاهرة للاجتماع مع الرئيس عبد الناصر، وبرفقته رئيس الوزراء سعد جمعه، ووزير الخارجية أحمد طوقان، ورئيس

---

(1) مطاوع، الأردن في حرب 1976، ص 88.

(2) جمعه، سعد ، المؤامرة ومعركة المصير، دار الكتاب العربي، بيروت،1968، ص 186، 187. وسيشار إليه لاحقاً، جمعة، معركة المصير.

(3) الحسين، مهنتي كملك، ص 193، 194؛ فتحي، مصر من الثورة إلى النكسة، ص 346.

(4) الحسين، مهنتي كملك، ص 210.

الأركان عامر خماش، وقائد سلاح الجو صالح الكردي، وكان في اسـتقبال الملـك ووفده في مطار الماظة الحربي الرئيس عبد الناصر ونوابه الأربعة، ورئيس القيادة العربية الموحدة اللواء علي عامر. وفي الحادية عشرة والنصف من صباح 30أيار 1967 كان الملك حسين في مكتب عبد الناصر بقصر القبـة. وحـضر الاجتمـاع المشير عبد الحكيم عامر، ووزير الخارجية محمود رياض، ومدير مكتب الـرئيس عبد المجيد فريد، ونواب الرئيس الأربعة، وانضم للاجتماع الفريـق عبـد المـنعم رياض رئيس القيادة العربية الموحدة، وأحمد الشقيري رئيس م. ت. ف[1].

وفي الاجتماع أراد الملك حسين أحياء القيادة العربية الموحدة، إلا أن الرئيس عبد الناصر فضل معاهدةً ثنائيةً بسبب الأوضاع والخلافـات العربيـة، وبـسبب المعاهدة التي وقّعها مع سوريا، وقد وقّع الملك معاهـدة شـبيهة بتلـك المعاهـدة المصرية السورية دون أن يقرأها من فرط حماسته ورغبته في توقيع المعاهدة، وفي الساعة الثالثة والنصف فجراً تم الإعلان عن توقيع المعاهدة، وأذاع راديو القـاهرة مراسيم التوقيع حيةً على الهواء، وتبع ذلك مؤتمر صحفي عقده الزعيمان ومعهمـا أحمد الشقيري[2].

وكانت الاتفاقية ومدتها خمس سنوات تنص على أن الدولتين تعتبران أن كل اعتداء مسلح يقع على دولة منهما أو قواتهما اعتداء عليهما، وأن تبادر كل منهمـا إلى معونة الدولة المعتدى عليها، بما في ذلك استخدام القوات المسلحة. كما نصت على أنه في حال بدء العمليات العسكرية يتولى رئيس هيئة أركان حـرب القـوات المسلحة في ج. ع. م قيادة عمليات الدولتين[3].

طلب الملك حسين قائداً عسكرياً مصرياً لقيادة العمليات على الجبهة الأردنية، كما اقترح الملك حسين أن يكون هذا القائد هو عبد المنعم رياض، باعتباره رئيـساً لأركان حرب القيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية، لذا فهو علـى درايـة

---

(1) مطاوع، الأردن في حرب 1976، ص 63.

(2) أبو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، ص 203؛ بغدادي، مذكرات، جـ2، ص 277.

(3) الجريدة الرسمية، ع: 2011، 10 حزيران 1967، ص864 – ص868.

بتفاصيل خطط العمليات على الجبهة الأردنية، وقد وافق عبد الناصر علـى طلـب الملك حسين، الذي أسرع بطلب سفر الفريق عبد المنعم رياض على طائرته عائـداً للأردن؛ ليتوافر له الوقت الكافي للتعرف على أحوال القيادة وأوضاع القـوات فـي الأردن(1).

وقد حذّر الملك حسين عبد الناصر بأن إسرائيل قد تبدأ الحرب بشن هجـوم مفاجئ، وأشار إلى أن هدف إسرائيل الأول سيكون بالتأكيد أسلحة الطيران العربية." وأن الهجوم الإسرائيلي الأول سيوجه بالطبع ضد سلاح الجو المصري"(2).

ومن المؤكّد أن المعاهدة الأردنية – المصرية قد سارعت إلى دفـع عجلـة الحرب؛ لأنها أعطت إسرائيل المبرر الأخير للهجوم، ورغم أن الملك حسين رفض بإصرار دخول قوات عراقية أو سعودية إلى الأردن؛ بحجة الخوف مـن تعـرض الأردن لغزو إسرائيلي شامل، فإنه قد عاد بعد ذلك ووافق ولكن متأخراً جداً(3).

أخذ الشقيري الذي انضمت إليه الإذاعات السورية والعراقية والأردنية، يشن هجوماً عنيفاً معلناً أن الحرب أصبحت محتومة، وأن يوم تحرير فلسطين قد اقترب. وأعلن الأتاسي أن العمليات الفلسطينية من سوريا سوف تستمر حتى تـتم اسـتعادة الوطن الفلسطيني، وأرسل عبد السلام عارف قوات عراقية إلى الأردن(4).

ولم يكن ثمة ما هو أفـضل مـن ذلـك بالنـسبة للمخططـين العـسكريين الإسرائيليين، فقد أصبح باستطاعتهم من تلك اللحظة أن يدعوا أمام العالم أن إسرائيل محاصرة ، وإذا أمكن التأكد من أن الحسين سيرفض عرضاً يقدم له في آخر لحظة بعدم التعرض له إذا تخلى عن تحالفه مع مصر، فسوف تتهيأ لديهم ذريعـة كافيـة للاستيلاء على الضفة الغربية، فلم يكن الجيش الأردني يثير مشكلات كثيرة، كما أن

---

(1) الحسين، مهنتي كملك، ص 194.

(2) الحسين بن طلال، حربنا مع إسرائيل، بتراوين، لندن، 1969. وسيشار إليه لاحقاً، الحسين، حربنا مع إسرائيل. ص 55.

(3) فتحي ، مصر من الثورة إلى النكسة، ص 385.

(4) ناتنج ، ناصر، ص 456.

سلاح الطيران لم يكن يثير أية مشكلة؛ لأنه مزود بعدد قليل من طائرات بريطانيـة قديمة من طراز(هنتر)[1].

وكان هذا التقارب الذي حدث في أخر لحظة بين الأردن ومصر أشـبه مـا يكون بعرس مفاجئ ؛ إذ منذ شهرين فقط وفي اجتماع مجلس دفاع الجامعة العربية في القاهرة اشتبك الأردنيون والمصريون في نزاع مرير، حين راح ممثل الحـسين يبدي ازدراءه لشكاوى الشقيري بأن الأردن لا تسمح لـ م. ت. ف بأن تعمل مـن أراضيها[2].

ومن ثم فإنه بعد بضعة أيام من التفكير، زادت خلالها الضغوط من الجـيش الأردني بصورة مضطردة، اتخذ الملك حسين خطوة خطيرة وطار إلـى القـاهرة ليعرض تأييده على عبد الناصر، وحضر الشقيري الاجتماع ، وعندما تـم توقيـع اتفاقية الدفاع وبناء على اقتراح عبد الناصر غادر الشقيري والملك حـسين مطـار القاهرة وقد تشابكت يداهما عائدين إلى عمان؛ لوضع خطط الدفاع عن الأردن ضد أي غزو إسرائيلي. وعلى الرغم من أن الشقيري طالب بضرورة الـسماح لجـيش التحرير الفلسطيني الذي يبلغ قوامه خمسة آلاف فـرد والمتمركـز عبـر الحـدود السورية في درعا، بالقيام بدوره في الدفاع عن الضفة الغربية ،إلا أن الملك رفض هذا الطلب، وقال أن قواته تسيطر على الموقف، وأن تدفق هؤلاء الفلسطينيين لـن يؤدي إلا إلى إثارة المتاعب مع الجيش، وأن كل ما سوف يسمح به إعادة فتح مكتب م. ت. ف في القدس الذي كان مغلقاً منذ أن بدأ الخلاف مع الشقيري[3].

استنكرت الجزائر وسوريا اتفاقية الدفاع الأردنية – المـصرية، باعتبـاره تحالف مع الرجعية لا يليق بزعيم الوحدة الاشتراكية العربية، وفي الوقت نفسه فان السعوديين لم يكتفوا بالاحتجاج بشدة على اتفاق الحسين مع خصمهم، وإنّما أوقفـوا أيضاً إرسال أية مساعدة عسكرية للأردن. ولم يظهر أي تأييد ايجابي سوى العراق التي أيدت التحالف وأرسلت قواتها إلى الأردن، وذلك في الوقت الذي رفض فيـه

---

(1) ناتنج ، ناصر ، ص 464.

(2) المرجع نفسه، ص 464.

(3) المرجع نفسه، ص 465، 466.

الحسين عرض السلام الذي قدمته تل أبيب في آخر لحظة، وتمسك بـشدة بالاتفـاق الذي عقده مع عبد الناصر[1].

اقر مجلس الأمة الأردني بالإجماع في 1 حزيـران 1967 اتفاقيـة الـدفاع العربي المشترك التي وقّعها الأردن مع ج.ع. م [2]. وبمناسبة توقيع اتفاقية الـدفاع العربي المشترك وجه الملك حسين كلمة في 2حزيران أكد فيها على:"... إن ما قمنا به في الأيام الأخيرة هو موقف عفوي طبيعي نابع من أعماق قلوبنا وصادر عـن إيماننا بأنه مهما كانت خلافاتنا ومشاكلنا فنحن إخوة في الجهاد والنضال مـن أجـل الأماني القومية، ولا مكان في هذا التماسك والتضامن لأية تظاهرات أو شائعات أو أحقاد أو خلافات شخصية، فالوضع مكين ثابت لن يتغيـر ولـن يتبـدل،... وقـد أصدرت توجيهاتي بأن لا يسمح لأي جهة اغتنام الفرصـة للمنـاورة والمـداورة والكسب السياسـي الفردي، خطنا ثابت كلـي، وتعاون مطلـق مـع الأجهـزة المسؤولة "[3].

قرر عبد الناصر إيفاد وفد مصري لزيارة كل من دولة الكويـت والعـراق والجزائر خلال الفترة من 31 أيار 1967 وحتى 2 حزيران 1967، وقـد تـشكّل الوفد من زكريا محيي الدين، وأمين هويدي وزير الدولة، وحسن صـبري الخـولي الممثل الشخصي للرئيس، والفريق عبد المنعم رياض، وعلى الرغم من أن جميـع المسؤولين في البلاد التي تمت زيارتها أيدوا موقف القاهرة ووعـدوا بالمـساعدات المتاحة، فإن عدم الثقة المتبادل كان أعمق من أن تزيلـه التهديـدات الإسـرائيلية القائمة، كما ظهر أيضاً أنه لا جدوى حقيقية لهذا النوع من التنسيق الذي يتم بـشكل عابر وعلى عجل؛ فكان العراق يتخوف من حشد أي من قواته الجوية في القواعـد الأردنية إلا بعد تعزيز وسائل الإنذار والدفاع الجوي هناك، أما سوريا فكانت تـشك

---

(1) ناتنج ، ناصر ،ص466.

(2) (الوثائق الأردنية لعام 1967، وزارة الإعلام ، عمان، ط1 ، 1973، وثيقة رقم 12، ص29.

(3) المرجع نفسه، وثيقة رقم 14 ، ص32، 33

في نية الملك حسين، وتشعر بالغضب لأن مصر عقدت مع الأردن اتفاقيـة للـدفاع المشترك(1).

كان الضغط الشعبي إلى جانب خوض الحرب قوياً إلى درجة أن الملك حسين أدرك بخبرته أن عدم اشتراك الأردن في الحرب قد يؤدي إلى نشوب حرب أهليـة. كما أدرك أيضاً أنه إذا لم يشارك الأردن في الحرب فإنه سيصبح متهماً بأنه السبب في أي فشل عربي في تحقيق الطموحات والآمال، وسوف تأخذ تهمة العمالة بالتردد ضد الأردن ويتهم بأنه يحمي إسرائيل من خلال امتناعه عن المشاركة في القتـال ضدها(2).

ويصف الملك حسين حيرته في تلك الساعات الحرجة فيقول:" كان الجو الذي ساد الأردن، وبشكل خاص في الضفة الغربية، لايترك أمامنا سوى الخيار التـالي: إما أن نعمل في الوقت المناسب بدون أوهام عما سيسفر عنه عملنا من نتائج، ولكن تكون أمامنا فرصة للعمل بشكل أفضل مما لو امتنعنا، أو لا نفعل شـيئاً، وعنـدها تحدث متاعب داخلية تؤدي بنا للانهيار، وتقود على الفور إلـى احـتلال إسـرائيل للضفة الغربية"(3).

وفي الأول من حزيران1967 أعلنت مصر فتح باب التطوع فـي المقاومـة الشعبية، كما بدأت طلائع القوات العراقية تدخل الأراضي الأردنية. وفي اليوم نفسه وصلت برقية إلى القاهرة تؤكّد لقاء اللواء عامر خماش بالـسفير الأمريكـي فـي الأردن، وفي هذه المقابلة طلب رئيس الأركان الأردني من السفير الأمريكي سرعة نقل الطائرات المقاتلة (أف - 104) وعددها 25طائرة - التي سـبق أن أرسـلتها الولايات المتحدة للأردن بصفة مؤقتة - من الأردن لحين انتهاء الأزمة. كما أكّدت البرقية أيضاً أن هناك باخرة أمريكية اسمها(جرين ايلاند) كانت تحمل شحنة خاصة

---

(1) فتحي، من الثورة إلى النكسة، ص385.

(2) مطاوع، الأردن في حرب 1967، ص84.

(3) المرجع نفسه، ص 85.

للأردن وصلت ميناء عصب في إثيوبيا، قد صدرت لها التعليمـات فـي 31أيـار بالانتظار في إثيوبيا[1].

كان مؤدى هذه البرقية وما تحويه من معلومات، تشير إلى أن الملك حـسين كان يتوقع ما حدث بعد ذلك نتيجةً لخبرته السياسية، وكانت تتنازعه عدة هـواجس ما بين يقينية بنية إسرائيل، وشكّه في قدرة الولايات المتحدة على كـبح جماحهـا، وحرصه على أن يكون للأردن دوراً في الأحداث، وخشيته على القوات الأردنيـة وسعيه للحفاظ عليها. ومن هنا جاءت زيارته للقاهرة ليلحق بالركب العربـي فـي المعركة، ثم قيامه في اليوم التالي بإبعاد طائراته عـن قواعـدها فـي الأردن فـي 1حزيران، كما أبعد سرباً من الطائرات المقاتلة الأردنية وعددها 16 طـائرة مـع طياريها إلى سوريا، خوفاً من عدم القدرة على حمايتها لو بقيت في الأردن[2].

وفي 3حزيران استقبل الملك حسين السفير التركي الذي أبلغه أن المعلومات المتوفرة لديه تفيد بأن إسرائيل ستبدأ هجومها على الدول العربية فـي الخـامس أو السادس من حزيران بغارات مفاجئة ضد القواعد الجوية المصرية[3]. ويقول الـسيد سعد جمعة أن السفير العراقي الذي زاره يوم 4 حزيران أكد له تلك المعلومات. بل وأبلغه أنه بناء على المعلومات التي بحوزتهم فإن إسرائيل ستبدأ الحرب في صباح اليوم التالي أي في الخامس من حزيران. وبعد ذلك قام جمعـة والـسفير العراقـي بزيارة للملك حسين لإبلاغه بتلك التطورات. وعلى الفور أبلغ الملك حسين عـامر خماش الذي قام بإبلاغ عبد المنعم رياض بتلك الأنباء، وبناء على طلب الملك حسين نقلت تلك الأنباء إلى القيادة المصرية العليا في القاهرة[4].

وفي فجر يوم 3حزيران تم تحريك كتيبتي صاعقة مصريتين من منطقة خشم الطارق في سيناء إلى مطار بئر تمادا، حيث تم في منتصف اليـوم سـفر الكتيبـة الأولى وتضم 90ضابطا و739ضابط صف وجندياً إلى مطار عمان حيث وصـلته

(1) فتحي، مصر من الثورة إلى النكسة، ص361.
(2) المرجع نفسه، ص 361.
(3) الوثائق الأردنية لعام 1967، ص119.
(4) جمعة، المؤامرة ومعركة المصير، ص 176.

الساعة السابعة مساء اليوم نفسه، وتم توزيع القوة فوراً على المحور الشمالي (جنين) والمحور الجنوبي (رام الله) وكان هذا بداية الدعم العسكري المصري للجبهة الأردنية والذي لم يستكمل بالكتيبة الأخرى إلا بعد قيام الحرب[1].

وفي مساء يوم 4حزيران وصلت برقية شفرية من السفير المصري بعمان عثمان نوري إلى سامي شرف تؤكّد معلومات من السفارة الأمريكية بعمان تفيد أن إسرائيل ستشن هجوماً خاطفاً على الجيش المصري في سيناء، ولا تكترث بموقف الجيش السوري أو اللبناني أو الأردني[2].

---

(1) فتحي، مصر من الثورة إلى النكسة، ص365.

(2) المرجع نفسه، ص 372.

الفصل السادس

العلاقات الأردنية المصرية من حرب 2967 إلى مؤتمر القاهرة 1970

1.6ا لأردن ومصر وحرب 1967

هاجمت إسرائيل في الساعة السابعة والنصف من صباح يوم الخـامس مـن حزيران عام 1967، وكانت لحظة الهجوم متزامنة مع وقت تغيير المناوبات. وقـد وقّت الهجوم ليحدث حالة إرباك، وليستفيد من اتجاه الشمس التي كانت فـي غيـر صالح المصريين. لقد تم تدمير 304 طائرات من مجموع 419 طائرة كان يملكهـا الجانب المصري خلال الساعتين الأوليتين، وكان معظمها جاثماً على الأرض وقت الغارة وكان عبد الحكيم عامر والفريق محمد إسماعيل، قائد القوات العربية الموحدة التي تضم مصر وسوريا والأردن، يستقلان طائرتهما المتوجهة نحو الجبهة عنـدما وقع الهجوم الإسرائيلي[1].

وكانت قوة إسرائيلية قد قامت بمهاجمة موقع مصري في أم بـسيس علـى الحدود في الساعة السابعة صباحاً بتوقيت القاهرة يوم 5 حزيران، ولكن أحداً لم يعر ذلك اهتماماً، كما أن إشارة لاسلكية قد وصلت من عجلون عن طريق الفريق عبـد المنعم رياض، تشير إلى أن الرادارات الأردنية قد اكتشفت قيام عـدد كبيـر مـن الطائرات الحربية الإسرائيلية من قواعدها متجهة نحو مصر، ولكن رموز الـشفرة كانت قد تغيرت في صباح ذلك اليوم مما أدى إلى عدم معرفة محتوى البرقية فـي الوقت المناسب[2].

وفي الثامنة والنصف بتوقيت إسرائيل أدلى نـاطق رسـمي باسـم القـوات المسلحة الإسرائيلية بان القوات المصرية قد بدأت الهجوم وتسعى القوات الإسرائيلية لإيقافه. وفي الوقت نفسه بعثت وزارة الخارجية الإسرائيلية برسالة عاجلة إلى الملك حسين عن طريق الجنرال (اودبول) كبير مراقبي الأمم المتحدة في الشرق الأوسـط موقّعاً عليها (ليفي اشكول)، يطلب فيها من الملك حسين عدم التدخل فـي الحـرب

---

(1) أبو الريش، جمال عبد الناصر، ص341؛ ناتنج، ناصر، ص467، 468.

(2) فتحي ، مصر من الثورة إلى النكسة، ص467، 468.

الدائرة، وأكّد له أن إسرائيل في مقابل ذلك لن تقوم بـأي عمليـة عـسكرية ضـد الأردن[1].

علم الملك حسين من مرافقه الأول أن إسرائيل هاجمت مصر، وكان النبأ قد بثته إذاعة القاهرة. ووصلت تعليمات إلى القيادة الأردنية للجيش من عبـد الحكـيم عامر تطلب من الأردن فتح جبهة جديدة وفق الخطة التي رسمت، وعلـى الفـور أصدر عبد المنعم رياض أمراً إلى المدفعية باحتلال خطوط النـار الأماميـة، كمـا أصدر أمراً إلى الطائرات الأردنية والعراقية والسورية بأن تقصف القواعد الجويـة الإسرائيلية للحد من النشاط المعادي للطيران[2].

كانت الجبهة الأردنية بقيادة اللواء المصري عبد المنعم رياض بالاشتراك مع قادة الجيش الأردني بعد عقد اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر، التي وعدت بإرسال تغطية جوية للجيش الأردني، ولم تستطع مصر تنفيذ ذلك بسبب ما حل بـالطيران المصري[3].

وبناء على الأنباء المضللة بانتصارات سلاح الجو المصري، قامت ضـحى يوم 5حزيران طائرات الأردن القليلة العدد من طراز(هوكوهنتر) بقصف المطارات الإسرائيلية، وعند عودتها إلى الأردن للتـزود بـالوقود تـم تـدميرها مـن قبـل طائرات(الميراج)الإسرائيلية[4].

أما على الجبهة السورية فقد تأخّر إعلان الحرب على إسرائيل حتـى ظهـر يوم 5حزيران، بعد ما قام سلاح الطيران الإسرائيلي بتـدمير العـدد القليـل مـن الطائرات الذي يملكه سلاح الجو السوري وهي جاثمة على الأرض[5].

وفي صبيحة اليوم التالي واجه العراقيون مصيراً ممـاثلاً بعـد أن جربـوا حظهم بغارة على مستعمرة ناتانيا. وفي غضون أربـع وعـشرين سـاعة سـحق

---

(1) فتحي ، مصر من الثورة إلى النكسة، ، ص373.

(2) أبودية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، ص204.

(3) الحوراني ، مذكرات ، ج 4، ص3439 .

(4) المرجع نفسه، ص3439.

(5) المرجع نفسه، ص3439.

الإسرائيليون طيران أربع دول عربية ودمروا أكثر من أربعمائة طائرة كانت جاثمة فوق الأرض[1].

وفي ظل هذه الظروف كان زحف الجيش الإسرائيلي إلى غزة وسيناء والذي بدأ بعد نصف ساعة من أول هجوم جوي على مصر مسألة شكلية تقريباً، فقد شقّت هذه القوات طريقها عبر رمال صحراء سيناء وشعابها الجبلية متخذةً إلى حد بعيـد نفس الطرق التي اتبعتها في عام 1956، ولكن بأساليب جديدة وأسـلحة جديـدة. واستطاع الإسرائيليون عن طريق سيطرتهم الجوية أن يعلنوا يوم 8 حزيران أنّهـم يسيطرون سيطرة كاملة على المنطقة الممتدة من غزة إلى قناة السويس وحتى شرم الشيخ[2].

وفي البرقية التي بعث بها الفريق عبد المـنعم ريـاض إلـى جمـال عبـد الناصرفي 6حزيران أخبره فيها أن " الموقف يتدهور في الضفة الغربيـة، وبعـد التشاور مع الملك حسين طلب مني إبلاغكم أن هناك حل من ثلاثة :

1- قرار سياسي نافذ بإيقاف القتال اليوم من جهة خارجية (أمريكا،روسيا ، مجلس الأمن).

2- إخلاء الضفة الغربية.

3- البقاء ليوم واحد زيادة يؤدي إلى قطع الجيش الأردني بالكامل.

وطلب مني الملك حسين عرض الموضوع عليكم للرد بما ترون وعاجلاً"[3].

وفي اليوم نفسه بعث الملك حسين ببرقية إلى جمال عبد الناصر أخبره فيهـا بتدهور الموقف على الجبهة الأردنية قائلاً "... الوضع متدهور للغاية، القدس فـي وضع سيء للغاية، نحن فقدنا دباباتنا بمعدل واحدة كل عشر دقائق، بالإضافة إلـى خسائرنا الجسيمة في الأرواح والمعدات في كافة الأماكن، إن العـدو يركـز علـى القوات العربية في بلادكم هذا بكل قواه، ونحن نعتز بوقفتها فيه أردنية وعراقية، نرى هدف العدو الرئيسي في هذا البلد ضفتها الغربية... وهذا يتحقق مع الأسف نتيجـة

(1) ناتنج، ناصر، ص468.

(2) المرجع نفسه ، ص468.

(3) الوثائق الأردنية لعام 1967، وثيقة رقم 7 ، ص19 ،20.

وجودنا دون دعم جوي... فنحن هنا نخوض معركة انتحارية، يؤلمني فيها أن أعيش لحظاتها وأرى نتائج سنين طويلة من الجهد في بناء قوات هذا البلد تستبـسل إلـى النفس الأخير بشرف ورجولة "[1].

ورد جمال عبد الناصرفي اليوم نفسه ببرقية إلى الملك حسين وضـح فيهـا الموقف العسكري على الجبهة المصرية، كما ثمن موقف الأردن البطولي في هـذه المعركة وموافقته على إخلاء الضفة الغربية مع الأخذ في الاعتبار استصدار قـرار من مجلس الأمن لإيقاف القتال قائلاً :"... إننا نعلم طبيعة الظروف التي تمرون بها في الوقت الذي نواجه فيه على جبهتنا موقف متدهور نتيجة للضربة الجوية القاسمة ... والتي وضعت قواتنا في كل الجبهات بدون غطاء جوي.عندما يكتب التـاريخ سوف يذكر لك جرأتك وشجاعتك وسوف يذكر للشعب الأردني الباسل أنّه خـاض هذه المعركة فورأن فرضت عليه دون تردد... إن القرار الذي أراه هو أن نختـار ثاني الحلول التي تفاهمنا عليها مع عبد المنعم رياض وهي إخلاء الـضفة الغربيـة الليلة,على أن نضع في اعتبارنا رأيكم الأول الخاص بتدخل مجلس الأمـن لإيقـاف القتال"[2].

أرغمت الأردن يوم 7حزيران على التخلي عن الشطر العربي من القـدس، بالإضافة إلى نابلس وأريحا والضفة الغربية. وفي 9حزيران انضم السوريون إلـى حلفائهم في قبول طلبات مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، ولكـن نظـراً لتـصميم الإسرائيليين على السيطرة على مرتفعات الجولان ذات الموقع الاسـتراتيجي، فقـد شددوا هجماتهم على الأراضي السورية لمدة يومين آخرين إلى أن حققوا هدفهم[3].

والواقع إن الموقف بالنسبة لمصر والأردن قد حسم في ثلاثة أيام وليس فـي ستة، ومع أن القوني رفض باسم الحكومة المصرية يوم 7حزيران أول نـداء مـن الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار، فقد ظهر أن التعليمات التي تلقاها بذلك كانت تستند

(1) الوثائق الأردنية لعام1967، وثيقة رقم 25، ص52، 53.

(2) الوثائق الأردنية لعام 1967، وثيقة رقم 26، ص54.

(3) ناتنج، ناصر، ص468.

على معلومات كاذبة من عبد الحكيم عامر الذي كان يدعي أن قواته في سـيناء لـم تهزم وإنما تعيد تجميع صفوفها لشن هجوم مضاد، لكن في اليـوم التـالي اضـطر عامر نفسه إلى الاعتراف بان الجيش قد تحطم، وبالتالي اتـصل محمـود ريـاض تليفونياً بالقوني لإبلاغه بقبول وقف إطلاق النار[1].

وأصدر مجلس الأمـن فـي الـساعة الحاديـة عـشر مـن مـساء يـوم الثلاثاء6حزيران أمراً لجميع الأطراف المتنازعة بإيقاف إطلاق النار في الحال دون شرط، وفي هذا الوقت كانت القدس ما تزال في أيدي الجـيش الأردنـي، وكانـت القوات الأردنية ما تزال تقاتل في جنين ولكن الاسرئيليين استمروا في الهجوم[2].

كان الملك حسين يرى أن إسرائيل تريد احتلال الضفة الغربية في أي معركة قادمة، وأن ذلك هدف رئيسي في سياستها. وكان اعتقاد الملك أن أي معركـة مـع إسرائيل في ذلك الوقت لم يحن أوانها بعد، كما كان يرى أن م. ت. ف تهدف إلـى جر الأردن إلى معركة مع إسرائيل سابقة لأوانها، وأنّها في[3] سبيل ذلـك تفتعـل معارك مع الأردن بعد مؤتمر الدار البيضاء، وينطلق فدائيوها مـن مواقـع داخـل الأراضي الأردنية؛ للقيام بعمليات ضد إسرائيل. ولذلك فإنه كان يرى منع التـسلل إلى الأراضي المحتلة حتى لا تأخذ إسرائيل ذلك مبرراً لمعركة مع الأردن[4] .

وكان في اعتقاد الملك أيضاً أن سوريا كانت تحاول جر مصر إلـى نـزاع عسكري مع إسرائيل بأية طريقة[5]. وأن عبد الناصر لم يكن يريد الحـرب، وإنمـا أراد إجراء مناورة عندما طلب سحب قوات الطوارئ الدولية، وأنّه لم يعد بإمكانـه أن يتراجع، يقول الملك حسين حول ذلك :" أنا متأكد من أن الرئيس عبد الناصر لم يعتقد فعلاً بأن الحرب ستنفجر، يخيل لي إنّه كان يريد المناورة ولتخفيف الـضغط على سوريا"[6].

---

(1) ناتنج، ناصر ، ص469.

(2) الوثائق الأردنية لعام1967، ص74.

(3) خطاب الملك في 1967/1/25.

(4) الحسين، مهنتي كملك، ص 208.

(5) فانس ولويس، الملك حسين، حربنا مع إسرائيل، ص 40.

(6) المرجع نفسه، ص39.

بدت الأوضاع العسكرية العربية في نظر الملك غير مرضية ولا تسمح بالمواجهة مع إسرائيل، يقول الملك حسين:" فبعكس إسرائيل لم يكن العرب قد وضعوا أي خطة عمليات موحدة، أما نحن الأردنيون فقد حاولنا أن نضع ثقلنا في الميزان لتخفيف الضغط على سوانا والتقليل من الأضرار التي ستحدث في حالة نشوب حرب، وذلك كله دون أمل بأن نربح هذه الحرب"[1]. ويقول عن موقف مصر وسوريا:" ولكنني لم اعتقد قط بانتصارهما القادم كما لم أكن أتصور مطلقاً أن تحول إسرائيل نتيجة المعركة لمصلحتها بهذه السهولة "[2].

كانت الأردن إحدى الدول القليلة التي شعر نحوها عبد الناصر في تلك اللحظة بالعطف، فعندما أعلن وقف إطلاق النار أبلغ الملك حسين أنّه لن ينسى أبداً ما قدمه من تضحيات وما أظهره من إخلاص في الأزمة، بل قال إنّه لو اتصل به الملك حسين قبل أن يصدر الأوامر لقواته بدخول المعركة لاقترح عليه أن ينتظر التطورات رغم اتفاقية الدفاع المشترك المعقودة بينهما، كما أنّه شعر بوخز الضمير لأن ضباط هيئة أركان الحرب المصرية أبلغوا الحسين أنّه تم تدمير ثلاثة أرباع سلاح الطيران الإسرائيلي فوق القاهرة، ولذلك اعتقد الأردنيون أن الطائرات الإسرائيلية التي شاهدوها على شبكات الرادار عائدة من مصر هي طائرات مصرية تقوم بالإغارة على إسرائيل، ومما زاد إعجاب عبد الناصر بالملك أنّه لم ينفجر غضباً عندما اكتشف فيما بعد أنّه بينما كان يدفع إلى الاعتقاد كذباً بأن إسرائيل في طريقها إلى الهزيمة. كانت القاهرة تبلغ الجزائريين والسوريين بالحقيقة الكاملة، وتتوسل إلى بومدين إرسال خمسين طائرة (ميج) لسد الثغرات في دفاع مصر، وقد أبدى أيضاً امتناناً كبيراً لمحاولات الجيش الأردني رغم عدم نجاحها لتخفيف الضغط على المصريين في سيناء بشن هجوم مضاد في منطقة الخليل، حتى وإن كان معنى هذا التخلي عن جميع الخطط لإنقاذ الضفة الغربية بواسطة شن هجوم عبر جنين يرمي إلى شطر إسرائيل إلى نصفين[3].

---

(1) فانس ولويس، الملك حسين، حربنا مع إسرائيل ص 39.

(2) المرجع نفسه، ص 30.

(3) نانتج، ناصر، ص 471، 472.

وفي الفترة التي تلت الحرب كان التعاون بين مصر والأردن من أهم سمات العمل السياسي العربي، فمن جهة كان الرئيس عبد الناصر قد تأثّر بوقـوف الملـك حسين إلى جانب مصر، ومن جهة أخرى أراد عبد الناصر أن يفيـد العـرب مـن اعتدال مواقف الملك وتعاطف الدول العربية المحافظة، ودول الغرب أيضاً معه ومع بلاده. وقد أعرب عبد الناصر عن تأثّره في الرسالة التي بعث بعها للملك فـي 22 حزيران، وقال فيها أنّه يريد منه أن يعرف وأن يضع في اعتباره أيضاً " أن ج.ع.م على استعداد لأن تربط أقدارها ربطاً كاملاً ونهائياً بقضية شعب الأردن البطـل تحت قيادتك الوطنية، التي أثبتت إخلاصها لشعبها في أكثـر الظـروف صـعوبةً وخطراً"[1].

وفي 24 حزيران غادر الملك حسين عمان فزار القـاهرة وعقـد اجتماعـاً مطولاً مع الرئيس عبد الناصر، وكان في طليعة ما اتفق الزعيمان عليه أن العمـل الدبلوماسي هو السبيل الوحيد لاستعادة الأراضي المحتلة، وفي ذلك الاجتماع حـثّ عبد الناصر الملك على التفاوض مع الأمريكيين من أجل الوصول إلى تسوية سلمية تؤدي إلى انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية، ولم يكن لعبد الناصر سوى شـرط واحد، وهو أن لا يعقد الأردن صلحاً منفرداً مع إسرائيل[2].

وفي 11 تموز 1967وصل الملك حسين إلى القاهرة واجتمع مع الرئيس عبد الناصر؛ لبحث تداعيات الحرب. وقدم الملك حسين اقتراحـاً بعقـد مـؤتمر قمـة عربي[3]. ثم تحدث عبد الناصر قائلاً:"... النضال عمليـة صـعبة جـداً، ونحـن متحملون لمسؤولياته كلها، ولكن الذي يقلقنا هو وضع الأردن، هل يـستطيع الأردن أن يناضل لاستعادة الضفة الغربية بالسلاح؟ أنا أخشى أن مثل ذلك مـستحيل فـي الظروف الحالية. وأنا أقول هذا لكي أرضي ذمتي أمام التاريخ والواجب. نحن فـي مصر سوف نقاتل، وفي سوريا قد يقاتلون، ولكن المشكلة الحقيقيـة هـي الـضفة الغربية، ففي حين أنّنا نستطيع الانتظار حتى نستعد، فإن الأردن لا يستطيع ، ولابد

(1) موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، جـ2، ص 229.
(2) المرجع نفسه، ص 229، 230.
(3) هيكل، الانفجار، ص 904.

له أن يطرق كل أبواب الحلول السياسية، ومن واجبي أن أقول للملك حسين أمام الكل إننا سنظل في حالة اشتباك مع أمريكا، إن هذا هو رأيي الشخصي؛ لأن الضفة الغربية يقلقني، إذا كان هناك وسيلة فإنني أرجوك ألا تقفل أي باب مع الأمريكان"[1].

عندما كانت الأمم المتحدة تبحث مسألة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، كان عبد الناصر سعيداً جداً بأن يضطلع الملك حسين بدور رئيسي في واشنطن ونيويورك. وقد طلب عبد الناصر من الملك حسين في حديث جرى بينهما في القاهرة قبل سفر الملك إلى أمريكا ألا يساوره القلق بشأن سيناء التي هي مسؤولية مصر وقال له:" لقد أوقعتك في هذه الورطة، فعليك أن تنسى خسائري، واذهب قبل يد جونسون وأطلب منه أن يعيد إليك الضفة الغربية"[2].

ورغم أنّه وافق على رأي الملك حسين بأنهما يستطيعان تحقيق نجاح أكبر إذا اتحدت جهودهما، فإنّه أوضح مع ذلك أنّه يريد أن يتسلم الأردن زمام الأمور في الأمم المتحدة، فقد كان للملك حسين بعكس المصريين أصدقاء في أمريكا يستطيع أن يستثير عواطفهم بشكواه حول ضم إسرائيل للقدس، وقصص الآلاف اللاجئين الفلسطينيين الجدد الذين فروا إلى الأردن أثناء القتال، والذين لن يسمح لهم الإسرائيليون بالعودة إلى الضفة الغربية[3].

2.6 مؤتمر الخرطوم

كان الملك حسين أول من دعا إلى اجتماع مؤتمر قمة عربي فوري لدراسة الأوضاع الناجمة عن حرب 1967، ووضع الخطط لمواجهة المعركة السياسية القادمة، ففي ندائه أعلن الحسين أنّه مستعد لحضور أي اجتماع عربي على أي مستوى، ولكن أي اجتماع غير القمة لن تكون له الفائدة المرجوة، إذ أن القمة فقط يمكن لها أن تبت في الأمور المحددة[4].

(1) هيكل، الانفجار ، ص 905.

(2) نانتج، ناصر، ص 484.

(3) المرجع نفسه، ص 484.

(4) فضة، الأردن ومؤتمرات القمة، ص 29.

وافقت الحكومة المصرية في أوائل شهر تموز على اقتراح الملـك حـسين بعقد مؤتمر قمة في الخرطوم، وفيما عدا السوريين الذين كانوا يعتبرون أن الغرض من عقد الاجتماع هو تنظيم الاستسلام لإسرائيل، استجابة كل الدول العربية للفكرة. وكان السعوديون في بداية الأمر يترددون في أن يجلسوا إلى مائـدة واحـدة مـع المصريين، إلا أنّه بفضل زيارة شخصية قام بها إلى الرياض محمد محجوب رئيس الوزراء السوداني أمكن إقناع فيصل بحضور المؤتمر. وفي 29 آب بدأ الزعمـاء العرب مداولاتهم في الخرطوم[1].

جاءت هذه القمة كنتيجة مباشرة للهزيمة العربية في حزيران 1967، وتأثير النفوذ المصري في المنطقة، وحاجة ج.ع. م لسحب قواتها من الـيمن، وحاجتهـا كذلك للدعم المادي لتعويض الخسائر العسكرية وخسائر غلق قناة الـسويس. وفـي نفس الوقت لم تعارض الدول المحافظة بقيادة السعودية لأن هزيمة ج.ع. م وسوريا قد زاد من تأثير هذه الدول ونفوذها في المنطقة العربية[2].

حضر المؤتمر كل من جمال عبد الناصر، والملك حسين، وعبـد الـرحمن عارف عن العراق، والأمير صباح السالم عن الكويت، وشارل الحلو عـن لبنـان، وعبد الله السلال عن اليمن، والأمير حسن الرضا ولي عهد ليبيا، وأحمد الـشقيري عن م . ت. ف، وعبد العزيز بوتفليقة وزير خارجيـة الجزائـر ممـثلاً للـرئيس بومدين، ومحمد بن هيمه رئيس وزراء المغرب عن الملك حسن الثـاني، والبـاهي الأدغم رئيس وزراء تونس مندوباً عن الرئيس بورقيبة، بالإضافة إلـى إبـراهيم ماخوس الذي حضر إلى الخرطوم ثم غادر بعد ثلاثة أيـام دون حـضور أي مـن جلسات المؤتمر[3].

ولدى افتتاح المؤتمر ألقى الملك حسين خطاباً دعا فيـه إلـى :" أن تبـزغ الشمس على دنيا عربية جديدة ليس فيها من التخاذل الذي عرفته المراحل الماضية، وإلى مراجعة حسابات ما قبل المعركة ومواجهة الأنفس بالحقائق، والأخطاء بكـل

(1) نانتج، ناصر، ص 485.

(2) الموافي، مصر في جامعة الدول العربية، ص 248.

(3) الحوراني، مذكرات ، جـ4، ص 3452.

صدق ورجولة والى وجوب التوصل إلى الخطوات الحاسمة التـي تكفـل انطـلاق المسيرة العربية الموحدة على أسس جديدة وسليمة"[1].

كان هذا المؤتمر أقسى مؤتمرات القمة العربية بالنسبة لعبـد الناصـر، فلـم تقاطع سوريا المؤتمر فحسب وإنما اشترك حلفـاؤه العراقيـون مـع الجزائـريين والشقيري في محاولة وضع مصر في قفص الاتهام؛ لتخليها عن النـضال وقبـول وقف إطلاق النار في الوقت الذي وصل فيه الإسرائيليون إلى القناة، وألح العراقيون أيضاً على وقف البترول العربي إلى الغرب وسحب الأرصدة العربية التـي تقـدر بأربعة آلاف مليون دولار من البنوك البريطانية. ولم يقدم المؤيدون لـسياسة أكثـر واقعية عوناً كبيراً في التصدي لهذا المسلك المتشدد، فقد امتنعوا عـن أخـذ زمـام المبادرة في الدفاع عن القيام بتسوية مع إسرائيل خوفاً من أن يوصـموا بالخيانـة للقضية العربية، ومما زاد من حرج عبد الناصر أن جدول الأعمال كـان يتـضمن كيفية مساهمة الدول العربية البترولية في تعـويض مـصر والأردن باعتبارهمـا الضحيتين الرئيسيتين للحرب عما لحق بهما من خسائر مادية كبيرة[2].

وفي خطابه أمام المؤتمر قال عبد الناصر:" ... إن موقفنا في مصر يختلـف كثيراً عن موقف الملك حسين في الأردن؛ لأنّنا في مصر نستطيع أن نـصمد سـنة وسنتين وأكثر... من هنا فإنني لست قلقاً بالنسبة للموقف في مصر، ولكن ما يقلقني حقيقة هو الموقف في الضفة الغربية، وهنا يجب أن نسأل أنفسنا: هـل أن عامـل الوقت بالنسبة للضفة الغربية سيكون في صالحنا أم لا؟ أنا شخصياً أعتقد أنّـه لـن يكون في صالحنا على الإطلاق. إنني أتابع بالتفصيل كل ما يحدث فـي إسـرائيل اليوم. لقد اندمجت الأحزاب الثلاثة التي تمثل قمة التطرف في إسرائيل، فـي كتلـة واحدة تحت اسم "الليكود" ، وهذه الكتلة تصر على الاحتفاظ بالضفة الغربية بأكملها ... ولهذا يجب أن نسرع بالتحرك ونبذل أقصى جهدنا لاستعادة القـدس والـضفة

---

(1) فضة، الأردن ومؤتمرات القمة، ص 31.

(2) نانتج، ناصر، ص 485، 486.

الغربية بالوسائل المتاحة لدينا في الوقت الحاضر، لأنّنا لو تأخّرنا قليلاً فلن تعـود القدس، ولن تعود الضفة الغربية[1].

وأضاف في خطابه :" ... هنا ينبغي أن نطرح على أنفسنا سؤالاً آخر، هـل يمكن استعادة الأرض المحتلة الآن عن طريق الحل العسكري؟... إن هذا الطريـق ليس مفتوحاً أمامنا في الوقت الحاضر، إذ ليس أمامنا سوى طريق واحد هو العمـل السياسي من اجل استعادة الضفة الغربية والقدس"[2].

وأضاف عبد الناصر : " .... أبلغت الملك حسين أنّه من أجل استعادة الضفة الغربية والقدس، له الحق أن يتخذ كافة الوسائل المناسبة مـا عـدا التفـاوض مـع إسرائيل"[3]. وأضاف : " .... أرى أن يذهب الملك حسين كي يتفاهم مع الامريكـان ويتفق معهم على استرجاع الضفة الغربية، وأنا مستعد أن أعلن هذا الكـلام علـى الملأ؛ لان أمريكا وحدها هي التي تستطيع ان تأمر إسرائيل برفع أيديها عن الضفة الغربية"[4].

شن عبد الناصر هجوماً مضاداً على ناقديه وأصدقائهم الغائبين في دمـشق، وأوضح بجلاء بعد أن ذكر المؤتمر بخسائر مصر والأردن في الرجـال والأرض. أنّه لا يمكن شن هجوم عربي مضاد في المستقبل القريب، اذ سيكون على مصر أن تتحمل الوطأة الكبرى لمثل هذا الهجوم. ونظرا لان الروس رفضوا من حيث المبدأ إمدادها بأسلحة هجومية فإن مصر ليست في وضع تستطيع معه الاضـطلاع بهـذه المهمة، ومن ثم فإنه يتعين العمل على استعادة الأراضي العربية التي فقـدت فـي القتال الأخير بممارسة ضغوط سياسية على إسرائيل من جانب الأمم المتحدة والدول الكبرى[5].

---

(1) من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية 1967- 1970، مؤسسة الأبحاث العربيـة، بيروت، ط1، 1979، ص 91.

(2) المرجع نفسه ، ص92.

(3) المرجع نفسه، ص92.

(4) المرجع نفسه, ص94؛ الحوراني، مذكرات، ج4، ص3454، 3455

(5) نانتج، ناصر، ص487، 488.

وأيد الملك حسين هذه الحجج تأييداً قوياً، وعند ذلك خرج الملك فيصل وبقية أعضاء المؤتمر عن تحفظهم ووافقوا على مشروع قرار يعرب عن موافقة المؤتمر على العمل من أجل التوصل إلى تسوية عن طريق العمل الدبلوماسي، وأوضحت الفقرة الخاصة بذلك أن" رؤساء الدول العربية اتفقوا على توحيد جهودهم السياسية على المستوى الدولي والدبلوماسي لإزالة آثار العدوان، وضمان انسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية من الأراضي العربية المحتلة منذ العدوان في 5 يونيو". إلا أن الشقيري اعترض بان هذا البيان وحده بمثابة استسلام عربي, وأصر بتأييد من العراقيين والجزائريين على إضافة عبارة تنص على :" أن يتم هذا ضمن إطار المبادئ الأساسية التي تلتزم بها الدول العربية وهي : لا صلح مع إسرائيل، ولا اعتراف بإسرائيل، ولا تفاوض معها، والتمسك بحقوق الشعب الفلسطيني في وطنه"[1].

ولكي يتّخذ المؤتمر قراره بالإجماع وافق عبد الناصر والحسين وغيرهما على هذه الإضافة, إلاّ أنّهم أوضحوا أيضاً أنهم سيحتفظون مع ذلك بمطلق الحرية في محاولة إيجاد تسوية بالوسائل الدبلوماسية، وان معنى" لا صلح او اعتراف" في رأيهم هو عدم عقد معاهدة صلح رسمية او اعتراف دبلوماسي باسرائيل، وان عبارة " لا مفاوضات" لا تحول دون إجراء مفاوضات غير مباشرة عن طريق طرف ثالث[2].

رفضت العراق- بعد فشلها في تحقيق خطتها الخاصة بوقف مبيعات البترول للغرب- أن تساهم في صندوق التعويض عن اضرار الحرب. ولكن الملك فيصل وأمير الكويت وافقا على أن يدفعا فيما بينهما مبلغ 105 مليون جنيه استرليني سنوياً لكل من مصر والاردن، وكان الشرط الوحيد الذي قدمه فيصل أن تعمل مصر في مقابل ذلك على تحقيق تسوية في اليمن، بأن تسحب تدريجياً قواتها الأمر الذي قبله عبد الناصر[3].

---

(1) نانتج، ناصر, ص488.

(2) المرجع نفسه, ص488.

(3) المرجع نفسه، ص486.

كانت نتائج مؤتمر الخرطوم تاريخية, فلأول مرة منذ عشرين عاماً، قبلت الـدول العربية التي تقع خارج منطقة النزاع تحمل مسؤولية مشتركة في مساعدة زميلاتهـا في منطقة المعركة مساعدةً ماديةً، ولأول مرة أيضاً أبدى عبد الناصراستعداداً لتقديم تنازلات سياسية في مقابل مساعدة مالية[1].

لم تكن الصورة السياسية للشرق الاوسط بعد هزيمة 1967، ومدى تأثيرهـا في نظام توازن القوى الإقليمي غائبة عن عبد الناصر، وعلى حين ظلّ عبد الناصر يتظاهر بتمسكه باللاءات الثلاث، وباعتبار المفاوضات الفردية مدعاة إلى إضـعاف الموقف العربي، فإنّه عمل على حث الملك حسين على التفاوض مع إسرائيل مـن خلال أمريكا. وكان عبد الناصر يرغب في أن يستعيد الملـك حـسين مـا يمكـن استعادته من أراضي بلاده[2].

وقد تبنى الملك حسين العرض، ووعد بأن يطلعه على كل التطورات. وبعـد ذلك بوقت قصير قام الملك حسين بإبلاغ عبد الناصر أن الولايات المتحـدة كانـت تضغط عليه من أجل التوقيع على معاهدة سلام منفصلة مع إسرائيل، وقـد نـصحه عبد الناصر برفض ذلك[3].

3.6 موقف الاردن والجمهورية العربية المتحدة من قرار 242

بعد مناقشات مستفيضة دارت خلف الكواليس في نيويورك بـين الأطـراف المعنية ووفود أمريكا وروسيا وبريطانيا، تقدمت بريطانيا بقرار ينطوي على حـل وسط، عرف بعد ذلك بالقرار رقم 242، يطالب في نصوص مبهمة بعدم الموافقـة على حيازة أرض بالقوة, ووجوب إنسحاب إسرائيل إلى حدود دائمة وآمنة، وإيجـاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين، وإنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والعرب، وضمان حرية الملاحة عبر الممرات المائية الدولية في المنطقة، أي خلـيج العقبـة وقنـاة السويس[4].

---

(1) ناتنج, ناصر, ص486، 487.

(2) ابو الريش، جمال عبد الناصر, ص353؛ موسى تاريخ الاردن في القرن العشرين, ج2، ص235.

(3) المرجع نفسه، ص379، 380.

(4) ناتنج ، ناصر، ص488، 489.

كان محمود رياض ممثل مصر، يسانده الاردنيون، يريد ان يكـون القـرار أكثر دقة في مسألة الحدود، إلاّ أن المندوب الأمريكي (آرثر جولدبرج) أوضح أنّه لن يوافق على أية عبارات تقّيد حق إسرائيل في الحصول على حدود أكثر أمناً من تلك التي كانت قائمة قبل حرب حزيران, على أنّه إزاء استفسارات الملـك حـسين ورياض قدم (جولدبرج) تأكيداً بأن الإسرائيليين قبلوا مشروع القرار، وأنّه إذا اقبـل العرب ذلك المشروع أيضاً فإن الرئيس (جونسون) سوف يـضمن تنفيـذه بـشرط إجراء تعديلات طفيفة فقط في الحدود، والتوصل إلى إتفاق على وضع جديد لمدينة القدس. ولما كانت موافقة أمريكا ضرورية لأي أمل في حث الاسـرائيليين علـى الإنسحاب من سيناء والضفة الغربية، فقد وافق عبد الناصر والملك حـسين، رغـم إعتراضات سوريا والعراق والجزائر على قبول مشروع القـرار كمـا هـو دون محاولة ضمان أن يكون أكثر دقة [1].

تمت موافقة مجلس الامن على القرار رقم 242 بالاجماع فـي 22 تـشرين الثاني 1967، وقام (يوثانت) بتعيين(جونار يارنج) سفير الـسويد فـي موسـكو للاضطلاع بالوساطة والتفاوض مع كل من مصر والاردن واسرائيل للتوصل إلـى تسوية مقبولة من كل الاطراف، إلاّ أن أي آمال أثارتها الموافقة على القرار لم تـدم طويلاً، إذ أنّه طوال الشهرين السابقين على إجراء مناقشات مجلس الأمـن ظلّـت القوات المصرية والاسرائيلية المرابطة على طول قناة السويس تتبادل إطلاق نيران المدفعية على فترات متقطعة، وفي شـهر تـشرين الاول 1967 أغرقـت مـدمرة إسرائيلية على مقربة من ساحل سيناء الشمالي، كما وقعت عـدة إشـتباكات علـى الجبهة الاردنية ايضاً، عندما بدأ الاسرائيليون يقيمون تحصينات في الضفة الغربية، حيث كان بناء مستعمرات (الناحال) والمستعمرات الحصينة الأخرى يشير إلى أنّهم يفكرون فيما هو أكثر من إحتلال مؤقت[2].

ورغم مواصلة (يارنج) إجراء اتصالاته مع الجانبين ظلّ القتال مستمراً على إمتداد خط وقف إطلاق النار كله، إلاّ أنّه كان على أشده عبر القناة. وفـي الوقـت

---

(1) ناتنج, ناصر, ص489.

(2) المرجع نفسه، ص489 .

نفسه ظلّ (دايان) يعلن على العالم أن إسرائيل لـن تتخلـى أبـداً عـن المنـاطق الاستراتيجية التي استولت عليها. كما أوضح (اشكول) أن إسرائيل سوف تتمسك في أية تسوية سلام بأن يكون نهر الاردن هو " حدود أ منها " الدائمة[1].

وإذا كان الإنقسام بين الدول العربية التقدمية والدول المحافظة في المنطقة قد توقف بعد عام 1967، فإنّه قد ظهر انقسام جديد دار أساساً في داخل الدول التقدمية، وأيدت فيه الدول المحافظة ج.ع. م ، وهذا الإنقسام هو الذي حدث حول تسوية أزمة الشرق الأوسط وطريقة تحقيق ذلك[2].

وقد بدأت الخلافات في الظهور عندما قبلت ج.ع. م ، ثم الأردن قرار مجلس الأمن رقم 242 كأساس لحل مشكلة الشرق الأوسط، وفي حين لم تعارض السعودية والكويت وليبيا، فقد عارضت سوريا و م. ت. ف، وإلى جانبهما رفـضت العـراق والجزائر القرار ونادوا بالدعوة لإستمرارالكفاح المسلح ضد إسرائيل[3].

وعندما التقى الملك حسين(نيكسون) في الثامن من شهر نيسان 1969، تكلّم بلسان عبد الناصر، وأكّد أن كلا الإثنين سيتقيدان بالقرار 242 الصادر عن مجلـس الامن، وأنّهما على استعداد لتوقيع أية وثيقة مع اسرائيل، ما عدا معاهـدة الـسلام، وكان الملك حسين يسلّم بضرورة إجراء تعديلات طفيفة فـي الحـدود. إذا تخلّـت إسرائيل عن غزة للسلطات الأردنية، فإن تعديلات في الـضفة الغربيـة ستـصبح كافية[4].

كان الملك حسين يؤكد أنّه وناصر، مستعدان لقبول إنشاء مناطق مجردة من السلاح، بالاضافة إلى حرية الملاحة في قناة السويس والبحر الاحمر، وبرأيه فـإن الضغط الذي كان يمارسه المتشددون من العرب، كان يقـرب الأردن مـن عبـد الناصر[5].

---

(1) ناتنج, ناصر ، ص490.

(2) الموافي، مصر في جامعة الدول العربية، ص248.

(3) المرجع نفسه، ص249.

(4) كيسنجر، هنري، مذكرات، ترجمة عاطف احمد عمران، الأهلية للنشر والتوزيـع، عمـان، ط1، 2005، ج1، ص280. وسيشار إليه لاحقا، كيسنجر، مذكرات.

(5) المرجع نفسه، ص281، 282.

4.6 موقف الأردن والجمهورية العربية المتحدة من مشروع روجرز

في 25 حزيران 1970 أعلن(روجرز) في مؤتمر صحفي مبادرته التي تقوم على وقف إطلاق النار لمدة 90 يوما. وسبق إعلان المبادرة إرسال خطابيين مـن روجرز في 19 حزيران إلى وزيري خارجية مصر والأردن يتـضمنان المعنـى نفسه، ويدعوهما إلى الموافقة على إجراء مفاوضات تحت إشراف (يوناريـارنج) على أساس قرار مجلس الامن رقم 242. ومع أن المبادرة لم تتضمن سوريا، وأنّها كانت قاصرة عن تحقيق مفهوم التسوية الشاملة، فقد كان التقويم المصري أنّها " أول بداية أمريكية على الطريق الصحيح"[1].

وكانت مبادرة (روجرز) في الحقيقة خطوة أولى على طريق تجزئة الصراع العربي - الإسرائيلي، أطلق عليها النزاع المصري الاسرائيلي، والنـزاع الاردنـي الاسرائيلي، والنزاع السوري الإسرائيلي، وينص مشروع (روجرز) على أن يتفق الفريقان المصري والاسرائيلي على وضع حدود آمنة بينهما ومعترف بها، وتصبح جزءاً من الإتفاق النهائي[2].

والإتفاق على إقامة مناطق منزوعة السلاح، وإتخاذ الترتيبات الأمنية المحلية في منطقة شرم الشيخ؛ لضمان حرية الملاحة في مضيق تيران، وإتخاذ الترتيبـات الأمنية لتسوية قضية غزة بصورة نهائية. وينص المشروع علـى أن تقـوم الأردن وإسرائيل بالعمل على التوصل إلى إتفاق حول وضـع مدينـة القـدس. ويطالـب المشروع كلاً من ج.ع. م ، والأردن بأن يتعهدا بالعمل قدر طاقتهما لتـأمين عـدم القيام بأية أعمال عدوانية ضد إسرائيل[3].

كان عبد الناصر يدرك أنّه سيتعين عليه أن يقبل مشروع (روجـرز)، وأنّـه حتّى وإن كانت صواريخ سام التي يزود بها الروس مصر ستساهم في الدفاع عـن البلاد ضد الغارات الاسرائلية، لم يكن هناك مع ذلك أي إحتمال لإستعادة سيناء بقوة

(1) هلال، امريكا والوحدة العربية، ص199.

(2) السامرائي ، عبد الله سلوم ، الولايات المتحدة الامريكية والمؤامرة على الامة العربية، دار الرشيد للنشر، 1982، ص54، 55.

(3) المرجع السابق، ص55.

السلاح، ومن ثم كان البديل الوحيد لمـشروع (روجـرز) هـو مواصـلة حـرب الإستنزاف الراهنة لفترة غير محدودة دون أن يعرف مدى ما سيـستغرقه إنهـاك الإسرائيليين من وقت، كما أنّه كان من مصلحة مصر أيضاً الإبقاء على الحوار مع واشنطن[1].

هرع عبد الناصر الى روسيا حيث نجح فـي التعجيـل بإرسـال شـحنات الصواريخ، وهكذا لم تستطع القاهرة أن تعلن قبـول مـصر الرسـمي لمـشروع (روجرز) إلاّ في 23 تموز1970، بعد مرور أربعة أسابيع من تقديم (روجرز) له. حذت إسرائيل حذو مصر، وحدد يوم 7آب موعداً لبدء وقف اطلاق النار. ومـا أن أعلن قبول مصر لمشروع (روجرز) حتى أخذ السوريون والعراقيـون والمقاومـة الفلسطينية يتهمون عبد الناصر مع كل من يتفق معه في الراي بأنّه خـائن لقـضية العرب[2].

وفي 26 تموز 1970 أرسل الملك حسين برقيةً إلى الرئيس عبد الناصر جاء فيها:" ... لقد تابعنا بإهتمام وتقدير كل ما تفضلتم به في خطابكم في عيد الثورة.... ويهمنا أن أعود فأؤكد أننا معكم قلباً وقالباً، نقبل ما تقبلونه ونرفض ما ترفضونه.... ويسرني أن أعلمكم أن رئيس وزرائنا قد أنهى إلينا إتخاذ الحكومة الأردنية لموقـف منسجم تماماً مع موقف ج.ع. م السياسي الحكيم إزاء التطورات الأخيرة عن قناعة وطنية وتقدير للمصلحة القومية ووعي للمسؤولية"[3].

كان تفسير الملك حسين لمشروع (روجرز) كما يلي : " رأينا بكل إقتناع أن المبادرة الأمريكية الأخيرة التي عرضت علينا للموافقة، لم تخرج عن كونها صيغة من الصيغ الداعية لتنفيذ قرار مجلس الأمن، وأنّها هذه المرة إكتسبت تقبل الاتحـاد السوفيتي[4].

---

(1) ناتنج، ناصر، ص499، 500.

(2) المرجع نفسه، ص500، 501.

(3) الوثائق الفلسطينية العربية لعام1970، وثيقة رقم 447، ص589، 590.

(4) الصالح ،عصام ، سياسة الملك حسين الفلسطينية عبر بياناته، مجلة شـؤون فلـسطينية، ع: 20، نيسان 1973، ص76.

وقد وجد الملك حسين في قبول مصر لهذه المبادرة فرصةً لإخلاء مسؤوليته تجاهها يقول:" قابلنا المقترح الأمريكي الأخير للدخول في مباحثات مـع المبعـوث الدولي من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 مقابلةً ايجابية، وذلك لعدة أسباب أهمها: أننا نعمل وشقيقتنا الكبرى ج.ع. م يداً بيد... نقبل ما نقبله معاً، ونرفض مـا نرفضه معاً كذلك"[1].

وفي 15 آب 1970 أرسل أنطوان عطا الله وزير الخارجية الأردني رسـالةً إلى السيد (وليم روجرز)، وزير الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكيـة، حـول قبول الحكومة الاردنية بمشروع روجرز، جاء فيها:" في يوم 20 حزيران الفائـت سلّم القائم بأعمال السفارة الأمريكية بعمان إلى دولة السيد عبد المنعم الرفاعي وزير الخارجية آنذاك ورئيس الوزراء الحالي، كتابكم المتضمن مبادرتكم الجديدة من أجل التّسوية السليمة لأزمة الشرق الأوسط... وقد نظرت حكومتي في مقترحكم الجديد، فتبين لها أن هذا المقترح لا يخرج في مادته عن مضمون قرار مجلس الامـن242، بالإضافة إلى ذلك فإنّه يدعو إلى إتخاذ بعض الإجراءات بغية تنفيذ هذا القـرار.... وبناء على ما تقدم فإن حكومتي، رغبةً منها في إقرار السلام القائم علـى العـدل، توافق على إقتراحكم الذي اشتملت عليه رسالتكم بتاريخ 1970/6/20"[2].

وفي خطاب للملك حسين في 1970/8/29، بين الأسباب التـي دفعـت الأردن للقبول بمشروع (روجرز) وهي :

1- قبول مصر للمشروع.
2- إن المبادرة الأمريكية هي دعوة إلى الدخول في مباحثات من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن.
3- إن الأردن ينطلق من مبدأين يشكلان أهم الأسس التي تقوم عليها قرار مجلس الأمن، هما :

أ- إنسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها منذ الخامس من حزيران عام 1967.

---

(1) الصالح، سياسة الملك حسين الفلسطينية عبر بياناته، ص76.

(2) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 490، ص638 .

ب- تأمين الحقوق للشعب العربي الفلسطيني في وطنه المغتصب كاملةً غير منقوصة.

4- تأييد الأسرة الدولية للعرب في كفاحهم من أجل إسترداد الحقوق العربية.

5- التركيز على القضية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي[(1)].

وعندما قرر عبد الناصر والملك حسين قبول مبادرة (روجرز) للسلام، وجد ياسر عرفات نفسه في موقف محرج، إذ لم يكن يرغب في مهاجمة عبد الناصر شخصياً، ومع ذلك كان يؤمن ايماناً جدياً بأن مصر تعود تحت قناع الواقعية إلى سياسات مؤتمر القمة العربي الأول التي بدت لكل فلسطيني في ذلك الوقت أنّها تتسم بالجبن والسلبية البالغة، كما كان يعرف ايضاً أنّه إذا لم يحتج على" استسلام" عبد الناصر فإن الجبهة الشعبية وغيرها من الجماعات المتطرفة ستنتهز الفرصة للمزايدة، ولهذا سار مع الإتجاه الفلسطيني العنيف، لا لسبب إلا الحفاظ على مكانته. وهكذا فغداة قبول القاهرة لمشروع (روجرز) تحولت شوارع عمان وبيروت إلى مسرح لمظاهرات عنيفة، زحف فيها الفلسطينيين على السفارتين المصرية والأمريكية للإحتجاج على خيانة قضيتهم[2)].

وجاء في بيان لمتحدث رسمي في ج .ع. م ، في 28 تموز 1970:" اتخذت السلطات المختصة في ج.ع . م قراراً يقضي بأن يوقف مؤقتاً إرسال الإذاعات التي توجهها بعض المنظمات الفلسطينية على موجات إذاعات ج.ع. م، وقد تقرر ذلك بعد الموقف الذي إتخذته بعض هذه المنظمات الفلسطينية إزاء قبول مصر ما سمي بالمبادرة الأمريكية"[(3)].

---

(1) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 541، ص696، 697.

2) ناتنج، ناصر، ص519، 520.

(3) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 465، ص607.

5.6 موقف الجمهورية العربية المتحدة من الخلافات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية

كانت العلاقات بين م. ت. ف والسلطات الأردنية أكثـر العلاقـات تـوتراً وصداماً، منذ بداية قيام المنظمة. وقد كان الأردن حريصاً منذ اللحظة الاولى فـي موقفه من فكرة قيام الكيان الفلسطيني المستقل، فوقف موقف المعارض لهذا الكيان، معتبراً أن ذلك سيؤثر على السيادة الأردنية، نظرا للأكثرية الفلسطينية السكانية فيه, وإمتداد سلطته حينئذ على الضفة الغربية(1).

وفي كتاب التكليف لوصفي التل بتشكيل حكومة أردنية جديدة في 13 شـباط 1965، يقول الملك حسين:"... إن على الحكومة أن تلتزم في سياستها تجـاه هـذه القضية دعم م . ت. ف، والتعاون الوثيق معها في الأردن والوطن العربي والمحافل الدولية... ما دام إخواننا أبناء فلسطين في الأردن وفي خارج الأردن، قد إختـاروا المنظمة سبيلاً لحشد جهود أبناء فلسطين وتنظيمها، فإننا نقف إلى جانـب المنظمـة وندعمها ونؤيدها ونساند جهودها"(2).

بدأت الخلافات بين الأردن والمنظمة عندما جاء الشقيري إلـى عمـان فـي أواخر شباط 1965 وهو يحمل اقتراحين :

الأول: إنشاء قوات عسكرية تتبع المنظمة.

الثاني: إقتطاع 5% من رواتب الموظفين الفلسطينيين.

لم توافق الحكومة الأردنية على المطلبين، على أساس أنّه لا يمكـن إنـشاء قوتين عسكريتين تخضع كل منهما لقيادة منفصلة في بلد واحد ظروفه فـي غايـة الدقة، وعلى أساس أنّه لا يمكن القبول بالتفرقة في التعامل مع الموظفين من أصـل فلسطيني والموظفين من أصل أردني. ثم طالب الشقيري بأن تكون قوات الحـرس الوطني في الأردن تابعة لقيادته، فردت الحكومة الأردنية بأن الحرس الوطني يعتبر رديفاً للجيش النظامي، ولا يمكن فصلهما(3).

---

(1) عبد الرحمن، منظمة التحرير الفسطينية، ص105.

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965، ص157.

(3) موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين،ج2، ص103، 104.

وجاء الشقيري مرةً أخرى إلى عمان في حزيران 1965، يكـرر المطالبـة بتأليف قوات عسكرية منفصلة عن الجيش الأردني، ولكن الحكومـة الأردنيـة لـم توافق، أما بشأن إقتطاع جزء من رواتب الموظفين، فقد قررت وزارة وصفي التـل الإستجابة لطلب الشقيري، على أن يتم اقتطاع نسبة معينـة مـن رواتـب جميـع الموظفين لمصلحة فلسطين، دون التفريق بين أردني وفلسطيني[1].

قدم الشقيري إستقالته إلى مؤتمر القمة العربـي الثالـث الـذي عقـد فـي أيلول1965 في الدار البيضاء، وأذاع مكتب منظمة التحرير منظمـة التحريـر أن" موقف الأردن السلبي هو في مقدمة الأسباب التي حملت الشقيري على الإسـتقالة؛ لرفض الأردن التجنيد الإجباري، والتنظيم الشعبي، وبهذا أصبح عمل المنظمة فـي الأردن مشلولاً، وشهدت الفترة التالية تصاعد الخلافات على نحو سريع[2].

افتتحت م . ت. ف مكتباً لها في القدس، ومكتباً ثانياً في عمـان، وانـشأت دائرة تنظيم شعبي؛ لتنظيم الشعب الفلسطيني في الأردن وبضفتيه، ومن ضمن ذلك التحاقه بجيش التحرير الفلسطيني، ودعت الفلسطينين إلى التطـوع بهـذا الجـيش، وطلبت المنظمة من السلطات الأردنية السماح لها بـإجراء إحـصاء للفلـسطينيين المقيمين في ضفتي نهر الأردن، والتمهيد لإجراء إنتخابات بين الفلسطينيين لإختيار أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني القادم، وطالبت بإدخال قوات من جيش التحرير الفلسطيني إلى الأردن، كما طالبت بإقامة التحصينات العسكرية على طـول خـط الهدنة، وتسليح المواطنين وخاصةً أبناء قرى الحدود في الضفة الغربيـة، وإقامـة ندوات ومحاضرات للتوعية الوطنية، وطالبـت بـشدة عـدم التعـرض للفـدائيين الفلسطينيين من قبل القوات الأردنية لمنع تسللهم إلى فلـسطين المحتلـة لـضرب الإسرائيليين[3].

---

(1) موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين،ج2، ص104.

(2) سعد الدين، نظيمة، الأبعاد العربية لإنشاء منظمة التحرير، مجلة صـامد الاقتـصادي، ع: 137، 138، السنة 26، 2004، ص72. وسيشار إليه لاحقاً، سعد الدين، الأبعاد العربية لإنشاء منظمـة التحرير.

(3) الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص684.

لكن السلطات الأردنية رأت في كل هذه المطالب في حالة تنفيذها تحويل م . ت. ف في الأردن إلى دولة داخل دولة، وهذا ما يتعارض مع السيادة الأردنية. وبدأت الخلافات بين م . ت. ف والأردن تطفو على السطح, وفي جولة قام بها الملك حسين في الضفة الغربية وفي مدينة جنين ألقى نجيب الأحمد عضو البرلمان السابق وعضو المجلس الوطني الفلسطيني، ومسئول التنظيم الشعبي في م . ت. ف في المنطقة آنذاك خطاباً رحب فيه بالملك حسين وقال:" إننا يا جلالة الملك نؤيد مطالب م . ت. ف بإقامة التحصينات والملاجئ وتسليح المواطنيين، إننا لا نريد أن نفرق بين المواطنين فلسطينيين وأردنيين، إننا شعب عربي واحد ولكنّا في المعركة وأخطارها. نريد من جلالة الملك وهو القائد الأعلى أن يزيل هذه الغيوم السوداء الحالكة التي تغطي أجواءنا لتحجب الوفاق بين م . ت. ف والسلطات الأردنية"(1). وهنا نهض الملك حسين وقال: أنا لست مسؤ(2)ولاً عن إيجاد هذه الغيوم السوداء. إنّهم هم في م . ت. ف المسؤولون عن تلك الغيوم، طالبوهم هم بإزالة ما جلبوه.

رأى الملك حسين بعد عودته من مؤتمر قمة الدار البيضاء أن يوضح للرئيس عبد الناصر وجهة نظر الأردن في موضوع الخلافات التي يثيرها الشقيري، على إعتبار أن عبد الناصر هو الذي يرعى منظمة التحرير ورئيسها، ويوفر له مقراً في عاصمته، فبعث إليه برسالة بتاريخ 18 تشرين الاول 1965 عرض فيها للحملات" المتجنية التي شنّها ويشنها أحمد الشقيري ورهطه من وراء مذياع فلسطين في القاهرة... والحجة التي يتذرع بها الشقيري في مهاتراته هي أن الأردن يعيق عمل المنظمة ولا يسمح لها بحرية العمل ". وجاء في الرسالة ان الشقيري يستهدف سلخ المواطن الأردني الفلسطيني في غرب النهر عن أخيه المواطن الأردني الفلسطيني في شرقه، وإثارة الحزازات والفتن، وأشار الملك إلى النداءات والهتافات التي يطلقها الشقيري ومن معه ضد شخص الملك وبلده, وطلب من عبد الناصر العمل على رتق الفتق وتقويم الإعوجاج تمشياً مع ميثاق التضامن، وأن كرامة الملك جزء

---

(1) الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً ، ص684، 685.

(2) المرجع نفسه، ص685.

من كرامة عبد الناصر وكرامة الأمة العربية بمجموعها، فلا يجوز تعريضها " لمثل تخرصات الشقيري ومهاراته..."[1].

ورد عبد الناصر برسالة دون تاريخ قال فيها إن إذاعة فلسطين تعتبر إذاعة مستقلة, وليس لمصر إشراف على ما يذاع منها، ومع ذلك فإنّه إتّخذ إجراء خاصاً، وهو أن لا يذاع شيء من تلك الاذاعة دون ان يسجل مسبقاً، حرصاً على حصر المسؤولية[2].

وبحلول عام 1966 تصاعدت حدة الخلافات بين الطرفين،إذ هاجم الملك حسين في مطلع العام الشقيري بقوله:" إن قضية فلسطين هي قضية الأردن، ولا يجوز لفئات تدعي العمل الفلسطيني تمزيق وحدة البلد، وأن الحملات التي يوجهها لنا الشقيري لا يمكن أن تفسر إلاّ على أنها تستهدف ضعضعة الأوضاع في الأردن، وتمزيق شمل الأسرة الواحدة، التي هي قلب التنظيم العربي من أجل فلسطين، وهي بالتالي لا يمكن أن تفسر بغير كونها خدمةً كبرى للصهيونية وأهدافها" ورفض الملك وجود أي تنظيمات عسكرية في بلاده لا تخضع لقيادة الجيش الأردني[3].

وعلى الرغم من تصاعد الحملات الاعلامية بين الطرفين، إلا أنّهما كانا يحاولان الوصول إلى إتفاق مشترك، وأهم الاجتماعات التي جرت بينهما لهذا الغرض عقدت في القاهرة في17 شباط 1966 في محاولة لإيقاف الحملات الإعلامية، واعتادت المنظمة تكرار المطالب السابقة التي كانت تطالب بها، وهي إصدار قانون خاص بالتجنيد الاجباري في الأردن، وإنشاء مكتب لجيش التحرير الفلسطيني، والسماح بإقامة معسكرات للتدريب الشعبي، وتسليح المدن والقرى الأمامية، وتخصيص فترة إذاعة خاصة بالمنظمة من الإذاعة الأردنية، وجباية ضريبة تحرير لصالح المنظمة من جميع المواطنين الفلسطيني في الأردن. وكانت

(1) موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، ج2، ص110.

(2) المرجع نفسه، ص110.

(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، ص129.

للحكومة الأردنية تحفظات على معظم المطالب الفلسطينية. ولم تثمـر المفاوضـات سوى عن اتفاق هزيل لم ينفذ[1].

واستمرت حملة تبادل الإتهامات بين الملك حسين والشقيري، مما دفع الحكومـة الأردنية لإرسال كتاب إلى الدول العربية يتضمن اقتراحاً بحل م . ت. ف؛ لأنّهـا " أصبحت أداةً بيد الشيوعية العالمية" ويطالب بتشكيل منظمة أخـرى وفـق " أسـس جديدة"[2].

وفي 4 تموز 1966 أعلن وصفي التل في مؤتمر صحفي، عن قطع علاقات الأردن مع المنظمة وقال:" بعد أن تكشّف لنا وللعالم نوايا الشقيري والحزبيين وجدنا أنّه لا بد لنا من قطع العلاقة مع المنظمة، وأن نعود من جديد لنطالب تعريف الكيان الفلسطيني وشخصيته وصلاحيته"[3]. وبسبب تأييد ج.ع. م للشقيري ضـد الاردن، إنتقد وصفي التل عبد الناصر وأتّهمه بعقد " معاهدة جنتلمان" مع (بـن غوريـون) أنهت الوجود العسكري المصري في سيناء[4].

وفي 14 تموز 1966 أرسل الملك حسين رسالةً طويلةً إلى الـرئيس عبـد الناصر عرض فيها للإختلاف في وجهات النظر بين الحكومة الأردنيـة و م . ت. ف، وللخلافات بين الدول العربية، جاء فيها:" يؤسفني أن أقـول لـسيادتكم الآن أن خشيتي التي أعربت عنها قد تحققت، رغم كل المحاولات لتـصليح الإعوجـاج... وأصبح واضحاً جداً من تصرفات الشقيري... أن هدف المنظمة، بعـد أن سـيطر عليها الحزبيون والهدامون والمخربون الذين وحدوا صفوفهم في جبهة واحدة تحـت ثوب منظمة التحرير، هو شرق خط الهدنة لا غربه..." ثم مضى الملك قـائلاً:"... فقد أصبح واضحاً لدينا بما لا يترك أي مجال لأي شك أن هـدف المنظمـة فـي

(1) الشقيري، من القمة الى الهزيمة، ص141.
(2) المرجع نفسه، ص143.
(3) الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1967، وثيقة رقم 3، ص3.
(4) موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، ج2، ص113- ص115.

تشكيلتها الحالية، هو تقويض العمل الجاد في الأردن، ونسف الأردن وكل ما بنيناه خلال السنين الطويلة لأمتنا ولفلسطين..."[1].

إزدادت حدة الخلاف بين النظام الأردني ومنظمة التحرير في أعقاب العدوان الإسرائيلي على السموع في تشرين الثاني1966، حيث إتّهمت المنظمة الأردن بأنّه عارض دخول قوات عربية لمساعدته في التصدي للإعتداءات الإسرائيلية، بينما حمل الملك حسين العمل الفدائي مسؤولية العدوان، وأكّد أن تسلل الفدائيين يعطي إسرائيل مبرراً لفرض المعركة قبل أوانها[2].

بعد هذا الإعتداء شهدت مدن وقرى الضفة الغربية مظاهرات حاشدة، إصطدم فيها المتظاهرون مع قوات الأمن الأردنية، وفرض منع التجول، وطالب المتظاهرون بالسلاح للدفاع عن القرى الأمامية، وقد زادت هذه الأحداث، التي إتهمت المنظمة بالتحريض عليها، في تردي العلاقات بين السلطات الأردنية والمنظمة، وقررت الحكومة الأردنية مقاطعة أي إجتماع عربي يحضره الشقيري، وعللت موقفها من سحب إعترافها بالمنظمة مطلع عام 1967، بقولها :" إن الذين يسيطرون عليها هدامون، يساريون، ومتآمرون، وعملاء إستخبارات"[3].

وتعرض عبد الناصر في خطابه في مجلس الأمة بمناسبة إفتتاح الدورة الرابعة للمجلس يوم 24 تشرين الثاني1966 للمشكلة بموضوعية، فأشار إلى أن الجبهة الأردنية واسعة ولا تستطيع القوات الأردنية أن تقوم بحمايتها ضد الهجمات الإسرائيلية، ولأنّه لابد من تسليح سكان القرى الأمامية بالقدر الذي يمكنهم من الدفاع عن النفس، والقيام بدور المعوق حتى تصل النجدات العسكرية النظامية[4].

كان من راي الملك حسين أن المصريين لن يخسروا شيئاً إذا سمحوا للشقيري بالعمل في قطاع غزة الذي يبعد عن المراكز الرئيسية لمصر بصورة لا تؤثر في الحياة اليومية أو في إدارة البلاد، كما أن قوات الأمم المتحدة كانت تحمي

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966، ص129.
(2) سعد الدين، الأبعاد العربية لإنشاء منظمة التحرير، ص72، 73.
(3) المرجع نفسه، ص73.
(4) رياض، مذكرات، ج2، ص313، 314.

القطاع من أية أعمال انتقامية من جانب اسرائيل، ولكن قيـام م . ت. ف بإنـشاء معسكرات تدريب في الضفة الغربية معناه تحريض إسرائيل علـى إتخـاذ إجـراء مضاد وتهديد السلطة الأردنية في قلب البلاد، وفي سبيل المحافظـة علـى الـسلام والأمن في هذه المنطقة الحساسة من الحدود، وكانت القاعدة المعمول بها منذ وقـت طويل أنّه باستثناء أفراد الجيش والبوليس الاردني لا يجوز لأحد من سكان الـضفة الغربية حمل السلاح، فلو أن الشقيري حصل على ما يريد فسوف تنهار هذه القاعدة ويبرز إلى الوجود أيضاً جيش منافس يدين بالولاء لسلطة خارجية لا سيطرة عليها، مما يهدد بإثارة القلاقل داخل الأردن، ويهدد بصورة أكبر باسـتفزاز الإسـرائيليين عبر الحدود[1].

ولما هاجم الشقيري بعنف الملك حسين لرفضه السماح ل م . ت. ف تجنيـد الفلسطينيين في الأردن أيد عبد الناصر الشقيري، وكان أقصى ما قدمه من تنـازل للحسين هو الدعوة إلى عقد مؤتمر في القاهرة لممثلي الدول العربية لبحث المـسألة الأردنية، بيد أن المؤتمر سرعان ما تحول إلى نزاع بين ممثل الحسين والـشقيري الذي تؤيده مصر وسوريا والجزائر، ولم يتخلص الأردنيون من الموقف إلاّ بإعلان أنّهم سوف يطلبون من مؤتمر القمة العربي القادم المقرر عقده بمدينة الجزائر خلال شهر، وضع خطة محددة المعالم لمستقبل م . ت. ف، فما كان من عبد الناصـر إلاّ أن حطّم إجتماع الجزائر بإعلان رفضه الجلوس الى مائـدة واحـدة مـع أنـصار الرجعية وأصدقاء الأمريكيين الذين يحاولون تجويع مصر لإرغامها على الاستسلام بمنع شحنات القمح عنها[2].

وكان عبد الناصر يعلم أن طموح الشقيري قد يتجاوز بسهولة حدود السيطرة عليه وأن تصريحاته النارية ضد اسرائيل والحسين يمكن أن تثير متاعب لا تحصى، ورغم أن حدود مصر كانت آمنة نسبياً بفضل الحماية التي توفرها قوات الطـوارئ الدولية، فإن حدود جيران إسرائيل الآخرين لم تكن كذلك، كما كان عبـد الناصـر يدرك أنّه بينما حال وجـود قـوات الطـوارئ الدوليـة دون مقاتلـة م . ت. ف

(1) ناتنج، ناصر، ص437.

(2) المرجع نفسه، ص437، 438.

للإسرائيليين من الأراضي المصرية، وكذلك من الأردن ولبنان بناء علـى أوامـر عمان وبيروت، كان السوريون يسمحون لرجال المقاومة التابعين للشقيري وللفدائيين من حركة فتح التي يرأسها ياسر عرفات بالتدريب والعمل من الأراضي السورية(1).

كان عبد الناصر يشعر بالقلق لخوفه من أن تـؤدي تـصريحات الـسوريين والعراقيين إلى تحريض المقاومة الفلسطينية على إثارة صدام كبير مـع اللبنـانيين، ولذلك لم يدخر جهداً من أجل الحفاظ على السلام بين م . ت. ف والـسلطات فـي عمان وبيروت. وكان يظهر في علاقاته بالحسين تفهماً لمشكلات الأردن، وكان في الوقت نفسه يحث الملك بإستمرار على التحلي بالصبر في معالجته للمقاومة، وكذلك كان كلما إستقبل ياسر عرفات ينصحه بأن يعير كلام دمشق وبغداد المتطرف أذنـاً صماء، وأن يخضع م . ت. ف لأشد إنضباط ممكن(2).

وعلى الرغم من كراهيته الشديدة لزعماء المقاومة الأكثر تطرفاً مثل جورج حبش، كان عبد الناصر يشعر بميل كبير إلى ياسر عرفات، ومع أنّه كان يشك فـي أن لديه قدرةً كبيرةً على التقدير السياسي، فإنّه كان معجباً بالشجاعة والعزم الـذين عالج بهما مهمة قيادة المقاومة في الميدان، كما كان يشعر بتعاطف كبير مع اهداف م . ت. ف، ورغم عدم موافقته على رفضها التام لأية تسوية تنطوي علـى حـل وسط، ومع أنّه كان من وقت إلى آخر يعلن تأييده للجهود التي يقوم بها الفلسطينيون لإستعادة أراضيهم، فقد كان يدرك أن قيام أعداد ضخمة من الفلسطينيين المـسلحين بالإستعراض في شوارع عمان وبيروت، ووصف كل تسوية بالخيانة لقضيتهم، ربما يثيرعداء الحكومات المضيفة أكثر مما قد يؤثر في الإسرائيليين(3).

وكانت إذاعة فلسطين تتهم الجيش الاردني بعجزه عـن صـد الإعتـداءات الإسرائيلية على القرى في الضفة الغربية، وتؤكد أن تسليح سكان القرى وتجنيـدهم كفيل بالتصدي لهذه الإعتداءات، وأندفـع الشقيري فـي هـذا الإتجاه تحت ضـغط الجماهير الفلسطينية التي كانـت تطالب بالسلاح، وعندما إزدادت الفجوة بـين م .

(1) ناتنج، ناصر، ، ص438.

(2) المرجع نفسه، ص514.

(3) المرجع نفسه، ص514، 515.

ت. ف والأردن إنعكس ذلك كله على العلاقات الأردنية المصرية، إذ أن الإذاعة الفلسطينية كان يتم بثها من القاهرة، وأعتبر الملك حسين عبد الناصر مسؤولاً عما يصدر عن هذه الاذاعة خاصةً عندما هاجمت الاذاعة الفلسطينية الملك حسين شخصا، وساءت العلاقات بين البلدين. وكان عبد الناصر قد حاول أن يتفادى مسئولية مصر عن الإذاعة وذلك عن طريق تأجيرها للمنظمة بمبلغ سنوي قدره مائة وخمسون ألف جنيه، وكان بعض الفلسطينين بما فيهم الشقيري يستغربون تقاضي مصر لهذا المبلغ الصغير وهي التي تصرف الملايين في سبيل القضية[1].

بعد التوتر والخلافات التي وقعت بين م . ت. ف والأردن بعد إغلاق مكاتب المنظمة في القدس وعمان، توسط جمال عبد الناصر وأجرى مصالحة بين الملك حسين والشقيري، وأعيد فتح مكاتب المنظمة في 30 ايار 1967، ووصل أحمد الشقيري إلى مكتب المنظمة في القدس وباشر عمله ونشاط المنظمة من جديد[2].

تجددت الخلافات بعد الهزيمة التي منيت بها الدول العربية في الحرب. وفي نهاية شهر آب 1967، وخلال مؤتمر القمة العربية في الخرطوم، إنتقد الأردن العمل الفدائي بعد الحرب بحجة أنّه يعطي " للعدو حجةً ليقوم بمزيد من البطش والإرهاب"[3].

وكان قد طرأ على المقاومة الفلسطينية تحول كبير منذ مؤتمر القمة في الخرطوم، إذ استقال الشقيري من رئاسة م . ت. ف، وحلّ محله ياسر عرفات مؤسس وقائد جماعة فتح الفدائية، وبحدوث هذا التغيير في القيادة إنقضى التأكيد على النشاط السياسي الذي كان عبد الناصر يشجعه باعتباره أقل خطراً من النشاط العسكري، وبدلاً من إتخاذ وضع" حكومة في المنفى" أخذ النظام الجديد يحاول تشكيل جيش عصابات من مخيمات اللاجئين في الاردن وسوريا ولبنان، ولم يعد عرفات ورفاقه على إستعداد للسماح للحكومات العربية أن تقرر لهم مستقبلهم[4].

---

(1) رياض، مذكرات ، ج2، ص311.

(2) الاحمد, فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص685، 686.

(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، ص104.

(4) ناتنج، ناصر، ص511.

شهدت العلاقات الفلسطينية الأردنية منذ أوائل عـام 1968 بدايـة ظهـور التناقض العلني بين الطرفين، وقد جرى التعبير عن ذلـك مـن خـلال محـاولات الحكومة الأردنية الحفاظ على هيبتها وسيطرتها على الأوضاع في الساحة الاردنية، أمام المد المتصاعد لفصائل العمل الفدائي كماً وكيفاً، وقد أدى هذا التنـاقض إلـى وقوع صدامات عسكرية بين الطرفيين تفاوتت في حدتها، ومن أبرزها أحداث شباط وتشرين الثاني 1968[1].

وإثر الوساطة التي قام بها قائد الجيش العراقي المرابط في الأردن، والبرقية التي أرسلها الرئيس عبد الناصر الى الملك حسين، والتي أعرب فيها عن قلقلة إزاء الأحداث الجارية في الاردن، وطالب فيه بالعمل على تهدئة الوضع وتحقيق التفـاهم بين الطرفين، إضافةً إلى تشكيل المقاومة الفلسطينية لوفد مـن ممثلـي المنظمـات لمقابلة رئيس الحكومة وبعض المسؤولين، تم التوصل إلى اتفاق بتاريخ 5 تـشرين الثاني 1968، عرف فيما بعد بـ " اتفاق الأربعة عشر بنداً " تضمن وضع أسـس للعلاقة بين الطرفين[2].

6.6 موقف الجمهورية العربية المتحدة من أحداث أيلول في الأردن عام 1970

بعد حرب عام 1967 دخلت م . ت. ف طرفاً من أطراف النظام العربـي، وأثّر ذلك كثيراً على التفاعلات العربية، إذ أن المنظمة إنتقلت إلى مركز الأحـداث في قلب العالم العربي، وكان لها وضع صعب ودقيق في داخل النظام العربي، فهي تبحث عن الغطاء العربي اللازم للعمل تحته، ولكن بسبب الخلافـات بـين الـدول العربية يصعب عليها توفيره[3].

وبسبب إفتقار المنظمة إلى أرض فلسطينية للعمل منها، فإنّها كثّفت عملياتهـا ونشاطها من داخل الأراضي الأردنية واللبنانية. وساهمت الظـروف الديمغرافيـة والجغرافية في ذلك الاختيار الذي قامت به المنظمة. وكان على الأردن ولبنـان أن

(1) عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية، ص176.

(2) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968، ص881، 882.

(3) مطر، هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، ص96.

يصبحا أرضية عمل المنظمة، وما إنبثق عنها من مؤسسات ومنظمات أخرى داخل الأردن بعد معركة الكرامة[1].

وبعد معركة الكرامة في 21اذار 1968 وإنتصار الجيش والمقاومة على القوات الاسرائيلية تدفّق على الأردن كثير من المنظمات، وكثرت العمليات الفدائية ضد إسرائيل، وكثر سقوط الضحايا والإجراءات الإسرائيلية الإنتقامية. وتدريجياً أخذ عدد الفدائيين يزداد، وقامت دولة للمقاومة داخل الدولة الأردنية، ونشأت ازدواجية في السلطة، وصعب على الأردن احتواء العمل الفدائي بالتنسيق بين الحكومة وبينه لتفادي الفوضى والنعرات الإقليمية، وزاد في تلك الصعوبة كثرة المنظمات والتزام بعضها بما يتفق عليه وعدم التزام الطرف الاخر. كما قامت منظمات شعبية فلسطينية ومليشيا ومنظمات نسائية واتحادات نقابية ومهنية والهلال الاحمر الفلسطيني، وبدأت هذه المنظمات تنافس السلطة الأردنية والنظام القائم، وأصبح الفلسطينيون يرجعون إلى هذه المنظمات بدلاً من المؤسسات الأردنية الرسمية، ونشأت الازدواجية، إذ أن الأردن لم يعترف بهذه المنظمات والعكس صحيح ايضاً، ونشأ اعتقاد أن سلطة الحكومة هي الأضعف، وساهم هذا الإعتقاد في عدم تلبية أوامر الحكومة الأردنية في نشر الأمن ومنع التجوال بالسلاح، ومنع النشرات المخالفة للقانون الأردني[2].

تصاعدت حدة الأزمة بين المقاومة الفلسطينية والحكومة الأردنية منذ مطلع عام 1970، وذلك بعد أن تجمعت كل الظروف لتفجير عوامل الإختلاف الكامنة والمتراكمة بين الأطراف بياناً بتاريخ 10 شباط 1970 تضمن أحد عشر بنداً من الإجراءات الأمنية التي تهدف حسبما جاء في البيان إلى قيام " مجتمع موحد ومنظم"، ومن ضمن الإجراءات :" ضمان حرية المواطن، ومنع أي تأخير أو تعطيل لرجال الأمن أو أي مسؤول من أية مؤسسة رسمية من تنفيذ واجباته المشروعة، ومنع اطلاق النار، وحظر حمل الأسلحة وتخزين المتفجرات، ومنع التظاهرات

(1) أبو دية، عملية إتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، ص214.

(2) المرجع نفسه، ص221، 222.

والتجمهرات والاجتماعات والندوات غير المشروعة، ومنع النـشاطات الحزبيـة، وإحالة كل من يخالف ذلك للقضاء حسب الأصول المرعية"[1].

شرع ياسر عرفات ورفاقه في تنظيم حركة للمقاومة ذات هدف طويل الأجل؛ يتمثل في إنهاك العدو بحيث ترغمه في النهاية على قبول الحل الـذي يطرحونـه. والحقيقة أن منظمة فتح بدأت منذ اللحظة التي أعلن فيها وقف اطـلاق النـار فـي أعقاب حرب حزيران في القيام بعمليات تخريب ولو على نطـاق محـدود داخـل الأراضي المحتلة, وكان من المحتم أن تؤدي هذه العمليات الى اصطدامهم بحكومتي الأردن ولبنان حيث تتمركز جل حركة المقاومة، ومن ثم أخذت المعـارك تنـشب مراراً بين الفدائيين من ناحية والجيش الأردني واللبناني من ناحية أخرى، ولما أخذ عدد الفدائيين في الإزدياد أصبحت العلاقات مع السلطات المحلية أكثر توتراً[2].

وكان ياسر عرفات يحاول جاهداً السيطرة على الموقف بالتـشاور بـصورة منتظمة مع الملك حسين. ولكن بالرغم من شعور الملك بأنّه لا يستطيع بعد ذلك أن ينكر حق م . ت. ف في تنظيم مقاومة من داخل الأردن، بعد أن فقد الفلـسطينيون كل جزء من أراضيهم، كانت السلطات الاردنية تشعر باستياء بـالغ مـن وجـود الفدائيين، كذلك بينما كان ياسر عرفات القائد الإسمي للمقاومـة فإنّـه لـم يـستطع السيطرة على كل جماعة داخل هذا التنظيم المفتت، وهكذا فبنفس السرعة التي كان يتم التوصل بها إلى إتفاق بين ياسر عرفات والملك حسين حـول تحديد مدى نشاط م . ت. ف في الأردن كان يتم تخريب كل ترتيب بطريقة ما أو بواسـطة الفئـات المناهضة للفلسطينيين داخل الجيش، أو بواسطة جماعات المقاومة الأكثر تطرفاً مثل الجبهة الشعبية الماركسية التي يرأسها جورج حبش، والتي ترى أن النظام الأردني لا يقل عداء للقضية الفلسطينية عن الإسرائيليين[3].

وفي الفترة من 6- 10 حزيـران 1970 وقعـت اشـتباكات بـين الجـيش والمنظمات راح ضحيتها 200 قتيل وجريح، ولم تتوقف إلاّ بعد أن طلبت المنظمات

---

(1) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، ص72، 73.

(2) ناتنج، ناصر، ص512.

(3) المرجع نفسه، ص512، 513.

من الملك إقالة اثنين من كبار الضباط إتهمتهما بالتعاون مع الولايات المتحدة ضـد وجودها في الأردن، وفي 11 حزيران وجه الملك حسين رسالةً إلى القوات المسلحة حول إعفاء اللواء ناصر بن جميل، القائد العام للقوات المسلحة، والزعيم الركن زيد بن شاكر قائد اللواء الملكي المدرع من منصبيهما، جاء فيها :" ... أشـترط علينـا اليوم شروطاً قاسيةً استهدفت خالي قائد القوات المسلحة، وأخي قائد السلاح المدرع الملكي، وبأن في تخليهم عن مناصبهم الآن ما يؤمن فوراً من جانبهم تنفيذ الاتفـاق، وعودة جميع الأمور إلى حالتها الطبيعية في عمان وسواها... ورفضت ذلـك، اولاً لأنّه مساس بقواتنا المسلحة وبنا جميعاً، ولكنّي عدت عن ذلك نتيجة التماس اللـواء الشريف ناصر بن جميل القائد العام للقوات المسلحة، والأخ الزعيم زيد بن شـاكر قائد اللواء المدرع الملكي، اللذين أصرا إلاّ أن يقدما دليلاً جديداً على التضحية فـي سبيل المصلحة العامة... وعليه فقد قبلت بذلك وأعفيتهما من منصبيهما..."[1].

وقد أطلقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الرهائن التي كانت قد احتجزتهـا للتفاوض على تسريح الضباط الكبار في الجيش، وجاء قرار الملـك الـسابق بعـد أحداث عنيفة جداً قتل فيها القائم بالأعمال الأمريكي في عمان، وأسر فيها دبلوماسي أمريكي آخر[2].

وفي 9 حزيران 1970 أصدرت وزارة الداخلية بياناً حول تعـرض موكـب الملك حسين لإطلاق النار عليه قرب صويلح، وأكّد البيان أن الـسلطات الأردنيـة والمسؤولين عن اللجنة المركزية للمقاومة اجتمعوا للوصـول إلـى إتفـاق يـؤمن المصلحة العليا، ويعيد النظام الى البلاد[3].

وعلى إثر هذه الحادثة أرسل عبد الناصر برقية تهنئة إلى الملك حسين بمناسبة نجاته من حادث اطلاق النار[4].

(1) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 343، ص439، 440.

(2) أبو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، ص218.

(3) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 325، ص430.

(4) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 326، ص430.

وفي 10 حزيران أرسل الرئيس عبد الناصر، والعقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء الليبي، برقيةً إلى الملك حسين جاء فيها:" نتابع باهتمام وقلق شديدين تطور الحوادث في عمان، وإننا لنثق أنّكم تسمعون صوت الأمة العربية كلها يناشدكم بذل أقصى الجهود لتدارك مضاعفات الأزمة..."[1].

وفي 11 حزيران تحدث الرئيس عبد الناصر في مجلس الأمة حول حوادث الأردن قائلا:"... إن هذا الذي يحدث في الاردن ليس نزيفاً في الدم وحده، ولكنه نزيف في المشاعر وفي الفكر وفي العقل وفي الأعصاب لأمة عربية تواجه مسؤولية أقدار حاسمة... وفي الأيام والساعات الأخيرة، فإن الموقف في الأردن قد بلغ ذروة الخطر"[2].

وحدد عبد الناصر في كلمته موقفه من الأحداث على النحو التالي :

1- إن المقاومة الفلسطينية، ومنظمة فتح تعتبر من أهم الظواهر الصحية في النضال العربي.
2- إننا لا نتغافل عن بعض الأخطاء التي يمكن أن تكون قد صدرت عن بعض منظمات المقاومة، لكننا نعتقد أن الأمة العربية عليها ان تقوم وأن تصحح.
3- إننا لا نستطيع ان نتفرج على ما يجري في الأردن، ولهذا فإننا نناشد الجميع فوراً أن يسدلوا الستار على هذا المشهد الإنتحاري الحزين[3].

وفي مساء يوم 1 أيلول 1970 تعرض موكب الملك حسين لإطلاق النار، بينما كان متوجهاً إلى مطار عمان المدني[4].

وفي 2 ايلول أرسل عبد الناصر برقيتان للملك حسين حول وجوب إلتزام القوات الأردنية بوقف إطلاق النار جاء فيهما :" إن عناصر من الجيش الأردني ما زالت تواصل اطلاق النار، رغم ما تلقيته من تأكيدات جلالتكم ... إنني أرجو تدخل

---

(1) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم، 332، ص432.

(2) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم، 341، ص438.

(3) المرجع نفسه، ص438.

(4) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 558، ص710؛ الوثائق الأردنية لعام 1970، وثيقة رقم 71، ص16.

جلالتكم الشخصي والفوري لكي تلتزم وحدات الجيش الأردني بوقف إطلاق النـار، وأرى من واجبي أن أرفع صوتي محذراً من خطورة النتائج التي يمكن ان تترتـب على عدم تنفيذ ذلك"(1).

وجاء السبب المباشر لقطع شعرة معاوية بين الأردن والمقاومة حـين قامـت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في 16 أيلول بعملية ضخمة لخطـف الطـائرات، هدفها توجيه ضربة إلى حلفاء إسرائيل من الأمريكيين من ناحية، وإحتجاز الرهائن حتى يتم إطلاق سراح رفاقهم في سجون إسرائيل وسويسرا وألمانيا الغربيـة مـن ناحية اخرى، وتم الإستيلاء على طائرة تابعة لشركة الخطوط الأمريكية وهي تحلّق في سماء البحر المتوسط، ووجهت إلى القاهرة حيث نسفت بالقنابل بعد أن نزل منها الركاب وطاقمها، كذلك أرغمت طائرتان لشركة الخطوط الأمريكية السويسرية على الهبوط في مهبط للطائرات مهجور في الاردن تسيطر عليه الجبهة الشعبية لتحريـر فلسطين، وأختطفت طائرة(بوينغ) تابعة لشركة العال الإسرائلية وهي تحلّـق فـي سماء أوروبا الغربية، كما تّم إختطاف طائرة تابعة لشركة الخطوط البريطانية وهي في طريقها من الخليج العربي إلى لندن، وإرغامها على الهبوط في مهبط الطائرات الخاضع لسيطرة الجبهة الشعبية في الاردن، وتّم حجز ركابها رهـائن فـي فنـدق الأردن بعمان ثم فجرت هذه الطائرات، الأمر الذي كان له تأثيره القوي على الرأي العام. وتم إطلاق إسم مطار الثورة على المطار الصحراوي(2).

وفي 15 أيلول تم التّوصل إلى إتفاق مع المقاومة بقيادة عرفات يكفل بعـض الحقوق للفدائيين، ويتيح لهم إنشاء معسكرات خارج المدن الكبرى، وقدم عبد المنعم الرفاعي صيغة الإتفاق الذي توصل إليه مع ياسر عرفات, وقد تضمن هذا الاتفـاق إحدى عشرة نقطة، أهمها: أن يخرج الجيش من عمان، وأن تتولى مكانـه قـوات الشرطة، وأن يخفض عدد القوات العسكرية حول عمـان، وأن تتـولى المنظمـات

(1) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 707، 708، ص791؛ الوثائق الأردنية لعـام 1970، وثيقة رقم 97296، ص199، 200.

(2) كيسنجر، مذكرات، ص546؛ الأحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً، ص704؛ ناتنج، ناصر، ص522.

حراسة الأماكن المهمة كدوائر المياه والكهرباء والبريد إلى جانب القوات الأردنية. ولقد رفض الملك هذه الاتفاقية واعتبرها خيانة[1].

ولم يطلع الملك رئيس وزرائه على شيء, بل طلب منه إرجاء الموضوع، وفي مساء اليوم نفسه قرر الملك شيئاً آخر، إذ إجتمع مع أقرب المستشارين وهم وصفي التل، وزيد الرفاعي، وإثنين من كبار الضباط وهم حازن العجلوني، وقاسم المعايطة، وإتفق الجميع على وجوب عمل سريع وحاسم ضد الفدائيين، وتم إتخاذ القرار بمواجهة المقاومة عسكرياً[2].

وفي الخامس عشر من أيلول أرسل (دين براون) السفير الأمريكي في عمان برقيةً عاجلةً يبين فيها أن الملك حسين عازم على إعادة القانون والنظام إلى عاصمته. وبعد أن أحاط المدينة بالجيش، أعلن عن تشكيل حكومة عسكرية في 16 أيلول، وكان الملك يؤكد أنه سيكون بحاجة للعون في حال تدخل دول عربية أخرى[3].

وفي 16 أيلول قرر الملك حسين تأكيد سلطته بالنسبة للفلسطينيين، فأعلنت الأحكام العرفية، وتم تشكيل حكومة عسكرية برئاسة محمد داود، مع تخويلها سلطة سحق المقاومة الفلسطينية، وفي صبيحة اليوم التالي تحركت المدفعية والوحدات المدرعة صوب مخيمات اللاجئين المحيطة بعمان. وبدأت المواجهة ودخل الجيش عمان، وبقي القتال مستمراً حتى 22 ايلول. وفي هذا اليوم وصلت بعثة عربية يرئسها جعفر النميري رئيس جمهورية السودان، وأتاح النصر الذي أحرزه الجيش أن يطلب الملك ما يلي:

1- وجوب إخلاء الفدائيين وقوات الجيش المناطق المدنية.

2- وجوب حصر نشاطات الفدائيين في مناطق الحدود مع إسرائيل.

3- م . ت. ف هي المنظمة الوحيدة التي يعترف بها كممثلة شرعية للمنظمات الفلسطينية.

---

1) أبو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، ص223، 224.

(2) المرجع نفسه، ص224.

(3) كيسنجر، مذكرات، ص547، 548.

4- على الفدائيين أن يعترفوا بقوانين الأردن وسيادته.

رفض عرفات الإتفاق ثم عاد وقبله في ليلة 24 أيلول، وأصدر أمراً إلى قواته بوقف اطلاق النار(1).

وفي 17 أيلول وجه الرئيس عبد الناصر، واللواء جعفر النميري، والعقيد معمر القذافي رسالةً إلى الملك حسين، وياسر عرفات حول الأحداث في الأردن، طالبوا فيها وقف الصدام، وإتاحة الفرصة للمشاورات(2).

وفي 19 أيلول أرسل عبد الناصر برقيةً إلى الملك حسين، تضمنت نداء بأن يتوقف إطلاق النار بأسرع وقت(3). وفي اليوم نفسه بعث الملك حسين برسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر حول أحداث الأردن، أبدى فيها تصميمه على وقف إطلاق النار في عمان، بعد سيطرة الجيش على الوضع(4).

وفي 21 أيلول 1970 تلقّى الملك حسين رسالةً من عبد الناصر تضمنت:

1- ضرورة توقف العمليات العسكرية في عمان، خاصةً بعد الوصول إلى إتفاق لوقف إطلاق النار.

2- التحذير من تعرض المقاومة الفلسطينية لأية عمليات تؤدي إلى تصفيتها(5).

وفي برقية جوابية إلى الرئيس عبد الناصر رداً على برقيته أكّد الملك حسين:" لقد كنت جاداً ومخلصاً عندما طلبت من القوات المسلحة الأردنية إصدار

---

(1) أبو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، ص225.

(2) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم665، ص773؛ الوثائق الأردنية لعام 1970، وثيقة رقم 89، ص192، 193.

(3) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 696، ص786،؛ الوثائق الأردنية لعام 1970، وثيقة رقم 99، ص204.

(4) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 698، ص787؛ الوثائق الأردنية لعام 1970، وثيقة رقم 100، ص205.

(5) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم722، ص797؛ 798؛ الوثائق الأردنية لعام 1970، وثيقة رقم 103، ص208، 209.

الأمر بإيقاف إطلاق النار... ويؤسفني أن يكون الطرف الآخر قد أعرض عن كـل نداء... ولم يتورع عن قصف مقري"[1].

وفي 23 أيلول وجه الملك حسين رسالةً إلى الشعب والفدائيين حول التوصل إلى اتفاق لوقف القتال تضمن المبادئ التالية:

1- إن المكان الطبيعي للفدائيين وقواعدهم هو خط المواجهة مع العـدو، وعلـى هذا الأساس فسوف تصدر الأوامر إلى الجيش بأخذ مراكزه المعتـادة، مـع إنسحاب الفدائيين وانتقال قواعدهم من المدن والقـرى إلـى حـدود الأرض المحتلة.
2- التعامل مع م . ت. ف، كممثلة للشعب الفلسطيني، على أساس أنهـا تمثـل وحدة العمل الفلسطيني السياسي والعسكري.
3- يمنع تواجد أية قواعد للفدائيين في عمان والمدن والقرى الأردنيـة، ويكـون تواجد القواعد على حدود الأرض المحتلة.
4- تطبق أنظمة الدولة وقوانينها على الفدائيين، وتمارس الدولة سيادتها التامـة على جميع من يتواجد فوق أراضيها[2].

كان عبد الناصر أكثر انزعاجاً من جراء هذا الإنفجار فقد كان يخـشى أن تتخذ إسرائيل من القتال في الأردن ذريعةً لتنكث عهدها بالنسبة لمشروع (روجرز) ووقف إطلاق النار الذي دام تسعين يوماً، كما كان يدرك أن الصراع قد يمتد ليشمل جيران الأردن، فقد يزحف السوريون لمساعدة الفلسطينيين مما يؤدي إلـى تـدخل الإسرائيليين، والأسوأ من ذلك أن تقارير مخابراته كانت تشير إلى أن الأمـريكيين يفكرون منذ وقت في تدخل عسكري في الأردن ظاهره لمساندة الحسين، لكن فـي واقعه لتمكينهم من فرض تسوية بين الأردن وإسرائيل، وبذلك عزل مصر وإرغامها على قبول شروط إسرائيل[3].

---

(1) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم709، 791، 792.

(2) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 750، ص 813، 814.

(3) ناتنج، ناصر، ص 523.

إستقالات حكومة محمد داود العسكرية في 24أيلول، وشكلت حكومـة مدنيـة برئاسة أحمد طوقان[1]. وأكد الملك حسين في كتاب التكليف:" ... لمعالجة آثار الفتنة السوداء التي أبتلي فيها بلادنا الغالي، والعمل بأقصى سـرعة لإعـادة الحيـاة إلـى طبيعتها، وتضميد الجراح التي رمتنا بها الأحداث"[2].

وفي 26 أيلول جرى إتصال هاتفي بين الملك حسين والرئيس عبد الناصـر، بخصوص وقف إطلاق النار، وافق بعده الحسين على قدوم لجنـة عـسكرية إلـى عمان؛ لمراقبة وقف إطلاق النار، كما وافق أيضاً على الحـضور إلـى القـاهرة ؛ لحضور اجتماعات القمة الطارئة[3].

7.6 مؤتمر القاهرة

بدأ التحرك العربي وقام عبد الناصر بدور مميز في التهدئة والتوفيق، ففـي 18 أيلول 1970وصل إلى عمان رئيس الأركان المصري الفريق محمـد صـادق حاملاً رسالةً من عبد الناصر ومعمر القذافي وجعفر النميري يطلبون فيهـا مـن الملك حسين العمل على وقف الصدامات المسلحة وإتاحة الفرصة للعمل السياسي[4].

كان أول ما خطر ببال عبد الناصر هو أن يطير بنفسه إلى عمان للتوسط من أجل وقف إطلاق النار فوراً، لكنه بعد تفكير قرر بدلاً من ذلك ، إرسـال مبعـوث لدعوة الحسين إلى القاهرة ليلتقي به وبرؤساء الدول العربية الآخرين، وأمـر فـي الوقت نفسه حافظ إسماعيل مدير المخابرات العامة بأن يبلغه بالتحركات العـسكرية الأمريكية في المنطقة، وعلى الأخص تحركات الأسطول الـسادس، التـي كانـت التقارير تفيد بأنه يبحر بالقرب من شواطئ إسـرائيل ولبنـان بحـاملتين كبيـرتين

---

(1) الوثائق الأردنية لعام 1970، وثيقة رقم 114، 115، 116، 117، ص 221- ص 226.

(2) الوثائق الأردنية لعام 1970، وثيقة رقم 115، ص 223، 224.

(3) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 795، ص 848، 849 ؛ الوثائق الأردنية لعام 1970، وثيقة رقم 121، ص 231- ص 233.

(4) الوثائق الأردنية لعام 1970، وثيقة رقم 89، ص 192، 193.

للطائرات وسفن حربية أخرى بما في ذلك سفينة برمائية لإنـزال مـشاة البحريـة الأمريكية[1].

كان من اهتمام عبد الناصر بتفاقم الأحداث في الأردن، أنّـه دعـا رؤسـاء العرب وملوكهم؛ لعقد اجتماع لهم في القاهرة، من أجل بحث السبل التي يمكـن أن تؤدي إلى وقف القتال وإحلال التفاهم بين الطرفين، وألح عبد الناصر على الملك أن يحضر، ولكن الحسين اعتذر بأن الظروف الراهنة في بلاده لا تسمح له بمغادرتها، وأناب عنه وفداً مؤلفاً من الزعيم محمد داود رئيس الـوزراء، وأحمـد الطراونـة المستشار الخاص للملك، وحازم نسيبة سفير الأردن في القاهرة[2].

عقد المؤتمر في يوم 22 أيلول، واشترك فيه ملوك ورؤساء وممثلو تسع دول عربية هي: السعودية، والكويت، ومصر، وليبيا، والـسودان، وتـونس، ولبنـان، والأردن، واليمن، بينما تغيب رؤساء سوريا، والمغرب، والعراق، والجزائـر عـن الحضور[3].

ومن بين أول من وصلوا لحضور اجتماع القمة الطارئ الرئيس الليبي معمر القذافي الذي قرر وقف مساعدات ليبيا للأردن بموجب اتفاق الخرطوم، كما عارض بشدة فكرة أن يطلب من الملك حسين وعرفات المشاركة في المداولات، لكن عبـد الناصر أصر على أن يحضر الملك حسين إلى القاهرة بحث يكون تحت ضغط أكبر لوقف إطلاق النار في الأردن، وقال للقذافي صراحة أنّه ما لم يحضر الحسين فلـن يكون هناك مؤتمر، وفي حضور أمير الكويت اتصل هاتفياً بالملك في عمان قـائلاً له :" يا أخ حسين نحن نكن لشجاعتك أعظم احترام، إن أخي صباح الـسالم الـذي يجلس الآن إلى جواري يشاركني رجائي في أن تحضر في أقرب فرصة ممكنة"[4].

أكّد عبد الناصر في بداية المؤتمر بأن خطر التدخل الأمريكي أعظم منه في أي وقت مضى؛ إذ تشير التقارير الـصحفية مـن واشـنطن ونيويـورك إلـى أن

---

(1) ناتنج، ناصر، ص 524.

(2) موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، جـ2، ص 340.

(3) المرجع نفسه، ص 340، 341.

(4) ناتنج، ناصر ، ص 524.

(نيكسون) قد يبعث بقوات أمريكية إلى الأردن في أي لحظة، بل أن الشائعات تتردد حول اتخاذ التدابير لتدخل أمريكي- إسرائيلي مشترك . وفوق هذا كله تفيد التقارير بأن قوات مدرعة من سوريا أخذت تتقدم في شمال الأردن للإشتراك في القتال إلى جانب الفلسطينيين[1].

وأوضح عبد الناصر بأنّه في حالة تدخل الأمريكيين أو سـوريا فـي الأردن فإنّه لن يرسل جندياً مصرياً واحداً ، ومن ثم بات من الملح أن يسعى المؤتمر إلى وقف إطلاق النار فوراً دون الانغماس في تبادل الاتهامات[2].

واتخذ المؤتمر قراراً بإرسال لجنة إلى عمان لتثبيت وقف إطلاق النار، وكانـت اللجنة برئاسة جعفر النميري، وعضوية الباهي الأدغم رئيس وزراء تونس، وسـعد العبد الله الصباح وزير دفاع الكويت، وحسين الشافعي نائب الـرئيس المـصري، والفريق محمد صادق رئيس أركان القوات المصرية، ورشاد فرعون مستشار الملك السعودي[3].

وتمكنت اللجنة من إقناع الطرفين للتوصل إلى وقف مؤقت لإطـلاق النـار، ولتنفيذ ذلك وجه الحاكم العسكري العام نداءً إلى القوات المـسلحة للتقيـد بوقـف إطلاق النار جاء فيه :

1- على القوات المسلحة الأردنية، والأمن العام، والجيش الشعبي التقيد بوقـف إطلاق النار .

2- على القادة الضباط مراقبة تنفيذ هذا الأمر بمنتهى الحزم والإنضباطية[4].

توقف القتال في عمان يوم 24 أيلول، وبعث الملك حسين برقية إلى الزعماء العرب في القاهرة، لفت نظرهم فيها إلى المبالغات التي تصدر عن إذاعـة دمـشق والى تحريضها على استمرار القتال، وعاد الرئيس جعفر النميري إلى عمـان يـوم

---

(1) ناتنج، ناصر ، ص 525.

(2) المرجع نفسه، ص 525، 526.

(3) موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، جـ2، ص 341؛ الأحمد ، فلسطين تاريخاً ونضالاً ، ص 705، 706.

(4) الوثائق الأردنية لعام 1970، وثيقة رقم 105، ص 212.

24 أيلول على رأس وفد من ستة أعضاء، وبادر الوفد للاجتماع بالملك حسين ثـم بالسيد ياسر عرفات في مخبأه السري، حيث تمكن النميري من إقناعه بالموافقة على إيقاف القتال. وعلى هذا الأساس أذيعت من إذاعة عمان قبيل ظهر ذلك اليوم ثـلاث بيانات:

الأول: رسالة من عرفات قرأها النميري بصوته، وفيها الأمر لجميع قوات المنظمات بوقف إطلاق النار.

الثاني: أمر قاطع من الملك حسين إلى القوات النظامية بالتوقف حالاً عـن إطـلاق النار.

الثالث: بيان من النميري بأن التوقف عن إطلاق النار هو خطوة أولية لتنفيذ اتفـاق 23 أيلول.

وعاد النميري وأعضاء وفده إلى القاهرة مساء يوم 25 أيلـول، وبـصورة سرية اصطحبوا معهم السيد ياسر عرفات، وتم إطلاق سراح عدد من قادة المقاومة وفي مقدمتهم صلاح خلف (أبو إياد)(1). إلا أن القتال استمر رغـم ذلـك فأرسـل الرئيس عبد الناصر برقيةً جديدةً للملك حسين في 26 أيلول جاء فيها:"... يؤسـفني أن أبلغكم قلقنا الشديد بعد التقرير الذي استمعنا إليه من الأخ الرئيس جعفر النميري وبقية أعضاء الوفد الممثل لنا الّذين عادوا من عمان الليلة. إن التقرير الذي استمعنا إليه منهم جميعاً يؤكد لنا بما لا يجعل مجالاً للشك عدة حقائق:

1- أن هناك إصراراً من جانب السلطة الأردنية على مواصلة إطلاق النار برغم كل المحاولات التي بذلت.
2- إن كل الوعود التي قطعت لنا أهدرت إهداراً كاملاً وأفرغت من أي قيمـة حقيقية لها .
3- إن هناك مخططاً لتصفية المقاومة الفلسطينية برغم كل إدعاء بغير ذلك.
4- إن هناك مذبحةً مروعةً تجري فـي الأردن منافيـةً لكـل القـيم العربيـة والإنسانية.

---

(1) الخاف، الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ص 133، 134؛ موسى، تاريخ الأردن في القـرن العشرين، جـ2، ص 342.

5- إن وفد الرؤساء الذي عاد من عمان يشعر أنّه قد تعرض لمراوغات لم يكن يجب أن يتعرض لها "[1].

وفي 26 أيلول أرسل الملك حسين برقيةً إلى الرئيس عبد الناصر جواباً على برقيته إليه جاء فيها:" أؤكد لكم أن القوات المسلحة الأردنية احترمت وستحترم وقف إطلاق النار على الرغم من الاستفزازات المستمرة التي لا تطاق. لقد تعرضنا أمس وأمس الأول في مقر قيادتنا العام لقذف عنيف متواصل. وقد استطاعت بعثة التوفيق العربية بنفسها أن تكون شاهدةً على بعض هذه الهجمات... إننا نبذل أقصى جهد لتصفية آثار العصيان وتضميد الجراح ... "[2].

وفي اليوم نفسه عقد الرئيس النميري مؤتمراً صحفياً أعلن فيه عن ملابسات خرق وقف إطلاق النار، وحمل الحكومة الأردنية كامل المسؤولية وأدانها[3]. ورد الملك حسين على تصريح النميري ببرقيتين إلى عبد الناصر والملك فيصل اتّهم فيهما النميري بتحريف الحقيقة، مؤكداً التزام الحكومة الأردنية بوقف إطلاق النار[4].

وفي اليوم نفسه أجرى عبد الناصر اتصالاً هاتفياً مع الملك حسين طلب فيه وقف إطلاق النار فوراً وضرورة حضور الملك حسين مؤتمر القاهرة[5].

ولمواجهة الضغط السياسي المتزايد قرر الملك حسين أن يذهب بنفسه إلى القاهرة؛ من أجل أن يعرض قضية الأردن على الزعماء العرب. وهكذا ذهب إلى القاهرة في صباح يوم 27 أيلول، حيث عقد اجتماعين مع الملوك والرؤساء الذين كانوا ما يزالون فيها. وقد تمخض الاجتماع الثاني عن عقد اتفاقية القاهرة ما بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية. ونصت الإتفاقية على ما يلي:

---

(1) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 789، ص 839.

(2) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 790، ص 840.

(3) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 791، ص 840- ص 846.

(4) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 793، 794، ص 847، 848؛ الوثائق الأردنية لعام 1970، وثيقة رقم 119، 120، ص 228- ص 230.

(5) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 795، ص 848، 849؛ الوثائق الأردنية لعام 1970، وثيقة رقم 121، ص 231- ص 233.

1- إنهاء كافة العمليات العسكرية من جانب القوات المسلحة الأردنية، وقوات المقاومة الفلسطينية فوراً.

2- السحب السريع لكافة القوات المسلحة الأردنية من عمان وإرجاعها إلى قواعدها الطبيعية، مع سحب جميع القوات الفدائية من عمان ومركزتها في أماكن تلائم العمل الفدائي .

3- فيما يتعلق بمدينة إربد وغيرها من المدن تعود الأوضاع العسكرية والمدنية إلى ما كانت عليه قبل الحوادث الأخيرة تحت الإدارة الأردنية.

4- تتحمل سلطات الأمن الداخلي حفظ الأمن تحت الإدارة المدنية.

5- إطلاق سراح المعتقلين لدى الجانبين فوراً .

6- تكوين لجنة عليا لمتابعة تطبيق هذه الاتفاقية.

7- في حالة إخلال أي من الطرفين الأردني والمقاومة الفلسطينية بأي بند من بنود الاتفاقية، أو عرقلت تنفيذها، ستقوم كل الدول العربية الموقعة بإتخاذ إجراءات موحدة وجماعية ضدها[1].

وقد شهد على توقيع الاتفاقية كل من: الملك فيصل، والأمير صباح السالم الصباح، والرئيس جمال عبد الناصر، والرئيس اللبناني سليمان فرنجية، والملك حسين بن طلال، والسيد ياسر عرفات، العقيد معمر القذافي، واللواء جعفر النميري، والسيد الباهي الأدغم، والسيد أحمد الشامي عضو المجلس الجمهوري اليمني[2].

وانبثق عن اتفاقية القاهرة تشكيل " لجنة عربية عليا للمتابعة " ذات قرارات ملزمة للجانبين الأردني والفلسطيني، برئاسة الباهي الأدغم رئيس وزراء تونس، مهمتها تطبيق اتفاقية القاهرة وما ينبثق عنها من اتفاقيات فرعية مع احترام السيادة الأردنية[3].

---

(1) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 803، ص 856، 857؛ الوثائق الأردنية لعام 1970، وثيقة رقم 123، ص 237- ص 239.

(2) المرجع نفسه، ص 857.

(3) الوثائق الأردنية لعام 1970، وثيقة رقم 123، ص 237- ص 240.

وقد بدأت الحكومة الأردنية في 28 أيلـول 1970 برفـع حظـر التجـول تدريجيا"، وأعلنت الهيئة العليا للمتابعة عن تشكيل " الهيئة العسكرية العربية لمراقبة وقف إطلاق النار" بعضوية عشرة ضباط من الدول العربية التي وقعت كشهود على اتفاقية 27أيلول 1970[1]

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1- كانت العلاقات الأردنية المصرية علاقات فريدة، وصلت أحياناً إلى درجـة ملحوظة من الصداقة والتعاون، وتنافرت أحياناً أخرى إلى درجـة العـداء الشديد. وقد تداخلت في هذه العلاقة عدة عوامل منها، الصلة العضوية التـي كانت تربط الأردن ببريطانيا منذ عهد الأمير – الملـك عبـد الله- وصـلة القرابة بين الملك حسين، والملك فيصل الثاني، والمنافسة التقليدية بين الأسرة المالكة السعودية في الحجاز، وبين الأسرة المالكة الهاشـمية فـي العـراق والأردن، وطبيعة الدولة التي جمعت بين الفلسطينيين المهـاجرين وسـكان شرقي الأردن، ومحاولات الاستعمار المتكررة لفرض الأحلاف العـسكرية في المنطقة.

2- ظلت مصر تعارض مشاريع الوحدة العربية التـي طرحهـا الهاشـميون، وخاصةً الملك عبد الله المتمثلة في مشروع سوريا الكبرى، وكـان الـسبب الرئيس لهذه المعارضة هو خشية مصر من انتزاع زعامة الوطن العربـي منها.

3- ساهمت البيئة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية في صياغة توجهات السياسة الخارجية لكل من مـصر والأردن، حيـث اختلفـت التوجهـات الأردنيـة والمصرية وتباينت الرغبات السياسية لكل من البلدين في محاولة الاقتـراب أو الابتعاد عن النظام الدولي الناشئ؛ فبينما رأت مصر في قيادتها الجديـدة ضرورة التغيير في نمط العلاقات السائدة مع البيئة الدولية، لم ترغب الأردن في تغيير توجهها السياسي رغم شدة الضغوط المحلية والعربية عليـه، فقـد

(1) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، ص 897.

بقي الأردن متمسكا بعلاقته مع الغرب، وتعامل سياسيا مع المعسكر الغربي من خلال المساعدات الاقتصادية والدعم السياسي والعسكري الذي كان يقدم للأردن، ومن خلال المشاريع الدفاعية التي كان المعسكر الغربي يتبناها، وكانت السياسة الخارجية الأردنية تنسجم على الأغلب مع السياسة الغربية ولا تتعارض معها. وفي المقابل نجد أن مصر تطلعت إلى إقامة علاقات ودية تعاونية مع المعسكر الشرقي.

4- تميزت هذه المرحلة في فكرة المد القومي العربي، والذي أخذ يتجسد في كثير من القضايا التي برزت خلال هذه الفترة، كسياسة الأحلاف في الخمسينات، حيث كانت مصر ترفض الارتباط بأية أحلاف دفاعية غربية.

5- برز الاهتمام المصري بالأوضاع العربية نتيجة الإحساس من جانب صانع القرار السياسي المصري بان مصر يجب أن يكون لها الدور القيادي في المنطقة العربية، وانعكس هذا الموقف على العلاقات السياسية الأردنية المصرية في هذه الفترة، حيث تراوحت هذه العلاقات بين التنافس والعداء والوفاق.

6- لم يستجب الأردن لفكرة القومية العربية على الطريقة الناصرية، ولا لحركة الحياد الايجابي، وبذلك يكون قد اختلف مع مصر التي كانت تعتبر نفسها في تلك المرحلة نواة النظام الإقليمي العربي.

7- ساهمت أزمة السويس في تخفيف حدة العداء السائد وسوء العلاقة بين الأردن ومصر، وتغير شكل العلاقة بين البلدين إلى علاقة تعاونية، ورفعت درجة التفاعل القومي في الساحة العربية بشكل عام.

8- جسدت الوحدة المصرية السورية والاتحاد العربي بين الأردن والعراق الخلافات بين الدول العربية، حيث نظر الأردن إلى الوحدة المصرية السورية على أنها جاءت من اجل محاصرته، وشكلت ضغطا سياسيا عليه، مما اضطر الأردن إلى محاولة احتواء هذا التطور الجديد في المنطقة من خلال الاتحاد الهاشمي.

9- تأثر النظام العربي قبل حرب 1967 بالانقسام الحاصل بين أقطاره والفـرز السياسي على مستوى الأنظمة، وسبقت الحرب الـصراعات المعلنـة بـين المحاور العربية.

10- عشية حرب 1967 وبعدها حاولت الأردن أن تتجه بعلاقاتهـا مـع مـصر اتجاهاً تصالحياً، مما احدث تغييراً جوهرياً في السياسة المصرية تجـاه الأردن، وساهم في تهدئة الشارع السياسي الأردني المؤيد لعبد الناصر.

11- خلقت حرب 1967 ظروفاً جديدة بعد الحرب، كان أبرزها أن مصر لم تعد ضد الأردن، وأصبحت قناعات الملك حسين والرئيس عبد الناصـر متقاربـة، وأصبحت مصر دولة مساندة للأردن.

12- شهدت الفترة من عام 1962 إلى عام 1967 تخاص الأردن قليلاً من ضغوط النظام الإقليمي العربي، وذلك عندما وجدت فيه السعودية معيناً للتحالف في قيادة التيار المحافظ ضد التيار الثوري الذي تقوده مصر إبان حرب اليمن.

المصادر والمراجع

أ- الكتب العربية

أبراش، إبراهيم، (1987)، **البعد القومي للقضية الفلسطينية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.

أبو النور، سامي، (1988)، **دور القصر في الحياة السياسية في مصر،(1973-1952)**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

أبو دية، سعد، (1990)، **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.

أبو دية، سعد، (2003)، **السياسة الأردنية في البيانات الوزارية،(1953- 2000)**، المؤسسة الصحفية الأردنية، عمان.

أبو شحوت، شاهر، (1992)، **قصة حركة الضباط الأردنيين الأحرار، 1952-1957**، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان.

احمد، احمد يوسف، (1981)، **الدور المصري في اليمن(1962- 1967)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الأحمد، نجيب، (1985)، **فلسطين تاريخا ونضالا**، دار الجليل، عمان.

ارشيدات، شفيق، (1961)، **فلسطين تاريخا وعبرة ومصيرا**، بيروت، ط1.

أنيس، صايغ، (1966)، **الهاشميون وقضية فلسطين**، جريدة المحرر والمكتبة العصرية، بيروت، صيدا.

باديب، محمد سعيد، (1980)، **الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي**، دار الساقين لندن.

البشري، طارق، (1983)، **الحركة السياسية في مصر(1945- 1952)**، دار الشروق، القاهرة، ط2.

التل، وصفي، (1980)، **كتابات في القضايا العربية**، دار اللواء للصحافة والنشر، عمان.

الجبوري، صالح، (1970)، **محنة فلسطين وأسرارها العسكرية**، مطابع دار الكتب، بيروت.

جمعة، سعد، (1968)، **المؤامرة ومعركة المصير**، دار الكاتب العربي، بيروت.
الحربي، علاء جاسم، (2002)، **العلاقات العراقية- البريطانيـة 1945 - 1958**، بيت الحكمة، بغداد، ط1.
الحسني، عبد الرزاق، (1974)، **تاريخ الوزارات العراقية**، دار الكتـب، بيـروت، ط4.
الحسين بن طلال، (1969)، **حربنا مع إسرائيل**، بتراوين، لندن.
حسين، علي صافي، (1966)، **قضية فلسطين في الماضي والحاضـر والمـصير**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ط1.
الحصري، ساطع، (1959)، **محاضرات في نـشوء الفكـرة القوميـة**، دار العلـم للملايين، بيروت، ط 4.
حماد، مجدي، (1987)، **العسكريون العرب وقضية الوحدة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
حمروش، احمد، (د.ت)، **قصة ثورة 23 يوليو**، ج2، مجتمع عبد الناصر، مكتبـة مدبولي، القاهرة.
حمروش، احمد، (د.ت)، **قصة ثورة 23 يوليو**، ج3، عبد الناصر والعرب، مكتبة مدبولي، القاهرة.
الحوت، بيان نويهض، (1981)، **القيادات والمؤسسات الـسياسية فـي فلـسطين 1917- 1948**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
خدوري، مجيد، (1974)، **العراق الجمهوري**، الدار المتحدة للنشر، بيروت.
خوري، يوسف، (1988)، **المشاريع الوحدوية العربية، 1913 – 1987**، دراسـة توثيقية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1.
خير، هاني، (1993)، **الحياة النيابية في الأردن 1920- 1993**، منشورات لجنـة تاريخ الأردن.
الدالي، وحيد، (1982)، **أسرار الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام**، مكتبـة روز اليوسف، القاهرة.

الدر، نقولا، (1963)، **هكذا ضاعت وهكذا تعود، دور النفط والمدفع فـي تحريـر فلسطين**، بيروت، د.ن.

دروزة، محمد عزة، (1951)، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلهـا**، المكتبـة العصرية، بيروت، ط1.

دروزة، محمد عزة، (1960)، **حول الحركة العربية الحديثة**، المكتبـة العـصرية، صيدا.

الدسوقي، عاصم، (1976)، **مصر والحـرب العالميـة الثانيـة**، معهـد البحـوث والدراسات العربية.

رجائي، محمد، (1946)، **فارس الخوري**، د.ن.

رزق، يونان لبيب، (1999)، **موقف بريطانيا من الوحدة العربية 1919- 1945**، دراسة وثائقية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.

رضوان، أروى طاهر، (1973)، **اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورهـا في العمل السياسي المشترك**، دار النهار للنشر، بيروت، ط1.

الروسان، ممدوح، (1979)، **العراق وقضايا الـشرق العربـي القوميـة 1941- 1958**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

الروسان، ممدوح، (2000)، **علاقة العراق السياسية مع أقطار المشرق العربـي**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، اربد، الأردن، ط1.

زعيتر، أكرم، (1988)، **القضية الفلسطينية**، دار الجليل، عمان، ط2.

سالم، لطيفة محمد، (1996)، **أزمة السويس جذور. أحداث. نتائج 1954- 1957**، الاسكندرية.

سالم، لطيفة محمد، (1996)، **فاروق وسقوط الملكية فـي مـصر 1936- 1952**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2.

السامرائي، عبد الله سلوم، (1982)، **الولايات المتحـدة والمـؤامرة علـى الأمـة العربية**، دار الرشيد للنشر.

سخنيني، عصام، (1985)، **فلسطين الدولة، جذور المسالة في التاريخ الفلسطيني**، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا.

سعيد، أمين، (1959)، **الجمهورية العربية المتحدة**، دار إحياء الكتـاب العربـي، القاهرة.

سلامة، غسان، (1980)، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945**، دراسة في العلاقات الدولية، معهد الإنماء العربي، بيروت.

السليم، أسامة عيسى، (2000)، **السياسة الخارجية الأردنية والأزمـات العربيـة**، دراسة في اثر العوامل الإقليمية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية تجـاه الأزمات العربية، وزارة الثقافة، الأردن، ط1.

السيد، جلال، (1973)، **حزب البعث العربي**، دار النهار للنشر، بيروت.

الشرعة، إبراهيم فاعور، (2001)، **دور الأردن الدبلوماسي والعسكري فـي حـل الأزمة الكويتية العراقية بين عامي 1961- 1963**، وزارة الثقافة، الأردن.

الشرعة، إبراهيم فاعور، (2002)، **الاتحاد العربي عام 1958**، اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، عمان.

الشقيري، احمد، (1971)، **من القمة إلى الهزيمة مـع الملـوك والرؤسـاء**، دار العودة، بيروت.

الشقيري، احمد، (د.ت)، **الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربيـة**، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس.

شكيب، إبراهيم، (1986)، **حرب فلسطين رؤية مصرية**، الزهراء للأعلام العـرب، القاهرة، ط1.

الشناق، عبد المجيد، (1996)، **التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية – السورية منـذ الاستقلال حتى عام 1976**، منشورات لجنة تاريخ الأردن.

صالح، غانم محمد، (1990)، **العراق والوحـدة العربيـة 1939- 1958**، الفكـر والممارسة، مطابع دار الحكمة، بغداد.

طايع، احمد فراج، (د.ت)، **صفحات مطوية عن فلسطين**، دار الشعب، القاهرة.

طربين، احمد، (1959)، **الوحدة العربية 1916- 1945**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

طنوس، عزت، (1982)، **الفلسطينيون، ماضي مجيد ومستقبل باهر**، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.

العارف، عارف، (1960)، **النكبة**، منشورات المكتبة العصرية، صيدا.

عبد الرحمن، اسعد، (1987)، **منظمة التحرير الفلسطينية: جـذورها، تأسيـسها، مساراتها**، نيقوسيا، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث.

عبد الله، بنيه بيومي، (1975)، **تطور الفكرة القومية العربيـة**، الهيئـة المـصرية العامة للكتاب، القاهرة.

عبد المنعم، محمد فيصل، (1968)، **أسرار حرب 1948**، مكتبة القاهرة الحديثة.

عبد الهادي، مهدي، (1975)، **المسالة الفلسطينية ومـشاريع الحلـول الـسياسية 1934- 1974**، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ط1.

العقاد، صلاح، (1966)، **العرب والحرب العالمية الثانية**، القاهرة.

علي، فلاح خالد، (1982)، **الحرب العربية الإسرائيلية 1948- 1949**، المؤسـسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2.

عمرو، عبد الرؤوف أحمد (1991)، **تاريخ العلاقات المصرية الأمريكيـة، 1939- 1957**، المؤسسة المصرية العامة للكتاب،

فتحي، ممدوح أنيس، (2003)، **مصر من الثورة إلـى النكـسة**، مقـدمات حـرب حزيران/ يونيو 1967، مركز الإمارات للدراسات والبحـوث الإسـتراتيجية، ط1.

فضة، محمد، (1991)، **الأردن ومؤتمرات القمة**، منشورات لجنة تاريخ الأردن.

فلحوط، صابر، (د.ت)، **المسالة الفلسطينية والموقف العربي السوري**، دمـشق، اتحاد الكتاب العرب.

فوزي، احمد، (1961)، **قاسم والكويت، بترول ودخان**، دار الشرق الجديد، ط1.

قاسمية، خيرية، (1975)، **فلسطين في مذكرات القوقجي (1936- 1948)**، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، دار القدس، بيروت.

قاسمية، خيرية، (1987)، **احمد الشقيري، زعيما فلسطينيا ورائدا عربيا**، الكويت.

كروم، حسنين، (1984)، **عروبة مصر قبل عبد الناصر**، ط2.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (1965)، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964**، بيروت، ط 1.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (1968)، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965**، بيروت، ط 1.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (1968)، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966**، بيروت، ط 1.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (1969)، **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967**، بيروت، ط 1.

الماضي، منيب؛ الموسى، سليمان، (1959)، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، عمان، ط1.

محافظة، علي، (1973)، **العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة (1921- 1957)** دار النهار للنشر، بيروت.

محافظة، علي، (1989)، **تاريخ الأردن المعاصر في عهد الإمارة 1921- 1946**، مركز الكتب الأردني، ط2.

محافظة، علي، (2000)، **أبحاث في تاريخ العرب المعاصر**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1.

محافظة، محمد احمد، (1983)، **العلاقات الأردنية الفلسطينية، السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، 1939- 1951**، دار الفرقان، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ط1.

مراد، عباس، (1973)، **الدور السياسي للجيش الأردني (1921- 1973)**، سلسلة كتب فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت.

مصطفى، احمد عبد الرحيم، (1986)، **بريطانيا وفلسطين 1945- 1949**، دراسة وثائقية دار الشروق، القاهرة.

مطاوع، سمير، (1988)، **الأردن في حرب 1967**، دار الرأي العام، الكويت، ط1.

مطر، فؤاد، (1975)، **بصراحة عن عبد الناصر، حوار مع محمد حسنين هيكل**، مطبعة الأهرام التجارية، القاهرة.

مهنا، أمين عواد، (1989)، **التحديث والاستقرار السياسي في الأردن**، دار الجليل، بيروت.

الموافي، عبد الحميد، (1983)، **مصر في جامعة الدول العربية**، دراسة في دور الدولة الأكبر في التنظيمات الإقليمية 1945- 1970، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

موسى، سليمان، (1990)، **إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921- 1946**، لجنة تاريخ الأردن، عمان، ط1.

موسى، سليمان، (1991)، **أضواء على الوثائق البريطانية**، عمان.

موسى، سليمان، (1996)، **تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958- 1995**، مكتبة المحتسب، عمان.

موسى، سليمان، (1997)، **أيام لا تنسى، الأردن في حرب 1948**، مطابع القوات المسلحة الأردنية، ط2.

نافعة، حسن، (1984)، **مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.

النشاشيبي، ناصر الدين، (1962)، **ما الذي جرى في الشرق الأوسط؟** منشورات المكتب التجاري، بيروت.

النشاشيبي، ناصر الدين، (1980)، **من قتل الملك عبد الله؟** شركة دار الكويت للصحافة والطباعة والنشر.

نصر، صلاح، (1976)، **عبد الناصر وتجربة الوحدة**، دار الوطن العربي، بيروت.

الهواري، محمد عز(1955)، **سر النكبة**، مطبعة الحكيم، الناصرة.

هيكل، محمد حسنين، (1962)، **ما الذي جرى في سوريا**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

هيكل، محمد حسنين، (1972)، **عبد الناصر والعالم**، دار النهار للنشر، بيروت.

هيكل، محمد حسنين، (1986)، **ملفات السويس**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ط1.

هيكل، محمد حسنين، (1990)، **الانفجار**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

ب- المذكرات العربية والمترجمة

أبو نوار، علي، (1990)، **حين تلاشت العرب**، مـذكرات فـي الـسياسة العربيـة (1948- 1964) دار الساقي، لندن، ط1.

إيدن، أنتوني، (1961)، **النص الكامل لمذكرات أنتوني إيدن**، ترجمة خيري حمـاد، القسمان الأول والثاني، 1951- 1957، دار ومكتبة الحياة، بيروت.

أيزنهاور، (1962)، **مذكرات أيزنهاور**، ترجمة هيوبرت يونغمان، د.ن.

بغدادي، عبد اللطيف، (د.ت)، **مذكرات عبد اللطيف بغدادي**، المكتـب المـصري الحديث، القاهرة، 2ج.

التل، عبد الله، (1959)، **كارثة فلسطين**، دار القلم، القاهرة.

جونستون، تشارلز، (1996)، **الأردن على الحافة**، ترجمة وتعريب فهمـي شـما، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ط2.

الحوت، بيان نويهض، (1993)، **مذكرات عجاج نويهض، ستون عاما مع القافلـة العربية**، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت، ط1.

الحوراني، أكرم، (2000)، **مذكرات أكرم الحوراني**، مكتبة مدبولي، القـاهرة، ط1، 4 أجزاء.

زيادين، يعقوب، (1981)، **البدايات: سيرة ذاتية، أربعون سنة في الحركة الوطنية الأردنية**، دار ابن خلدون، بيروت.

السادات، محمد أنور، (1978)، **البحث عن الذات**، القاهرة، ط1.

الشرع، صالح، (1985)، **مذكرات جندي**، مكتبة المحتسب، عمان، ط1.

شقير، (1991)، **من قاسيون إلى ربة عمون، رحلة العمر**، كتاب الأردن الجديـد، سلسلة إحياء الذاكرة التاريخية، رقم 1، مطابع الدستور التجارية، عمان.

الطاهر، محمد علي، (1950)، **معتقل هاكتسيب، مـذكرات ومفكـرات**، المطبعـة العالمية بمصر، القاهرة.

الطراونة، احمد، (1997)، **رحلتي مع الأردن**، مطابع الدستور التجارية، عمان.

طلاس، مصطفى، (1995)، **مرآة حياتي**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط2، جزءان.

عبد الله بن الحسين، (1945)، **مذكراتي**، مطبعة بيت المقدس، القدس.

عبد الله بن الحسين، (1985)، **الآثار الكاملة، حقبة من تاريخ الأردن**، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ط3.

عبد الهادي، عوني، (1975)، **عوني عبد الهادي، أوراق خاصة**، إعـداد خيريـة قاسمية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت.

كبة، محمد مهدي، (1965)، **مذكراتي في صميم الأحداث 1918- 1958**، بيروت.

كيسنجر، هنري، (2005)، **مذكرات هنري كيسنجر**، ترجمة عاطف احمد عمـران، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

المجالي، هزاع، (1960)، **مذكراتي**، عمان.

النابلسي، سليمان، **مذكرات مسجلة صوتيا**

هيكل، محمد حسين، (1977)، **مذكرات في الـسياسة المـصرية**، دار المعـارف، القاهرة، 2ج.

هيكل، يوسف، (1988)، **جلسات في رغـدان**، دار الجليـل للنـشر والدراسـات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط1.

يوسف، حسن، (1982)، **القصر ودوره في السياسة المـصرية (1942- 1952)**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

ج- المراجع الأجنبية :

أولا: الكتب:

Abidi, Aqil Hyder Hasan: (1965), **Jordan A political Study 1948- 1957, Bombay**, Asia Publishing House,.

Amin Abdullah Mahmoud**, King Abdullah And Palestine 1921- 1950**, A dissertation For The Degree Of Doctor Philosophy, George Town University Washington. D.C.

Aruri, Naseer, (1972), **Jordan A study In Political Development 1921-1965**, Martinus Nijhoff. The Huge.

Avi Shlaim, (1988), **Collusion Across The Jordan, King Abdullah**, The Zionist Movement And Partition Of Balestine, New York, Columbia University Press.

Bengamin, Shwadran, (1959), **Jordan A state Of Tention**, New York, Council For Middle Eastern Affairs Press.

Dann, Uriel, (1989), **King Hussein And The Challenge Of Arab Radicalism: Jordan, 1955- 1967**. New York: Oxford University Press. (Studies In Middle Eastern History)

Deadren, Ann, (1958), **Jordan Robert** HALE Limited.

Faddah, Ibrahime, (1974), **The Middle East In Transition, A study Of Jordan's Foreign Policy** ,Londan, Asia Publishing House.

Faddah, Mohammad, **The Middle East In Transition**, Londan, Asia Publishing House.

Glubb, John, (1962), **A soldier With The Arabs**, London, Holder And Stoughton.

Glubb, John, (1989), **Britain And The Arabs, A study Of Fifty Years,1908-1958**, Londan.

John Marlowe, (1956), **Anglo Egyptian Relations, 1900- 1956**, London.

Lins, W.M, (1980), **The British Empire In The Middle East**, Olernd Press, Oxford.

Macdonald, R.W, **The League Of Arab Stats**, Princeton University Press, New Jersey.

Majid, Khadduri, (1960), **Independent Iraq 1932- 1958**, A study In Iraqi Politics, Oxford University Press.

Malcom H. Kerr, (1971), **The Arab Cold War, Jamal Abed Al- Nassir And His Revivals**, N.B.ub.

P.J. Vatikiotis, (1967), **Politices And Military In Jordan, A study Of The Arab Legion, 1921- 1957**, London, Cass.

Patai, Raphael, (1958), **The Kingdom Of Jordan**, New Jersey, Princeton Uneversity Press.

Sparrow, Tadge Geraldm, (1961), **Modern Jordan London George,** Allec,L.T.D.

ثانيا: الدوريات الاجنبية

Avishlaim, (1990), The Rise And Fall Of The All – Palestine Government In Gaza, **Journal Of Palestine Studies** Vol xx, No1, Autam.

Hourani, Cecil, A, (1947), "The Arab League In Perspective" **Middle East Journal,** Vol 1, No 2, Washington.

Kirk George" (1953), The Middle East In War 1939- 1945, **Survey Of International Affairs**. Oxford University Press, Londan.

Shwadran, Benjamin, (1962), Hussain Between Qasim And Nasir, July 1958- Des 1960, **Middle Eastern Affairs**, Vol.13,No1m Jan – Feb.

Tomas Mayer, (1986), Middle Eastern Studies, Vol 22, No 1,January. **The Middle East Journal**, Washington, Vol, 11, No 2, Spring, 1957.

Tomas Mayer, (1957), **The Middle East Journal**, Washington, Vol, 11. No 1, Winter–

Tomas Mayer, **(**1949), **The Middle East Journal**, Washington, Vol 3, No1, Summer.

د- المقالات والدراسات

البرعي، نهال خضر، (2002)، المحدد العربي في قيام منظمة التحرير الفلسطينية، **مجلة صامد الاقتصادي**، العدد، 127.

الجبوري، جميل، مراحل تكوين جامعة الدول العربية، المرحلـة الأولـى، **مجلـة شؤون عربية**، العدد، 31.

الجبوري، جميل، (1981)، مراحل تكوين جامعة الدول العربية، المرحلة الثانيـة، **مجلة شؤون عربية**، العدد 32، تشرين الأول.

الجبوري، جميل، (1983)، نشأة فكرة جامعة الدول العربية، **مجلة شؤون عربيـة**، العدد، 254، اذار.

الحصري، ساطع، (1983)، تأسيس جامعة الدول العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

خلة، كامل محمود (1984)، الفكر السياسي العربي الرسمي فـي مـؤتمري قمـة انشاص 1946 والقاهرة الأول 1964، **مجلة شؤون عربية**، العدد 37، آذار.

سخنيني، عصام، (1974)، ضم فلسطين الوسـطى إلـى شـرقي الأردن 1948-1950، **مجلة شؤون فلسطينية**، بيروت، العدد 40، كانون الأول.

سعد الدين، نظمية، (2004)، الأبعاد العربية لإنشاء منظمة التحرير، **مجلة صـامد الاقتصادي**، العدد 137، 138، السنة 26.

شبيب، سميح، (1985)، المنظمة الفلسطينية، التطـور وصـراع الارادات، **مجلـة شؤون فلسطينية**، بيروت، العدد 125، تشرين الثاني.

شلبي، عبد الحميد عبد الجليل، (2005)، موقف المملكة الأردنيـة مـن انفـصال الجمهورية العربية المتحدة 1961، **المجلة التاريخية المـصرية**، المجلد رقـم 42.

الصالح، عصام، (1973)، سياسة الملك حسين الفلسطينية عبر بياناته، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد 20، نيسان.

العقاد، صلاح، (1973)، الفكرة العربية في مـصر، **مجلـة الجمعيـة التاريخيـة المصرية** (1972- 1973)، ص165.

العسلي، بسام، (1988)، الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، قراءة جديـدة، **مجلـة شؤون فلسطينية**، العدد 55، أيلول.

مصطفى، احمد عبد الرحيم، (1984)، مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية، **حولية كلية الآداب**، الكويت.

الموافي، عبد الحميد، (1981)، تأسيس جامعة الدول العربية، **مجلة شؤون عربية**، العدد 1، آذار.

الولي، الشيخ طه، الصفحات الأولى من تاريخ جامعة الدول العربية، **مجلة شـؤون عربية**، العدد 25.

هـ - الرسائل الجامعية:

أبو ربيع، خالد سالم، (1999)، **موقف مصر من مشاريع الوحدة العربيـة 1945-1958**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

البشايرة، علي (1994)، **الأردن ومشاريع الدفاع الغربية عـن الـشرق الأوسـط، 1950- 1957**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم التاريخ.

جبار، عبد الأمير محسن، (1992)، **التطورات السياسية الداخلية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب.

جرار، أنور محمد، (1996)، **احمد الشقيري، سيرته وآثاره**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، قسم التاريخ.

الخلف، جميل مصطفى، (1991)، **الأردن ومنظمة التحريـر الفلـسطينية 1946-1974**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كليـة الآداب، قـسم التاريخ.

درادكة، فتحي محمد، (2001)، **دراسـة فـي العلاقـات الـسياسية بـين الأردن والسعودية 1953- 1967**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرمـوك، كلية الآداب، قسم التاريخ.

الطراونة، احمد محمد، (2004)، **العلاقات الأردنيـة الـسعودية 1921- 1964**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنيـة، قـسم التاريخ.

العبد اللات، ارشيد فالح، (1993)، **العلاقات الأردنيـة العراقيـة 1946- 1958**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم التاريخ.

العجلوني، صلاح عبد الله، (1998)، **الموقف الأردني من الثورة اليمنية، 1962-1967**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كليـة الآداب، قـسم التاريخ.

عبيدات، اسما، **الأردن في الفترة ما بين 1939- 1951**، دراسة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة،

العكور، إيمان، (2000)، **هزاع المجالي، ودوره في الـسياسة الأردنيـة 1948-1960**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كليـة الآداب، قـسم التاريخ.

الغويين، فيصل، (2003)، **سليمان النابلسي ودوره في الحياة السياسية الأردنيـة مـن 1908- 1976**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كليـة الدراسات العليا، قسم التاريخ.

سمارة، محمد علي، (2002)، **دور إبراهيم هاشم في الـسياسة الأردنيـة 1933-1958**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كليـة الآداب، قـسم التاريخ.

القضاة، احمد، (1999)، **الأزمة السياسية الأردنية 1957- 1958**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم التاريخ.

النسر، محمود عبد العزيز، (1996)، **جامعة الدول العربية والقضية الفلسطينية من عام 1945- 1974**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كليـة الدراسات العليا، قسم التاريخ.

و- الكتب المترجمة

اوبلانس، ادجار، (1985)، **اليمن، الثورة والحرب حتى عام 1970**، ترجمة عبد الخالق محمد لاشيد، دار الرقي، بيروت، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1.

انطونيوس، جورج، (1982)، **يقظة العرب**، ترجمة ناصر الدين الأسد، إحسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت، ط7.

بلمو نتريت، كونثر، (1960)، **أسرار الحرب العالمية الثانية**، ترجمة محمود شيت خطاب، مكتبة النهضة، بغداد، ط1.

جورج لنشوفسكي، (1965)، **الشرق الأوسط في الشؤون العالمية**، ترجمة جعفر خياط،، مكتبة دار المثنى، بغداد.

دالاس، رولان، (2001)، **الحسين، حياة على الحافة، تاريخ ملك ومملكة**، ترجمة جولي صليبا، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

سيل، باتريك، (1980)، **الصراع على سوريا، دراسة للسياسة العربية (1945-1958)**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة، دار الكلمة للنشر، بيروت.

ماير، جايل، (1991)، **الولايات المتحدة وثورة يوليو 1952 (1952- 1958)**، ترجمة عبد الرءوف احمد عمرو، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ناتنج، انتوني، (1985)، **ناصر**، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، مكتبة مدبولي، القاهرة.

نيف، دونالد، (د. ت)، **حرب السويس**، كيف ادخل ايزنهاور أمريكا إلى الشرق الأوسط؟ ترجمة احمد خضر وعبد السلام رضوان، القاهرة، مكتبة مدبولي.

يريسون، توماس.أ. (1985)، **العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط (1784- 1975)**، ترجمة دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1.

ز- الوثائق الأجنبية:

وثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office وهي:

Record Of Jordan

Record Of The Hashemite Trans Of Jordan

ح- الوثائق العربية :

إدارة الصحافة والنشر، (1950)، **وحدة ضفتي الأردن،** وقائع ووثائق، عمان.

جامعة الدول العربية، **مجموعة قرارات اللجنة السياسية** (1947- 1951)

الجريدة الرسمية، 28 تشرين الأول 1956، 1957/1/6، الملحق، محاضر جلسات مجلس النواب الخامس.

الحسين بن طلال، (1957)، **مجموعة وثائق رسمية للفترة (1953- 1957)** د.ن، عمان.

خير، هاني، (1973)، **مجموعة البيانات الوزارية،** جمعها وأعدها، عمان، د.ن.

خير، هاني، (د. ت)**، خطب العرش 1929 – 1972،** جمعها وقدم لها د. ن.

الكتاب الأبيض الأردني، (1947)، **الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية،** المطبعة الوطنية، عمان.

مؤسسة الأبحاث العربية، (1979)، **من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية 1967- 1970،** بيروت، ط1.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (1969)، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1967،** بيروت، ط 1.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (1970)، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968،** بيروت، ط 1.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (1973)، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970،** بيروت، ط 1.

مجموعة خطب جلالة الملك حسين 1952- 1977، شركة سمير مطاوع، لندن، د.ت.

محاضر المشاورات الخاصة بالوحدة العربية، **مجلة شؤون عربية،** العدد 47.

محاضر محادثات الوحدة، مصر، سوريا، العراق، دار المسيرة للطباعة والنشر، بيروت، 1978.

محاضر مناقشة وإقرار" بروتوكول الإسكندرية" **مجلة شؤون عربية،** العدد 43، أيلول 1985.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (1973)، **وثائق عبد الناصر، خطب وأحاديث وتصريحات من كانون الثاني 1967 إلى كانون الأول 1968**، القاهرة.

مركز دراسات الوحدة العربية، **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر**، بيروت، ط 1، 1996، ج 2، 1955- 1957، سنوات التحرر العربي.

مركز دراسات الوحدة العربية، **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر**، بيروت، ط1، 1999، ج3، القسم الأول 1958- 1959، سنوات الوحدة.

المكتب الدائم للمؤتمر القومي الأردني، (د.ت)، **الوحدة السورية الطبيعية**، حقيقة قومية أزلية.

الوثائق الأردنية الهاشمية، أوراق الملك عبد الله بن الحسين، جامعة آل البيت والشركة العربية الأردنية للطباعة والنشر والتوزيع، ج3، سوريا الكبرى، 1994.

الوثائق الأردنية الهاشمية، أوراق الملك عبد الله بن الحسين، جامعة آل البيت والشركة العربية الأردنية للطباعة والنشر والتوزيع، ج4، الجامعة العربية، 1994.

وثائق جامعة الدول العربية، الوثائق الرئيسة في قضية فلسطين(المجموعة الثانية).

وثائق سوريا الكبرى، منشورات دار إحياء الكتب العربية،(د.ن)، د.ت).

وزارة الإعلام، **الوثائق الأردنية لعام 1967**، عمان، ط1، 1973.

وزارة الإعلام، **الوثائق الأردنية لعام 1970**، عمان، د . ت.

الصحف :

1- جريـــــدة فلـــسطين، 1945/2/11، 1945/2/12، 1956/3/16، 1956/7/7، 1956/7/31، 1956/9/8، 1956/10/، 1956/11/2، 1956/11/3، 1956/12/28، 1957/1/20، 1961/6/29، 1961/9/30، 1962/11/3، 1962/11/6، 1962/11/11، 1964/9/17.

2- جريـــــدة الـــــدفاع، 1956/7/29، 1956/7/31، 1956/9/3، 1956/10/20، 1956/11/2، 1957/1/20، 1957/1/21، 1957/3/26، 1957/5/5، 1957/10/14، 1958/2/17، 1958/7/15، 1958/11/6/24، 1959/8/1960، 1961/7/10، 1961/7/23، 1961/9/10، 1961/9/3، 1961/10/4، 1961/10/21، 1962/10/22، 1962/11/13، 1962/11/15، 1962/11/18.

3- جريدة الجهاد، 1957/2/27، 1960/6/27، 1960/7/4، 1961/9/30، 1961/10/4، 1962/11/13، 1962/11/21،

4- جريدة المنار، 1961/6/27، 1961/7/24، 1961/8/27، 1961/9/8، 1961/10/2، 1961/12/19، 1962/1/30، 1964/7/23، 1966/8/4.

5- جريـــــدة الهـــــدى، 1947/9/15، 1947/3/31، 1949/1/3، 1950/6/13، 1956/10/21، 1957/1/21، 1957/2/27، 1957/2/28، 1957/5/26، 1957/5/27، 1957/6/3، 1957/6/13، 1957/7/7، 1958/2/18، 1958/2/29، 1964/9/15، 1964/7/24، 1964/9/27، 1965/8/26

6- جريدة ألف باء، 1950/3/29، 1950/5/13.

الملحق (أ)

اتفاقية الدفاع المشترك بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية المتحدة

الملحق(ب)

صور من خطابات جلالة الملك حسين بن طلال

الملحق(ج)

اتفاقية القاهرة بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية

الملحق(د)

صور من تعليمات القيادة العامة للقوات المسلحة